سليمان تقي الدين

اليسار اللبناني وتجربة الحرب

منظمة العمل الشيوعي (اللحمة والتفكك)



الفارابي

سليمان تقي الدين



اليسار اللبناني وتجربة الحرب

منظمة العمل الشيوعي

[اللحمة والتفكك]

دار الفارابي

الكتاب: اليسار اللبناني وتجربة الحرب

المؤلف: سليمان تقي الدين

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)

ص.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 2130 1107

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: شباط 2013

ISBN: 978-9953-71-984-9

مقدمة

شكّلت «منظمة العمل الشيوعي في لبنان» ظاهرة مميزة في الحياة الوطنية. حملت فكراً سياسياً جديداً وقدمت وسائل نضالية خصوصاً، وعرفت نشاطية استثنائية أدت إلى حضورها كحركة سياسية على سوية الأحزاب التاريخية، ولعبت دوراً مهماً على مدى عقد من الزمن خلال الأزمة التي عصفت بلبنان.

كيف كان هذا الصعود الصاخب المدوي لحركة سياسية جديدة وكيف تلاشت تلك الحركة في ذروة الأحداث التي أعقبت الاجتياح الإسرائيلي للبنان وقد كانت طرفاً شارك في إطلاق المقاومة الوطنية؟

هذه الرواية النقدية لتاريخ المنظمة وتجربتها شغلتني لسنوات طويلة وأقلقت تفكيري وأثقلت عليّ حتى دفعتني إلى إعداد هذا الكتاب.

فمن جهة تستحق هذه التجربة من يتولّى روايتها ونقدها وهي اعتصرت عمر مئات الشبان والشابات فقضى بعضهم مستشهداً تحت راية أفكارها، وعاش بعضهم الآخر في خيبة ومرارة فتشرّد وعانى حالات التهميش والحصار وشظف العيش وعدم الاستقرار.

لم تقتصر الأزمة على المنظمة وحدها بل طاولت كل قوى اليسار بتفاوت للمسار وأشكال النهايات. لكن هذه الدراسة ستركز على تجربة المنظمة دون سواها مع الإشارات الضرورية لفهم الصورة كاملة خصوصاً بعلاقتها مع الحزب الشيوعي اللبناني أو الجماعات اليسارية الأخرى اللبنانية والفلسطينية التي تشاركت الكثير من عناصر التجربة. هدف الدراسة هو نقل تجربة جيل كامل وفهم دروسها كحاجة للاستفادة من هذه الخبرات. هناك الجانب

الموضوعي من الصورة التي تتشارك فيها كل القوى السياسية التي تورطت وانخرطت في الحروب اللبنانية المركبة وهذا شأن مهم يتعلق بإكمال تناول وعرض عناصر الصراع ومجرياته وآلياته ونتائجه. يتعلق الأمر بتاريخ حقبة مهمة في لبنان ومحيطه.

أما الوجه الآخر فهو بعض من الوفاء للذين شاركوا في صناعة الأحداث ودفعوا أثماناً باهظة من جهودهم وأعمارهم وكانوا على اقتناع أنهم يؤدون مهمة وطنية وتقدمية وإنسانية. ولا جدال أنّ تلك التجربة انتهت إلى الكثير من الاخفاقات وعرفت الكثير من الأخطاء الكبيرة والصغيرة. لكن لم تكن بلا أثر على ما جاء بعدها من تطورات وأحداث ونتائج سنحاول تحديد طبيعتها.

فقد تحول الخارجون من المنظمة إلى حركة ثقافية تركت بصماتها على أكثر من صعيد.

أما الجانب المهم أيضاً فهو المعرفة التي يمكن تحصيلها من تلك «التجريبية» التي أحاطت نفسها بفيض هائل من «النظريات» وادعت مواكبتها للتاريخ الموضوعي وللفكر العلمي والعقلاني وهي أسيرة جملة مفاهيم وأفكار لم يثبت الواقع جدارتها في الحياة والانتصار، إما لقصورها وإما بسبب القوى التي حملتها. لقد كان العمل السياسي في تلك الحقبة مرهوناً لاقتراب الواقع من النظرة الأديولوجية، كما كان مرهوناً لعمل الأفراد الذين يستولدونه بعقولهم وإراداتهم وسلوكياتهم ويطبعونه باستعداداتهم الشخصية.

شخصياً لم تكن المرحلة التأسيسية (1970 - 1974) كافية لاكتشاف عيوب تلك التجربة وهي في معظمها فترة تضخم إديولوجي وصراعات فكرية لم تختبر في الواقع بل هي أقرب إلى أحلام الشباب وحماسته لتغيير الواقع. ثم لم أكن من النضج الذي يسمح لي حينها أن أرى ما أراه الآن أو لنقل منذ مطلع الثمانينيات. أما مرحلة الانخراط في صراع سياسي شامل وفيه الممارسة السياسية والعسكرية (1975 - 1977) فهي مرحلة قصيرة مثقلة بالدروس، وهي المحطة التي شكّلت وعيي وموقفي لاحقاً المعارض في العام 1979 وقد تخللها استقالتي من المسؤولية وانكفائي لأكثر من سنة خلالها ثم خروجي نهائياً منها عام 1982. أما النقد السياسي الذي أقوم به أو المراجعة فهي تشملني كما تشمل آخرين دون ادعاء قيامي بدور أساسي في تجربة لعب الأدوار الأساسية فيها عناصر سيرد ذكرهم على المستويات

المختلفة الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية وغيرها. والخلاصة التي تنتهي إليها هذه الدراسة تظهر كيف اجتمعت السلطة في موقع واحد له عدة رموز وعناصر، وله آلية عسى أن نوفق في اكتشافها والكشف عنها.

أستطيع القول إنني خرجت من المنظمة عام 1982 لكنني لم أغادر العمل الوطني. أما العبرة فهي أنّ المنظمة تلاشت بين أعوام (1983 و1987) ولم تعد قائمة كحركة سياسية، أي أنّ ذلك يفسّر موقفي عام 1982. ففي عام 1987 استقالت آخر مجموعة من العناصر القيادية بصمت له دلالته ويجب الوقوف على أسبابه. فقد اقتنع هؤلاء بنهاية المشروع التنظيمي الذي جمعهم دون أن يعني ذلك اعتزالهم العمل السياسي.

أما السؤال الذي يلح عليّ وسأغامر في الجواب عليه هنا هو، هل كان لذلك «المشروع» من مكان في البلد بعد 1987 أو للتكيف مع المرحلة الجديدة؟ وجوابي أنه لو كانت الأوضاع الداخلية للمنظمة سليمة وصحية وفيها مناخ ديمقراطي فعلي ولدى أمينها العام الاستعداد والرغبة والارادة وربما القدرة على ذلك، لكانت وجدت لنفسها موقعاً ودوراً بعد مراجعة سياسية شاملة، وبعد إحداث تغيير في بنيتها ووسائلها وهيئاتها تخلصاً عن عبء تجربة الحرب وتجاوزها. لكن هذا يبقى في إطار ما أعتقده بأن السياسة فعل إرادي واعٍ يتم في ظروف موضوعية، لكنه يبقى رهن الأفراد الذين يختارون هذا الفعل.

أخيراً..

لا بد من الإشارة إلى أنه لم يسبق أن قام أحد بدراسة هذه التجربة أو تقديم مراجعة سياسية فيها. هناك مساهمات جزئية عن فترة التأسيس أو السير الذاتية الجزئية.

ما تقدمه الدراسة هو قراءة لهذه التجربة قد تصيب وتخطئ، وهي ليست معزولة عن دور الكاتب ولو أنه لا يروي سيرته الذاتية.

الفصل الأول

الخلفية التاريخية لنشوء اليسار الجديد

رياح التغيير

اجتمعت في الأفق اللبناني أواسط ستينيات القرن الماضي عناصر عديدة نقضت التسوية التي أعقبت أحداث 1958.

انتخب اللواء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية (1958 - 1964) باتفاق مصري أميركي عشية ثورة تموز العراقية (14 تموز 1958) التي قطعت الطريق على الهجوم الأميركي (انزال قوات المارينز في الأردن ولبنان).

تحفّظت القوى الاسلامية التي شاركت في النزاع الاهلي عام 1958 على اختيار قائد الجيش ومن خارج النادي السياسي للرئاسة، وشعرت القوى المسيحية بالاحباط لخسارة الرئيس كميل شمعون معركة التجديد، ودقّت اجراس الكنائس حزناً في بلاد كسروان عند التسلّم والتسليم بين الرئيسين.

قامت التجربة الشهابية على احتواء المد السياسي الشعبي الناصري الذي خض الشارع اللبناني كما خض معظم شوارع البلدان العربية.

فرضت الناصرية حضورها في لبنان كما استنتج الرئيس شهاب في حديث مع موريس دوفرجيه (النهار 29/14/ 1973) لأنها قدمت المخرج للجماهير الاسلامية التي كانت تتحمل الثقل الأساسي للتفاوت الاجتماعي.

جاءت التسوية على ركيزتين: مجاراة السياسة الخارجية لجمال عبد الناصر، وخطوات

إصلاحية هدفت إلى دمج المسلمين عضوياً في الكيان اللبناني بتعزيز ولائهم للبنان بردم التفاوت الاجتماعي وتعزيز شراكتهم في السلطة.

عملت الشهابية على توسيع التمثيل السياسي بزيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 99 نائباً ووضعت قانون الانتخاب لعام 1960 ووزعت الدوائر الانتخابية بما يؤمن التوازن بين القيادات السياسية والطائفية وإشراك الطبقة الوسطى.

واقرت المناصفة في الادارة بين المسيحيين والمسلمين وانشأت مؤسسات للرقابة (مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي) التي حدت من نفوذ «الاقطاع السياسي» وفتحت آفاقاً للكفاءة. وتطلعت إلى «الأطراف والملحقات» بالخدمات الأساسية في البنى التحتية ووضعت موازنات للدولة خارج منطق التقاسم السياسي، وفتحت السوق اللبناني خارج بيروت وجبل لبنان للتوسع الرأسمالي. وأقرت الشهابية بدولة الرعاية الاجتماعية ضد المنطق الكتائبي القائل بوجوب «تساوي الالتزامات مع الحقوق» وعدم تحميل المسيحيين الذين يدفعون ثمانين في المئة من الضرائب أعباء التنمية الاجتماعية لمصلحة المسلمين. (بيار الجميل – لبنان واقع ومرتجى 1954 رداً على مطالب الهيئات الاسلامية).

التفتت الشهابية إلى الادارة وهي الذراع الأساسية للدولة وقامت بتحديثها وتفعيلها واستقطاب الكفاءات لها وضبط التوازن الطائفي فيها، وجعلت من المؤسسة العسكرية (الجيش) والأمن (المكتب الثاني – المخابرات) حزب الدولة الأساسي واستخدمته في إدارة الحياة السياسية وضبط توازناتها.

كونت الشهابية لنفسها نخبة سياسية عسكرية ومدنية مؤيدة وكتلة نيابية وازنة عرفت باسم «النهج» من غير أن تشكل تياراً سياسياً شعبياً منظماً. وخلقت الشهابية لنفسها بالمقابل صفاً واسعاً من الخصوم عملوا على تقويضها.

حاول فؤاد شهاب السيطرة على الحياة السياسية بتشجيع ودعم شخصيات موالية لنهجه واستبعاد معارضيه فتدخل في الانتخابات النيابية وأقصى ريمون إده وكميل شمعون في انتخابات 1964 ودعم ثنائي بيار الجميل وكمال جنبلاط. فلا المعارضون ارتاحوا لسياسته، ولا الموالون الذين وقعوا أسرى الادارة الأمنية للسلطة.

أما البرجوازية الكبرى فقاومت سياسته الاجتماعية، والأحزاب المدنية كانت تتبرّم من قبضته الأمنية ولا سيما بعد محاولة الانقلاب الذي قاده الحزب السوري القومي الاجتماعي نهاية عام 1961.

دعم فؤاد شهاب حزب الكتائب (بيار الجميل) ضد التقليد المسيحي، والحزب التقدمي الاشتراكي (كمال جنبلاط) ضد التقليد الاسلامي، وأسند رئاسة الحكومة لرشيد كرامي في وجه صائب سلام وآل الصلح، وصبري حماده ضد كامل الاسعد في رئاسة مجلس النواب وكان ذلك بمثابة تجديد للقوى السياسية من جهة، ونالت دعم عبد الناصر من جهة ثانية.

وما أن شارف عهد الرئيس شهاب على الانتهاء (1964) حتى أطلقت موجة مطلبية اجتماعية تصاعدت حتى السبعينيات، وظهرت في المحيط الاقليمي مؤشرات لاستئناف الصراع الدولي (حرب اليمن، ومحاولة إسرائيل تحويل مجرى نهر الاردن).

عزف الرئيس شهاب عن تجديد ولايته المضمونة بأكثرية 74 نائباً من 99، وترك خلاصة قاسية عن فشل المؤسسات السياسية. تصدى أحد النواب الموارنة (الأب سمعان الدويهي) للمطالبين بالتجديد مهدداً بانتفاضة مسيحية. وسرت في أوساط الموارنة موجة من التذمرات لم يطل الوقت حتى عبّرت عنها الكنيسة بمواقف واضحة.

خلف الرئيس شهاب وبدعم منه، رئيس مثقف وسطي أكثر إصغاء لمزاج المسيحية المحافظة. تسلم الرئيس الجديد شارل حلو (1964) مقاليد السلطة لحظة تصاعد التوتر العربي الإسرائيلي في المنطقة.

وجاءت القمة العربية تمتحن سياسة لبنان الخارجية فهبت معارضة مسيحية ضد اشتراك لبنان بأي شكل من أشكال الدفاع العربي المشترك بما في ذلك اعتباره دولة مساندة لا دولة مواجهة. دارت السياسة الوطنية آنذاك على خيارين: استكمال وتطوير النهج الشهابي السابق في السياسة الخارجية والداخلية، أو الارتداد عليه. وكانت انتخابات 1968 دلالة على انكفاء الشهابية وقد تراجعت قواها الداخلية وانحسرت الناصرية بعد هزيمة 1967.

وعلى وقع مشكلات اجتماعية ضاغطة جاءت ثمرة الفورة الاقتصادية، والتوسع الرأسمالي وهيمنة الكتلة المالية المصرفية التجارية، وانهيار اقتصاد الارياف الحرفي

والزراعي، والاستقطاب المديني وضيق أسواق العمل، وعلى وقع مشكلات إقليمية أنذرت بتبديل موازين القوى، تحركت القوى التقليدية المتضررة للانقلاب على المشروع الشهابي وعلى إرث الناصرية، وعادت المسيحية السياسية إلى ثقافة «الانعزال» وسعت إلى الرهان مجدداً على الغرب. وكتب منح الصلح (1966) عن «الانعزالية الجديدة».

كان فشل الوحدة المصرية السورية (1958 - 1961) بمثابة ضربة قاسية لهيبة جمال عبد الناصر ولفكرة القومية العربية. وحاول الانفصاليون السوريون الضغط على السياسة اللبنانية وهم يملكون التأثير الجغرافي المباشر وقاموا بنشاط سياسي وأمني ضد سياسة الرئيس شهاب. لكن عبد الناصر استدرك الخسارة باعتماد سياسة اجتماعية أكثر جذرية وعزز التحولات الاجتماعية والتنموية، وانشأ اقتصاداً ممركزاً، وعزز علاقاته بالمعسكر الاشتراكي تمويلاً وتسليحاً وخبرات ونظَّم «الاتحاد الاشتراكي العربي» وضم إليه الشيوعيين، واعاد خلط الأوراق في المنطقة واستجاب بتحفظ لمشاريع وحدوية لم تصمد مع سوريا والعراق، لكنه تورط في حرب اليمن، كما انشغل بالأزمات العربية (صراع القوميين والشيوعيين العراقيين) ونزاعات الاجنحة في النظام السوري، والمواجهة مع دول الخليج العربي.

كسرت سياسة عبد الناصر حاجز الحذر من الأفكار الاشتراكية والعداء للشيوعية في بيئة الحركات الوطنية والقومية. اجتاحت المنطقة موجة من النقاشات والحوارات حول سبل تجذير المواجهة القومية مع الاستعمار والصهيونية وقد نجحت ثورة الجزائر واليمن في إعطاء جرعة قوية من المعنويات لحركة التحرّر العربية.

بدأ الدعم السوفياتي لحركة التحرر العربية ولا سيما مع إنجاز السدّ العالي وزيارة خروتشوف لمصر (1964)، يؤتي ثماره تعاطفاً مع المعسكر الاشتراكي، واعطت ثورة الصين وفيتنام وكوبا نموذجاً أكثر قرباً من مفاهيم القوميين العرب. وأمام المشكلات التنموية والسياسية بدأت الأحزاب القومية جدلاً وصراعاً بين تيارات فكرية جديدة.

منذ استلام البعث السلطة في سوريا 8 شباط 1963 و1966 في العراق، طرأت على جدول الاعمال مهمة إعطاء الفكر القومي مضمونه الاجتماعي، فلا يكون مقصوراً على شعارات وحدوية (فشلت أصلاً) وتعطيه شرعية شعبية من مصادر مختلفة. وقد صار الحديث

عن الرجعيين في الداخل وارتباطهم بالاستعمار مقدمة للحديث عن الطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير.

وجدت «حركة القوميين العرب» (تأسست 1950) في التحولات الناصرية بدايةً أفقها الطبيعي العروبي والتنموي فزادت التصاقاً بها والتحاقاً بخياراتها. لكن مرحلة الوفاق هذه بدأت تتغيّر منذ 1964 عبر مقالات نقدية لتلك التجربة. أما حزب البعث السوري الذي انحل مع الوحدة (1958 - 1961) فقد عاد وتشكل ضد تجربة الانفصال وطرح على نفسه مهمة مواكبة المناخ اليساري الجديد؛ وفي مؤتمره (1966) استعرض الحزب أوراقاً سياسية تقدم بها التيار اليساري (على صالح السعدي، ياسين الحافظ...) وفشل في إقرارها كخط استراتيجي، فخرج منه عدد من الفاعلين ليبحثوا عن خيارات حزبية أخرى. في لبنان حيث للحزب منظمة قوية واسعة نشأت عدة تيارات إحداها مستقلة وأخرى ارتبطت لاحقاً بما يعرف «بعث العراق» وجماعة ارتبطت بسوريا وعرفت بـ «بعث الراية، مجلة الحزب». وآخرون اتجهوا نحو الفكر الماركسي.

لم تكن تجربة الأحزاب الشيوعية العربية جاذبة لشباب اليسار الجديد، كما لم تكن موضع إعجاب وترحيب في أوساط النخب والجمهور.

لقد ارتكبت المؤسسات الحزبية الشيوعية الكثير من الاخطاء التي جعلتها في حال من الانعزال عن التيارات الوطنية والقومية. شكل موقف الاتحاد السوفياتي المؤيد لتقسيم فلسطين (1947) عنصراً مهماً في الرأي من الأحزاب الشيوعية العربية التي انصاعت على مضض وتبعاً للموقف السوفياتي. وشكل صراع القوميين والشيوعيين على السلطة في العراق سبباً آخر ومعارضتهم للناصرية وللفكر القومي. وكان حل الحزب الشيوعي المصري في بوتقة الاتحاد الاشتراكي العربي بادرة ضعف لهوية الشيوعيين ومصدر انقسامات بينهم. والتحق الحزب الشيوعي السوري بزعامة خالد بكداش بسياسة البعث واتخذ نهجاً إصلاحياً منضبطاً على التوجيه السوفياتي. وكان الحزب الشيوعي اللبناني (الذي استقل عن السوري عام 1964) قد مارس سياسة إصلاحية تبعية لقطبين تقليديين هما رشيد كرامي وكمال جنبلاط.

واتسمت مواقف الحزب بطابع إصلاحي نقابي بيروقراطي وغير فعّال في المسألة السياسية وخاطئ في المسألة القومية، من فلسطين إلى موضوع الوحدة.

لكن الفكر اليساري العالمي كان يقدم نموذجاً آخر حتى عن التجربة النظامية السوفياتية التي انكشفت مشكلاتها الداخلية والخارجية بدءاً من أواسط الخمسينات (البيروقراطية الداخلية واحتلال المجر 1956) ونقد الستالينية ودعم الانظمة القومية وسياسة التعايش السلمي.

وكانت الستينيات مرحلة نضال استقلالي واسع في العالم الثالث (آسيا، افريقيا، أميركا اللاتينية) ومرحلة صعود للأفكار اليسارية في أوروبا حيث اتخذت الأحزاب الشيوعية الأوروبية اتجاهات مستقلة (ايطاليا، فرنسا)، واتسع نفوذ التيار «التروتسكي» حتى في أميركا في مواجهة الثقافة المحافظة والرجعية التي أطلقها «المكارثيون» واتساع حركات المطالبة بإلغاء التمييز ضد السود (مارتن لوثر كنج) والمعارضة الشبابية لحرب فيتنام.

كانت هناك ثقافة عالمية جديدة منتشرة وصاعدة وجاذبة صارت تعرف بثقافة «اليسار الجديد» (موريس كرانستون) وقد جسدتها رمزياً حركة «تشي غيفارا» أو «اليسار الايطالي الجديد، المانيفستو» أو أفكار روجيه غارودي الناقدة للنموذج السوفياتي أو هربارت ماركوز التجديدية وفلسفة الوجودية «جان بول سارتر»، أو أفكار فرانز فانون وتجربته في الجزائر «معذبو الارض». الخ...

وكانت الثورة الصينية تلهم المثقفين بتجديد نفسها من خلال ما سمّي «الثورة الثقافية»، وثنائي هوشي منه والجنرال جياب يقدمان نموذجاً نظرياً ناجحاً لما يسمّى «الحرب الشعبية» أو «حرب التحرير الوطنية».

ورغم الحرب الباردة (الصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، حلف وارسو وحلف الناتو) الذي عرف أزمة نشر الصواريخ السوفياتية في كوبا (1961) أو محاولة فصل المجر وبولونيا وتشيكوسوفاكيا (1968) عن الحلف الروسي والتدخل الروسي المباشر للاحتفاظ بهذه الدول، والحروب بالواسطة في دول العالم الثالث، نشأت كتلة (عدم الانحياز 1955 بقيادة الهند، يوغسلافيا، اندونيسيا، مصر) وقدمت نموذجاً للاستقلال عن

المعسكرين. ولعبت هذه الكتلة دوراً مهماً في حوار الشرق والغرب وساعدت في تمايز بعض الدول الأوروبية عن الولايات المتحدة (فرنسا ديغول مثلاً).

إرهاصات لبنانية

كانت ساحة لبنان ترهص بولادات سياسة جديدة مختلفة عما هو سائد فيها من أحزاب تقليدية معظمها تأسس في ظل الانتداب وتمحور حول زعامات شخصية أو تصدى لتحديث وتأطير وتنظيم الفاعلية السياسية للجماعات الطائفية. بدأت تتشكل مجموعات وتنطلق مبادرات ثم ما تلبث أن تتفكك أو تندثر. وفي مخيلة عناصر هذه المجموعات الشبابية عموماً ضرورة نشوء حركة سياسية جديدة «عروبية» ملتزمة فكرياً بسلاح نظري، فقد كان القرن العشرون الزمن الاكثر خصباً لصراع الايديولوجيات (هنري ايكن، عصر الايديولوجيا)، وكانت الأوضاع السياسية العربية والدولية، تحبل بتيارات تنتظر من يمثلها في لبنان وجواره.

وكان التيار القومي العربي (البعث والناصرية) قد شرع يتطاير شظايا واتجاهات في المشرق، فتبحث كل شظية منه عن مقابل لبناني لها وغالباً ما تجده. وكان التيار الناصري قد دخل بدوره طور الانقسام فاذا هو حركات مختلفة ومتصارعة. كانت هناك ناصرية حركة القوميين العرب التي لم تلبث أن توزعت اجنحة تبعاً لانخراطها في الساحة المحلية، في اليمن وفلسطين وسوريا والعراق.... وانقسمت بين ضباط ومثقفين...

كما دق الخلاف الصيني السوفياتي سفين نعي الوحدة (الاممية) وصارت الكتلة الشيوعية حلبة صراع عنيف (وضاح شرارة، الرفاق، دراسات عربية، 1980). أما أحزاب اليسار الأوروبية فقد جنحت إلى تكوين برامجها المستقلة وبدأت تؤسس نظرية «الشيوعية الأوروبية» (سانتياغو كاريو الاسباني، تولياتي الايطالي). ويتزايد نشاط التروتسكيين (نسبة إلى ليون تروتسكي) كردة فعل على اختناق التجربة السوفياتية في البيروقراطية والمراوحة النظامية أمام مشكلات العالم الجديد. ورأينا منشقين سوفيات يتحدثون عن «عودة الرأسمالية إلى الاتحاد السوفياتي» وانتشرت ظاهرة نقد «التحريفية السوفياتية».

القوميون في أجسام قطرية

بدأ المخاض في حركة القوميين العرب، التنظيم الأكثر انتشاراً في دنيا العرب (اليمن، عمان، الكويت، العراق، مصر، سوريا، فلسطين، الأردن، لبنان، ليبيا...). بين تيار محافظ متمسك بالتجربة الناصرية وأولوية «المشروع القومي الوحدوي العربي» باعتباره مقدمة سائر المهمات الأخرى بما فيها تحرير فلسطين. وتيار يساري اشتراكي يدعو إلى إعطاء مضمون اجتماعي طبقي للصراع السياسي في الداخل والخارج، ويتبنى طروحات الماركسية اللينينية ولا سيما نظرية «قيادة الطبقة العاملة للثورة الوطنية الديمقراطية».

استورد هذا التيار فكرة لينين عن ثورة اشتراكية في بلد متخلف عبر بناء رأسمالية وطنية (رأسمالية الدولة) بواسطة سلطة عمالية (طليعة سياسية ذات التزام اديولوجي عمالي).

كما زاوج بين هذه النظرية والتجربة الصينية في الكفاح الوطني المسلح (الحرب الشعبية التحريرية) والإرث الفيتنامي المعاصر، (هوشي منه والجنرال جياب..) ونظر إلى الفلاحين كجزء من تحالف طبقي واسع تقوده الطبقة العاملة (حزب الطبقة العاملة)، ولم يكن في أدبيات هذا التيار أي تحليل موضوعي ملموس لتكوين المجتمعات العربية وبنياتها الطبقية كما فعل ماوتسي تونغ في الصين (طبقات المجتمع الصيني) أو لينين في روسيا (تطّور الرأسمالية في روسيا). فكانت هذه الأفكار كاريكاتورية في مجتمع اليمن الجنوبي أو ظفار (عمان) وغريبة عن واقع المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال أو في الشتات، وعن واقع لبنان واقتصاده الرأسمالي المالي (المصرفي التجاري) وعن كل مجتمعات الريع النفطي في الخليج، وقاصرة عن استيعاب سياسات تنموية مشوهة في مصر وسوريا والعراق.

استقل فرع حركة القوميين العرب في اليمن باكراً بسبب الخلافات السياسية مع عبد الناصر ودعمه للحركة الوطنية في الشمال. انتهى الأمر باعلان «الحزب الديمقراطي الثوري اليمني» في عام 1968 الذي أعلن التزامه الفكر الماركسي اللينيني، ساعياً إلى بناء «الحزب الطليعي الثوري». ومن خلال هذا التيار أُعيد تشكيل الجبهة القومية التي قادت حركة

الاستقلال في اليمن الجنوبي وأقصى ثنائي سالم ربيع وعبد الفتاح اسماعيل قيادة قحطان الشعبي واندمج في حزبهما الحزب اليساري الصغير بقيادة عبد الله با ذيب.

وفي الساحة الفلسطينية تبلور التيار اليساري داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (1968) بقيادة نايف حواتمة ضد القيادة التاريخية (اليمينية): جورج حبش، وديع حداد، هاني الهندي. وشارك في قيادة الفصيل المنشق (الجبهة الديمقراطية) إلى نايف حواتمة، عبد الكريم حمد (أبو عدنان) سعيد البطل (أبو مشهور) ياسر عبد ربه، تيسير خالد، صالح رأفت، داود تلحمي، ممدوح نوفل، بلال الحسن، خليل الهندي، عصام عبد اللطيف، سامي ضاحي، سليمان الرياشي، قيس عبد الكريم السامرائي (أبو ليلى) (من الحزب الشيوعي العراقي) وتعاون مع الجبهة صادق جلال العظم (سوري) والعفيف الاخضر (تونسي).

وظلت الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش ومعه، وديع حداد، هاني الهندي، باسل الكبيسي (عراقي) غسان كنفاني، أبو علي مصطفى، صلاح صلاح، أحمد اليماني، أبو أحمد فؤاد،... هاشم علي محسن (عراقي).

وفي الكويت غلبت القيادة المحافظة بزعامة أحمد الخطيب الذي صار عضواً بارزاً في البرلمان الكويتي. وفي سوريا حيث الكتلة المحافظة ممثلة بـ :نايف آغا المهايني، اسامة العابد، فاروق قوتلي، حسان المحاشي، غسان برازي، عصمت هنانو، عماد الحراكي...) وتنتمي هذه الرموز إلى عائلات تقليدية وإلى الطبقة الوسطى ولم تقبل الخيار الماركسي، وانضم معظم عناصر الحركة إلى «الاتحاد الاشتراكي العربي» (الناصري السوري). وفي تقرير اللجنة التنفيذية للحركة جاء: إنهم في جملة القادة التاريخيين الذين رأوا دائماً ضرورة تأجيل الاشتراكية إلى ما بعد الانتهاء من توحيد الوطن العربي.

أما فرع لبنان الأكثر تقدماً والأكثر استجابة لحركة الأفكار الجديدة والتغيير فقد تمثل اليسار فيه بثنائي محسن ابراهيم ومحمد كشلي المشرفين على مجلة الحركة (الحرية 1959) وأعلنا عن إنشاء الفصائل اليسارية ثم أسسا «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» (1969) وغادر معظم كوادر الحركة التاريخيين خصوصاً في صور وطرابلس وصيدا وبعلبك جراء الفرز السياسي.

يسار على يسار

اختلفت مشكلات حزب العبث العربي الاشتراكي (تأسس 1947) عن حركة القوميين العرب. فمنذ استلامه السلطة في سوريا (1963) والعراق (1966) انقسم بين مجموعة مدنية (معظمها من المثقفين) ومجموعة الضباط العسكريين الذين تولوا تنفيذ الانقلابات والاستيلاء على السلطة. ومنذ استلام السلطة وجد البعث نفسه في وضع متناقض ومعقد (مصطفى دندشلي، تاريخ حزب البعث). تجاذبت المجموعات العسكرية والمدنية الخيارات السياسية، وواجه الحزب أزمة المصداقية بين الادعاء الوحدوي (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) والممارسة القطرية (انفصال 1961 وعدم قيام وحدة سورية عراقية).

عرف الحزب تياراً محافظاً (ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار) وآخر يسارياً. وفي المؤتمر السادس (1966) برز التيار اليساري بقيادة علي صالح السعدي (عراقي) وحمود الشوفي ومنصور الاطرش (سوريا) يساندهما مثقفون مثل ياسين الحافظ الذي صاغ الورقة الفكرية للمؤتمر، وخرج لاحقاً من الحزب ليؤسس مع الياس مرقص وآخرين «حزب العمال الثوري العربي».

هيمن الجناح العسكري على سياسة الحزب والسلطة وأخذ يقصي القيادات المدنية المعارضة تباعاً من ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار إلى أمين الحافظ (رئيس جمهورية) ونور الدين الأتاسي (رئيس جمهورية) وصلاح جديد وإبراهيم ماخوس (أسس لاحقاً الحزب العربي الاشتراكي) ويوسف زعيّن ومن قبل سليم حاطوم خلال فترة 1964 و1970. وتمكن الرئيس حافظ الأسد ومجموعته العسكرية من الاستيلاء الكامل على السلطة عام 1970. وكانت أحداث الاردن (أيلول الاسود عام 1970 بضرب المقاومة الفلسطينية) السبب المباشر لانقلاب 1970 بذريعة إنهاء مشروع «الحرب الشعبية» التي تبناها تيار صلاح جديد وبدت مغامرة بمصير سوريا. وكانت مجموعة صلاح جديد تقوم بالتنسيق مع اليسار الجديد وفصائل المقاومة الفلسطينية.

مسار خاص بالحزب الشيوعي اللبناني

ظل الحزب الشيوعي اللبناني مرتبطاً بالحزب الشيوعي السوري بقيادة خالد بكداش المحافظة التاريخية حتى عام 1964. وهو التزم مواقف الأممية الدولية السوفياتية في سياسته العربية. لكن الانقسامات في الحركة الشيوعية أثرت على الحزب خصوصاً في بيئة منفتحة مثل لبنان. وفي عام 1965 خرجت من الحزب مجموعة أطلقت على نفسها «التيار اللينيني». وانفصلت مجموعة سورية أطلقت على نفسها اسم «الحزب الشيوعي العربي» ومن قيادتها (هلال رسلان وجميل شاتيلا) اللذان انحازا إلى الخيار الصيني. وتشكلت مجموعة لبنانية منها صوايا صوايا وحسن قريطم وادمون عون (ستالينية بكداشية) أطلقت على نفسها اسم اتحاد الشيوعيين. وظل نخلة مطران بكداشي الهوى مع صلات وثيقة بالحزب الشيوعي الايطالي! وظهرت على جوانب الحزب مجموعة تروتسكية من مصادر ثقافية غربية أميركية وفرنسية.

وخلال النقاش الذي دار في الحزب عام 1967 نحو المؤتمر الثاني برز جورج حاوي قائداً لتيار التجديد في ثلاث مسائل أساسية: هامش من الاستقلال لسياسة الحزب عن السوفيات والأحزاب العربية، إعادة نظر في موقف الحزب من المسألة القومية، والعمل على بناء ديمقراطية داخلية. بدأ النقاش داخل هيئات القيادة في الحزب الشيوعي بين موقف تجديدي يأخذ في الاعتبار الواقع الملموس، وآخر جامد ينطلق من آراء السوفيات. خرج النقاش على العلن بعد 1967، واتهم جورج حاوي بالعمالة. تشكلت خلية أزمة من جورج حاوي وخليل الدبس ونديم عبد الصمد وغسان الرفاعي وفضل الحاج وفاروق معصراني وخليل نعوس وأحمد المير ورهيف فياض وجورج البطل، (لم يكن كل الأعضاء من اللجنة المركزية). وبعد سفر جورج حاوي وإبعاده، عاد كريم مروة من موسكو وانضم إلى الخلية، وحسم الصراع داخل اللجنة المركزية بحضور جميع أعضائها في أيلول عام 1967، وبدأ الإعداد للمؤتمر الثاني.

وفي مؤتمره الثاني أجرى الحزب قراءة نقدية لتجربته وتاريخه ضد التبعية للمركز

الدولي وتقديس وصنمية القيادة، وغياب الديمقراطية، وكذلك المراجعة لعلاقته بالمسألة القومية، والموقف من عبد الناصر والمسألة الفلسطينية. وبدأ التمايز عن الأحزاب الشيوعية العربية ومارس نقداً خجولاً للأنظمة الوطنية التقدمية واصفاً إياها «بالبرجوازية الصغيرة» التي «تنفرد بالسلطة» ولا تقوم بتعميق نهجها «التقدمي» ومشاركة القوة اليسارية. ولكنه التزم الموقف السوفياتي العام بدعم هذه الأنظمة لتوسيع قاعدتها الاجتماعية وتبنى مفهوم «التطور اللارأسمالي» كنظرية لتطوير هذه الانظمة ووصفها «بالديمقراطية الثورية»، ووافق على سياستها في الصراع العربي الإسرائيلي، وتبنى الموقف السوفياتي والناصري بإزالة آثار العدوان بعد حرب 1967. وتحفظ على الكفاح المسلح الفلسطيني قبل عام 1970. ظل يمارس سياسة التحالف مع «البرجوازية الوطنية» في لبنان ضد اليمين الغبي و«الطغمة المالية» ويدعو إلى حكم وطني ديمقراطي يضم أوسع فئات وطبقات الشعب.

كان الحزب ذا قاعدة شعبية واسعة عابرة للطوائف، وقد بدأت جذوره في العمل النقابي في بيروت وضواحيها وجبل لبنان حيث الانتشار المسيحي، وحيث التعاطف الارثوذكسي مع روسيا، وكانت للحزب تجارب نقابية مهمة جعلته طرفاً فاعلاً في الجسم النقابي الرسمي. وتكونت للحزب مؤسسات ثقافية (اعلامية متعددة من دور نشر وصحف ومجلات) وأنشأ حركة السلم الدولية وتوافرت له المساعدات والمنح التعليمية من دول المعسكر الاشتراكي. كل ذلك جعل الحزب مؤسسة وطنية عريقة، وقد تأسس عام (1924) وخاض معارك انتخابية وشارك في أحداث 1958.

لكن الحزب كان عشية مؤتمره الثاني (1968) مترهلاً يغرق في البيروقراطية والتقليد. فما أن هبت رياح التغيير ونشطت التيارات السياسية حتى استطاع أن يفرز قيادة شبابية واكبت هذا المناخ وظهرت فاعليته في مؤتمره الثالث عام 1972 بعد أن نال ترخيصاً رسمياً عام 1970 في عهد كمال جنبلاط في وزارة الداخلية. وكانت تلك المناسبة تظاهرة وطنية وعالمية أعادت استنهاض كل الجسم الوطني للحزب على أساس المهمات الديمقراطية المفتوحة آنذاك.

الحزب القومي

ولم توفر تلك الموجة الحزب السوري القومي الاجتماعي (1934) الذي كانت قيادته في السجن بعد انقلاب (1961) ولا سيما عبد الله سعادة، انعام رعد، أسد اشقر. وفي السجن قام ثنائي عبد الله سعادة انعام رعد بمراجعة فكرية سياسية انتهت إلى تجديد بعض المفاهيم وأهمها المصالحة مع العروبة فكرياً وسياسياً بعد تاريخ من الصراع مع الأفكار والحركات القومية (البعث والناصرية) وإعلان الانتساب إلى اليسار وإلى التزام القضية الاجتماعية (الطبقية) والتأكيد على حرب التحرير القومية في وجه إسرائيل والامبريالية والانفتاح على المعسكر الاشتراكي ضد المعسكر الغربي.

وقد تجسدت هذه الأفكار في مؤتمر ملكارت للحزب 1969 بعد خروج القادة من السجن مع تغيير في التنظيم الحزبي أكد مبدأ الانتخابات والديمقراطية.

لكن ردة حصلت داخل الحزب على مقررات مؤتمر ملكارت فشهد حركة اعتراضية أدت إلى خروج بعض العناصر الشبابية النشطة فذهبت باتجاه أحزاب اليسار أو الالتحاق بفصائل الثورة الفلسطينية وخصوصاً «فتح». ومن مثقفي هذه البيئة القومية الذين اتجهوا يساراً جوزف سماحه وحازمة صاغية وجورج ناصيف وجوزف شويري ووليد نويهض وغانم بوغانم. وجاء هؤلاء إلى العروبة الناصرية أولاً ثم إلى اليسار والالتزام بالثورة الفلسطينية.

ومن باب آخر شهدت الجامعة اليسوعية تغلغلاً للأفكار اليسارية من مصادر ثقافية أولاً غربية فرنسية. أما الجامعة الاميركية فكانت منذ مطلع القرن العشرين موئلاً للتيارات السياسية لا سيما العروبية.

وتشكلت في الجامعة اليسوعية مجموعة طلابية يسارية تروتسكية الهوى ما لبثت أن أثرت في بيئاتها الريفية وجاء عناصرها إلى الحزب الشيوعي أو إلى منظمة العمل الشيوعي في ما بعد. ومن هذه المجموعة سمير فرنجية، جو ميلا، أمين معلوف، اليكو بيضا، هيني سرور، بول اشقر، فؤاد زحيل، نسيم ضاهر، عماد نويهض، نبيل الخشن، غسان فوّاز، غسان صفي الدين، رشيد الضعيف، شوقي الدويهي، مسعود يونس...

مسيحيون ثوار

منذ عام 1965 تأسست في البيئة المسيحية حركة حملت اسم «كنيسة من أجل عالمنا»، تعهدها عدد من الكهنة الموارنة. وتأثرت هذه الحركة بما يعرف «لاهوت التحرير» الذي ظهر في أميركا اللاتينية (الأب كاميلو توريز وآخرون) ووقفت ضد الاستغلال والفقر ونسبت إلى الكنيسة دوراً في رفع الظلم. ولاقت هذه الحركة أصداء واسعة في المجمع الفاتيكاني الثاني (1965 - 1968) الذي مارس نقداً للمجتمع المعاصر (ولا سيما الغربي) كما للمجتمعات الشمولية، ودعا إلى تحرير الناس من الارتهانات المادية. وفي العام نفسه تأسست في لبنان حركة المطران الكاثوليكي غريغوار حداد تحت اسم «الحركة الاجتماعية». أما «الشبيبة المسيحية» فهي حركة عالمية منذ الثلاثينيات وقد نشأت من أفكار «الراهب اليسوعي الماركسي هنري مارتان».

تأثرت تلك الحركات بنقد الماركسية للمجتمع الرأسمالي، وراهنت على تجاوز النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وعلى تعاون ومصالحة بين الحركات المسيحية والفكر الاشتراكي. وفي أكثر من مدينة ريفية تشكلت مجموعات شبابية (زغرتا، تنورين، بعقلين،) رافضة للقيم والمفاهيم السائدة. ومن بين الناشطين الذين برزوا: الأب هكتور الدويهي، الأب سليم غزال (مطران الكاثوليك)، الأب سمير مظلوم (مطران ماروني)، الأب غبريال حبيب (مجمع كنائس الشرق الأوسط) جورج كويتر، ايلي كتورة، بول فغالي، إيلي بهو، نبيل عبود، ماري روز بولس، ملحم شاوول، طارق متري (الوزير)، سليم نصر...

وبرز في توجيه هذه المجموعات مفكرون مسيحيون كبار مثل الآباء: يواكيم مبارك، ميشال حايك، جورج خضر (مطران الارثوذكس في جبل لبنان). وفي عام 1969 أنشأت مجموعة من الشبيبة الارثوذكسية «تجمع المسيحيين الملتزمين» التي أعلنت تأييدها للمقاومة الفلسطينية ونقدها للنظام السياسي الطائفي، وتأييدها لمطالب المحرومين اجتماعياً.

وبرزت ظاهرة الأحزاب العلمانية الديمقراطية عام 1968 كالحزب الديمقراطي (جوزيف

مغيزل، اميل بيطار، أوغست باخوس...)، وحركة 22 تشرين (باسم الجسر) وحزب الجمهورية (موريس جعارة).

لبنان الاشتراكي

في عام 1965 التقت مجموعة صغيرة من المثقفين الذين كانوا أعضاء في حزب البعث العربي الاشتراكي وراودهم حلم تشكيل تنظيم سياسي. أسس هؤلاء ما أسموه «حلقة دراسات لبنان الاشتراكي» ونشطوا في الأوساط الطلابية واساتذة الثانويات والجامعات أولاً. «كانت تلك مبادرة لم تكن مشروعاً» كما يصفها وضاح شرارة أحد أبرز المؤسسين. انكبت هذه المجموعة على إنتاج فكر نقدي وأصدرت دراسات وبيانات من بينها نموذج لبيان من عدة صفحات يحلل أسباب دعم الثورة الفيتنامية. وفي كانون 1969 أصدرت المجموعة كتاباً بعنوان «العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني» هو كناية عن دراسات بين 1966 و1968 وتناولت بالنقد تجربة الحكم الشهابي، برنامج الحزب الشيوعي، ممارسة الحزب «الاصلاحية الانتهازية التحريفية» وقضايا تحليلية لنضالات العمال والفلاحين والطلاب والموظفين، وأزمة اليسار ومسألة وحدة اليسار، وتناولت كذلك تجربة حركة القوميين العرب، والعمل الجبهوي (العمل الوطني) تحت اسم (لقاء الأحزاب والشخصيات التقدمية والوطنية).

ظهرت هذه المجموعة بنشاط سياسي في التحركات الشعبية الاحتجاجية على عدوان إسرائيل على مطار بيروت نهاية عام 1968. فقد انتزع هذا العدوان الحركة الطلابية من واقعها المطلبي الديمقراطي ووضعها في مقدمة التحرك السياسي الوطني.

وفي أحداث 23 و24 نيسان التي انطلقت ضد سياسة الحكومة في محاصرة العمل الفدائي وتصفيته برزت هذه المجموعة بنشاطية عالية متعاونة مع «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» والأجواء الشعبية في المخيمات الفلسطينية. وترسخت أقدام هذه المجموعة بين الطلاب في الثانويات والمهنيات والجامعات ودور المعلمين وضمت العشرات إلى «تنظيمها» المكون من مجموعة حلقات. ومارست بيانات هذه المجموعة مع «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين»

النقد الصارم لسياسات الحزب الشيوعي والتقدمي الاشتراكي المهادنة للنظام والسلطة وأطلقت الدعوة إلى إنشاء «لجان دعم العمل الفدائي» وقدمت مذكرة مشتركة إلى «لقاء الأحزاب» الذي لم يلتزم بها. وأخذت المبادرة مع «منظمة الاشتراكيين» واليسار الفلسطيني في تنفيذ مضمون المذكرة بإنشاء لجان دعم المقاومة وبجمع التبرعات للفلسطينيين وإقامة الندوات والاتصالات دعماً للثورة الفلسطينية.

كانت النواة الأولى لهذه الجماعة مكونة من :وضاح شرارة، فوّاز طرابلسي، محمود سويد، كريستيان غازي، وداد شختورة، يولا بوليتي، أحمد بيضون، حسن قبيسي، سامي سويدان. واتسعت هذه النواة لتضم حلقات شارك فيها: بول اشقر، آن اشقر، نوال عبود، غسان فواز، عصام العبد الله، حافظ الشمعة، وجيه كوثراني، كمال بكداش، عزّة شرارة، علي حرب.

عرفت هذه المجموعة نفوذاً في دور المعلمين في بيروت وصيدا وزحلة وجونيه وثانويات رمل الظريف وطريق الجديدة وبرج البراجنة والنبطية وطرابلس، واتسمت بإعداد ثقافي انعكس تأثيراً على محيطها وأعطى لعناصرها أولوية في نشر الثقافة الماركسية في صفوف الناشطين.

صدمة 5 حزيران 1967

كانت هزيمة 5 حزيران 1967 حداً فاصلاً بين مرحلتين من تاريخ العرب الحديث. احتلت إسرائيل كامل ارض فلسطين التاريخية (القدس الشرقية والضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزَّة) وسيناء المصرية والجولان السوري ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا اللبنانية، ودمرت معظم القوى العسكرية المتقدمة للجيشين المصري والسوري خلال ستة ايام.

امتحنت تلك الحرب الخاطفة قدرات الأمة كلها. الاستعداد العسكري، القيادة السياسية، الادارة المدنية، الثقافة السياسية وعلاقة الحاكم بالمحكوم، السياسة الخارجية، الطاقات الاقتصادية.

أظهرت تلك الحرب خواءً عربياً. فما تراكم من سلاح لم يكن وفق جهوزية قتالية

صحيحة. وما جنّد من جيوش لم تكن له بنية حديثة وادارة عقلانية ولا قيادة مسؤولة يقظة. وما كانت من قيادة سياسية لم تكن على مستوى التحديات الفعلية في إدارة شؤون البلاد، وما شاع من خطاب سياسي تهافت، فكانت الدولة في مكان والجمهور في مكان آخر تقوم بينهما حواجز للحرية والمشاركة والمراقبة والمحاسبة.

في تلك اللحظة التاريخية خرج الجمهور العربي في حالة من ذهول من تلك الخيبة التي استحالت على التفسير. فقد وضع الجمهور ثقته بالقائد جمال عبد الناصر «وأعطى له كل شيء لكي يحافظ على كل شيء».

كان الجمهور بحسه العفوي الصادق (في 9 و10 يونيو) يريد أن يرد الإهانة ويسترد الكرامة فوراً فخرج يدعو «حنكمّل المشوار» وأعاد تفويض عبد الناصر لهذه المهمة، وقد أقام بينه وبين نظامه فصلاً كان تعسفياً ليس من زاوية سلوكيات القائد واخلاقياته ومصداقيته، بل من زاوية مسؤولية القائد عن معاونيه.

أخلت ردة الفعل العاطفية مكانها بعد قليل للتفكير والتأمل في الأسباب البعيدة للهزيمة. خرج فيض من النقد والمراجعة طاول كل شيء. ربما كان القول إنها «هزيمة مجتمعية حضارية» الدليل على أن المهمات كانت تاريخية بغض النظر عن صحة العبارة «حضارية». (مهدي عامل، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازية العربية؟) يصعب حصر تراث «النقد الذاتي» بعد الهزيمة (عنوان كتاب لصادق جلال العظم) الذي اشتغلت عليه النخب العربية، لكن يمكن وضعه في قائمة في الموضوعات لم تستبعد شأناً من شؤون الدولة والمجتمع والثقافة. كان الخامس من حزيران زلزلاً عربياً لم يسبق مثله عمقاً وتأثيراً لا في صدمة الغرب للشرق ولا سوى ذلك من تحديات وجودية.

جذّرت الهزيمة الاتجاهات اليسارية التي تطلعت إلى التجاب الثورية الناجحة لحركات التحرر الوطني في العالم وفي المقدمة النموذج الصيني والفيتنامي. كانت الخلاصة التي تمحور عليها التيار اليساري الجديد هي «امتلاك نظرية ثورية». كانت الماركسية هي نظرية ذاك الزمن بوعودها في مواجهة الامبريالية (اعلى مراحل الرأسمالية)، فغرف من معينها التيار اليساري تلك المقولات الكبرى وأخذ يخضع الواقع العربي لأحكامها غالباً في صيغ

جاهزة. كانت الأداة الأساسية للماركسية «التحليل الملموس للواقع الملموس» مجرد عبارة لا إرث لها في التجربة العربية. فبعد نصف قرن من تأسيس أحزاب شيوعية عربية لم يكن هناك تحليل ماركسي للأوضاع العربية بمعنى ماركسية عربية أو تعريب الماركسية. لم يكن اليسار السابق يعرف الواقع العربي كما ينبغي لا في مكوناته الاجتماعية والطبقية ولا في تشكيلاته السياسية ولا في ثقافته. جاءت الماركسية الجديدة وكأنها لحظة تأسيس لينكب المفكرون العرب على التحليل الطبقي الذي لم يتفقوا على تشخيصه وعلى طبيعة التحولات الاقتصادية ولا على طبيعة السلطة السياسية وبنية الدولة (محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر) واحمد صادق سعد (نمط الانتاج الآسيوي) فشهدنا نوعاً من الانتقائية التي طغت عليها «اللفظية الثورية» التي صارت معيار صدقية الانتساب للفكر الجديد. كانت الجملة أعلى صوتاً من التحليل العقلاني. لامس الماركسيون العرب الجدد الكثير من القضايا المفتاحية والحيوية لكنهم كانوا يتعجلّون القفز من النظرية إلى اقتراح حلول وتصورات وبرامج وخيارات في معظمها إرادوية. كانت تلك المرحلة تسمح بذلك. فثقافة العالم انعطفت في هذا الاتجاه مع اليسار الجديد في أوروبا ومع التجربة الغيفارية ومع المراجعة الواسعة للماركسية الكلاسيكية السوفياتية.

لم يقتصر النقد على الأنظمة السياسية التقدمية والوطنية (القومية) وقد راوح بين توصيفات «البرجوازية الصغيرة»، اعتمدته الأحزاب الشيوعية وبين تطور «رأسماليات الدولة» (اعتمده اليسار الجديد) المندمجة مجدداً في السوق الامبريالي، بل تعداه إلى نقد المجتمع بثقافته، بوعيه وعقله، فخضع لكل حركات التشريح الانتربولوجية والنفسية، وطاول الدين والوعي الديني (نقد الفكر الديني، صادق جلال العظيم، الخرافة، سلوى الخماش). وتصدر الفكر العربي مشروع إرادوي آخر يقوم على «تجديد النهضة» أو «النهضة الثانية» عبر التنوير المعرفي العلمي العقلاني. كانت تلك ألوان الطيف العربي التي رسمت في الأفق «طوبى» جديدة أو متخيلاً ملهماً للعمل وقد رفدتها أوضاع اجتماعية مزرية ضاغطة وحركات صممت على أن تغيّر أو أن تضع المعالم الأساسية للطريق عبر العمل المسلح.

كان ثقل الأوضاع العربية أصعب بكثير من أن يتمحور على مسألة مركزية واحدة. فالعالم العربي ليس منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية واحدة. أسقط الفكر الثوري

على هذا العالم مقولات عمومية وراهن على شعورية عربية لا محمول اجتماعياً وسياسياً لها؛ جزء من العالم العربي هو دول الخليج النفطية المتماسكة حول عقيدة دينية محافظة (الوهابية في السعودية) وحول سلالات حاكمة شديدة الارتباط بأمن الغرب ومصالحه وتوجهاته. والشمال الافريقي ينسج تاريخه خارج التحديات المشرقية. أما مصر فكانت منشغلة ببناء ذاتها وقد اعتصرتها سياسات الحصار والمواجهة وأثقلت عليها الخيارات الاقتصادية التي قادت إلى تعميق الفروق الاجتماعية بشكل جديد. وفي المشرق كان البعث الحاكم في العراق وسوريا أبعد ما يكون قدرة على إرساء قواعد جدية لمعركة قومية. فقد أدت معارك السلطة في هذين البلدين إلى هيمنة نخبة عسكرية ضاقت قاعدتها الاجتماعية إلى حدود عائلية وطائفية وجهوية.

لم يكن في أُفق العالم العربي ما يشكل قاعدة ارتكاز لجذب هذه الشعوب نحو خطة عربية واحدة للنهوض بالتحديات. ذهبت الانظمة التقدمية ضعيفة إلى مصالحة الانظمة المحافظة تحت لافتة «التضامن العربي» ومعركة «إزالة آثار العدوان»، (مؤتمر الخرطوم في السودان) وكان الشباب العربي الذي خرج من صدمة الهزيمة يبحث عن بطل جديد، عن مخلّص يضع بين يديه طموحاته. كان يمكن لهذا المخلص أن يكون فكرة أو حزباً فكيف اذا كان قضية عادلة وشعباً خرج كأنه الاحتياط الاستراتيجي وهو يتمتع بسلوكية التضحية حتى الاستشهاد. كان ذلك المخلص «الفدائي الفلسطيني». كان «الفدائي» اسماً لغير مسمّى ثم صار «كوفية» ترمز إلى الكرامة منذ «معركة الكرامة» في الأردن عام 1968. كانت قضية فلسطين قضية العرب في سياق المرحلة الاستعمارية التقليدية. لكنها كما كيانات العرب الأخرى خضعت للأمر الواقع وصارت تدريجاً «وطنية فلسطينية» لم تحقق استقلالها. لكن الفلسطينيين كانوا جزءاً من نسيج المشرق العربي في ظل الاقتلاع والتشريد واللجوء. صارت فلسطين لعدة أسباب ولسبب مادي واقعي عنصراً في داخل مجتمعات الجوار، في مصر وسوريا والأردن ولبنان. صار سهلاً على الفكر الثوري أن يصوغ من الثورة الفلسطينية أو حركة النضال الفلسطيني مقولة «الرافعة التاريخية» للتغيير في الأوضاع العربية. وبينما كانت فلسطين تحتاج إلى الدعم العربي صارت في الفكر اليساري رافعة التغيير.

انطوت نظرية «الرافعة التاريخية» على تكثيف هائل لفكر العروبة، وعلى رهان إرادوي على هذه العروبة أو هذه الرابطة لكي تتمركز حول المصلحة الفلسطينية (الياس مرقص، المقاومة الفلسطينية والموقف الراهن). وكان يدعم هذه النظرية وجود مادي فلسطيني (المخيمات) فيجعل منها شريحة اجتماعية تؤثر في موازين القوى السياسية. وكان الاختبار الأول في ايلول عام 1970 في الاردن حيث النقطة الأقوى. ولم يمنع انهيار تلك النظرية أمام الإقليمية الأردنية من أن يعيد هؤلاء تجربتهم في لبنان. تلك كانت حكاية اليسار اللبناني عامة واليسار الجديد خصوصاً وهو يمارس التلقائية والعفوية في أكثر أشكالهما إطلاقية تحت سقف شعارات نظرية لا من خلال نظرية ثورية عقلانية. لكن هذه الممارسة لم تنشأ عن فراغ بل عن جملة تعقيدات وتناقضات ووقائع شديدة الوطأة على أي مشروع تغيير ثوري.

الصاعق الفلسطيني

فرض العدوان الإسرائيلي على مطار بيروت ليل 28 كانون الأول 1968 جدول أعمال مختلفاً على لبنان. لم يشارك لبنان في حرب حزيران 1967 مؤثراً الحياد والاحتماء بعلاقاته وصداقاته الدولية، أي بكونه صديقاً للغرب على ما يشاع في رعاية الغرب للطابع المسيحي الخاص بلبنان. كان ذلك مصدر مقولة المسيحية السياسية عن «قوة لبنان في ضعفه». لكن إسرائيل التي لم تلتزم هذا الحياد اللبناني ووضعته في المدى الحيوي لأمنها ومطامعها مارست باستمرار ترهيب اللبنانيين لا سيّما الجنوبيين. فقد اجتازت الحدود اللبنانية مراراً وتكراراً ولعبت دور البوليس المتحفّز لقمع أي محاولة لمقاومة سطوتها منذ عام 1948. استشرفت النخب اللبنانية لا سيما المسيحية منها الخطر الصهيوني قبل أن يصبح واقعاً مادياً مجسداً في كيان دولة إسرائيل. ولطالما ردد اللبنانيون الخاصة والعامة أن لإسرائيل مطامع في مياه لبنان وأرضه. ولم ينسحب اللبنانيون من معركة المواجهة مع المشروع الصهيوني إلاّ في ظل التعريب الرسمي الذي فرض على لبنان الانضباط في الخطة العربية الشاملة منذ تشكيل جيش الانقاذ وهزيمة 1948. شارك لبنان من أطياف مختلفة في مقاومة الصهاينة

في ظل الانتداب البريطاني وثورة القسام (1936) وساهم في الحرب العربية عام 1947 عبر جيش الانقاذ بزعامة «فوزي القاوقجي» ومعركة المالكية بقوات الجيش اللبناني.

أقحمت إسرائيل لبنان في دائرة الصراع العربي الإسرائيلي متذرعة بنشاط الفدائيين الذين تسللوا من المخيمات عبر الحدود لاطلاق بعض رشقات الكاتيوشا.

كانت السلطات اللبنانية تمارس ضبطاً غير محدود للمخيمات والنشاطات الفلسطينية ومارست أشكال القمع والاذلال، وقضى تحت التعذيب ناشطون فلسطينيون في السجون اللبنانية. خرج الفلسطينيون احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي وعلى سياسات تقييد النشاط الفلسطيني. وكانوا يتخذون من مناسبة تشييع شهدائهم سبباً للتظاهر، أو للمواكب الاستعراضية التي تركت آثاراً سلبية على جمهور بعض الفئات اللبنانية، وعدّها بعض القوى السياسية تحدياً لمشاعر اللبنانيين وتعدياً على حرياتهم وعلى سيادة الدولة (نقولا نصر، حرب لبنان ومداها). وقعت عدّة حوادث تصادم بين قطاعات ومواقع من الجيش في الجنوب مع بعض المجموعات الفدائية ثم وقعت احتكاكات بين الفلسطينيين والاهالي في أكثر من منطقة بما في ذلك إطلاق النار على المواكب الفلسطينية خلال عام 1968 ومن بينها حادثة الكحالة الشهيرة، يوم كان كمال جنبلاط وزيراً للداخلية وعلق: «أرادوا إحراقنا فأنقذنا لبنان من الحريق». انبرى اليسار في الدفاع عن حق الفلسطينيين في العمل بحرية على الارض اللبنانية وتعاون مع الجمهور الفلسطيني في حركات الاحتجاج والتظاهر. وتصدر الاسلام السياسي هذه الموجة ليطرح من خلالها أزمة الحكم والشراكة الطائفية ونشأت أزمة حكومية عام 1968 بعد ضربة المطار آخر العام امتدت سبعة أشهر ساهمت في تأجيج الانقسام السياسي الطائفي. وما أن حصلت تظاهرة 23 - 24 نيسان 1969 في ساحة البربير احتجاجاً على تطويق الجيش جنوباً لمجموعات فدائية حتى تصدت السلطة بقمع عنيف للمتظاهرين فوقع تسعة شهداء وأكثر من أربعين جريحاً، وطاردت السلطة نخبة من المتظاهرين بالملاحقة القضائية شملت 76 شخصاً معظمهم من العناصر الحزبية اليسارية ومن طلاب الجامعات.

كانت تلك الحادثة فاتحة مرحلة جديدة من السياسة اللبنانية فرضت العنوان الفلسطيني

شاغلاً أساسياً. وحول هذا الوجود والدور تألبت القوى والمواقف وانفتحت الساحة على مداخلات عربية أفضت إلى توقيع اتفاقية القاهرة لتنظيم هذا الوجود وهذا الدور. كان تعريب أزمة 1969 مقدمة لانشطار نفسي وسياسي استحضر في البيئة المسيحية الخوف من التعريب والأسلمة. تحول اتفاق القاهرة إلى قضية خلافية وعنواناً ظل يتردد حتى منتصف الثمانينات. خالط الموقف المسيحي أكثر من عنصر وحافز. ففي السابع من آب عام 1967 في أعقاب هزيمة الخامس من حزيران أدلى البطريرك الماروني بموقف سياسي حذَّر فيه من ضياع هوية لبنان أمام موجة العروبة وندد بالتيارات التي تريد ربط المصير اللبناني بالمصير العربي. وفي هذا الوقت بدأت حركة سياسية مسيحية تسعى إلى تكوين حلف سياسي استهدف تصفية إرث الشهابية في سياستها العربية والداخلية. وتشكل الحلف الثلاثي (كميل شمعون بيار الجميل ريمون اده) ليخوض انتخابات 1968 النيابية مكتسحاً معظم دوائر جبل لبنان المسيحي تحت شعارات مواجهة العروبة والصهيونية والشيوعية وفي سبيل حرية وسيادة وحياد لبنان. (فؤاد كرم، الحلف الثلاثي)

أسس هذا الحلف لإنهاء العهد الشهابي الثاني ممثلاً بالرئيس شارل حلول، واستطاع إيصال المرشح عن التكتل الوسط الرئيس سليمان فرنجية معيداً وضع اليد على سياسة الدولة الرسمية التي اعتبرها متقاعسة عن أداء دورها من قبل. انضوى اليسار التقليدي (الحزب الشيوعي اللبناني والحزب التقدمي الاشتراكي) في خطة الرهان على كبح التطرف اليميني وعلى إنقاذ النظام من أزمة المواجهة مع الضغوط العربية من جهة ومع الحركة الشعبية الداخلية من جهة ثانية. لكن أفق هذا المشروع كان مقفلاً أمام تشدد اليمين المسيحي وهو يرفع شعار السيادة والأمن قبل الاصلاح ويدعو إلى حسم المواجهة مع الفلسطينيين.

في 23 نيسان 1969 ظهر واقع جديد تمثل في استقطاب يساري آخر يسيطر على جمهور واسع من الشباب اللبناني الذي هب للدفاع عن حرية العمل الفدائي وانطلق يطرح فكرة إنشاء «اللجان الشعبية» في المدن والاحياء والارياف دفاعاً عن هذا الوجود باعتباره نقضاً للنظام الفاشل والعاجز عن بناء نموذج وطني وتقدمي.

في ساحة 23 نيسان (البربير) انطلقت حركة لبنانية من روافد كثيرة لكن جمهورها الغالب

هم الشباب من جامعات لبنان الذين ارادوا التغيير. يصعب القول كم كانت نسبة الملتزمين في الأحزاب آنذاك من بين هذه الآلاف اللبنانية والفلسطينية كذلك. لكن هذا التمرين الثوري كان حاسماً في كسر هيبة السلطة بما كان له من تداعيات على الطبقة السياسية وتماسك النظام ومن تردّدات في الأوساط الشعبية. ما كان قبل ذلك أحلام مثقفين وطموحات شباب في تأسيس نمط جديد من العمل السياسي يضرب التقليد الخشن للزعامات وللسلالات المتوارثة وللطبقة الثرية صار ممكناً حين اندفع جمهور عريض إلى الشارع.

في اليوم الثاني كان التفكير في إنشاء حركة سياسية من نوع جديد. حركة تسيطر على المجال الشعبي وتقوده، تنظمه وتسير به إلى حيث يكون جسماً فاعلاً ضد النظام السياسي. ما كان فروقاً ثقافية صغيرة ترسم حدود المجموعات المتجانسة على مذاهبها وطرقها الخاصة صار سهلاً تجاوزها إلى الاجتماع على الموضوع الأكبر الذي صار يسبق تطلع هذه المجموعات. لاحت فكرة الثورة وسيطر شبحها على الخيال حيث كانت الطبقة السياسية في حال من التفكك والتناقض والتردد والضعف وانعدام الهيبة والسقوط في السياسات المحلية ومنافعها الصغيرة (أزمة تشكيل الحكومة لسبعة اشهر). في تلك العشايا التي تلتئم فيها زمر الشبيبة لتبحث في تجربة اليوم أمر الغد كان الشعار المعبّر: «مين بيقدر يغتالك.. يا ثورة مين... لو نظمتِ عمّالك والفلاحين». (هتاف أطلقه عصام العبد الله) كانت الثورة سابقة على التنظيم وكان على التنظيم أن يحمي الثورة من الاغتيال. دقت ساعة التنظيم بعد أن دقت ساعة العمل.

المهاجرون والوافدون والمدينة

يصعب فهم تلك الأحداث من دون ملامح تلك المدينة التي تغيّرت في نهاية ستينيات القرن الماضي.

كانت بيروت مركز استقطاب النشاط الاقتصادي الحديث لا سيما بعد احتلال فلسطين وتحولها إلى مرفأ ومطار ومصرف ومنتجع وتجارة المنطقة. لكنها حافظت على وتيرة من النمو الاقتصادي والسكاني طبيعية حتى الستينيات. فإلى جانب الرساميل العربية

الوافدة والخدمات التي تؤديها للخارج جذبت المهاجرين من الداخل في ركاب القفزة الهائلة في عديد الموظفين القادمين إلى الادارة المركزية والطلاب الوافدين إلى مدارسها وخصوصاً جامعتها الوطنية، (أربعة أضعاف) أما الهجرة الشعبية الريفية الوافدة في طلب العمل فتمركزت غالباً في ضواحي المدينة الجنوبية والشرقية وشكلت أحياءً وبيئات عائلية جديدة قبل أن يصبح النزوح الجنوبي ضاغطاً لدواعي الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والذي عرف عام 1972 نقلة نوعية باجتياح شريط واسع من القرى الحدودية. كان الشباب الوافد إلى بيروت بالآلاف يتسلل إلى نسيج المدينة وخلاياها ويُنشِئ فيها مجتمعات صغيرة مختلطة تشغلها هموم ليست من تقاليد مقاهيها وأحيائها. فمن حول الثانويات والجامعات نشأت حلقات للنقاش الثقافي والسياسي وتفاعلت أفكار كانت تناقض التقليد السائد.

في معظم الاحوال كان الوافدون يتلقون جرثومة السياسة هذه في بيروت وينقلونها إلى مناطقهم. وفي البعض الآخر كانت تتشكل في الأرياف اللبنانية حلقات من الشبيبة من حول منتدى أو رابطة أو كاهن مستنير أو استاذ عروبي يساري أو آت من جامعة اجنبية. كانت تلك الحلقات تمثل صراع الأجيال وترفض الانقسام السياسي التقليدي الذي يسيطر على حياة المواطنين ويبقيهم أسرى الجهل والفقر والحزازات العائلية والطائفية.

كان الوافدون إلى بيروت قد انسلخوا عن بيئتهم الأهلية ووطأة عاداتها وتقاليدها وسلطاتها (وضاح شرارة، المدينة الموقوفة). وفي بيروت المدينة المنبسطة الواسعة كان عليهم الانتماء إلى جامعة جديدة هي الأحزاب. يكون الالتحام بالقرابة والنسب أساساً لعلاقات التضامن الريفية. أما في المدن فيكون الالتحام بالولاء لإنشاء عصبية تفرض حضورها. وفي الغالب فالطلّاب لديهم متسع من الوقت وهم متخففون من المسؤوليات المادية والاجتماعية ولم يحددوا مصالحهم بعد في سوق العمل، ولكل جالية طلابية وافدة من إحدى المناطق موئلاً ومكاناً أو ناحية تجذبها لمن سبق من أقرباء ومعارف. تتوثق الصلات والصداقات ثم تتوثق الأفكار والنشاطات. وما هي إلا سنوات قليلة (اربع سنوات جامعية) حتى يستقر المتخرج في المدينة مرتبطاً بعمل ووظيفة ويبدأ تكوين أسرة. تنشأ شبكة من البيوت التي تلف المدينة أو تخترقها وتصبح سياجاً يحاصرها ويخترقها كل يوم. وعلى مقربة من الفروع الجامعية

تشتهر المقاهي الخاصة بجماعات الطلاب من لون سياسي معين فيها يخططون وينظمون نشاطاتهم: الغوندول، كورنيش المزرعة، مقهى كلية التربية، مقهى كلية الآداب والحقوق ومقاهي رأس بيروت. هم طلاب معروفون بهوياتهم فلا حاجة لهم لأسماء مستعارة ولا إلى ملاجيء سرية. لبنان الذي نتحدث عنه كان يسمح بقدر وافر من الحريات العامة ويعترف بالأحزاب السياسية التقليدية والعلمانية وحتى القومية واليسارية منذ عام (1970).

لكن العمل السياسي بدأ يشهد تضييقاً منذ اجتاز عتبة الانقسامات التقليدية السابقة. وحاولت الحكومات الحد من الحريات، من حق التظاهر والتجمع ثم حاولت إقرار قانون أحزاب جديد مقيد لحرية الأحزاب عام 1972.

طبعت الأحزاب اللبنانية التقليدية مسحة من التسامح أكثر منها ثقافة ليبرالية أصلية. على العكس كانت لبعض تلك الأحزاب عقائد فاشية وقامت على تنظيم شبه عسكري خصوصاً بعد تجربة 1958. لكن التوازنات الطائفية وتموضع تلك الأحزاب في بيئات خاصة بها غالباً ما أدى إلى احترام حدود نفوذها وعدم المواجهة في ما بينها. أما اذا اقتربت النزاعات من قضايا سياسية أساسية فيقع التصادم ويحصل العنف في محطات مشهودة من تاريخ لبنان المعاصر.

أما ظهور الأحزاب اليسارية أو التجمعات التي اعتمدت الحراك في الشارع والتظاهر الذي لا يعرف حدوداً جغرافية أو طائفية فقد خض المدينة وغير قواعد اللعبة فيها.

كانت قبضة النظام السياسي السلطوية تتصدع مع تناقضات الاجنحة السياسية الحاكمة ما شكل حماية لتلك التعددية، وأعطى مظهراً ديمقراطياً خادعاً للحياة السياسية. انقسمت السلطة حول سياسة لبنان تجاه القضايا العربية وحرية العمل الفدائي وحول صلاحيات أطرافها.

بدأت هذه التناقضات تشل قدرتها على المبادرة والضبط والقمع لا سيما بعد أن أصيبت الشهابية بهزيمة أدت إلى تفكيك جهازها الامني وتحييد الجيش في المواجهات الداخلية (محاكمة ضباط المكتب الثاني عام 1972)، كانت تلك مقدمات لما يمكن اعتباره الطريق المعاكس من الدولة المركزية إلى سلطة المجتمعات الأهلية. تحولت الأحزاب إلى ما يشبه

سلطة ثم أخذت تسعى إلى بناء نفوذها على الجغرافيا اللبنانية. صارت فكرة الأمن الذاتي جزءاً من الواقع السياسي ونشطت حركة التدريب والتسليح حتى أدى ذلك إلى تفكك الدولة وانهيار مؤسساتها مع جولات العنف المتتالية.

وطأة الديمغرافيا

منذ قيام دولة إسرائيل (1948) وتهجير الفلسطينيين وفد إلى لبنان عشرات آلاف اللاجئين الذين توزعوا في المناطق اللبنانية كافة. وفي محيط بيروت نشأت مخيمات في الضاحيتين الشمالية والجنوبية: صبرا، شاتيلا، مار الياس، برج البراجنة، جسر الباشا، تل الزعتر، ضبية.

استثمرت البرجوازية اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة ولم تطرح قضية الوجود الفلسطيني خصوصاً وأن جزءاً من النخبة الفلسطينية اندمجت في الاقتصاد والسوق اللبناني وساهمت في الحركة الثقافية والعمرانية.

لكن المئة والعشرين الفاً من اللاجئين تزايدوا في لبنان عبر جيل من الولادات التي أعقبت الهجرة. ومنذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (1964) بدأت تستنهض هذا الوجود وتدخله في الحركة السياسية اللبنانية. وحين أصبحت هذه المخيمات هدفاً للتدريب والتسليح والتنظيم نشأت علاقات متوترة مع جيرانها في محيط بيروت وأطراف جبل لبنان. وحين بدأ الفلسطينيون يمارسون نشاطاً سياسياً علنياً استنفر اليمين المسيحي في وجههم ونظر إليهم نظرة مزدوجة كتحدٍ سياسي (عروبي) وإسلامي. لم يكن الوجود العسكري الفلسطيني قد بلغ مرحلة التهديد لأمن الآخرين عندما انبرى البطريرك الماروني في السابع من آب عام 1967 (جريدة نداء الوطن) (بعد هزيمة العرب في حزيران) مندداً بما أسماه اختلال التوازن الذي بنى عليه استقلال لبنان وأدى إلى اختلال القاعدة الأساسية لسياسة الحياد.

بل إنّ الحلف الثلاثي الماروني (شمعون الجميل اده) كان قد بدأ يتبلور في نهاية عام 1967 ويدعو لمراجعة سياسة لبنان العربية. غير أنّ العاصمة بيروت شهدت تحولاً ديمغرافياً عبر هجرة داخلية مسيحية إسلامية فنمت في الأطراف الشرقية أحياء شعبية جديدة وفد إليها موارنة الأرياف كما وفدت جماعات من الطوائف الاسلامية.

وفي القطاع الغربي والجنوبي من بيروت نشأت أيضاً تجمعات شعبية إسلامية في هجرة داخلية من الارياف تزايدت بعد موجات الهجرة الجنوبية بسبب الاعتداءات الاسرائيلية. وشكا العميد ريمون اده من أحزمة البؤس «ومخيمات التنك» لا سيما في النبعة والكرنتينا والدورة والدكوانة وهي في معظمها تجمعات لبنانية. وتنامت معظم التجمعات هذه في محيط المخيمات الفلسطينية وتداخلت معها ومن حول المؤسسات الصناعية ولا سيما في المكلس والضاحية الجنوبية بين بيروت وصحراء الشويفات.

ومن خارج المشهد الفلسطيني وصفت جريدة (لوكوموس دي ليفان، 20 حزيران 1968) على لسان صاحب مصرف لبناني الوضع على النحو التالي:

«التجارة تتدهور. الصناعة مريضة. الزراعة لا تتحسن. القروض مفقودة. الخزينة فارغة. الدين العام يتزايد. الضرائب تزداد في الوقت نفسه الذي تنخفض فيه المداخيل وتلتهم الضرائب الاقتصاد المريض. البناء متوقف وتزداد الرسوم عليه. وكل يوم تسن قوانين جديدة وتزيد الشلل. فقر الدم يعالج بالصيام. وسوء التغذية بالجوع. والنزيف بالفصد. الفوضى في كل مكان. الشارع قذر مليء بالحفر. الوضع الصحي يتفاقم. البريد لا يعمل. الطرقات لا اسماء لها. المياه مقطوعة باستمرار. المجارير تجتاح الشواطئ. الجرذان تملأ شوارع المدينة. الجمود يهيمن على كل شيء. ليس ثمة أمل يُنتظر ممن أُوكل لهم العمل، والآخرون يمنعون قطعاً من القيام بأي عمل».

ولأن معظم هذه الظواهر لها علاقة بالتحول الديمغرافي والهجرة الاسلامية إلى مدينة غير مؤهلة لهذا التطور وإدارة عاجزة عن الاستيعاب وسلطة سياسية بدأت تتصارع وتعطّل مسيرة الدولة وفي نظام طائفي طفيلي، فقد استجمع اليمين المسيحي كل هذه المعطيات ليطرح حلّاً فاشياً ينسب المشكلات إلى الخارج و«الغريب» وإلى المخاطر المحدقة من «التيارات الالحادية والمبادئ المتطرفة»، وهذه يحملها أبناء وأخوة في الداخل لهم علينا حق المراعاة. وهم يجابهون أي طرح مخلص بمطالب طائفية. فلبنان نظامه الديمقراطي في احتضار ووضعه الدستوري في انهيار (البطرك المعوشي، تقي الدين الصلح في السياسة والحكم) لكن هذا الجو تغذّى من المطالبة الاسلامية بشراكة فعلية في السلطة التنفيذية

وبالتزام لبنان سياسة داعمة للعمل الفدائي، وبعد أزمة حكومية دامت سبعة أشهر مهدت الطريق لاتفاقية القاهرة بين السلطة والفلسطينيين برعاية جمال عبد الناصر (1969).

حسم اليمين الطائفي أمره بالتصدي لأي مطلب إصلاحي في النظام يستوعب شعور المسلمين بالغبن. واستبق النهوض الوطني الفلسطيني بوصفه قوة إسلامية مضافة للتوازن السياسي والديمغرافي الطائفي. وقاوم التعريب الذي تمثل في تدخل مصر لمصلحة العمل الفدائي المحدود والمنظم. ودخلت البلاد في أزمة سياسية أضعفت تدريجاً هيبة الدولة وشلّت قرارها فتصدّى اليمين المسيحي لأخذ مهامها «في الدفاع عن السيادة» كما كان يطرح. وذهب الحلف الثلاثي بالدعوة إلى حياد لبنان والاستعانة بالبوليس الدولي لحماية حدوده. وأطلق الشيخ بيار الجميل نظرية «قوة لبنان في ضعفه» رافضاً الخوض في أية سياسة دفاعية تفرضها الأوضاع الاقليمية المستجدة.

واذا كان اليمين المسيحي قد احتفى أواسط الستينيات بظهور الشخصية السياسية الشيعية بقيادة الأمام موسى الصدر ووجد فيها رصيداً مضافاً إلى التوازنات اللبنانية تضعف الاسلام السياسي السني، فقد بدأ مع تصاعد المطالب الجنوبية وطنياً واجتماعياً يتوجس من هذه الحركة التي صار لها حضور في ضواحي بيروت. بل إنّ الشيعة تعاطفوا جنوباً مع العمل الفدائي الذي انتشلهم بداية من سلطة الاقطاع السياسي وقمع أجهزة السلطة وانخرطوا بشكل واسع في معظم الحركات السياسية المعارضة ولا سيما اليسار. وبدأ اليمين المسيحي يفكر بطريقة عشوائية دفاعاً عن سلطته، فهو أراد أن يتنكر لمشروع لبنان الكبير ولميثاق العيش المشترك وتوهم حيناً بفرض سلطته ومشروعه بالقوة على لبنان وحينا آخر بشكل من أشكال التقسيم. وأمام حجم المشكلات والتحديات الكبيرة في نظامه السياسي والاقتصادي والصراعات الاقليمية اختار أن يتصدّى بالقوة وبالحرب الاهلية لكل هذه المتغيّرات.

صدّ اليمين المسيحي مطالب كل شركائه في الوطن الطائفية والوطنية والاجتماعية. وحمل راية الدفاع عن الوجود المسيحي مستخدماً كل الظاهرات التي تقلقه وتبعث الهواجس في بيئاته المختلفة. ودخل في مغامرة التدريب والتسليح تدعمه قوى غربية، وتقوم أجهزة الدولة في مساندته وتسهيل مهمته، فزاد من انكشاف الدولة ومن الاعتراض على شرعيتها وشرعية

مؤسساتها وخصوصاً الجيش فعمق من اجراءات الاختلال الطائفي فيه مفاقماً الشكوى الاسلامية. وكلما خاض مواجهة سياسية على جبهة من جبهات المعارضات المتعددة خسرها بتأليب المزيد من القوى ضده. لكن الفوضى السياسية هذه فسحت المجال لفوضى السلاح الفلسطيني ولطفرة الفلسطينيين خارج المخيمات وانتشارهم في سائر المناطق وتوسيع قواعدهم ومكاتبهم وصلاتهم بالجمهور الداعم لهم، وبارتكاب المزيد من أعمال التحدي السياسي والمخالفات والتجاوزات على القوانين والاحتكاك بقوى الأمن اللبنانية.

الفصل الثاني

تأسيس اليسار الجديد

يسار جديد

تحولت ساحة 23 نيسان (ساحة البربير) وجارتها سينما بيروت، إلى مركز تجمع وانطلاق التظاهرات الاحتجاجية ضد السياسات اللبنانية والعربية والدولية. وكان خط سير تلك التظاهرات ينطلق من البربير إلى ساحة النجمة مركز البرلمان اللبناني وتحتجزه قوى الامن عند البسطة أو في ساحة الاطفائية والباشورة بهراوات القمع وخراطيم المياه ومعها مصفحات قوى الامن الداخلي التي تم استيرادها في مطلع السبعينيات. أما الحركة الطلابية فكانت تنطلق من الأونيسكو باتجاه رياض الصلح. والمناسبات كثيرة، من الاحتجاج على زيارة المبعوث الاميركي جوزف سيكو أو قبول جمال عبد الناصر «مبادرة روجوز» (آب 1970) أو سياسة الملك الاردني، أو لأهداف مطلبية كالاضراب العمالي العام أو دعم حركة مزارعي التبغ في الجنوب أو المطالب الطلابية أو سواها، أو تحصين القرى الحدودية وإنشاء الملاجيء وتجهيز الدفاع المدني. صارت التظاهرات تقليداً منتظماً بوتيرة عالية بالنظر إلى حجم القضايا والملفات المطروحة، وصارت مهرجانات سينما بيروت المرجع الأول لحركة أحزاب اليسار الجديد للاحتفال بمناسبة وطنية أو لالقاء خطاب وأحياناً اذا احتشدت كل الأحزاب الوطنية، فإلى قاعة الجامعة العربية (الكولا طريق الجديدة) على حافة «جمهورية الفاكهاني» التي أنشأتها القيادة الفلسطينية. إلى هذه المواقع انضمت مراكز أخرى كنادي خريجي جمعية المقاصد الاسلامية أو نادي خريجي الجامعة العربية، وقد

صار رؤساء هذه المنتديات جزءاً من دائرة العمل الوطني (عزّت حرب وعصام حوري).

وعندما نشأ تجمع الأحزاب اليسارية (الجديد) بالاستقلال عن الحزب الشيوعي اللبناني والحزب التقدمي الاشتراكي انضمت الأطراف الناصرية إلى الجبهة الثانية وشاغب «اتحاد قوى الشعب العامل» (كمال شاتيلا) على معظم نشاطات اليسار الجديد النقدي تجاه عبد الناصر. ولكنه كان يرفع شعاراً ضد الطرفين «اخونجية وشيوعية إعدا للأمة العربية».

شكل تردد الشيوعي والاشتراكي وتحفظه على الانخراط في خطة تشكيل لجان دعم العمل الفدائي ومواجهة السلطة لحسابات بدت انتخابية نيابية ورئاسية، مدار سجال بينه وبين المجموعات اليسارية الأخرى فاتهمها «بالمغامرة» واتهمته «بالاصلاحية والذيلية». ودأب «اليسار الجديد» على نقد تبعية الحزب الشيوعي لجنبلاط ونقد جنبلاط لحساباته السياسية التقليدية، وقد تموضع هذا الأخير في موقع الإمساك بخيوط عدة تقليدية طائفية وحزبية يسارية وزاوج بينها حيناً وابتعد عن أطرافها أحياناً.

وكانت معركة جنبلاط الأساسية عام 1968 تتعلق بدعم الشهابية له في انتخابات الشوف ضد كميل شمعون، والمشاركة في انتخابات الرئاسة عام 1970 وقد عقد العزم على الخروج من «النهج» الذي غالباً ما شاركه في تشكيل لوائحه الانتخابية (عبد العزيز شهاب وبهيج تقي الدين وفؤاد الطحيني...) وعلى صفحات مجلة «الحرية» البيروتية الناطقة باسم يسار حركة القوميين العرب (الفصائل اليسارية أولاً ثم منظمة الاشتراكيين) بدأ فيض من المقالات الاسبوعية حول موضوعات العمل الفدائي ونقد الاصلاحية «الشيوعية والاشتراكية» واستعادة لأهمية الحدث التاريخي الذي مثلته «انتفاضة 23 نيسان» أو معركة «تشرين» بين السلطة والفدائيين في الجنوب وطرابلس. فاستعاد كتّاب الحرية تلك المناسبات وأسبغوا عليها صفة التأسيس المتين لترابط المعركتين اللبنانية والفلسطينية. كما تحولت بعض هذه المقالات إلى مادة تثقيفية في حلقات اليسار الجديد مثل مقال «المقاومتان» الذي صاغه وضاح شرارة ودروس أحداث تشرين الذي صاغه (فادي محمد، أي عباس بيضون) وغيرهما من مقالات لمحسن ابراهيم ومحمد كشلي حول «حقيقة الخلاف مع الحزب الشيوعي» في النظرة إلى المقاومة والمسألة الوطنية والنضال الوطني.

وكانت «الحرية» إلى ذلك تعطي المساحة الاكبر من صفحاتها لتحولات حركة القوميين العرب والفصائل اليسارية «والماركسية» التي تفرعت إلى أحزاب قطرية في فلسطين والخليج (عمان ظفار واليمن والكويت) والعراق وسوريا. وفي أواخر عام 1969 جاءت المراجعة النقدية اللبنانية لفرع الحركة وصدرت الوثيقة التي أعلنت إنشاء تنظيم «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» تتويجاً لهذا التحول.

وكانت للمنظمة امتدادات شعبية أوسع من «لبنان الاشتراكي» لكن معظم كوادرها غادروا مع التحولات ليبقى من رموزها محسن ابراهيم ومحمد كشلي ورفعت النسر وعدنان الزيباوي وعدنان مرديني وحكمت العيد وزهير رحال وكسبت صفاً جديداً من الشباب في الثانويات والجامعات.

شكلت حركة القوميين العرب (1950) تنظيماً فاشي النزعة على ما هو عليه كل تنظيم قومي. نشأت منذ انطلاقتها ردة فعل على نكبة فلسطين (1948) وكان مؤسسوها الأوائل قد تحلقوا في مجموعة «كتائب الثأر» أو «الفداء العربي».

أخذت الناصرية منذ عام 1952 بخطابها العروبي وهج هذه الحركة باكراً وتماهت مع مشروعها تدريجاً وتأثرت بخطى سياسات عبد الناصر لا سيما مع إعلان الوحدة المصرية السورية (1958– 1961) وأكدت الحركة انحيازها لعبد الناصر بعد الانفصال وأيدت برنامجه للاصلاح الزراعي والتأميمات منذ 1961.

عقدت الحركة عام 1962 مؤتمراً ناقشت فيه أوضاعها وأخذت تفرز تيارين تقليدي يضع مسألتي تحرير فلسطين والوحدة في أولوياته وآخر «تقدمي» يواكب أفكار وطروحات عبد الناصر الاشتراكية. لكن اشتراكية عبد الناصر «العربية» كانت أقرب إلى خليط من أفكار اجتماعية تنموية منها إلى التزام مبدأ ملكية المجتمع لوسائل الانتاج والتغيير الجذري في علاقات الانتاج وتجسيد هذا التحول عبر سلطة سياسة شعبية. أسس عبد الناصر «الاتحاد الاشتراكي العربي» (تحالف قوى الشعب العامل) بعد تنظيمي الضباط الاحرار والتنظيم القومي، وفرض على الحزب الشيوعي حل نفسه والانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي في لحظة تعاونه مع الاتحاد السوفياتي (1963 - 1964).

في مؤتمر الحركة عام 1962 مثل التيار المحافظ: جورج حبش، هاني الهندي، وديع حداد وأحمد الخطيب. ومثل التيار اليساري: نايف حواتمه، محسن ابراهيم، ومحمد كشلي.

خرج النقاش الداخلي في الحركة إلى العلن بين 1964 و1967 وظهر على صفحات مجلة الحرية البيروتية (تأسست 1959)، وبدأت العناصر المحافظة تغادر موقعها في الحركة وتنكفئ عن النشاط لمصلحة التيار اليساري الذي أصدر مواقف معلنة في عام 1963 ثم واجه التيار التقليدي عام 1965 وسيطر على اغلبية فروع الحركة القومية مؤكداً ارتباطه بالناصرية متبنياً إجراءات تنظيمية حديثة أكثر انفتاحاً على الممارسة الديمقراطية.

تبنّى التيار اليساري الانعطاف الاشتراكي الناصري في سعيه إلى الخيار «اللارأسمالي» الذي ساد فكر الحركة الشيوعية العربية بتأثير من العلماء السوفيات وتبريرهم لدعم الانظمة القومية وتوصيفها كديمقراطية شعبية ثورية.

دعا التيار اليساري إلى بناء الحزب الطليعي للعمال والفلاحين، وشدد على أهمية الصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني وقيادة الطبقة العاملة للمرحلة الوطنية. ورفض فكرة حياد الدولة وتراكم الاصلاحات كسبيل إلى التغيير، ورفض الخيار السلمي الديمقراطي والطريق البرلماني للتغيير. كانت تلك المقولات تنتمي إلى الماركسية اللينينية الاصولية التي استوردها هذا اليسار ليبني عليها نقده للانظمة «القومية التقدمية» ولكي يمارس تمايزه التدريجي عن الناصرية ولكي يبرر استقلاله عن الحركة الشيوعية العربية الرسمية.

أنهت الحركة عام 1969 تنظيمها القومي واتخذت فروعها أشكالاً جديدة من التنظيم في كل بلد على حدة (اليمن، ظفار، العراق، الكويت، سوريا، فلسطين، لبنان).

كانت حركة القوميين العرب في لبنان جزءاً من تحالف جبهة الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والتقدمية (1964) إلى جانب الشيوعيين والحزبْ التقدمي الاشتراكي والبعثيين والناصريين وشخصيات ليبرالية شهابية. انهارت هذه الصيغة عام 1967 على وقع السجال بين أطرافها حول المسألة القومية والوطنية والتغيير السياسي والاجتماعي لتعود فتلتئم موقتاً في نيسان 1969 ثم تنفض بعد تلك الأحداث.

عقد فرع الحركة اللبنانية مؤتمره الخاص في مطلع 1968 معلناً التزامه الماركسية

اللينينية وقدم تحليلاً طبقياً للوضع اللبناني وللبنية الاجتماعية الرأسمالية ذات السيطرة الكومبرادورية (المصرفية التجارية) وما مثّلته التجربة الشهابية من محاولة لتجديد النظام وركز نقده على الاصلاحية التي تميزت بها سياسة الحزب الشيوعي والتحاقها بأطراف البرجوازية اللبنانية (الوطنية) ورفض منطق تدخل الدول كنهج للتحول الاجتماعي، والحّ على القيد السياسي الطائفي في وجه التطور الديمقراطي واعتبر السلطة السياسية قائمة على تحالف بين البرجوازية والاقطاع السياسي الذي يشكل الوكيل عن البرجوازية غير القادرة على لعب دور وطني مستقل.

وأفرد هذا التحليل نقداً تفصيلياً لمواقف الحزب الشيوعي اللبناني والأحزاب الشيوعية العربية لموقفها من القضية القومية ومن ظاهرة العمل الفدائي والثورة الفلسطينية وعاب عليها رأيها في الطابع «المغامر» لهذه التجربة والتحاقها بالنظام القومي (الناصري والبعثي) والاحتفاظ له بصفة التقدمية النابعة من طبيعته الطبقية «البرجوازية الصغيرة» وتأييده لسياسة عبد الناصر في برنامج «إزالة آثار العدوان بعد حرب 1967».

أصدر هذا الفصيل تلك الوثائق بعد نشرها في مجلة الحرية عبر كتاب «لماذا منظمة الاشتراكيّين اللبنانيين» قدم له محسن ابراهيم (1969). وكان إلى جانب كتاب مجموعة لبنان الاشتراكي«العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني» (1969) ما اعتبر بمثابة التقاء للخطين السياسيين يبرر اندماجهما في تنظيم واحد. وبعد سلسلة من النضالات المشتركة الطلابية والعمالية والشعبية منذ 1968، وكان الحوار قد امتد ثلاثة أو أربعة شهور حصل الاندماج والاعلان عن ذلك في بيان مشترك، وبدأت حركة دمج الحلقات والخلايا بحسب قطاعات العمل والنشاط في ما يشبه ورشة تكوين الحزب الجديد.

موضوعات «الحرية»

كانت اللقاءات تتم في بعض بيوت الرفاق أو في المقاهي، ثم أخذت تتمركز في مكتب مجلة «الحرية» الوحيد شبه العلني الكائن في راس النبع. أقيمت صيغة تنظيمية قوامها الخلايا التي ترتبط بمجال العمل القطاعي، ويمكن اذا تعددت على أن لا تتجاوز الخلية

(5- 7) أعضاء، أن تشكل قطاعاً وتنتدب ممثلاً عنها إلى هيئة التنسيق. كانت هيئة التنسيق شاملة جميع القطاعات ثم تطورت بطريقة غير منتظمة لكي تصبح تنسيقاً طلابياً وآخر عمالياً. ثم شعبياً ومناطقياً. وفوق التنسيق هناك «امانة سر» تشكلت من أربعة أعضاء هم: محسن إبراهيم محمد كشلي عن منظمة الاشتراكيين، ووضاح شرارة وفواز طرابلسي عن لبنان الاشتراكي. لكن هذه الصيغة تحولت إلى «أسرة تحرير لمجلة الحرية» باعتبارها القيادة الفعلية، والكتابة السياسية والنظرية هي الأساس في تلك المرحلة.

نشأت في أسرة التحرير أقسام لبنانية وعربية ودولية ونظرية. منذ عام 1969 احتل المساحة الأساسية من صفحات المجلة الاسبوعية جهد المراجعة والنشر حول التحولات في حركة القوميين العرب خصوصاً الحركة القومية عموماً نحو اليسار. فكانت تغطي الحرية وتنشر وثائق وبيانات ومواقف فروع الحركة في الخليج (الكويت عمان اليمن) وفي العراق وسوريا وفلسطين ولبنان وكان الكتّاب، محسن ابراهيم، ومحمد كشلي اللذان بلورا المشروع الفكري والسياسي للمنظمة، وإلى جانبهما كان صديق الحركة ومدير مسؤول المجلة (حسن فخر) الكاتب الاسبوعي الذي احتل الموقع الأبرز في متابعة قضايا الوضع السياسي اللبناني. ثم بدأت الحرية تعكس الجو النضالي الطلابي (المطالبة بتعزيز الجامعة الوطنية وديمقراطية التعليم) فنشرت سلسلة من المقالات عن الجامعة والتعليم والبرامج والمناهج، وعكست النضالات الطلابية، ووقع معظم هذه المقالات الفكرية السياسية (خلدون الخالد)، واحتل التطور الخاص للفرع الفلسطيني (الجبهة الديمقراطية) المساحة الأهم وبيانات الجبهة ووثائقها ومركز دراساتها، ثم المقابلات مع قادتها (نايف حواتمه وصالح رأفت). واحتلت مقالات عفيف فراج (آت من الحزب الشيوعي إلى المنظمة) مساحات مهمة كما متابعته لمقالات أجنبية وترجمتها، وقد أصدر معظمها في كتابه (دراسات يسارية في الفكر اليميني)، وصار جزءاً من أسرة التحرير (1969–1970)، وعندما اندمج التنظيمان تولى فوّاز طرابلسي كتابة نصوص عن ثورة ظفار واليمن وترجمة نصوص نظرية ركزت على الرأسمالية العالمية، على الفكر الماركسي اللينيني، عن الستالينية والتروتسكية وعن تجربة الصين وفيتنام وكوبا. وشارك وضاح شرارة في المقالات السياسية

المفصلية حول تطور الوضع اللبناني في ضوء العامل الفلسطيني. ثم ما لبث فوّاز أن انقطع عن النشاط خلال (1968 – 1970) متابعاً تحصيله العلمي في لندن. فبرز اسم (فادي محمد) وهو عباس بيضون (من المنظمة) والتحق العفيف الأخضر (تونسي) بالجبهة الديمقراطية فكتب في الحرية. وخلال تلك المرحلة الانتقالية تولّى التعبير السياسي عن التنظيمين في المهرجانات، محسن ابراهيم (منظمة) ومحمود سويد (لبنان اشتراكي).

تابعت الحرية التحولات السياسة داخل السلطة السورية وحزب البعث والتناقضات. كما تابعت نضال الحزب الشيوعي العراقي والسوداني وانقلاب العقيد الليبي وحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية وموقف الأحزاب الشيوعية العربية الاردني والمغربي وغيرهما.

منذ 1970 فصاعداً كان الجهد الداخلي يتركز على التحضير للمؤتمر الأول. صاغ معظم التقرير السياسي وضاح شرارة وصاغ النظام الداخلي أحمد بيضون.

نحو التنظيم

كانت أمانة السر المشتركة تلتقي في مكتب مجلة «الحرية» في رأس النبع واحياناً في منزل محسن ابراهيم في شارع عفيف الطيبي. وتشكلت هيئتا تنسيق شعبي تابعها محسن ابراهيم ومحمد كشلي، وطلابي تابعها وضاح شرارة وفواز طرابلسي ثم رفعت النسر. كانت هيئة التنسيق الشعبي تجتمع في مخيم برج البراجنة، أما هيئة التنسيق الطلابي فكانت تجتمع في منزل حافظ الشمعة (خلدون – لبنان اشتراكي) في رأس النبع قريباً من مكتب الحرية.

ضمت هيئة التنسيق ممثلين عن القطاعات والخلايا بحسب مجالات العمل. كان اختيار الممثل مرهوناً لعدة اعتبارات من أهمها قدرته على المناقشة الفكرية النظرية أو السياسية ثم قدرته على بذل الوقت الكافي والانتقال وأخيراً النشاطية وتأييد عناصر الهيئة.

وضعت أمانة السر جدول أعمال الخلايا على أساس التثقيف وقدمت الحرية نصوصاً خاصة بذلك إلى جانب الكتب الكلاسيكية الماركسية.

ويلي البند التثقيفي النشاط والاتصالات، ثم النقد والنقد الذاتي. توسعت أمانة السر وضمت رفعت النسر واحمد بيضون. تولى رفعت النسر بداية تأسيس مكتب الجبهة

الديمقراطية وادارة شؤون مكتبها في بيروت حتى عام 1971. ثم تولى الاشراف على القطاع العمالي.

كان رفعت النسر يملك مكتباً للمحاماة في بدارو وتحول مكتبه إلى أحد المقرات ومراكز الاجتماعات القيادية الموسعة لا سيما بعد تشكيل اللجنة المركزية عام 1971.

كان معظم عناصر اليسار الجديد من الشباب والطلاب وصغار الموظفين واساتذة التعليم الثانوي، وكان لهم بهذه الصفة التأثير على بعض الثانويات ومنها: (رمل الظريف، الطريق الجديدة، برج البراجنة، ودور المعلمين وثانويات المناطق) وميول طلابها السياسية. في الغالب كان عناصر حركة القوميين العرب من جيل آخر واكثرهم كانوا من المناطق. ورغم الإعداد الثقافي المتقدم لعناصر لبنان الاشتراكي جرى الحرص على تمثيل كادرات المنظمة بحسب توزيع وتركيب عناصر الخلايا والقطاعات. نشأت فروع في معظم المناطق اللبنانية من عدد قليل من الخلايا إلى جانب الحلقات (الاعدادية) ولجان الأصدقاء. جرى التحضير للمؤتمر الأول على عجل من خلال تقرير سياسي تحليلي للأوضاع اللبنانية والعربية، صاغه «مثقفون استراتجيون».

لم يكن التقرير يحمل برنامجاً سياسياً بل وجهة في التحليل. ناقشت الخلايا التقرير ولم تحسم في الكثير من القضايا فكان المؤتمر حلقة موسعة للنقاش مجدداً. في أوائل ايار 1971 انعقد المؤتمر الأول في أحد منازل بحمدون على مدى يومين انتخب لجنة مركزية ومكتباً سياسياً وأقر جملة توصيات للمتابعة. حضر المؤتمر حوالى الخمسين عضواً وتشكلت اللجنة المركزية من 19 عضواً والمكتب السياسي من 7 أعضاء.

برزت في المؤتمر كتلة تحولت إلى ما بعد إلى «المجموعة العمالية» من عناصرها: (رشيد حسن وجنان شعبان وعلي جابر) وكتلة أقل أهمية ناقشت باتجاه التقليل من شأن بناء تنظيم يساري لبناني لمهمات لبنانية، وقد عبر عن هذا الاتجاه محمد كشلي ولم يترشح للمكتب السياسي ثم ما لبث أن كتب مقالاً في مجلة «الحرية» تحت اسم «محمد العبد» عرض وجهة نظره واستقال. وبرز اتجاه رفض التطور المركزي في التنظيم وشدد على التجريبية السابقة في إطار الخلايا.

عقدت اللجنة المركزية الجديدة اجتماعها في منزل أحمد بيضون (راس النبع) وبلورت التوصيات وخطة العمل. ضم المكتب السياسي (سبعة أعضاء): محسن ابراهيم، وضاح شرارة، فواز طرابلسي، أحمد بيضون، رفعت النسر، عباس بيضون، حكمت العيد. لم يكن في التنظيم الداخلي مركز لامانة عامة ولم يستخدم هذا المصطلح أو الصفة. كانت الخلايا تحمل أسماء رمزية يختارها أعضاؤها وهو التقليد الذي رافق المرحلة السرية من العمل فكان للرفاق أيضاً أسماء حركية. حملت الخلايا أسماء مناضلين يساريين عرباً وعالميين. انجلز، ماركس، لينين، كاسترو، وجيفارا، هوشي منه، جياب، ماو، عبد الخالق محجوب، الشفيع أحمد الشيخ، خالد زكي، القسام، طانيوس شاهين، عطية الشافعي، مصطفى دندشي، ويوسف العطار، ووردة بطرس ابراهيم، وفرج الله الحلو، ومصطفى خميس، ولوركا، وفلازوف، والشيخ أمام...، فلسطين. والجبل الاخضر في ظفار... 23 نيسان، والحرية... الخ.

تدريجاً ظهرت الاسماء العلنية للاعضاء في العمل الشعبي والطلابي والاعلامي، ثم عادت إلى السرية مع بداية النشاط المسلح.

منظمة العمل الشيوعي

أصدر التنظيمان «لبنان الاشتراكي» و«منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» بياناً مشتركاً في أواخر عام 1969 أعلنا فيه اندماجهما وفسّرا ذلك بالفهم المشترك للماركسية اللينينية والوضع اللبناني وأوضاع اليسار وتجربة العمل الوطني. ورأى الطرفان أنه لم تكن هناك آراء متطابقة مع مجموعات يسارية أخرى كمجموعات وأبدتا استعداهما للحوار والاستقطاب الفردي، إشارة «إلى اتحاد الشيوعيين اللبنانيين» والتروتسكيين. كان العنوان الأبرز لميدان العمل المشترك هو لجان دعم العمل الفدائي والمذكرة التي قدمت إلى القوى الوطنية لكي تكون إطاراً جبهوياً عريضاً.

وما أن كانت عملية التأسيس جارية سياسياً وتنظيمياً حتى وقعت أحداث الاردن في الصدام الواسع بين النظام والفلسطينيين وانتهت إلى تصفية الوجود العلني للفصائل

ولسلاحها (ايلول الاسود)، وقد كانت تلك الأحداث تجذيراً للعنف في عموم المنطقة وتقديسه. وأعقب أحداث الاردن اشتباكات في جنوب لبنان بين الجيش والفدائيين أواخر العام نفسه ما انعكس إحباطاً واسعاً وتقديراً، بانحسار الدور الفلسطيني. وبدأت المقالات تتوالى عن «المخرج من أزمة المقاومة (العفيف الاخضر) وعن الهزيمة التي لحقت بالقوى الثورية الجديدة». هكذا جاء التقرير السياسي في ربيع 1971 يؤشر على الانزياح باتجاه التمحور حول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية وما صار يعرف بنظرية «التمحور العمالي».

التقرير السياسي للمؤتمر الأول (أيار 1971)

في مقدمة التقرير تبرير لانعقاد المؤتمر وأهميته كحدث سياسي يحاكم فيها «التنظيم» فعالية العلاقة بين بنيته وغايته. ويرى أن البنية الاجتماعية القائمة تملك القدرة للدفاع عن نفسها لتطويع كل ظاهرة تتجه لإحداث ثغرة فيها. ويشير إلى الأحزاب القائمة (البعث، الناصرية، الشيوعية) كيف تعمل البنية على استيعابها فتكون الهوة بين الادعاء المبدئي والوظيفة الفعلية. فهي إما أحزاب تتحول إلى تمثيل انظمة وسلطات وتخضع لمصالحها وأولوياتها وإما هي تسعى إلى مد نفوذها الحزبي إلى المكونات الاجتماعية السائدة وتستميلها دون أن تقوم على تحويلها (الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني). ويتوقف التقرير عند التفاوت بين أهمية الموقع الذي احتلته الرأسمالية في الاقتصاد اللبناني وبين موقعها في العلاقات الاجتماعية. فهي ما زالت تحافظ على العلاقات الشخصانية رغم «النفعية» السائدة ليس كسلوك فردي فقط بل تتسلق البنى الاجتماعية الوسطية وتتغلل فيها. ومنها العائلة، المحلّة (المنطقة) والطائفة.

إنّ وظيفة «التنظيم» في التغيير تحتاج إلى التجانس وسرعة التعبئة ودقة تحديد الظرف والقوى والمصالح والوجهة. فغرض التقرير أن يساهم في تحديد الموقع الذي يعمل «التنظيم» على احتلاله والفعل من خلاله.

ينطلق التحليل من السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية، ويعدد بواعثها ومقوماتها

ووضع المواجهة مع حركة التحرير العربية. ويتناول النظام اللبناني القائم بوصفه محطة للسيطرة الامبريالية، فيعدد مؤسساته ويصف البنى الاجتماعية السياسية ويعين طبيعة تركيب السلطة والبنى الطائفية وعلاقتها بالمؤسسات. ويؤرخ الرأسمالية التجارية المصرفية وأزمة التحالف الحاكم منذ الخمسينيات نحو ما ظهرت في 1958. ويحلل نشأة «الشهابية» انطلاقاً من الحرب الاهلية وتقليص فعالية البرلمان واجراءاتها لتنظيم التطور الرأسمالي وحل ازمته وكيف لم تنتج تلك المؤسسات حلولاً فعلية، ومظاهر الضبط والقمع لاخضاع الحركة الديمقراطية ولا سيما مع أزمة النمو الرأسمالي بدءاً من أزمة بنك انترا. ويفصل في المهام الراهنة وملامح الحركة النضاليه محدداً شروط احتلال الطبقة العاملة لموقعها في قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية.

يفصل التقرير في كيفية السيطرة الامبريالية على «الطاقة» وشروط هذه السيطرة من خلال منظومات اقتصادية سياسية وأمنية ومن بينها السيطرة على طرق المواصلات وتشكيل تكتلات سياسية (دول وانظمة) استناداً إلى تكتلات قبلية، وحضارات قديمة وفئات طائفية ووفق حدود جغرافية عازلة. واذا كان هذا الوصف يطابق مكونات الخليج العربي، فان بلدان رأسماليات الدولة (مصر، العراق، سوريا، الجزائر...) فالتنظيم السياسي فيها محكوم بالتعايش مع السيطرة الامبريالية من خلال المصالح الاجتماعية النامية والمرتبطة بالاقتصاد العالمي.

ويتناول التقرير الوضع اللبناني انطلاقاً من كون «الطوائف مؤسسات سياسية». واعتماد الطائفة والمنطقة أساساً لاكتساب الصفة السياسية، وتعذر تشكيل حكم وطني يوازي المصالح البرجوازية الموحدة. وكيف تحولت الطوائف إلى قنوات لتوزيع الداخل الاهلي وكيف صارت الطائفية البنية الفوقية السياسية والقانونية والادارية والايديولوجية للنظام.

ويتحدث التقرير عن الرأسمالية اللبنانية واتساع السوق وانتزاع المناطق الريفية من انطوائها النسبي وارتباطها بشبكة علاقات موحدة مركزها بيروت. ويعرض للمعارك الوطنية وانفجارها في دائرة الحلقة السياسية الطائفية وجمهورها «البرجوازي الصغير» الذي استعاد وصاية الأقطاب واندرج في الأطر السائدة لرموز الأحياء والعائلات والوجهاء والمفاتيح الانتخابية.

اما التناقضات بين أطراف التحالف الحاكم فقد أدت إلى بروز الجيش كمحور توازن للسلطة وتقليم أظافر المجلس النيابي بالاجراءات الشهابية ومحاولتها ضبط المجتمع اللبناني من فريق عسكري مدني نيابي إداري والدور الذي قام به المكتب الثاني. ولم تنجح الاصلاحات الادارية في إعادة بناء إدارة مستقلة عن العلاقات الطائفية. ويستعرض التقرير مشكلة التعليم، وأوضاع الصناعة والخدمات والمشكلات الاجتماعية وانفكاك قبضة فؤاد شهاب على وقع الصراعات الاقليمية. ويعيّن المنعطف الأساسي لأزمة النظام في تداعيات أزمة 5 حزيران 1967، من حيث الردة اليمينية الحادة على تراجع الوزن العربي لمصلحة الهجوم الامبريالي، واختراق المقاومة الفلسطينية بثقلها المادي قاعدة الانعزال السياسي المركب على مصالح اقتصادية متشعبة عربياً. ويتناول كذلك النضالات المطلبية في الستينيات ويلحظ الترابط المتزايد بين البرجوازية اللبنانية والفريق السياسي الحاكم، كما يؤرخ للتطور الاقتصادي (التراجعات الاقتصادية) والحركة المطلبية وعناوينها ومحاولات الطبقة المسيطرة حل أزمتها في اجراءات جزئية، ويتناول دور التنظيم النقابي وضعفه ومحدودية التعبئة والتنظيم القاعدي، ويلحظ التناقضات الثانوية بين الفئات الاجتماعية التي خاضت تلك التحركات ويخص الحركة الطلابية بعرض واسع لنشأتها ومطالبها بعد اتساع جسمها وانفتاح الأفق أمام فئات شعبية مع مؤسسات التعليم الرسمي.

ويخلص إلى شروط استقبال الطبقة العاملة المرحلة الجديدة من ضمانات العمل إلى تنويع الانتاج الداخلي وقيام وحدات رأسمالية كبيرة ومواجهة الرأسمالية التجارية المصرفية وتشويهها للنمو الداخلي ومحافظتها على العلاقات التقليدية الطائفية والمحلية.

ويرصد أيضاً الهجمة الامبريالية وتناقضات المجتمعات العربية الانتقالية التي لم تنجز استقلالها عن شروط السيطرة الامبريالية. ويتناول «التحريفية السوفياتية» ودورها في دعم أنظمة الرأسماليات الوطنية دون أن تكون قادرة على كسر طوق التبعية بعد صعود البرجوازية الصغيرة واستيلائها على مقدرات بلدانها وممارسة سياسة ضبط الصراع السياسي وتنحية الجماهير عن ممارسة دورها. ويشير إلى الثورة الثقافية الصينية كنقد حاد للنموذج السوفياتي والدور الحاسم لتثوير علاقات الإنتاج والأيدولوجيا في بناء السلطة الاشتراكية.

وينتهي التقرير إلى ضرورة بناء القيادة العمالية لحركة التحرر العربية، ويحسم في فشل برجوزيات الدول العربية في إنجاز مهام الثورة الوطنية. ويعتبر حركة المقاومة الفلسطينية ونموها مقدمة لنمو القوى الثورية الجديدة. وبعد أن يؤكد وجود أزمة سياسية في النظام اللبناني خصوصاً بين قيادة التحالف الحاكم، ويحمل الانتهازية اليمينية (الحزب الشيوعي) جزءاً من المسؤولية في توفير مقومات استقلال الجماهير وفعالية دورها، يعلن أنّ منظمة العمل الشيوعي هي مشروع تنظيم ثوري مناضل في سبيل تحرير العالم العربي من السيطرة الامبريالية وفي سبيل توحيده القومي دون تعصب أو استئثار وفي سبيل انتصار الثورة الاشتراكية.

بالغ التقرير في قراءة ترابط الحراك الاجتماعي منذ أواسط الستينيات، كما بالغ في أزمة النظام الاقتصادية والسياسية. ورغم أنّ التقرير لحظ التكوين الطبقي الضعيف خصوصاً على مستوى حجم ودور الطبقة العاملة ودورها، واتساع حجم البرجوازية الصغيرة رأى أنّ التوجه نحو قيادة الطبقة العاملة للمرحلة يفترض نشوء حزب هذه الطبقة مسلحاً بنظريتها الثورية وتنظيمها الطليعي.

لكن النقاش انتقل ايضاً إلى التكوين الطبقي «للتنظيم» ومدى قدرته على التفاعل والتواصل مع العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الكسبة، ورغم أنّ الوثائق السياسية والتنظيمية قد أكدت على التكوين الطبقي البرجوازي الصغير للمنظمة وعلى الصفة الطلابية والمثقفين والفئات الشبابية وهامشية هذه القوى في مجالها الاجتماعي الذي يفترضه التصور السياسي.

بدأت المنظمة تحاول اكتساب شرعيتها السياسية والطبقية في عمل إرادوي. حفزت عناصرها للاتصال بالقواعد العمالية وتشكيل اللجان العمالية والتحريض على الاضراب، وكان من ثمرة هذا التوجه الاضراب لعمال غندور واستشهاد العامل يوسف العطار وفاطمة خواجة. في إطار خطة «التمحور حول الطبقة العاملة» برزت المشاكل التنظيمية والسياسية فظهرت «الأطر التنظيمية ضعيفة» وغير قادرة على الاستجابة لهذه المهمة بواسطة الادارة السياسية، كما ظهر «ضعف الترابط» بين الجسم التنظيمي «والخلل في العلاقات

الديمقراطية». كما أشار تقرير المكتب السياسي. أثارت خلايا التنظيم هذه المشكلة لا سيما الخلايا المتصلة بالقواعد العمالية، وهي في معظم عناصرها من المثقفين والاساتذة والطلاب والموظفين، الذين كانوا «يغيرون على المصانع والمعامل والمناطق الشعبية في شكل دراويش لاستقطاب أفرادها». ولم يظهر أنّ النشاط العمالي حركة مستديمة تسمح بانشغال «التنظيم» بهذه المهمة. فحين تنحصر الاضرابات والتحركات المطلبية تنعكس على التنظيم إحباطاً وفراغاً سياسياً و«لهاثاً» وراء مهمات أخرى كأن على التنظيم أن يخترعها لا أن يواكبها ويتعامل معها. ومن انحسار الأزمة السياسية حول المقاومة الفلسطينية إلى انحسار الحركة الشعبية المطلبية أخذ التنظيم يلهج «بالبطالة السياسية» ويحمل مسؤولية ذلك إلى القيادة وإلى المكتب السياسي والاطر التنظيمية وهذا ما تجلى في التقرير الشهير لخلية انجلز (صاغه حسن قبيسي). ويرد المكتب السياسي في تقرير تجاوز المئتي صفحة للقول إنّ الدعاية الثورية لا تذهب سدى، وإن على المناضلين ألا يفرضوا نفاذ صبرهم على الجماهير (لينين) صاغه فواز طرابلسي.

أدت هذه الأزمة إلى تجميد عضوية مجموعة من المعارضين بسبب اعتراضهم على دور المقرّر العمالي، إلى «الانشقاق العمالي» أي الكوادر التي خاضت هذه التجربة. وفتحت الأزمة نقاشاً في شروط تكوين تنظيم ثوري من نخبة من المثقفين أو الكوادر وحول مجموعة من الأفكار في غياب التجذر الاجتماعي والانخراط في المصالح الاجتماعية نفسها. وفتح النقاش مجدداً على مواصفات المناضل اليساري وتوجه النقد إلى تجربة المثقفين المتميّزين من عناصر لبنان الاشتراكي (وضاح شرارة وفواز طرابلسي) بوصفهما نموذجاً للفوقية وللشطارة الكلامية ومحل تقدير مبالغ من الاعضاء كونهما ينظّران خارج التجربة ويفرضان تقاليد يستنسخها العناصر في التحصيل الثقافي والتصرف والسلوك بما في ذلك التعابير وشكل الحديث والحركات والاشارات ونوع الدخان والزي.

الطريقة والطقوس

اتخذ اليسار الجديد لنفسه «طريقة»، فهو بداية عمل سري يحتاج إلى أقنعة، كما يحتاج

إلى وسائل تواصل مخفية عن عيون الرقابة السلطوية. كما يحتاج إلى أنّ يختبر تماسكه الداخلي قبل أنّ يطرح نفسه على الجمهور. كانت بدايات اليسار محاولة لتجريب فعالية الانتماء والالتزام والقدرة على الحركة.

هناك تمرين على الخطاب واختبار لردة فعل جمهور على مجموعة مغفلة الملامح البشرية. كان البيان السري الذي يوزع على العمال والاحياء والمحلات والمدارس والجامعات وسيلة أساسية لاستثارة الاهتمام وفتح الحوار والمناقشة بأفكار جديدة وغريبة تحمل مصطلحات خاصة. هذا التسويق كان يفترض إيقاظ الاهتمام بحياة الجمهور المخاطب. يبدأ البيان بتحديد المخاطب في ما لا يكون محل بداهة. يا جماهير شعبنا. ايها العمال الكادحون، ويسلّط البيان سهامه على هدف التحريض والآخر الذي يجب أن يظهر في صورة دونية أخلاقية بوصفه قامعاً أو مستغلاً أو محتكراً أو متخاذلاً أو متواطئاً مع أجنبي أو غريب. من الدعوة ينتقل الداعية إلى «المكاسرة». يحتاج الداعية إلى إتقان فن التعبير عن أفكاره ثم على دعم حججه المنطقية بوقائع وأسانيد ويضعها في السياق السياسي أي في العام الذي يعني الجماعة. وعليه بصورة أساسية أن يعرف حق المعرفة شكلين من المخاطبة، شكل التحريض والدعاية الثورية وشكل تفكيك أفكار الخصوم. الخصم في العمل السياسي خصمان. السلطة التي تبدو مستقرة مستكينة إلى سلطتها والأفكار السائدة التي تساهم في قيام السلطة أو في رسوخ هيبتها وولاء الجمهور لها.

على الداعية أن يبشر بالطوبى أو بالمجتمع الفاضل وعليه أن يستل الأمثلة الحسية المقنعة التي تجعل من الطالب أو العامل أو الفلاح أو الموظف هذه الرتبة من العمل هي المقدمة للانخراط في نواة هذه الجماعة إذا لم تكن قد صارت مشتهرة أو مختبرة. يبدأ المريد بالاعتياد على فروض الانتماء من اكتساب الثقافة أو الوعي إلى نشره ومن الانضمام إلى مجموعة لكي يشارك استقواء بها على ضم الآخرين ومن الاعتياد على تقاليدها لاكتساب شكل من أشكال التميّز الاجتماعي.

لكل مهنة في العالم شكل تتمظهر فيه، للطبيب والمحامي والكاهن والشيخ والقاضي والفلاح والعامل والطالب، ولكل وظيفة تقاليد وسلوكيات وعادات. على الحزبي اليساري

أن يتخذ لنفسه علامة فارقة في الشكل ثم المضمون. عليه أن يتبع «الموضة» السائدة في وسط بيئته المحلية أو العالمية. عليه أن يتصرف اقتداءً بأئمته، أي الذين يتقدمون في الدعوة أو يتصدرون العمل لاجلها، عليه أن يشخص ويجسد نمطاً من السلوك. هكذا تصبح الجماعة طريقة ولكل طريقة طقوسها وتنتشر عدوى الطقوس في بيئات كانت مختلفة لتصبح نموذجية واكثر فاعلية كلما كانت صادمة بتمايزها واسلوب تدخلها الاجتماعي. لكل طريقة مصطلحات وقائمة مفردات ومعجم الفاظ وزمرة من الشعارات و«محط كلام» ومرجعيات للتفكير والتفسير والتأويل والأمثلة ولكل ما يمكن وصفه بالمنظومة الاديولوجية. انطلاقاً من هذه «المنظومة» يصبح للجماعة آليات (وميكانزمات) للتعامل تلعب دوراً رئيساً في إنتاج الوظائف الموزعة على أفرادها وتسجم هؤلاء الافراد في المشروع الاكبر الذي هو السياسة.

توافرت لليسار الجديد عدّة الشغل كلها ولا سيما النخبة المثقفة أي الدعاة الذين ينتجون التصورات ويهندسون الحركات بينما كانت الأحزاب الأخرى في حالة ضمور شاخ معظم قادتها وشح مثقفوها وترهّلت وانتظمت في تقاليد «بيروقراطية» أي وظيفية ساكنة، ودرجت على قائمة من السياسات هي بالضرورة إصلاحية أي لا تملك حيوية المنازعة والمصادمة ولا قوة التحريض والتثوير. بل أن تلك الأحزاب كانت قد تحولت إلى مؤسسات لها مصالحها ومنخرطة في شبكة علاقات تقليدية تثقل على أجسامها الحركة المرنة وتدرس خطواتها وتنظم خطابها وتقيس نبرتها على ما هو تلك المصالح التي تمتد من الأمن إلى العيش ومن التحالفات إلى علاقات الولاء، ومن التضامن الحزبي العصبوي إلى الانضباط الفكري. كان اليسار الجديد الوافد على الساحة السياسية شجرة خضراء في واحة من الذبول وهو يلتقط نبض العالم الجديد وآخر صرعات الأفكار وآخر وهج الانتفاضات وآخر نزعات الحرية في وجه نظام سياسي اقتصادي شاحب تتربع في سدته الزعامات التقليدية الغريبة عن روح العصر وعن طموحات أجيال خرجت إلى الفضاء المديني والمدني.

كان اليسار الجديد يحتاج إلى «اسطورة» أو إلى ملحمة تربط المتخيّل بما يسمّى في الفكر التغييري «معمودية الدم» أو «معمودية النار». كان يحتاج إلى احتكاك مادي جسداً إلى

جسد مع سلطة مادية أخرى لكي يستفز طاقاته الثورية. وكان الاختبار الأول الذي خرج منه اليسار الجديد مزوداً بالذخيرة للمستقبل أحداث 23 و25 نيسان، أي إلى تلك الصدمة التي زادته التحاماً، قبل أن تصبح الصدامات الاهلية لاحقاً عنصر التماسك الأكثر شرعية.

كانت السلطة تقدّم مادة النزاع والالتحام. فحين تسعى السلطة إلى تنظيم الأحزاب على فرضية قطع مصادر تمويلها الخارجي أو استيرادها للأفكار يهتف اليسار:

يا حرية نحنا رجالك... يا حرية

بدنا نمنع اغتيالك... يا حرية

وحين يطاول القمع الفدائيين يكون الرد:

مين اللي قام تيدافع... مين اللي هزّ المدافع

غير الثوار غير الأخوة الفدائية.. ع خط النار حتى تعيش القضية.

وحين يأتي الموفد الأميركي جوزف سيسكو مفاوضاً على دعم السلطة لكي يخمد الحرية الفلسطينية في لبنان ويؤكد دعمه للسلطة الشرعية وقواها الأمنية يهتف اليسار:

والضباط كبار صغار.

قالوا بدنا خرجية

حتى نقضي ع الاحرار

ونصفي الفدائية.

وعلى وقع مجازر الاردن ضد الفدائيين وفي مواجهة الحكم الاردني يهتف:

قولو لحسين... بالبارود وبالمدفع

انت وسيدك... رح تتحطم رح تركع

وحين تكون القضية اجتماعية عمالية أو طلابية أو صرفاً للمعلمين وقمعاً لتظاهرة مطلبية يكون الهتاف:

عسكر على مين يا عسكر

ع الفلاحين... يا عسكر

ع العمال ...يا عسكر

ع الطلاب... يا عسكر

وفي هتاف آخر.. يا دركي ابنك طالب

أرمي البارودة وطالب

أو: بص...بص 12 لص و99 حرامي (عدد الحكومة ومجلس النواب آنذاك)

ساهمت المنظمة في تفعيل الحركة المطلبية والشعبية اللبنانية واستخدمت وسائل نضالية جديدة جعلتها الاكثر فعالية وحضوراً.

على صعيد الحركة الطلابية

عرفت الحركة الطلابية نشاطاً ملحوظاً في أواسط الستينيات ثم صارت قوة أساسية في الحياة اللبنانية بعد هزيمة حزيران 1967 والعدوان الإسرائيلي على مطار بيروت نهاية عام 1968.

كان الجديد الذي اتسمت به الحركة الطلابية شمولها بيئات جامعية محافظة كالجامعة اليسوعية في بيروت ذات الحضور الكثيف لأحزاب اليمين الطائفي المسيحي ولا سيما حزب الكتائب. فقد نشأت في هذه الجامعة حركة يسارية مستقلة وحركة ليبرالية خارج هيمنة الأحزاب اليمينية التقليدية وانضمت إلى المطالبة بالتغيير في النظام السياسي وإلى دعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

بل أن تلك الحركة ما لبثت أن تضامنت مع مطالب طلاب الجامعة اللبنانية من أجل ديمقراطية التعليم في لبنان. وكانت الجامعة اللبنانية ايضاً قد استقطبت شباناً من الارياف المسيحية المهمشة ومن البيئات الفقيرة، وقد اتجه هؤلاء الطلاب إلى تكوين حركة طلابية ليبرالية مستقلة عرفت باسم حركة الوعي بعد مؤتمر 1969، وقد استقلت عن الأحزاب اليمينية ومنظماتها الطلابية. ومن أبرز عناصرها: عصام خليفة (جرد البترون) وانطوان الدويهي (حنون، البترون) رفعت معكرون (زحلة) بول شاوول... وكانت حركة كفاح الطلبة قد تشكلت في الجامعة الاميركية في ذلك الوقت وضمت أطيافاً مختلفة من شباب اليسار والقوميين العرب والبعثيين قبل أن تصبح منظمة طلابية لحزب البعث (الجناح

العراقي ومن أبرز عناصرها (سهيل أبو علوان)، وفي عام 1970 نشأ الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية وجرت انتخابات تمثيلية فازت فيها أحزاب اليمين والأحزاب التقليدية إلى أن تغير المشهد عام 1972 عندما دخل اليسار الجديد بزخم إلى الحياة الجامعية وكوّن تياراً واسعاً في صفوف الطلاب وفاز في الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة.

بلور اليسار مطالب نقابية وهي:

- رفع القيود عن معادلة الشهادات العربية (خريجو مصر وسوريا آنذاك والدول الاشتراكية).
- إلغاء العلامة اللاغية في الامتحانات لا سيما البكالوريا بسبب عائق اللغة الاجنبية أمام الطلاب الوافدين من بيئات فقيرة ومدارس لا تقوم بالتأهيل اللغوي الاجنبي بالمستوى المطلوب.
- تنويع فروع شهادات البكالوريا.
- الغاء البكالوريا القسم الأول.
- تعريب البرامج والمناهج.
- زيادة فروع التعليم في الجامعة.

لكن الحركة الطلابية كانت القطاع الأكثر تسييساً منذ كانت تساهم في حركة الاحتجاج والتظاهر دعماً للقضايا الوطنية والعربية.

قامت منظمة العمل الشيوعي بإنشاء «لجان العمل الطلابي» وأصدرت نشرة دورية هي «نضال الطلاب» وأعطت للحركة الطلابية زخماً جديداً باشراك القاعدة عبر الجمعيات العامة في تحديد المطالب ووسائل النضال وأشكاله. وبرز في واجهة العمل الطلابي الجامعي ممثلو المنظمة: حكمت العيد، نصير الأسعد، حسن منيمنة، سهيل الزين، سهيل بزي.

وفي الثانويين فؤاد عبد الساتر وفي المعلمين محمود قميحة، وإلى جانب هؤلاء قام الحزب الشيوعي بتفعيل «اتحاد الشباب الديمقراطي» تحت إشراف جوزف بو عقل وبرز قادة طلابيون مثل سعدالله مزرعاني وهاني عسّاف والياس عطالله.

وكانت الحركة الطلابية تطلق هتافات معبّرة:

ما بدهن ابن الفقير
انو يتعلم ويصير
بدهن هوو يبقى صغير
ع بواب الأفندية

***

قلنالن بدنا التعريب
وثقافة وطنية
بيقولو هيدا تخريب
والدولة أجنبية

***

نحنا تظاهرنا بالسلم
سحبوا علينا الفروده
وقالوا البدّو يكسب علم
العلم بكعب البارودة

***

يا هلّلي مارق من هون
فتش يمكن ابنك هون
نحن من ولاد العمال
وولاد الدكنجية
نحن ولاد الفلاحين
وولاد الحرفية

***

يَلْ بيّو بيحكي فرنجي
هيدا أحوالو برنجي
بيتوظف من دون غنجي

على صعيد الريف والحركة الفلاحية

خاضت المنظمة قضايا الريف اللبناني وفقراء الريف والجماعات الفلاحية. فقد انطلقت في الدعاية في صفوف فلاحي عكار وهم في معظمهم من البيئة العلوية ضد الاقطاع من آل المرعبي وآل العلي. وقد سارعت الدولة إلى إرسال دبابات السلطة لقمع التحركات التي كانت تطالب بتحسين أوضاع الفلاحين ولعبت نهلة الشهال الدور القيادي المباشر في هذه الحركة بين عامي 1970 و1972، ويعاونها عبد الفتاح سوق.

تشكلت لجان الفلاحين وقام هؤلاء بحركة احتجاج على استغلال الاقطاع كما من أجل توفير الخدمات الانسانية الأساسية في المنطقة.

أما في الجنوب فكانت المنظمة قد خاضت في تنظيم صفوف مزارعي التبغ وشكلت لجاناً ثم جمعيات عامة من أجل تحسين شروط هذه الزراعة ودعم الدولة لها واستلام المحاصيل. وقد تصاعدت حركة مزارعي التبغ إلى أن بلغت مستوى القضية الوطنية بعد أن زادت إسرائيل من عدوانيتها وتعريض الموسم إلى أضرار وحركة النزوح ووصل الأمر إلى قيام تظاهرة وطنية في بيروت عام 1973 تصدرتها قيادات الأحزاب الوطنية. وقد لعب فؤاد المقدم (النبطية) دوراً مهماً في حركة نضال مزارعي التبغ.

أما فلاحو حانين في الجنوب فقد انتفضوا ضد سلطة الاقطاع، وكان للمنظمة وللأحزاب اليسارية دور في حركتهم. كما شاركت المنظمة في حركة الاحتجاج على احتكار «شركة بروتيين» لصيد السمك في صيدا عام 1974.

وفي مناطق البقاع والجبل نشطت فروع المنظمة في تحريك مطالب إنشاء ثانويات رسمية أو تأهيل مدارس ومستشفيات ومستوصفات أو تنظيم العمال في الورش الحرفية.

على صعيد الحركة العمالية

منذ أكدت في تقرير مؤتمرها الأول على سياسة «التمحور العمالي» نشطت المنظمة في الاتصالات في صفوف القواعد العمالية في المعامل الكبرى (قطاعات السكاكر والنسيج والمعادن...) في منطقة الشويفات والمكلس ونظمت لجاناً عمالية وأصدرت نشرة «نضال العمال»، ولم تكن المنظمة فاعلة في أي من النقابات العمالية التي كانت في قسم منها في نفوذ أحزاب اليمين واخرى في نفوذ الحزب الشيوعي اللبناني (الاتحاد الوطني) هذا النضال أدى إلى إضرابات عمالية واسعة ثم إلى حركة احتجاج واجهتها السلطة بالقمع واستشهد أحد أعضاء المنظمة (يوسف العطار)، وفاطمة خواجة.

وكانت مجلة «الحرية» تعكس هذا الحراك بالشهادات الواقعية والتحقيقات الاجتماعية عن أوضاع العمال والفلاحين والطلاب والحرفيين وسائر الفئات الشعبية.

ومن هذا الإرث، وهذه الثقافة السياسية، ومن تقاطع وتضافر الازمات نشأت فنون وآداب يصعب حصرها، وتحول بعضها إلى أغنيات وإلى مسلسلات اذاعية وإلى مسرحيات هيكلت هذا الوعي الجديد أو هي أعطته المناخ الشعوري العام الذي تحوّل لحظة مهمة في الثقافة الوطنية اجتازت حدود الأحزاب والجماعات(*).

كان اليسار الجديد «مبادرة» قبل أن يصبح مشروعاً أو عائلة أو طائفة أو طريقة. المبادرة وحدها لا تشكل حزباً. كانت المبادرة تحتاج إلى المرجعية الفكرية التي قدمها التقرير السياسي للمؤتمر الأول للمنظمة. انطلق التقرير من الفكرة الجديدة في تحليل السيطرة الامبريالية على المنطقة ليربط بين المصالح الاقتصادية والأمنية والمنظومة السياسية أي التكتلات والكيانات وعلاقاتها وما صار يعرف التفكيك والتركيب الذي أنتجته اتفاقية سايكس بيكوو من بعدها نشوء الكيان الصهيوني. ثم ينتقل التقرير إلى التطور التاريخي الذي أوصل الدول التي سيطر عليها القوميون العرب (الناصرية والبعث وسواهم) من كونها

(*) ضم الحزب الشيوعي فنانين مثل مرسيل خليفة وزياد الرحباني ويعقوب شدراوي، وضمت المنظمة مارون بغدادي، رندة الشهال، أحمد قعبور.

انظمة صاغتها البرجوازية الصغيرة في تطلعاتها الوطنية والاجتماعية لتصبح «رأسمالية دولة»، وتعيد شبك علاقاتها مع «الامبريالية» وتخضع للمسار العام الدولي وليس إلى المصالح الثورية لجمهورها الواسع. ولأنها سارت في طريق التطور هذا قطعت مسارها الثوري التحريري وحكمت على نفسها بسياسات أدت إلى عجزها عن خوض المواجهة مع التحدي الصهيوني (المثال هزيمة 5 حزيران 1967) كما فشلت في التوجه الوحدوي والتنموي والديمقراطي. ومن الاطار العربي ينتقل التقرير إلى محطات السيطرة ليجد في الكيانية اللبنانية وصيغتها السياسية إحدى هذه الوظائف (الوصل والفصل) ثم يجد في الطائفية السياسية مؤسسات لهذا النظام ولهذه السيطرة وإطاراً لهيمنة الرأسمالية المالية المصرفية التجارية وتعطيلها للمسارين الوطني التوحيدي والتطويري والديمقراطي. لكن التقرير يلحظ الرأسمالية اللبنانية وعناصر دعمها الخارجي وتشجيع نظامها السياسي ليجد ازمتها في تناقضات عديدة لكنها متشعبة واحياناً متقابلة بحكم وزن الطبقة البرجوازية الصغيرة التي يرتكز عليها النظامان الاقتصادي والسياسي.

ولأن مثل هذا التوصيف يصيب العمل الثوري بعطب أساسي احتاج التقرير إلى الطارئ المستجد «التثويري» للواقع اللبناني وهو المعركة القومية والوطنية التي تستنهض الصراع مع المصالح الامبريالية ووكيلها المحالي.

كانت تلك مقدمة نظرية «الرافعة التاريخية» عمل اليسار الجديد على إسنادها للمقاومة الفلسطينية، وشكلت الخيط الناظم لجميع السياسات والمواقف والمنعطفات وبالتالي «الاخطاء» بالمعنى الوطني والسياسي في التعامل مع لبنان كوطن ومع الدولة كناظم ومع الشعب كهيئة منقسمة اجتماعياً وطائفياً، ومن ثم كجهات سياسية لا تملك ثوابت مشتركة لعيشها معاً. ترتب على هذه المنطلقات تغليب للمستوى السياسي في التحليل والعمل، ومن الافق «القومي» والتنظيم المحلي صار النظر إلى «البلد» الذي لا يملك شرعية الوجود بذاته مستقلاً عن المعركة القومية، وإلى الدولة التي لا تستحق أن تكون ثابتاً بمعزل عن وظيفتها في المواجهة وليس كحامل أساسي ومؤطر لاجتماع اللبنانيين. فلقد صارت فكرة التغيير مشتقة من مشروع الهيمنة على المجال العام، والهيمنة هذه لم تكن محل إجماع فصارت تكرر تجارب الانقسام اللبناني في التاريخ.

الفصل الثالث

المراجعة النقدية للممارسة

التعميم المشترك مع الجبهة الديمقراطية والمراجعة النقدية الأولى

بعد الخلاف على سياسة مجلة الحرية المشتركة (المنظمة والجبهة) وتوقفها عن الصدور (1972) قام الطرفان بالمراجعة السياسية الشاملة التي يفترض أن تعبّر عنها توجهات مجلة الحرية. وتضمن التعميم الذي صدر نتيجة النقاش توصيف مرحلة نشأة اليسار الجديد بالتشدد اللفظي والخلط بين المستوى الاستراتيجي والتكتيكي وسيادة الجملة الثورية ورفض التعاطي مع مؤسسات الواقع السياسي باسم النقاء الثوري وطغيان السجال النظري على الصياغة السياسية البرنامجية، وتغليب الثانوي على التناقض الرئيسي واستمرار النزاعات «الشللية» و«الحلقية» على التراكم التنظيمي باتجاه التنظيم السياسي الحامل لمصالح طبقية فعلية.

وأكد التقرير على مرض اليسارية الطفولي (الانعزالي) كسمة جمعت تجربة تأسيس التنظيمين. وأشار إلى المصدر الأساسي لهذا الانحراف في التكوين الاجتماعي (البرجوازي الصغير) وفي ظاهرة النقاش الثقافي الذي يسود جماعات المثقفين والمهمة التي كانت تضغط على الفريقين لتصفية الحساب على إرث الفكر القومي لكليهما. ولاحظ الطرفان سمة «الفيدرالية» الحلقية السابقة على تشكيل القيادة السياسية والتنظيمية، وتناقض ذلك مع اكتساب موقع فعال في الحياة السياسية، وخصت المنظمة تجربتها بنقد مرحلة التماهي الكامل مع العمل الفدائي وموجته ثم الانتقال إلى التماهي والرهان على الحركات المطلبية

والاجتماعية وسيادة منطق الموجات المتعاقبة في العمل السياسي. ورأت المنظمة انها واجهت حركة معارضة أعقبت مؤتمرها الأول فاعتبرت أنّ من العبث التوجه نحو الطبقة العاملة والفعل في أوضاعها بالنظر لتكوينها وموقعها. وللطبيعة الطبقية لتكوين عناصر المنظمة، كما واجهت اتجاهاً آخر ظهر على شكل سؤال حول جدوى قيام حزب سياسي يساري وعمل ثوري في لبنان طالما لبنان ما هو عليه من تكوين سياسي واجتماعي إضافة إلى ارتباطه بالأوضاع العربية. وقد دعا هذا الفريق إلى تشكيل نوع من نادٍ ثقافي لدعم اليسار العربي أو الالتحاق بالثورة الفلسطينية، وقد نتج عن ذلك انشقاقات وانقسامات علقت مفعول المؤتمر الأول والتقريرين السياسي والتنظيمي، ووضعت المنظمة أمام عملية تأسيس جديدة.

وأكدت المنظمة على الدور الداخلي الحاسم في العملية الثورية رغم تفاعله مع الأوضاع العربية فهي التي أكدت أصلاً أن طريق لبنان إلى الاشتراكية هو طريق عربي أصلاً.

ورأت أن أزمة الحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية تعود إلى انسداد أفق قيام برجوازية دولة في لبنان على غرار ما حصل في مصر وسوريا والعراق، والحاجة إلى مباشرة الطبقة العاملة قيادة المرحلة الوطنية. واتفق الطرفان على تشخيص جديد للوضع العربي يؤكد على توصيف الانظمة الوطنية كأنظمة رأسماليات دولية محدداً فروقاً مهمة بينها في تطورها الاقتصادي والسياسي وعلاقة قياداتها بالمشروع القومي. وأكد على عجزها عن استكمال مهام التحرير والتنمية وسلوك الطريق الممهد للتحول الاشتراكي بل عجزها عن تأكيد الاستقلال الكامل عن العلاقات الامبريالية، لكن مع اعتبار هذا الوصف لا يعني سقوطها الفعلي أو نضج عملية التغيير فيها كما عدم إسقاط احتمالات الافادات من بعض مواقعها.

وخصت الجبهة الديمقراطية بوضوح حاجتها إلى تجنب نقد كل من سوريا والعراق والجزائر بالنظر إلى مصالحها السياسية مع هذه الدول لوجستياً وسياسياً ومالياً.

واعادت الجبهة الديمقراطية بلورة فكرة السلطة الوطنية في الاردن والتركيز على رفض الحلول التسووية التصفوية والجزئية واتفق الطرفان على نقد التحريفية السوفياتية وتثمين التجربة الصينية (والثورة الثقافية) دون إنكار المصالح القومية لها والاقتداء بالموقف

الفيتنامي في النزاع الصيني السوفياتي، والدعوة إلى وحدة الجبهة المعادية اللامبريالية ورفض مقولة «الامبريالية الاشتراكية» (أواخر أيلول 1972).

شكل التعميم المشترك (بين المنظمة والجبهة الديمقراطية) مراجعة سياسية واسعة لم تكن المنظمة مهيّأة لها. قام بهذه المراجعة المكتب السياسي دون العودة إلى القواعد والنقاش المفتوح. وكان يفترض بأن هذه المراجعة تتم في المؤتمر الثاني الموعود منذ المؤتمر الأول. عكس هذا الخلل الأساسي سعي المكتب السياسي لاختصار المنظمة في عدة محطات كان من آخر مظاهرها الموقف من الانتخابات النيابية عام 1972، التي تغيّر الموقف منها بين المكتب السياسي (الدعوة للمقاطعة) واللجنة المركزية (الدعوة للمشاركة) ما أظهر أن الهيئات القيادية قد أخذت محل النقاش المفتوح داخل خلايا التنظيم.

تقدمت «خلية انجلز» من القطاع الطلابي بتقرير صاغه حسن قبيسي تناول هذا المنحى الجديد لتثبيت الدور القيادي للهيئات وكأنه يتجه إلى تعطيل الديمقراطية، وفي أحد وجوهه حقيقة جراء عدم انعقاد المؤتمر... كما ناقش عناصر التقرير المشترك والمراجعة التي أطاحت بتقرير المؤتمر الأول تحت عناوين: الطريق البرلماني إلى السلطة. شعار الجبهة الوطنية البديل على المحور اليساري الجديد المستقل. مراجعة الموقف من الانظمة العربية ومن شعار إزالة آثار العدوان ومبادرة روجرز. والموقف الأممي أي من «التحريفية السوفياتية» ومن الصين وطروحاتها.

وخلص التقرير إلى أن الانحراف له عامل سياسي وآخر تنظيمي، ودعا إلى تحديد دور المجلة (الحرية) منتقداً مواقف عبرت عنها تجاه المؤتمر الشعبي العربي والمنظمة الاشتراكية الثورية التي سطت على بنك أوف أميركا.

وجد تقرير خلية انجلز (القطاع الطلابي) أصداء وترددات لدى خليتي (دندشي وفلازوف) من القطاع العمالي. ووسعت هاتان الخليتان النقاش لاعادة النظر في التوجه إلى التمحور حول الطبقة العاملة الذي اعتمده تقرير المؤتمر الأول. وطرحت الخليتان خطاً شعبوياً جديداً يقوم على ما اعتبرتاه التناقضات في صفوف الشعب، وأكدتا على العمل الشعبي الواسع القاعدي بدل الطموح إلى الرهان على دور في المؤسسات (النقابات).

رد المكتب السياسي بتقرير (من مئتين وأربعين صفحة صاغه فواز طرابلسي) دفاعاً عن خط المنظمة الجديد وخصوصاً العمل داخل مؤسسات الواقع ونقد النزعة الفئوية والطفولية ونفاد صبر المثقفين والشللية والحلقية الرافضة لمبدأ التنظيم (المركزية الديمقراطية) وضرورة الرضوخ والانصياع لقرارات الهيئات والقيادات. واتخذ المكتب السياسي اجراءات تنظيمية لوقف النقاش المفتوح والزام الاعضاء بالرضوخ للتوجه السياسي الجديد دون العودة إلى المؤتمر، وانتهت بقرارات تجميد وفصل عدد من كوادر المنظمة.

المجموعة المستقلة

بادر عشرات من «القطاع العمالي» إلى التواصل والاجتماع وتكوين مجموعة مستقلة أصدرت وثيقة تحت العناوين التالية:

- منظمة العمل الشيوعي تنتهي إلى خط تحريفي، قطري، إصلاحي.
- الخط الديمقراطي والمسألة الوطنية.
- في سبيل خط وطني جماهيري.

عملياً صاغ هذه الوثيقة وضاح شرارة. لكن المجموعة انتهت سريعاً إلى التحاق معظم عناصرها بحركة فتح والبعض الآخر إلى العزوف عن العمل السياسي والتنظيمي.

انطلق تقرير المجموعة المستقلة من عنوان «معارضة سياسية لخط التحريفية» الذي تجلّى في التعميم المشترك مع الجبهة الديمقراطية. ومن اعتبار أن العلاقات التنظيمية قد تحولت إلى وسيلة قمع للتنظيم عبر اقفال النقاش حول موضوعات الخلاف. وأشارت إلى أن عناصرها يمارسون نقداً ذاتياً لأنهم مسؤولون كغيرهم عن خط المنظمة في مؤتمرها الأول. وركزت الوثيقة على قصور الدور في المواجهة بين السلطة والمقاومة في أحداث أيار 1973 وتعليق النظام الداخلي بذريعة مخاطر القمع السلطوي، واعادة تكوين قيادة المنظمة من موالين ليسوا أهلاً لهذه المهمة. واعادة التأكيد على مصادر الخلل التكوينية للمنظمة «كنواة هامشية من المثقفين». وسجلت الوهم الذي ساد المؤتمر الأول عن افتراض رأسمالية من نمط أوروبي تقوم بالقضاء على العلاقات الموروثة من التشكيلات السابقة على الرأسمالية

كالعائلية وعلاقات الاقطاع السياسي وأنها افترضت دور الحركة الوطنية في تحقيق ما عجزت عنه الرأسمالية في مجال العلاقات الاجتماعية. كذلك راجعت مرحلة الاندماج بين لبنان الاشتراكي ومنظمة الاشتراكيين وما كان في أساس الاندماج كسبب داخلي لكلا التنظيمين وللقائهما حول «اللجان الشعبية» لدعم المقاومة. كما مارس التقرير نقداً لنظرية «التمحور حول الطبقة العاملة» انطلاقاً من معركة الضمان الاجتماعي. وكيف كان المؤتمر الأول نوعاً من الهروب إلى الأمام وأدى إلى انتاج قيادة من «مثقفين استراتيجيين» تحولوا إلى قيادة فوق التنظيم منعت الحيوية النظرية والسياسية السجالية في أرجاء التنظيم وأطلت على المجال الطلّابي حيث سادت وجهة السعي إلى «احتلال المؤسسات النقابية» على حساب العمل القاعدي المستمر.

وانتهت المجموعة إلى رفض تلطيف الصراع الاجتماعي عبر المؤسسات وعدم إدراك أنّ التحرك الشعبي يؤدي إلى تفتيت القوى الشعبية. وأكدت على أهمية المعركة «الموحدة» ضد الامبريالية وعلاقات التبعية، واعتبرت «أنّ الصعيد الوطني والقومي وحده يوفر وحدة فعلية للحركة الشعبية في لبنان على المدى الاستراتيجي بالغائه التناقضات الثانوية في صفوف الشعب وتحديده السيطرة الامبريالية عدواً رئيساً». وأعادت تبني نظرية «حرب التحرير الشعبية» والتزام «الفكر الماوي كدليل نظري». ودعت إلى الالتحام مع النضال الفلسطيني والشروع ببناء تنظيم عربي.

الواقعية السياسية

أقدمت حكومة الرئيس صائب سلام في عهد الرئيس سليمان فرنجية على اقتراح قانون جديد للأحزاب في سعيها لإعادة ضبط الساحة السياسية. ومارست تلك الحكومة تضييقاً شديداً على الحركات السياسية والمطلبية واستخدمت وسائل قمع ضد تظاهرات الطلاب ثم المعلمين الذين احتجوا عن صرفهم من الخدمة (309 معلمين).

ثم قامت الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية (1972) من الأحزاب العربية الوطنية، وشاركت المنظمة في المؤتمر الأول الذي انعقد في دمشق وانتخب فيه كمال جنبلاط أميناً

عاماً للجبهة. ثم جاءت معركة الانتخابات النيابية في صيف 1972 وأصدرت المنظمة بيانها الشهير بالمقاطعة لتلك الانتخابات (قولوها بالورقة البيضاء هذا البرلمان لا يمثلنا، صاغه فواز طرابلسي) لتجد نفسها في أزمة مع حلفائها الجدد الشيوعيين وكمال جنبلاط ومرشحي الأحزاب القومية في وجه اليمين الطائفي والزعامات التقليدية. وبعد أن نال البيان الأول حظه من الشرح والتفسير اصطدم بحال من اللامبالاة الشعبية، فدعا المكتب السياسي اللجنة المركزية لمراجعة الموقف وعقد الاجتماع في مكتب رفعت النسر في بدارو وتولى أحمد بيضون الدفاع عن موقف المشاركة الجديد تأييداً لمرشحي القوى الوطنية والتقدمية.

اكتملت ملامح الخط السياسي الجديد للمنظمة مع هذه الأحداث الأساسية. ولا سيما كما أرّخها محسن ابراهيم في مراجعته النقدية التي ناب فيها عن «المؤتمر الثاني» الموعود في المنظمة. وصف محسن ابراهيم مرحلة 1968–1970 بالمد الوطني، ومرحلة ايلول الاردن عام 1970 وضبط النشاط السياسي والفلسطيني عام 1972 في لبنان بمرحلة التراجع الوطني، خصوصاً مع اجتياح إسرائيل الأول للشريط الحدودي والخروج منه. (تجربة الحرب الاهلية والحركة الوطنية)، لكن حدثاً أكبر كان يحضّر في المنطقة تولت النشرة الداخلية للمنظمة التمهيد له هو الحرب العربية الإسرائيلية في تشرين 1973. فقبل بضعة شهور شدّدت النشرة الداخلية على الاستعداد للمواجهة الوطنية ومهمة الدفاع عن الجنوب وحماية الثورة الفلسطينية، وعلى تسريع تأهيل عناصر المنظمة لهذه المهمة النضالية والقتالية، وبدأت عملية التدريب والتسليح بصورة جدية دفاعاً عن المقاومة في مواجهة إسرائيل. عكست النشرة الداخلية أجواء عامة، فقد أصدر ياسر عرفات بياناً إلى اللبنانيين والفلسطينيين قال فيه إنّ مواجهة قريبة ستقع وإنّ الدول العربية ستشارك في مواجهة التحدي الصهيوني، وطلب عرفات إلى الصحافة التأكيد والتشديد على هذا التوقع وخصوصاً على دور الدول العربية في هذه المواجهة. (كرّاس فتح).

وقبيل شهر واحد من حرب تشرين كانت منظمة التحرير قد اتخذت لنفسها مهمة أساسية في القطاع الشرقي من الجنوب وعلى الحدود السورية من البقاع تحسباً لتلك المعركة وظهرت اشارات لبعض المسؤولين في المنظمة من أطراف فلسطينية أنّ الحرب واقعة

وأنّ لها مضاعفات على القضية الفلسطينية. (سرّب الخبر ياسر عبد ربّه لفواز طرابلسي). وبالفعل وقعت تلك الحرب وظهر أنّ وظيفتها تحريك مفاوضات السلام بعد اشعار إسرائيل بخطر المواجهة وبالقدرة العربية على خوض الحرب وبالتضامن العربي الضاغط على المجتمع الدولي (حظر النفط). وأعقب تلك الحرب مباشرة انكفاء للحكم اللبناني عن سياسة التصدي للمقاومة الفلسطينية وصار تنسيق غير مسبوق مع سوريا خلال الحرب وبعدها. وتقدمت منظمة التحرير بعد إقرار العرب بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني تقدمت إلى منبر الامم المتحدة تطلب الاعتراف بدولة فلسطين بعد تمهيد واسع لفكرة اقامة الدولة على أراضي 1967، وهذا هو التحوير اللغوي لشعار عبد الناصر «إزالة آثار العدوان» وقبول «مبادرة روجرز».

صاغت اللجنة المركزية للمنظمة مراجعتها النقدية الأولى للقضية الفلسطينية كما للوضع العربي مستعيدة التمييز بين خيارات الانظمة وتحولاتها السياسية. واذ شددت على المسار العام نحو «رأسمالية الدولة» والتخلّي عن الخيار القومي، وخصصت مصر بقيادة المشروع السياسي العربي الجديد للتسوية المنفردة، ونظرت إلى الانظمة الأخرى لجملة أسباب وخصوصيات، بأنها لم تستنفد دورها الوطني، ولم تنضج عموماً عملية إسقاط هذه الانظمة «ولو أنها صارت عاجزة عن التقدم في مواجهة التحديات القومية».

وتحول المشروع السياسي العربي في خط المنظمة لمواجهة «المشروع التصفوي للقضية الفلسطينية» في طوره الجديد عبر التسوية السلمية وتجديد خيار الاتحاد الفلسطيني الاردني.

انتهى «الطور التأسيسي» على ما يؤرخ محسن إبراهيم في نهاية عام 1974.

فقد أدى الانشقاق العمالي (1972) إلى وضع مشروع الحزب الجديد «على كف عفريت» كما جاء في رأي المعارضة العمالية، كتنظيم وكخط سياسي. وقد اغتنم كمال جنبلاط فرصة الوقوف على منبر المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني (1972) ليعلن عن سروره «لكنس الشلل اليسارية» من ساحة العمل الوطني، وليؤكد الحزب الشيوعي نفسه على انتهاء ظاهرة «المغامرة اليسارية» التي ظهرت في غفلة من يقظة الحزب ونضاله.

وكان الحزب الشيوعي أصدر كتاباً بعنوان «اليسار الحقيقي واليسار المغامر» صاغه غسّان رفاعي وقدّم له كريم مروة. وفي عام (1973) بينما كانت «المنظمة» تعالج ذيول الانشقاق العمالي بحملة واسعة للشرح والتعبئة وإعادة بناء الثقة والالتزام بين الأعضاء والفروع والقيادة، وضع القطاع الشعبي تقريراً سياسياً جديداً يلفت إلى مشكلات ثلاث: ضعف التكوين الطبقي اللبناني وثقل وأهمية الجمهور الشعبي في الضواحي والأحياء وأحزمة البؤس والريف ليستنتج ضرورة بناء خطة عمل أساسها هذه الكتلة الشعبية (صاغه وضاح شرارة). موسمية المعارك الاجتماعية وتراجع تأثير الثورة الفلسطينية والحاجة إلى حامل شعبي يقوم على ربط القضية الاجتماعية بالقضية الوطنية. عدم تطور البنية التنظيمية من الواقع الحلقي، أي المجموعة الصغيرة المتنافرة، إلى حزب متماسك رغم الجهد المبذول على فكرة إنشاء «منظمة كوادر ماركسية» كأساس لتكوين المحيط الشعبي لها، ودور القيادة في إعاقة هذا التطور. كان قائد هذا التيار وضاح شرارة الذي انقطع عن المكتب السياسي لإكمال دراسته في فرنسا لمدة سنة ونصف وعاد لينخرط في خلايا القطاع الشعبي ناقداً التجربة السابقة ومضارباً على الدور الذي قام به محسن إبراهيم في مراكمة حد من الانضباط السياسي والتنظيمي كرس قيادته على حساب القادة الفكريين الآخرين ومنهم وضاح شرارة. وحاول وضاح العودة لكن محسن لم يرغب بذلك مشترطاً نقداً ذاتياً قاسياً والخضوع إلى فترة تجريبية. ولم يطل الأمر حتى جمع محسن إبراهيم اللجنة المركزية يوم كان الجيش اللبناني يحاصر المخيمات الفلسطينية ويدكها في أوائل أيار 1973، وبصعوبة بالغة حصل على أكثرية لتجميد وفصل وضاح وعدد من أعضاء اللجنة المركزية ذاتها بتهمة الانقسام والتمرد ومراجعة خط المنظمة والارتداد على مكاسبها في التماسك الفكري والسياسي والتنظيمي. تضامن مع وضاح كل من أحمد بيضون وبيار عقل وفردي شعيب من أعضاء اللجنة المركزية وما لبثوا أن استقالوا وخلق البعض منهم وبينهم وضاح مناخاً حول أزمة عضوية جديدة فأصدرت المجموعة وثيقة «المجموعة المستقلة» ثم تسرّب معظم أعضائها للالتحاق بحركة فتح والكتيبة الطلابية فيها تحت راية الانخراط في المواجهة الأساسية التي هي المعركة القومية. (سعود المولى، نشرة المعلومات السفير... المعلومات.. شهادات في

المقاومة) وهو من الذين انشقوا والتحقوا بالمقاومة (الكتيبة الطلابية) ورياض الددا ونواف سلام وتوفيق الهندي.

وفي جانب آخر كان رفعت النسر قد أثار نقاشاً حول إمكانية بناء حزب يساري جديد مستقل عن الحزب الشيوعي، ومدى ضرورة ذلك في ضوء تحول كبير في خط المنظمة بعد أن صدر البيان المشترك بينها وبين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بمناسبة الخلاف على الخط السياسي لمجلة «الحرية» المشتركة بين الطرفين. فقد اعترضت الجبهة الديمقراطية على خط المنظمة النقدي تجاه «الأنظمة الوطنية العربية» ولا سيّما سوريا والعراق. وكانت الجبهة قد تصالحت مع الحكم العراقي وبدأت تتلقى الدعم المادي منه، ومع الحكم السوري ووجدت فيه المدى الحيوي الاستراتيجي للثورة الفلسطينية. فضلاً عن قراءة مختلفة لدور هذه الأنظمة في المواجهة القومية. توقفت «الحرية» عن الصدور وعادت ببيان مشترك علني يرسم خطاً سياسياً قام على اقتراب شديد من فكرة الدور القومي المفتوح أمام هذه الأنظمة وتمايز مواقعها ومواقفها بعد تراث طويل من إسقاط هذا الموقع وهذا الدور.

رأت المعارضة الداخلية في هذا الأمر انقلاباً على خط المنظمة المستقل وذهاباً باتجاه الأحزاب الشيوعية الرسمية العربية وخضوعها لمنظومة التفكير التي تقف عند نقد الأنظمة البرجوازية الصغيرة في قصور تطلعاتها الثورية وعدم إكمال نواقصها في التحول الاشتراكي والديمقراطي مع التبرير النظري السائد آنذاك عن «التطور اللارأسمالي» الذي تسير في طريقه تلك الأنظمة.

وبالفعل بعد تغطية على موقف عضو من المكتب السياسي أساسي في العمل التنظيمي عدم الإعلان عن موقفه وهو رفعت النسر وآخر انقطع عن حضور الجلسات لأكثر من سنة (عباس بيضون) لم تعد له قناعة في متابعة المشروع ظهرت الأزمة وهزّت المنظمة مرّة ثانية. استقال رفعت النسر وعباس بيضون وغاب وضاح شرارة ومحمد كشلي ومن ثم أحمد بيضون فتماسك الفريق الصغير الباقي من حول قيادة محسن دون أن يكون في المكتب السياسي من يعوض هذا الفريق القيادي خصوصاً على المستوى الفكري. وتشكل المكتب السياسي من: محسن إبراهيم، فواز طرابلسي، حكمت العيد، خالد غزال، محسن

زين الدين، محمد إبراهيم، رشيد الزعتري. وحده فواز طرابلسي الذي عاد نهاية 1971 تولّى مهمة «التنظير» لهذه التحولات ولهذه القيادة حتى عام 1983 فتولّى صياغة تقرير «الرد على خلية انجلز» مع الأزمة العمالية وعلى تقرير القطاع الشعبي (وضاح)، وصاغ مسودة أوراق لوثيقة سياسية نحو المؤتمر الثاني للمنظمة الذي لم ينعقد رغم الاعداد له غير مرّة.

البحث عن الفاعلية: (الانخراط في المؤسسات السياسية)

منذ شاركت المنظمة في الجبهة العربية المشاركة (1972) وأخذت شرعية في التحالفات الوطنية وساهمت في الاجتماعات التي كانت تجري في لبنان تحت قيادة كمال جنبلاط وياسر عرفات، تحولت مهمة دعم الثورة الفلسطينية إلى مشروع مركزي وانخرطت جميع الأحزاب في خطة حماية الثورة الفلسطينية. بحثت المنظمة عن شرعية سياسية في هذا التحالف وتدريجاً توثقت العلاقات مع حركة «فتح» على حساب العلاقات السابقة مع الجبهة الديمقراطية.

بعد حرب تشرين قدمت اللجنة المركزية تقريراً عن الوضع الفلسطيني، ثم بدأت مراجعة شاملة للخط السياسي. كانت فكرة المؤتمر ملحّة فبدأ التحضير له عبر مشاركة مجموعة من الرفاق. وقدم فواز طرابلسي نصاً يحمل تدقيقاً في مسألة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والطبقي وفي المسألة الطائفية؛ شكلت هذه الأوراق الخلفية الفكرية لتقرير اللجنة المركزية عام 1975، وفيه نظرة جديدة للوضع اللبناني بعد اندلاع الجولات الأولى من الحرب. وواكب التقرير تطوير العمل الوطني وتشكيل «المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» كمرحلة متقدمة نحو قيام جبهة وطنية. ساهمت المنظمة في صياغة «برنامج الحركة الوطنية المرحلي للاصلاح السياسي»، وجاء تقرير اللجنة المركزية يقدم الخلفيات الفكرية لهذا البرنامج. كان تقرير آب 1975 عميقاً في فهم الظاهرة الطائفية والطوائف كمؤسسات سياسية، وفي كون الطائفية السياسية هي البنية الفوقية القانونية للنظام، وفي كيفية تحوّل الطوائف إلى قنوات لتوزيع الدخل الاهلي، لكن التقرير وقف أمام ظاهرة الفاشية الطائفية المسيحية التي مثلها حزب الكتائب دفاعاً عن النظام وعن

الامتيازات وحركة المحرومين الشيعية في قراءة موضوعية لكلا التيارين. لكن الاستنتاج العملي كان «علاقة صراع صدامي مديد مع المشروع الطائفي المسيحي، وعلاقة تعايش مديد مع حركة المحرومين الشيعة». انطلاقاً من هذا التوجه أكد التقرير موقف المنظمة ضد طائفية الامتيازات ومع طائفية المحرومين. وبينما كانت المنظمة واليسار عموماً يستقطبان نخباً مسيحية هجرت طوائفها وعانت من الفرز الطائفي والسياسي، بدأت المنظمة تتموضع في موقع لم يعد ينسجم وهذا التنوع الطائفي داخلها.

فبدأ منذ ذاك الوقت تسرب الكوادر المسيحية بطريقة أو بأخرى وفي أحسن الأحوال تهميشهم إلّا حين كان الأمر يتعلق باستخدام الاسم المسيحي دليلاً على الوجه العلماني، فكانت أحزاب اليسار تقدم إلى واجهة الاعلام بعضاً من هذه الاسماء. (سمير فرنجية، جوزيف سماحة، جورج ناصيف...).

ومن التضخّم الايديولوجي الذي رافق مراحل التأسيس والأصولية الفكرية والتطرف اللفظي انتقلت المنظمة إلى الخطاب السياسي الرصين انسجاماً مع موقعها الجديد تجاه الحلفاء، كمال جنبلاط وحزبه التقدمي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وسائر الأطراف القومية، وتوقف النقاش السياسي حول العمل المقاوم «والعفوية والنظرية» في مسار الثورة الفلسطينية. وبدأ داخل صفوف المنظمة سؤال «أين التمايز يا رفاق» الذي كان يعلو ويهبط حتى مراجعة تجربة الحركة الوطنية.

عرف اليسار تشرذماً تنظيمياً خلال 1968 – 1975 فنشأت عدة مجموعات ظلت هامشية لكنها وجدت رعاية لها في المنظمات الفلسطينية. (حزب العمل الاشتراكي العربي، حزب العمال الثوري العربي، الحزب الشيوعي العربي، رابطة الشغيلة، الحركة الاشتراكية الثورية العربية، المجموعة التروتسكية، فضلاً عن الجماعات الناصرية...). ومن المجموعة التنظيمية والحلقية، أخذت المنظمة تتكون كمؤسسة أولاً بفعل تمثيلها الرسمي في لقاء الأحزاب، وثانياً من خلال المهمات الجديدة العسكرية التي صارت على جدول الاعمال بعد معركة المخيمات (أيار 1973) وحرب تشرين (1973).

انتقلت المنظمة من الموقع الشعبوي المتحرر من ضغوط المصالح المباشرة والممارسات

والوسائل المبتكرة (اللجان العمالية الفلاحية والطلابية والقاعدية) إلى الموقف التمثيلي، في المؤسسات السياسية التي بدأت تأخذ طابع المؤسسات السلطوية مع تطورات الحرب.

حتى عام 1975 لم يكن هناك نظام للتفرغ الحزبي، ثم أقر التفرغ الجزئي، وعندما بدأ العمل المسلح أخذ نظام التفرغ يفرض نفسه خصوصاً على مستوى المقاتلين وكانت الموارد من منظمة التحرير الفلسطينية. إلى ذلك بدأ تسليح المنظمة أولاً بمساعدة فلسطينية ومن ثم يمنية (بحكم العلاقات الرفاقية) وفي مطلق الاحوال ظل ضعيفاً جداً وأقل من حاجات المجموعات التي شاركت في العمل المسلح. كانت المجموعات هذه من خيرة كوادر المنظمة النخبوية وقد خسرت المنظمة أبرز هذه الكوادر في حرب بيروت والجبل. انخرط محسن ابراهيم في العمل الوطني العام وسمي أميناً عاماً تنفيذياً للحركة الوطنية بحكم تاريخه وكفاءته الشخصية وعلاقاته بأطراف الحركة الوطنية وبدعم من جورج حاوي، وبحكم موقع المنظمة غير المرتبط بالعلاقات الاقليمية والدولية التي كان يحسب حسابها في المعادلة. فكان نواب رئيس المجلس السياسي يمثلون تلك الدول: الشيوعي، القومي، البعثي العراقي، البعثي السوري والناصري. ومع انخراط المنظمة في العمل المسلح وتوافر بعض الموارد المالية الشحيحة بدأت ظاهرة البحث عن المعايير والشروط لتوزيع تلك الموارد.

صار تفرغ أعضاء المكتب السياسي أولاً ولم يكن هؤلاء جميعهم ممن يؤدون ادواراً نضالية فعلية وخصوصاً علنية وبعضهم لايزال مجهولاً حتى الآن. كانت هناك مجموعة من الاعضاء تربطها صلة الولاء بمحسن ابراهيم وأمسك من خلالها بمواقع المالية والادارة والتسليح. بدأت عملية شراء السيارات للقيادة دون أن يكون أعضاء هذه القيادة معروفين داخل التنظيم أو خارجه. ثم انتقل محسن من منزله إلى منزل جديد يليق بصفة الامين العام التي اكتسبها من خارج الترتيب التنظيمي ومن قبيل التقليد. ما أثار وشوشات ونقداً لم يكبح هذا المنحى الجديد.

ما أن وضعت المنظمة مهمات العمل العسكري على جدول أعمالها حتى تغير الكثير من المقاييس والمعايير. فالعمل المسلح يحتاج إلى السرّية التامة وإلى أشكال من الحماية

والمرافقة والتدابير الخاصة. وكذلك يحتاج إلى الإنفاق المالي والترتيبات التي ترافق ذلك بتغير معيار المسؤول الحزبي ومن له الأولوية والافضلية وما هي مقاييس القيادة. في العموم تتعطل المعايير الديمقراطية لمصلحة «غموض المهمات الأساسية». ومن عهد المثقفين انتقلت المنظمة إلى عهد العسكريتاريا. وكذلك الحزب الشيوعي واليسار وعموماً (جورج بطل) (مقابلة مع جريدة الديار).

قراءة المنظمة ما قبل الحرب

تميزت المنظمة عن بقية أطراف اليسار بحرية وحيوية فكرية واستقلالية سمحت بانتاج معارف أفضل عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والوظيفة الكيانية لدولة لبنان.

في دراسات «لبنان الاشتراكي» وتقارير «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» فهم خاص للمسألة الطائفية على أنها ليست مجرد عصبية ثقافية، وليست تخلّفاً أديولوجياً وأداة تحريض تستخدمها البرجوازية لقسمة الجماهير. تنطوي الظاهرة الطائفية على ركائز مادية في المجتمع، وقد تحولت بفعل النظام السياسي الطائفي وشكل التمثيل الذي يتصدره الاقطاع السياسي وكالة عن الرأسمالية المسيطرة إلى منظومة من الحقوق المتفاوتة ومن الامتيازات والحرمانات التي تترعرع فيها البرجوازية الصغيرة، القاعدة الشعبية الامثل لهذا النظام. وقد أضاف التحليل الطبقي في ما بعد فئات المهمشين أو البرولتياريا الرثة كمادة اجتماعية تتخصب فيها الطائفية التي تحولت إلى مشاريع شعبوية فاشية.

بدأت المنظمة في تضخيم حجم المشكلات الاجتماعية وانفكاك الجمهور عن النظام جراء الأزمة (معركة الضمان الاجتماعي، عمال غندور، الكهرباء، المعلمون، موظفو المصارف، الفلاحون في عكار، المزارعون في الجنوب.. الخ).

ووجدت المنظمة أنّ وظيفة الحزب الثوري العمل على ربط هذه القضايا والفئات الاجتماعية في تحالف وثيق يقوده إلى مواجهة السلطة وإحداث تغيير ديمقراطي وطني دون أي وهم بإمكانات تطبيق أية اجراءات اشتراكية. فقد أكدت المنظمة «أن الاشتراكية في لبنان لا يمكن أن تقوم إلّا في أفق عربي أصلاً». وهي لم تعتقد كالحزب الشيوعي أن المواجهة

الأساسية مع «الطغمة المالية»، هذا المفهوم التحريضي الغامض الذي يعادل وصف التعبير الليبرالي عن سيطرة الـ 4% من أصحاب الامتيازات والاحتكارات والوكالات والمصارف والشركات الكبرى. طرحت المنظمة مهمة اقامة دولة رعائية متوازنة تهدف إلى تعديل وجهة تطور الاقتصاد اللبناني نحو تنمية تؤدي إلى ردم التفاوت بين الفئات الاجتماعية والطبقات والطوائف والمناطق. ولأن المنظمة استكشفت حدود المعارك الاجتماعية، محدوديتها وموسميتها وضعفها، جعلت من المعركة القومية مخرجاً لانضواء الجماهير في المعركة مع النظام الاقتصادي والسياسي كوكيل محلي للامبريالية.

لكن المعركة القومية تستطيع أن تجتذب الفئات الشعبية الواسعة في الطوائف الاسلامية وبعض النخب المسيحية المستنيرة أو المتصادمة مع القوى السياسية التقليدية، غير أنها لا تستطيع أن تستقطب «الجمهور المسيحي» الذي يعيش في بيئة سياسية حذرة ضد العروبة والخيار القومي عموماً فضلاً عن تراثه في الدفاع عن الهوية الثقافية الخاصة به، وعن صيغة لبنان التي يعتبرها ضمانة لحرية هذه الهوية. (وضاح شرارة: خط اليمين الجماهيري) وبالفعل منذ أواسط الستينيات (1965) انفكت مجموعات شبابية مسيحية عن أحزابها التقليدية وزعمائها وذهبت في تأييد القضية الفلسطينية والعربية والأفكار التقدمية واليسارية إلى أن بدأ لبنان ينشق إلى معسكرين طائفيين حول هذه القضية، ويظهر مشروعان طائفيان لدولة لبنان، عندما ارتبط الدفاع عن حرية العمل الفدائي بما صار يفهم على أنه «مصلحة إسلامية» أو على أنه «رصيد في خدمة الاسلام السياسي التقليدي» أو أن السلاح الفلسطيني يمثل جيش المسلمين. بدأت حركات اليسار كلها تعاني من قدرتها على تمييز هويتها وبرنامجها أولاً وموقعها ثانياً في الصراع الطائفي الدائر.

عاش اليسار في علاقة تقاطع مع مواقف الاسلام السياسي وهو يحاول التمايز بصعوبة مبرراً ذلك في مواجهة مشروع السلطة لعسكرة النظام وتصفية القضية الفلسطينية وعزل لبنان عن محيطه العربي. ثم استطاع أن يركز هجومه على «المشروع الكتائبي» بوصفه حلاً فاشياً لأزمة لبنان ينتهي إلى الانتحار أو إلى تقسيم لبنان، وهو ما أنكر عليه القدرة على ذلك بحكم «المصالح البرجوازية» من جهة و«المصالح الشعبية والوطنية». لكن هذا المنظور

وهذه الحسابات لم تأخذ في الاعتبار طبيعة المواجهة الفعلية وحجم تورط الأطراف العربية والدولية فيها.

ظل النظر إلى «المشروع الكتائبي» ثم «المشروع الانعزالي الطائفي الاشمل»، قاصراً عن ادراك ما يستطيعه بفعل الدعم العربي والدولي، وما يرسمه هذا الدعم من حدود وقيود على حركة المقاومة الفلسطينية واقعياً وما يفرضه من انضباط على حركتها ومشروعها في إطار مصالحها الاقليمية والدولية.

لقد انتهى الاستخدام المتبادل بين اليسار والمقاومة أو هذا التواطؤ الايجابي إلى نتيجة مأسوية عندما خضعت قيادة المقاومة للنظام الرسمي العربي وتخلّت عن الحركة الوطنية ولو مكرهة والتضحية بكمال جنبلاط (محسن دلول) في ركاب تأييد الدور السوري المدعوم من قمتي الرياض والقاهرة والقوى الدولية خصوصاً أميركا وروسيا في عام 1976.

راوح عديد أعضاء المنظمة الملتزمين، وهي منظمة كوادر، الالفي عضو يزيدون أو ينقصون قليلاً. وأحاط بها جمهور من الأصدقاء والأنصار. ولم يكن حجم الفاعلين في النشاط العسكري المباشر يزيد على الاربعمئة عنصر، في آخر أيام الحرب.

وراوح عديد أعضاء الحزب الشيوعي حوالى العشرة آلاف يحيط بهم جمهور بلغ حدود الاربعين الفاً نتيجة التاريخ الطويل للحزب (تأسس 1924) ورسوخ المؤسسة على مصالح لبنانية ومؤسسات نقابية وعلاقات دولية (الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي)، ولكن الحزب الذي شارك في أحداث 1958 ثم أنشأ حركة «الحرس الشعبي» منذ العام 1968 توافرت له إمكانات عسكرية مختلفة دون أن تتجاوز حدود الالف والخمسماية ناشط عسكري على الجغرافية اللبنانية كلها. في المقابل كان حزب الكتائب وحده من بين أحزاب اليمين المسيحي يملك أكثر من أربعة آلاف مقاتل مدرب منذ بدء الصدامات المسلحة، ومن المتداول أن عديد الحزب بلغ السبعين الفاً في ذروة الحرب.

تدرج العمل العسكري لليسار من حراسة المخيمات الفلسطينية بعد حوادث أيار 1973 إلى المشاركة في معارك الجنوب إلى حرب بيروت والاسواق وخطوط التماس والمناطق الأخرى خلال 1975 – 1976. في مجمل هذه الظروف كانت القوة المسلحة الأساسية هي

تنظيمات المقاومة الفلسطينية. وتلاها بالقوة الميليشيات المسيحية والاسلامية وخصوصاً حركة «أمل» منذ العام 1975.

كانت مسؤولية الأحزاب اليسارية وأحزاب الحركة الوطنية الميدانية عن ما حصل في تلك الحرب محدودة بالقياس إلى الأطراف الأخرى. لكن المسؤولية السياسية هي ذاتها خصوصاً وأنّ اليسار انخرط في تشريع تلك الحرب وممارساتها.

بل إنّ الحركة الوطنية وهذا هو الأدهى راهنت على الدور السوري والمبادرة السورية ودافعت عنها منذ أحداث 1973 وحتى الخلاف عام 1976.

انتقلت الحركة الوطنية من علاقة التحالف مع سوريا إلى علاقة العداء والصدام، ومن رفض «التعريب والتدويل» إلى المطالبة به لحظة انعقاد الصفقة العربية الدولية على تأييد دور سوريا بادارة الملف اللبناني وحل الأزمة.

خاض اليسار والحركة الوطنية معركة «عروبة لبنان» من البوابتين الفلسطينية والسورية فاذا به يفشل في تكوين موقع عربي حقيقي. تمايزت المقاومة الفلسطينية مؤثرة مصالحها العربية الواسعة، وذهبت سوريا في ترجيح مصالحها كدولة اقليمية ونفوذها على حساب إكساب العروبة مضامين حقيقية. لقد سقطت الحركة الوطنية ضحية النزاعات العربية كما التفاهمات العربية، ولم تمتلك لنفسها قاعدة شعبية وطنية صلبة تعزز استقلالها. كانت تبعية الحركة أو استتباعها من المقاومة الفلسطينية ومن التأثيرات العربية المختلفة (العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر، اليمن، مصر) سبباً في انكشافها على الحل الاقليمي وانهيارها أمامه وتخبطها في الأزمة منذ العام 1976 حتى تفككت الحركة الوطنية قبل الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 وتهمش اليسار نهائياً منذ العام 1987 ووقف نشاط «المقاومة الوطنية»، خصوصاً بعد عودة القوات السورية إلى بيروت ووضع يدها على الحياة السياسية. انخرط اليسار في الحرب الاهلية من جهة تابعاً للمقاومة الفلسطينية ميدانياً ومن جهة تحت سقف مطالب الاسلام السياسي.

لم يكن اليسار يملك القدرة على المبادرة في أية مواجهة عسكرية أو سياسية. وحين أراد كمال جنبلاط أن يخرج من هذا المأزق حاول الهروب إلى الأمام بفتح حرب الجبل

في 13 آذار 1976. لكنه لم يكن قادراً على الانفلات من هيمنة القرار الفلسطيني ولا من ثنائية النزاع الطائفي المسيحي الاسلامي. فهو لم يكن يملك قوى فعلية في تلك المواجهة، كما لم يكن يملك القدرة على مخاطبة الشارع اللبناني بمشروعه ولا طبعاً الاستقلال عن المعادلة العربية والدولية. لقد انزلق كمال جنبلاط ومعه اليسار اللبناني إلى معركة كانت عناصر المغامرة فيها واضحة منذ اللحظة الأولى. (لا قدرات ذاتية ولا صحة للحسابات الاقليمية). لم يكن اليسار (منظمة الشيوعي والحزب الشيوعي) في حماسة لفكرة حرب الجبل أو لأي تصعيد في المواجهة، لكن اليسار كان عليه أن يختار ارضاً وجغرافية لوجوده فاختار الانحياز لكمال جنبلاط على مضض. استخدم اليسار كل إمكاناته بما في ذلك رصيده وعلاقاته الدولية (أوروبا الشرقية تحديداً) وعلاقاته في اليسار الفلسطيني لتقوية عناصر المواجهة لكنه فشل في استجلاب أي من هذه الأطراف إلى جانب مشروع كمال جنبلاط.

في عام 1976 استقطبت دمشق كل القوى والاتجاهات في مصلحة دورها على الساحة اللبنانية. أمّنت تأييداً عربياً ودولياً وموافقة من أحزاب اليمين المسيحي وترحيباً شديداً منه ومن الاسلام السياسي السني والشيعي، وكذلك بعض الأحزاب والجماعات القومية واخيراً القرار الرسمي للقيادة الفلسطينية.

فقد استطاعت سوريا كسب تأييد العرب في قمتي الرياض والقاهرة، والتأييد الاميركي والوساطة الاردنية مع أميركا ومع الجبهة اللبنانية، والموقف السوفياتي بعد زيارة غروميكو إلى المنطقة وإلى دمشق، وتأييد حركة فتح والزعماء السنة، صائب سلام ورشيد كرامي والمفتي حسن خالد والشخصيات الاسلامية السنية العديدة ثم الأمام موسى الصدر والقيادات الشيعية الأخرى وبعض القيادات الدرزية بل معظم الشخصيات الرسمية الدرزية.

لم تكن الثورة الفلسطينية تملك نظرية ثورية. قامت حركة فتح على مشروع العمل الفدائي الذي يستنهض الشعب الفلسطيني من جهة ويعيد تحريك الوضع العربي باتجاه التحرير. بينما ذهب اليسار في فكرة حرب التحرير الشعبية والسلطة الوطنية في الاردن ومن ثم في دول الجوار، في مقارنات مع تجربة فيتنام أو الجزائر. وتبنت المنظمة نظرية حرب التحرير الشعبية حتى عام 1973 ثم أسقطتها بعد حرب تشرين. وضعت الثورة الفلسطينية

عام 1973 خطة مرحلية للنضال الفلسطيني في مشروع السلطة الوطنية المستقلة على أرض 1967 وسار الوضع العربي معها. ومنذ 1975 صار الدفاع عن وجود الثورة في لبنان هو المهمة ومقاومة العدوان الصهيوني.

ثبت أن التضخم الايديولوجي والفروق النظرية لم تكن وحدها كافية للقول بوجود نظرية للتغيير والثورة العربية. فقد اقتربت النظريات والأفكار تدريجاً بين القوى ولم تتشكل نظرية الثورة العربية خصوصاً مع تعطيل الدور اللبناني واستقرار الانظمة العربية وانتصار اليمين فيها.

في عام 1976 تم عزل الحركة الوطنية عامة واليسار خصوصاً. وبعد أن تم الاجتياح العسكري السوري وترتيب السلطة السياسية المركزية عاش اليسار في حال من التهميش حتى العام 1978 والصدام الذي بدأ بين السوريين وأحزاب الجبهة اللبنانية.

وبعد اغتيال كمال جنبلاط علّقت الحركة الوطنية عملها وأنشأ السوريون «الجبهة القومية» من الأحزاب الموالية لهم. ورغم مصالحة وليد جنبلاط مع السوريين لم يترأس الحركة الوطنية إلّا بعد 1978 والحوار بين أطراف الحركة الوطنية والسوريين على مشروع جديد.

ساهمت المنظمة بشخص محسن ابراهيم في الحوار مع سوريا في ظل أجواء قيام جبهة الصمود والتصدي (وتحسين العلاقات السورية العراقية). وبعد إقدام الرئيس المصري انور السدات على توقيع اتفاقية كامب ديفيد تعثرت تجربة إحياء الحركة ألوطنية بالنزاع السوري العراقي الجديد والاتهامات المتبادلة، ثم اختارت الحركة الوطنية الانحياز إلى الجانب السوري على حساب الدور العراقي، ودخلت مجدداً في النزاعات العربية.

تأسيس المجلس المركزي..

بعد نضالات مشتركة امتدت من الستينيات ولو بشكل متقطع انتظمت أحزاب الحركة الوطنية منذ 1973 في علاقات تحالفية ثابتة من حول قضايا أساسية هي: الدفاع عن عروبة لبنان ودعم الثورة الفلسطينية والاصلاح السياسي. وعندما بدأت الحرب في ربيع13 نيسان

1975) اجتمعت الأحزاب وأدانت «حزب الكتائب» ودعت إلى حله ومحاسبة المسؤولين عن حادثة عين الرمانة وما أصبح يحمل شعار «عزل الكتائب». لكن الأزمة الوطنية التي بدأت منذ العام 1968 حول الوجود الفلسطيني قادت إلى تبادل شعار العزل وقد اعترضت أحزاب اليمين المسيحي عام 1972 على استلام كمال جنبلاط وزارة الداخلية ثم اعترضت على توزير بهيج تقي الدين حتى أصدر بيانه الشهير «أنا لكل لبنان» فشكلت حكومة تقي الدين الصلح مع استبعاد حزبي الكتائب والتقدمي الاشتراكي.

سعى كمال جنبلاط إلى تطبيق اتفاقية القاهرة (1969) وملاحقها في «ملكارت» وقدم نفسه منقذاً للنظام من الفوضى وتشدد في الموقف من الفوضى الفلسطينية لكنه أصبح غير مقبول من النظام السياسي لتمسكه بحق الفلسطينيين بممارسة النشاط الفدائي عبر لبنان.

بعد جولات العنف الأهلي الأولى التي بدأت ربيع 1975 أجرت الأحزاب الوطنية حوارات نحو صيغة جبهوية، وقد التقت هذه الأحزاب في الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية (1972). وكان الحزب التقدمي الاشتراكي قد استوعب موجة من المثقفين اليساريين من بينهم فؤاد شاهين وخليل أحمد خليل وأعلن برنامجاً متقدماً في الجمعية العامة التي انعقدت عام 1974. واعتبر الحزب الاشتراكي أنّ المسألة التاريخية في لبنان هي تثبيت عروبته والسير بعلمنة النظام السياسي. بلور الحزب كذلك عدّة مطالب إصلاحية سياسية واجتماعية.

ونتيجة للتفاعل بينه وبين الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي والأحزاب الوطنية، صاغت الأحزاب «البرنامج المرحلي للاصلاح السياسي» الذي ركز على إلغاء الطائفية السياسية باعتبارها القيد الأساسي على تطور لبنان الديمقراطي وعلى وحدته الوطنية. لكن هذا البرنامج استطاع أن يبلور نظرياً مشروعاً لتجاوز الطائفية، لكن الأحزاب لم تستطع أن تبلور مشروعاً في الواقع لتجاوز الطائفية في ممارستها السياسية. (وضاح شرارة حروب الاستتباع)، وحاولت الأحزاب إقرار برنامج اقتصادي اجتماعي أعدته لجنة خاصة لكنه لم يقر بداعي عدم المس ببعض مصالح فئات مثل ملاكي الأبنية والشقق (قانون الايجار) أو التصدي للمسألة الزراعية وغير ذلك.

قامت «الحركة الوطنية» على هيكلية عرفت «بالمجلس المركزي» وكان رئيسها كمال جنبلاط (الحزب التقدمي الاشتراكي) ونواب الرئيس جورج حاوي (الحزب الشيوعي اللبناني) وانعام رعد (الحزب السوري القومي الاجتماعي) وعبد المجيد الرافعي (البعث العراقي) وعاصم قانصوه (البعث السوري) وابراهيم قليلات (المرابطون الناصريون).

تولى محسن ابراهيم مركز الامين العام التنفيذي (منظمة العمل الشيوعي) وشاركت في المجلس المركزي شخصيات حزبية ومستقلة وتألفت مكاتب للمالية والاعلام والتعبئة والشؤون الاجتماعية، وضم المجلس المركزي مجموعات حزبية مثل: حزب العمل الاشتراكي العربي (حسين حمدان) التنظيم الشعبي الناصري (مصطفى سعد) اتحاد قوى الشعب العامل (كمال شاتيلا) الاتحاد الاشتراكي العربي (عصام العرب).

وكان هناك مجموعات تدور في فلك حركة فتح كالجبهة المساندة للثورة الفلسطينية (هاني فاخوري) وجماعات ناصرية كبشير حربلي، وعصام العرب وخليل شهاب، وصلاح بكري، ومنير الصياد، وحسن قبيسي، فاروق ضناوي، مصطفى الترك، سمير كبريت، يوسف صفوان، وغيرهم. وضم المجلس شخصيات مستقلة مثل: محمود طبو والبير منصور وفؤاد شبقلو واسامة فاخوري، وتشكلت مجالس اقليمية: بيروت، ساحل المتن الجنوبي، ساحل بيروت الشمالي، البقاع، الجنوب (صور والنبطية وصيدا) والجبل (مع مراعاة المكونات الحزبية والسياسية لكل منطقة على حدة).

طرحت الحركة الوطنية برنامجها للاصلاح السياسي في 18 آب 1975 بعد جولتين عسكريتين على خط تماس بدأ في بيروت وامتدّ ليشمل الساحلين الجنوبي والشمالي. (عين الرمانة المتحف، رأس النبع حتى الأسواق). لم يكن البرنامج مطروحاً كشرط لوقف الاعمال المسلحة التي كانت على شكل أحداث أمنية يعقبها استرخاء وانفتاح للمناطق وحرية تجول. بل طرحت البرنامج لتصورها أن الاصلاح السياسي ضرورة لتجاوز الانقسام الطائفي والحرب الاهلية.

وكان البرنامج متواضعاً بهذا المعنى إلا أنه نزل على انقسام وطني كبير بين أحزاب اليمين المسيحي والشخصيات الاسلامية التي كانت تجتمع في قمم طائفية لتمارس حق النقض

على القرارات السياسية وتطالب بإزالة الامتيازات المارونية وتحرير السلطة من مواقع التحكم الطائفي المسيحي فيها. كما نزل البرنامج على واقع ميداني كان قد بلور في أذهان جمهور واسع على ضفتي البلاد بأن «الجيش الرسمي» هو جيش النظام والمسيحيين وأنّ السلاح الفلسطيني هو «جيش المسلمين».

واجهت أحزاب اليمين المسيحي البرنامج بمطلب «العلمنة الشاملة» وهو الشعار الذي يلقى صدىً سلبياً في البيئة الاسلامية عموماً باعتبار العلمنة بدعة غربية لا تتفق وثقافة المسلمين وارتباط أحوالهم الشخصية بنظام ديني. واذا كان البرنامج قد تضمن مطلب إقرار «القانون المدني الاختياري للاحوال الشخصية» فلم يكن ذلك يرضي الفريقين الطائفيين. ولم تكن فكرة علمنة السياسة (النظام) قادرة على تطمين المسيحيين في ما اعتبروه اختلالاً طائفياً ديمغرافياً في الداخل وطغياناً إسلامياً في المحيط الذي لم يقدم نموذجاً مدنياً.

تحول البرنامج إلى بند في مشروع تغيير توازنات السلطة طائفياً، وفقد هويته المستقلة عن مطالب الاسلام السياسي الذي نادى دائماً بالغاء الطائفية السياسية. بل أصبح هذا البرنامج والقوى التي اجتمعت عليه منافساً للاسلام السياسي الذي رفض أن تتولى الحركة الوطنية التفاوض باسمه أو تمثيله وشارك في نزع الشرعية الاسلامية عن كمال جنبلاط والوطنية عن الأحزاب اليسارية.

حرب الجبل (1976)

في أوائل ايلول 1975 دعا النادي الثقافي في بعقلين كمال جنبلاط لإلقاء محاضرة فجاوز الحضور ثلاثة آلاف شخص وتقدمهم مطران دير المخلص (الكاثوليكي) (اندريه حداد) الذي ناقش كمال جنبلاط في آرائه لبعض الوقت. كان كمال جنبلاط يركز على نقد تجربة الحرب في بيروت والفوضى المسلحة والتجاوزات الأخلاقية والعنف المستشري في المجتمع. وفي تشرين، وحيال الحصار الخانق الذي تعرض له تل الزعتر ومخيمات فلسطينية في شرقي العاصمة وإسقاط مخيم المسلخ والكرنتينا، ومن أجل الضغط على فريق «الجبهة اللبنانية» قرر السوريون والفلسطينيون فتح معركة الدامور وإزالة التهديد

الدائم بقطع الطريق الساحلي من بيروت إلى الجنوب. لم يشارك كمال جنبلاط في تلك المعركة وانتقل عدد كبير من مسيحيي الدامور إلى البيوت الشوفية الدرزية بالترحاب. قاد معركة الدامور قائد لواء القسطل أبو موسى، وشاركت الصاعقة السورية والجبهة الشعبية القيادة العامة (احمد جبريل) بفاعلية والجبهة الديمقراطية (ممدوح نوفل) والمرابطون والحزب الشيوعي والمنظمة، واستشهد للمنظمة الاستاذ الثانوي زاهي دهيني، وأصيب عدد من الكوادر منهم حليم أبو شقرا.

قاد الرئيس كميل شمعون شخصياً المعركة من قصره في السعديات وحرسته مجموعة من مغاوير الجيش كان على رأسها اللواء محمود طي أبو ضرغم (الدرزي من كفرحيم). وانجلت المعركة عن تهجير سكان أكبر بلدة شوفية إلى المناطق الشرقية وتدمير وإحراق أكثر بيوتها، وكذلك قصر الرئيس شمعون في السعديات. وقد كانت حواجز الكتائب المسلحة في الدامور والتنظيمات اليمينية الأخرى تمارس تحدياً كبيراً بقطع هذا الطريق الدولي، وكانت قد أشعلت أول عمل مسلح أهلي في جبل لبنان الجنوبي. ومن نتائج تلك المعركة خسارة الحزب الشيوعي لموقعه الحزبي والسياسي في الدامور والمشرف في تلك المعمعة.

واستمرت الأوضاع المتوترة والاشتباكات على خطوط التماس في بيروت وانتقلت إلى الشمال والبقاع، ولم تستجب الجبهة اللبنانية لأي مبادرة سياسية حتى وصل التدخل السوري إلى إقرار «الوثيقة الدستورية» التي قدمت تنازلات للاسلام السياسي في سعي إلى توحيد أجنحة السلطة، ولم تقدم إصلاحات ديمقراطية يمكن للأحزاب أن تعتبرها مكسباً سياسياً وخصوصاً كمال جنبلاط حيث حافظ على الثنائية الطائفية المارونية السياسية بتعزيز موقع رئيس الحكومة.

لكن رفض كمال جنبلاط لهذه التسوية ومعه الأحزاب على المستوى السياسي لم يكن السبب في استمرار أعمال العنف. فكأن القبول بهذه التسوية وتعطيلها من جهة ثانية هدف إلى عزل كمال جنبلاط والحركة الوطنية. وبالفعل رافق تلك التسوية تصعيد غير معلن فلسطيني وليبي آنذاك، وحصل انشقاق الملازم أول أحمد الخطيب عن الجيش بدعم من حركة فتح،

ثم كان الانقلاب المسرحي للواء عزيز الاحدب بتدبير فلسطيني كذلك. فقد كان القرار بتعطيل تلك التسوية يأتي من أبواب مختلفة ومنها أيضاً الصراع المصري والعراقي مع دور سوريا في هذه الوساطة. وحين قام الاحدب بانقلاب 11 اذار 1976 قرر كمال جنبلاط فتح معركة الجبل بتحريض فلسطيني تحت عنوان فك الحصار عن مخيمات المنطقة الشرقية، وفي الحقيقة عدم إعطاء سوريا هذا الدور التحكيمي المطلق الذي بدأ يظهر متعارضاً مع الفلسطينيين وبدأ يتناغم مع الرئيس سليمان فرنجية والجبهة اللبنانية، ومن دلائله دعم الميليشيات اليمينية ضد الفلسطينيين في المناطق الشرقية. لم يكن الشيوعيون متحمسين لهذا القرار (الحزب والمنظمة) وقد فوجئوا بموقف كمال جنبلاط الذي كان يحاول تجنيب الجبل أي معركة تتحول سريعاً إلى معركة طائفية وإلى أعمال عنف تصعب السيطرة عليها كما كان يقول هو بالذات.

لكن جنبلاط تعرض إلى عملية تحريض من أطراف عديدة كانت تقدم له معطيات مغلوطة عن موقف الغرب وإسرائيل ومصر والعراق وعن الداخل السوري، وكذلك عن موقف الفلسطينيين. فقد أخطأ في الحسابات السياسية لاعتقاده أن سوريا لن تتدخل وأن إسرائيل لن تسمح لسوريا باحتلال لبنان، وأن مصر والعراق والسعودية ستعارض هذا التدخل، كما أن المسيحيين لن يكون في مقدورهم ابتلاع وهضم هذا الدور لسوريا في لبنان. (شهادة محسن دلول).

إلا أن خطأ التقديرات والحسابات السياسية تضاعف حيث لم يكن كمال جنبلاط قد امتلك قوة عسكرية قادرة على المشاركة بفاعلية في معارك بهذا المستوى في وجه قوات مدربة ومجربة للميليشيات ولقطاعات من الجيش اللبناني (بقيادة حنا سعيد) التي كانت تحت إمرة الرئيس فرنجية.

واجه كمال جنبلاط حالة من الفتور في الوسط الشعبي الذي لم يكن مهيّأً لهذه المواجهة وعارضت فعاليات مدينة عاليه أن تتحول إلى جبهة عسكرية وينتشر فيها الفلسطينيون، وعارضت معظم الفاعليات الدرزية خوض هذه المعركة «الهجومية» وخصوصاً شيخ العقل محمد أبو شقرا.

وعارض كمال جنبلاط نائبان من جبهة النضال (بهيج تقي الدين وفؤاد الطحيني) وأصدر الاستاذ عارف الأعور شقيق النائب الأستاذ بشير الأعور بياناً معارضاً، كما عارض علناً الشيخ فريد حماده وأقام تعاوناً عسكرياً مع الجبهة اللبنانية وكذلك الأمير فيصل ارسلان. وشكل الشيخ محمد أبو شقرا وفداً درزياً رفيع المستوى ضم مجموعة من قضاة المذهب زار الرئيس حافظ الاسد في دمشق مؤيداً الدور السوري.

حشد الحزب الشيوعي كل قوته الفاعلة المقدرة بخمسماية عنصر من خارج الجبل بالاضافة إلى تنظيمه الحزبي في الجبل، ومنظمة العمل مئتي عنصر وكذلك شارك المرابطون رمزياً (فارس عزام) وجاءت عناصر وأسلحة «جيش لبنان العربي» (احمد الخطيب وعمر الخطيب وسمير علامة) وهي قليلة، وحشد جنبلاط ضباطاً موالين من الجيش اللبناني، وشاركت جبهة التحرير العربية (التابعة للبعث العراقي) ومثلها رفيق الفقيه، وحشدت فتح قوات ونقلت القيادة المركزية إلى عاليه. فكان رئيس أركان فتح سعد صايل ومعاونوه، وكان أبو خالد العملة في محور المتن (راس المتن). وكان يتردد إلى عاليه كل من أبو جهاد (خليل الوزير) وأبو صالح. وتولى أبو خالد دعّاس محور ظهر البيدر.

أنشأ كمال جنبلاط «الادارة الشعبية في الجبل» وحرص على التمثيل التقليدي فيها، فكان يمثله الوزيران خالد جنبلاط وعباس خلف. ومثل الحزب السوري القومي (جناح انعام رعد) رئيس المجلس الاعلى كامل حسان.

ومثل الحزب الشيوعي موريس نهرا، ومنظمة الشيوعي سليمان تقي الدين. وضمت الهيئة التنفيذية المطران غريغوار حداد (المقيم في عين الرمانة سوق الغرب) ورئيس بلدية بحمدون الشيخ وديع تلحوق. وتولى داود حامد إدارة التسليح في الحزب الاشتراكي.

عج مركز الحزب الشيوعي بقيادات من الجبل بينهم، جوزف بو عقل (المتين) جورج الهبر (بحمدون) محمود أبو شقرا (عماطور) وعلي العبد (واكب قوات الجنوب) وقاد القوات الميدانية الشهيد نبيل متّى. وحضر القوميون بثقلهم (انعام رعد، كامل حسان، محمود عبد الخالق، داود باز، مروان فارس، كميل عبد الخالق...). وكادرات المنظمة (وليد نهويض، ريمون حداد، عماد الريس، محمود بارود، سمير السيد، حليم أبو شقرا).

وتولى أحمد جابر قيادة العمل الميداني. وانتدب المرابطون فارس عزّام من معاصر الشوف، والبعث العراقي رفيق الفقيه من عاليه. ولعبت الأحزاب الوطنية دوراً أساسياً في التواصل مع الناس وتأمين دعم القوات خصوصاً بالتموين قبل أن يكون هناك موازنات مالية للتفرغ أو للتموين والمهمات الادارية، فكان الشوف بشكل خاص الأعلى والأدنى (الاقليم) يوفر وجبات الطعام وتتولى الهيئات النسائية هذا الجهد الهائل.

وكانت قيادة الصف الأول تجتمع في عاليه (منزل خالد جنبلاط، مركز الحزب الاشتراكي، أو بيت حافظ جابر (شقيق القيادي الشهيد في الحزب الاشتراكي شكيب جابر على مقربة من ظهر الوحش والكحالة) وثانوية عاليه. وبصورة خاصة حضر كمال جنبلاط، جورج حاوي، محسن ابراهيم، أبو جهاد، أبو صالح، أبو الوليد (سعد صايل) وأركانه وأبو مجدي وابو خالد دعاس، أبو خالد العملة. أبو موسى..) ودار جدل في وجهة المعركة فرجّح الفلسطينيون خط المونتيفردي (المتن) تجاه تل الزعتر والمكلس، وحصلت أولى المعارك الخاسرة، ثم الكحالة ظهر الوحش بعبدا ووقعت خسائر كبيرة، ثم هاجمت قوات حنا سعيد (قائد الجيش) محور القماطية سوق الغرب، ووقع الكثير من الخسائر، ثم جبهة صنين المتين عينطورة، محور ظهور الشوير بولونيا المروج بكفيا حيث للقوميين والشيوعيين الدور الأساسي. وظهر بوضوح أن القرار الفلسطيني يقف عند ممارسة الضغط في هذه الجبهات دون إنجازات ميدانية لأن خطوطاً دولية واقليمية كانت مرسومة على هذه الخطوات كما في تجربة حرب المواقع في بيروت (رواية جورج حاوي).

وكانت سوريا قد نسجت تفاهماً مع أطراف الجبهة اللبنانية والرئيس فرنجية قضى بتعزيز تدخلها في لبنان على حساب الفلسطينيين والحركة الوطنية وأبلغت جميع الأطراف عدم القبول بسيطرة طرف وخصوصاً تحقيق إنجاز فلسطيني وطني لبناني. وحين وقع الخلاف الكبير بين كمال جنبلاط والرئيس حافظ الاسد كان الفلسطينيون لا يرغبون في المشاركة في هذا الخلاف، وكذلك لا يريدون ثني كمال جنبلاط عن مواجهة سوريا. وقد أجمعت روايات تلك الفترة من مصادر مختلفة على أن الفلسطينيين حفظوا ماء وجههم في العمليات العسكرية ضد تقدم القوات السورية ولم يغامروا في توسيع المواجهة، فكان أن دفعت

الحركة الوطنية ثمن ذلك. ولخص أبو جهاد (خالد الوزير) الموقف بالقول: من الطبيعي أن نهزم عسكرياً أمام القوات السورية ونكتفيء لحماية قواتنا مع الاحتفاظ بموقف اعتراض سياسي على التدخل السوري.

لم يكن كمال جنبلاط مقتنعاً باجماع الموقف الدولي والعربي على إعطاء سوريا مهمة إدارة لبنان، ولم يكن مقتنعاً بأن القوات السورية تتقدم على خط الشام نحو «الجبل المسيحي» رغم تأكيد محمود طبو له قبل ايام وهو العائد من الشام بأن العملية العسكرية بدأت فعلاً وأهدافها الوصول إلى بيروت. وكانت المفاجأة بسقوط مواقع الدفاع بسرعة وعدم صمودها وبتعطيل بعض الدفاعات خلا بعض المواجهات المهمة بمبادرات مختلفة في صوفر وبحمدون ومن ثم في صيدا.

حاول كمال جنبلاط استدراك الموقف بعد الهزيمة العسكرية والتعامل مع المعطيات الجديدة وفتح صفحة جديدة مع السوريين وقام بتوجيه عناصره للتعاطي الايجابي مع الجيش السوري وأجاب عن مطالب سورية تتعلق بالتعاون نقلها رياض رعد ايجاباً مشروطاً. لكن السوريين أدركوا أن كمال جنبلاط مقبل على خلط الأوراق وإعادة تكوين التسوية السياسية مع المسيحيين واستبطنوا هذا الاحتمال ونزعة جنبلاط الاستقلالية فاغتالوه. وحين كان جنبلاط ينكفئ في تلك المرحلة القصيرة بدأ باعادة النظر بممارسته السياسية وإطاره التنظيمي وتهيأ لمرحلة من العمل السياسي قال إنه سيكون إعادة تأهيل ثقافي للبلد. ووعد نفسه بإنشاء أكاديمية جديدة. وحين استخلص جنبلاط دروس تلك التجربة في كتابه من أجل لبنان أو «هذه وصيتي» اعتبر أن تلك المغامرة كانت تستحق العناء لتقديم نموذج ديمقراطي في العالم العربي. لكن جزءاً من النقد انصب دائماً على الآخرين من أحزاب وقوى حلفاء وخصوم ولم يلتفت إلى تلك البنية السياسية والتنظيمية والثقافية العاجزة عن انتاج ثورة ديمقراطية حقيقية.

دخل السوريون الجبل وساعدوا في ارتكاب القوات الكتائبية مجازر في كفرسلوان وصليما وأرصون على مرأى من قواتهم. قتل العشرات وهجر السكان وأحرقت البيوت، وكان ذلك بمثابة أول نذير يؤسس للحرب الاهلية في الجبل بين المسيحيين والدروز.

كان كمال جنبلاط حريصاً على العيش المشترك في الجبل فلم يشارك في حرب تهجير الدامور ومنع الاعتداءات في أي مكان على المسيحيين وأنشأ شبكة أمان لصلات واسعة مع الفاعليات المسيحية وعبرت قواته بلدات فيها مراكز علنية مسلحة للكتائب ولم يقترب منها (حمانا) وأعاد تسليح المسيحيين في عين دارة بعد قيام أبو خالد دعّاس بسحب بعض الاسلحة منهم. واصدر بياناً دعا السكان المسيحيين لعدم الرضوخ لأي عملية ابتزاز أو تعدٍ. وأقام محكمة قضائية من عدد من المحامين الموثوقين وأنشأ «الردع الثوري» الذي لم ينجح في تقديم نموذج «تقدمي» وانخرط في عملية الفساد. ووقف ضد الفلسطينيين في ممارسة أي سلطة لهم في الجبل ومنعهم من التدخل في حياة المواطنين أو حتى الأحزاب. لكن هذه التجربة القصيرة لم يكتب لها أن تخلق أوضاعاً «يصعب الارتداد عليها» كما قال في حال حصول تسوية سياسية وعودة الحياة الطبيعية.

اغتيل كمال جنبلاط في 16 آذار 1977 بعد أن أمسك السوريون بالامن اللبناني وحصلوا على تفويض أميركي عربي في قمتي الرياض والقاهرة وإجازة إسرائيلية. كما بعد أن أقاموا علاقة تعاون مع أحزاب الجبهة اللبنانية واستقطبوا معظم الاسلام السياسي إلى تأييد دورهم ضد فوضى السلاح الفلسطيني والأحزاب.

كانت ردة فعل جمهور كمال جنبلاط (الدروز) على اغتياله ردة فعل عاجزة، وفي بعض منها ارتبطت بحوادث صليما وأرصون وكفرسلوان وبعض الاعتداءات الفردية التي وقعت عليهم.

لم يفكر أحد في بديل كمال جنبلاط إلّا بعد اغتياله، وجاء بهيج تقي الدين إلى بعذران واصطحب شيخ العقل محمد بو شقرا إلى المختارة بعد الخلاف والقطيعة ورعيا معاً إلباس وليد جنبلاط عباءة الزعامة على البيت الجنبلاطي. وفي اليوم الثالث جاء وفد من حزب البعث السوري، من بين أركانه عبد الله شيا وتوفيق صالحة وناجي جميل وقدما التعزية والدعوة لوليد لزيارة سوريا. وبعد الأربعين زار وليد جنبلاط الرئيس الاسد في دمشق.

أبلغ السوريون وليد جنبلاط رفضهم صيغة «الحركة الوطنية» وكانوا قد أسسوا «الجبهة القومية». وظل الأمر معلقاً إلى آخر 1979 بعد تغيّر الموقف السوري نتيجة إقدام الرئيس

السادات على توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وانتفاضة الجبهة اللبنانية ضد الوجود السوري ولا سيما في الاشرفية وزحلة، وتشكيل جبهة الصمود والتصدي في ضوء احتمالات نشوء حرب عربية إسرائيلية جديدة.

بعد أن واجهت الحركة الوطنية الاجتياح السوري أو «الغزو» كما جاء في البيانات والخطب والتقارير، وانكفاء الأحزاب اليسارية عادت العلاقات مع دمشق بمبادرة من سوريا نفسها لكي تستخدم قوى الحركة الوطنية في الصراع مع الجبهة اللبنانية.

في تقريري الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي اللذين أعقبا هزيمة «حرب السنتين» جاءت الخلاصة واحدة، من أن الامبريالية استدرجت سوريا لاشغالها في الأزمة اللبنانية وخلق تناقضات بين أطراف مثلث الصمود «اللبناني الفلسطيني السوري». وتمسكت الحركة الوطنية بموقفها الثابت لدعم الثورة الفلسطينية في لبنان على أن تقوم تسوية سياسية على أساس «التوازن الوطني» ويعاد من خلاله تكوين موقف النظام السياسي من العروبة ارتباطاً بقضية فلسطين والعلاقة مع سوريا.

قاتلت الحركة الوطنية دفاعاً عن المقاومة الفلسطينية لترابط الحركتين في عملية استنهاض العالم العربي نحو التغيير والتحرير. فهل كان من البديهي أن تقاتل هذه المرة تحت عباءة سوريا؟

كان تفسير الحركة الوطنية لذلك الموقف هو الانخراط في مواجهة المشروع التصفوي للقضية الفلسطينية بعد كامب ديفيد. فهل كانت سوريا حاملة لمشروع مواجهة على هذا المستوى وقد قبلت مبادرة الملك فهد في قمة الرباط وسعت جهدها للانخراط في تسوية سياسية سلمية ولو بشروطها في ما خص الجولان؟ ولماذا قبلت سوريا مهمة ضبط المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان بتفويض غربي وعربي وإجازة إسرائيلية اذا كانت تملك مشروعاً للمواجهة؟

وهل كان على اللبنانيين أن يقاتلوا سوريا أو يتحالفوا معها دون أي خيار ثالث؟ هذه الاسئلة كانت مطروحة داخل الاطر الحزبية دون أن تجد أجوبة عليها صريحة وواضحة. بل إن اليسار مارس «باطنية» آنذاك في الموقف بين تحليل داخلي لوظيفة ودور النظام السوري

وأهدافه وبين موقفه العلني التحالفي. فلم تحصل وقفة نقدية حقيقية لتجربة الحرب الاهلية ولم تستثمر هدنة 1977 – 1980 لبناء تجربة مختلفة. توغل اليسار في التماهي مع الحركة الوطنية والعروبية عامة ومع الثورة الفلسطينية ومع سياسة النظام السوري حتى فقد استقلاله النهائي وهويته ومن ثم موقعه ومشروعه.

(وثيقة)

محضر اجتماع مع كمال جنبلاط

وتقرير عن وفد الحركة الوطنية إلى سوريا

اجتماع مع جنبلاط

- جورج (حاوي) العقدة عند الآخرين
- جنبلاط: وافق.... ما فينا نشترك (المقصود بالحكومة).
- في محرقة... يمكن يصير ضرب للفلسطينيين بظلها... ويستند إلى القول إن هناك محاولة لتحجيم الفلسطينيين.
- طلب منه أن يبقى على موقفه والاتفاق على عدة قضايا.

1- موقفك موقفنا هو بالنهاية ولا يجب أن يكون عندك شك.

2- إنهاء الوجود السياسي المباشر للسوريين لا يتم بالنأ.... (بالنق)... بل بترتيب أوضاع.

3- إفساح المجال حتى نقوم نحن بمحاولة استدراج عروض مع الآخرين ونقول على ماذا نستطيع الاتفاق معك...

- وافق..
- طرحنا موضوع توحيد مواقف الأحزاب بعد حديث عن الأخلاق...
- قال في تقارب بالأحزاب روحي.... الجو ودّي.
- طرحنا معه أن من يمثل الحزب الاشتراكي أن لا يكون درزياً لأن الدرزي له بالنهاية.... وافق.

- ثم تمثيل الحركة الوطنية بدون الأخذ انتماء لدولة عربية...
- قال عم يحكو بشاتيلا (المقصود كمال شاتيلا)....
- ولكن لنتفق.
- واتفقنا على أنه غير ملزم بذلك.
- هناك مواقف يجب فهمها لجنبلاط.

1- لا يريد تسليم سلاحه محاولة اظهار تحت ضغط الحركة الوطنية يشترك (المقصود في الحكومة).

2 -يزعجه وجود يمين كثيف وكذلك يساري غيره.

3 -تأييد الختيار (المقصود أبو عمار ياسر عرفات).

- عند المفتي راح لتحريض المفتي على أن هناك محاولة لإزالة الطابع الاسلامي عن السوق. (أسواق بيروت).
- النقاش مع السوريين كان عنيفاً. خدّام ضج ولا يعرف مناقشة جنبلاط.
- أثار موضوع هيئة الحوار ....تمهيد للمشاركة.
- نقاش حول الجيش ومستقبله خدمة العلم مكسب.
- مهم 30 – 40 الفاً بدهم عدد كبير من الضباط، وهذ الجو سوف ينعكس على الضباط كذلك نواب الضباط والاحتياط سيخلق جو.

طرح جنبلاط التشكيلات بالجيش فطلب الوفد منه أسماء ضباط.

الاجتماع مع الوفد السوري عبد الحليم (خدام) جميل (ناجي) جورج (حاوي) محسن (ابراهيم) طبو (محمود) ثم عبيد (جان عبيد).

- الموقف كان هجوم منا. هناك قضايا بدها توضيح.
- جنبلاط حسّاس حيال موضوع العلاقة اللاحقة مع الفلسطينيين.

الوفد السوري قال: شو مصلحتنا بضرب الفلسطينيين عربياً وداخلياً لضرب الفلسطينيين ويقول العكس هو المطلوب. ويضيف خير ضمانة هو تعزيز تمثيل الحركة الوطنية. تعزيز العلاقة مع المقاومة وسوريا.

خدّام: أبو عمار نازل يبلغ جنبلاط عدم التعقيد.

- نحنا يهمنا الوصول لجو من الاطمئنان. مثل محمد زكريا عيتاني طلع مش منيح. فلا نستطيع تحمل مسؤوليات قضايا غير واثقين منها.
- ثم قناعتنا بمدى إمكانية ضمان تمثيل وطني وقبول الفريق الآخر. تحذير من تكرار تجربة الـ73.

الوفد السوري: يأملوا أن تكون الحكومة مفاجئة لاكثر المتفائلين بيننا... مش توازن وطني بل اختلال به لمصلحة الحركة الوطنية ثم القول في حدود المعقول. المبادئ: مساواة القوى المسلحة هناك بالقوى المسلحة هنا الكتائب الاشتراكي التنظيمات الأخرى هناك.... وهنا مساواتها.

- معتدلين مسلمين بعدد معتدلين مسيحيين.
- بين المسيحيين تمثيل الحركة الوطنية.
- اتجاه لعدم ترك الجناح المسلح المسيحي يهيمن في تمثيل المسيحيين.
- طرحنا موضوع الخلاف بينهم وبيننا وبين جنبلاط حول مواصفات الحركة الوطنية. شاتيلا مثلاً بحسابكم ركن... هذا يعني بحساب جنبلاط وزير إضافي للكتائب.
- الرد كان الفرزلي يعتبره جنبلاط وطني.
- طرحنا موضوع القواسم المشتركة.
- دار حديث حول جنبلاط بشكل ودي.
- اطلعوا على تصريحات حراس الارز والكتائب. ناجي جميل اقترح ارسال 5 آلاف لحفظ الامن.
- محسن على طريقة جنبلاط... يا عمّي إسّه وقتها...

الجواب نحن نعرف المعارضة ستأتي من هون.

- لن تسمح سوريا بتجديد القتال تحت أي طائلة ومها كانت المضاعفات... ستستخدم كل قوتها المادية والمعنوية لمنعه وهذا يعرفه الفريق الآخر.

الجواب نحن ننطلق من أن سوريا لن تقبل بخسارة معركتها في لبنان.

خدام الخسارة فشل مهمتنا ستجر إلى خسارة أكبر... هذا موقفنا ونحن متفائلين اذا ركب هذا الوضع سيحصل تغييرات جذرية. هناك رؤوس بدها تهرّ، أجواء جديدة بكل الاوساط.. اتصالات تجري.

- نحن سنجتمع باده (ريمون إده) هكذا طلب جنبلاط وسنضغط لكي نأتي بممثل عن إده. ربما كان عن النقابات.

طبو (محمود) قال لماذا لا تصارحون جنبلاط بالأسماء.

خدام ما في أسماء الآن... هناك أطراف.

- ما يجري الان ليس الأساس، هناك معركة الرئاسة.
- وحديث عن تمديد وتجديد نحن ضد ذلك، سنستفيد من موقع القوة هذا للإتيان برئيس جديد نظيف.
- جنبلاط بده (يريد) اتفاق على اسم الرئيس. ما في عاقل يستطيع الآن ذلك بعد في وقت، نحن نؤكد أننا لن نقرر في هذه المعركة إلّا معه. هذه مصلحتنا.

(حديث خدّام فيه أيضاً بهوره)، مثلاً ما يكون رأي جنبلاط اذا جاءت حكومة وفصلت الاقليم عن الشوف ويصير وضعه موضع بحث.!

- جوابنا، فيكم «تبعوصوا» فيه. وهو كمان، ولكن أنتم وهو تخسرون.. يجب عدم التجاوز.

الجواب: إنه زعجنا ويضبّ لسانه.

- لا نستطيع مصارحة جنبلاط. كل شيء يصل إلى الصحف.

اجتماع 3 ساعات مع الشهابي (حكمت) منشور بالمحرر. (جريدة المحرر).

- اتفقنا مصارحتنا نحن ثم نعمل جسّ نبض معه.
- الثلاثاء سيعلن خدّام الحكومة!
- هناك اقتراح الوزراء الحاليين وزراء دولة.
- اتفاق على مبدأ أن تكون الحكومة من خارج المجلس لتلافي مشاكل قبل رئاسة الجمهورية.

اجتماع الأحزاب

جنبلاط اجتماع قيادة الحزب والجبهة (جبهة النضال الوطني النيابية) ميل لعدم الاشتراك (في الحكومة).

جنبلاط يا عمي ستكون ترقيع للحكومة الحالية. كرامي (رشيد) دفاع وشمعون (كميل) داخلية.

- اكيد...
- جنبلاط هيك عم أسمع. بدهم يجيبوا كمال شاتيلا.

جورج (حاوي) سمعت اسم جول البستاني للداخلية لقاء سحبه من الجيش.

جنبلاط ؟؟؟بستاني.

جورج مطروح الخطيب (زاهر) قباني (محمد).

جو مزح... ابتسمت وجوه الشباب.

- شفت اسمي مطروح؟
- أي يا عمّي لازم تتمثلوا.

جنبلاط عاد مش راغبين نشترك. الوزراة بتحرق.

- عن جبهة النضال ما فينا نفتح باب الاشتراك بالحكومة كلهم بيصير بدهم نواب غير حزبيين.
- شو بدنا نقول للشباب بالحزب. بيعملوا انقلاب عسكري.

محسن (ابراهيم) شو بتريد؟

جورج نفوض كمال بك اتخاذ القرار.

جنبلاط لا بدي شاور الكل.

جورج لا هلق نتابع موقف.

محسن جرونا لكشف بعض الاوراق. ما كان لازم.

جورج حتى تتلقى عرض.

1 - موقف موحد من الحركة الوطنية بالمشاركة أو عدمه.

2 - موضوع الحكومة غير مطروح بعد.

3 - إحياء هيئة الحوار للبحث.

عزّت (حرب) طلب إصدار موقف من الوثيقة (الدستورية).

- أو كل حزب موقف.

محسن: موقف موحد.

نعمان (عصام) طلب موقف مبدئي مختصر.

جنبلاط: يا عمي الآن وقتها؟!

نعمان: موقف من مسألة الطائفية.

جورج: الناس ألا تعرف مواقفنا.

جنبلاط: موقفنا واضح من هذه الامور.

الاجتماع مع جنبلاط، جورج، محسن.

- أطلعنا جنبلاط على جو الاجتماع مع خدّام. كان مرتاحاً واتفقنا على الاستمرار بالقول إننا غير راغبين بانتظار العرض الجدي.
- قلنا لجنبلاط ما حدا يريد مصلحتنا يريدون القتال فينا. دعنا نرى مصلحتنا الحقيقية. كان موافق تحذير من مواقف العراقيين مجابهة الموقف السوري لا ينفع من غير منطقنا اللبناني الاستقلالي.

اجتماع الأحزاب مساء الاربعاء 1976/2/18.

جنبلاط قصة المشاركة بالحكومة مطروحة من حيث المبدأ.

- تعطون رأيكم. سنعقد اجتماعاً لقيادتنا لبحث الموضوع.

أبو موسى، كمال يونس: ضد المشاركة، عصام العرب ضد الحكومة وحتى المجلس.

سمير صباغ وبراج (سنان) ربطا القضية بالبيان السياسي والبرنامج.

العراق: لا رأي لهم، أبو أحمد (نصرة فتح) ضد الاشتراك والتمييع والمساومة.

1. جورج (حاوي) اجتمعنا وبحثنا في الحزب.

- اتفاقنا قسري مفروض على الطرف الآخر. عنده مناحة. وبالتالي اتفاق لن يدوم إلّا اذا توفرت عناصر جديدة تضمن تطويره، بينها تغييرات مقبلة وخصوصاً بين المسيحيين (قياداتهم انعزالية، الانفجار وارد) حول الوساطة السورية ودورها. دورهن محدود. لا يجب تصعيب الأمور بما يضطر سوريا للبقاء طويلاً. التراجع أمامها انعزالياً قد يكون للتوريط.

2. ضروري اذا تكريس جملة توازنات تحل محل الوجود السوري. 3 توازن بالحكومة من رأينا الضروري أن توظف الحركة الشعبية والمقاومة وسوريا عملها من أجل حكومة متوازنة، مشاركة جنبلاط لا فضل لاحد عليه بها. المكسب جديد هو أن تمثل الحركة الوطنية بما يعكس وزنها في الحكومة. نطرح إذن السؤال بشكل آخر. هل نستطيع أن ننجح في هذه الحكومة المتوازنة أو لا نستطيع، 4 التوازن الوطني بالجيش وتركيبته.

- 5 معركة الرئاسة.. 6 التوازن المسلح في الشارع...
- في هذا الإطار ننظر للوضع لا بشكل عادي، نطرح ما يجب أن يكون ونعمل في هذا السبيل.

عزت حرب: شكك بالنتائج وخصوصاً بالنسبة للمقاومة.

- ما يجري هو جزء من التآمر على المقاومة.

محمد قباني: حديث مجعلك، اذا كان مفروضاً الاشتراك (فبالا صدقاء).

عصام نعمان، حديث متناقض أوله عراقي متطرف. وآخره واقعي. انطلاقاً من الواقع السوري ودوره. اذا أقنعنا السوريين باعفائنا كان به واذا لا فلتكن مشاركتنا فاعلة للتعويض عن سلبيات المشاركة على أن يكون تمثيلنا التقدمي تقدمياً حقاً لا تقليدياً. ثم تحدث فؤاد (شبقلو) بشكل معقول. في إطار الشعور بالمسؤولية.

جمال فاخوري. وافق على جزء من حديث جورج. وتخوف مع عزت حرب. توازن في الموقف على سلبيته.

جنبلاط: بحثنا في جهبة النضال وغداً ايضاً وبعدها بالحزب، بصراحة الاتجاه نحو الرفض لأسباب: البيان نحن ملتزمون بالنقاط الخمس. (الرئاسات والطائفية، وفصل النيابة عن الوزراة، النسبية الخ).

1. الصياغة البدائية للقوانين. كيف يمكن أن نشترك بحكومة هذا بيانها.
2. سبب آخر موقفنا من الجميل وكيف يمكن نتصالح معه.
3. ماذا يقول عنا الصف الوطني المسيحي.
4. اده وعدم اشتراكه.
5. واذا وافقنا على المبدأ يبدأون بالجرجرة فينا حتى نصل وزير أو وزيرين، السياسة أخلاق. ماذا سنقول للجيل الصاعد في حزبنا وخارجه.
6. لا تصدقوا أن الحكومة ستستطيع أن تقوم بأي شيء.

- الداخلية عن طريق من ستنفذ الأمن؟ اتفاق القاهرة لا ينفذ. هذا مدخل للصراع مع الفلسطينيين. إلّا اذا نفذها السوريون ويجب أن نأخذ رأي المقاومة.

(بعد هجمة على اللصوصية في المنظمات).

محسن (ابراهيم) طلب الحكي: الوضع صعب سيبقى طويلاً. هل من الممكن بعد سنة من حمل السلاح أن نقول: اصطفلوا.

- ونحن نقوم بالمعارضة الديمقراطية؟ المعارضة يمكن أن تتحول فوراً إلى معارضة مسلحة. اذا كنا نشترك نقول لماذا واذا لا لماذا؟ رأينا الصراع حتمي. كل الأمل في تحسين مواقعنا في الصراع المقبل.

جنبلاط: هناك موقفان ومنطلقان: انتم من ينطلق من التحليل والتوقع واناس من منطلق الأخلاق.

عاد جورج للحديث: الموقف الذي سنأخذه في النهاية نحن ملتزمين فيه وبالدفاع وتبريره. اذا نعم نعم أو لا.

- لسنا مختلفين لا، حول المنطق ولا الأخلاق.
- بل حول الأسلوب، لا أحد يطلب من أحد التخلي عن أحد. لا من المسيحيين ولا عن غيرهم نحن نطرح ما نريد، هم يقولون لا نرفض. واذا وافقوا كان به.

اجتماع الساعة 11 عند جنبلاط

محسن: نحن غير مستعدين لتوريطك مجدداً كما في 73.

عند زهير (محسن) بخصوص جان عبيد وعاصم وبعتيين.

- قصة جنبلاط صعبة. عاصم: إمكانية تجاوز جنبلاط!!

ردعه زهير. ج (جورج) العقدة ليست عند جنبلاط.

- بل عند كرامي وفرنجية.
- يجب أن نعرف ما هي الحدود. لسنا مستعدين للتورط مرة أخرى. خدام يقابل فرنجية ويعرف منه إلى أين يمكن الوصول وسألونا ما رأينا. تشكيلة وزارية قدّمت للبحث مع خدام وفرنجية:

موارنة: واحد من أربعة معقول. 1 و2 من خمسة.
جان عبيد اميل بيطار
وجدي ملاط جان عقل
بيار حلو ميشال اده.

روم: 2 من 3 = عباس (خلف) غسان (تويني) فؤاد بطرس سابا (الياس).

كاثوليك: 1 من 2 = البير (منصور) نصري المعلوف تقلا (سليم) سالم.

سنّة: 1) أحمد خ (شرط أساسي).
2) صائب (حسب إمكانية جلاء الموقف).
3) بهاء (البساط)
4) الدكتور سمير (صباغ) اسامة (فاخوري)؟؟
5) سهيل (ادريس) حسن (خالد الرفاعي).

شيعة: 1) عاصم (قانصو).
2) ماجد (حماده).
3) محمد يوسف بيضون (عن صائب بك جميل كبي)

4) عسيران (عادل).
5) محسن (دلول) أو حسن (عواضة).

دروز: المير (مجيد) نجيب علم الدين في حال حسن (عواضة) عن الشيعة خالد (جنبلاط) وأمين (علامة).

أرمن: بابكيان (خاتشيك) وجوزف (شادر).

الفصل الرابع

نتائج الانخراط في الحرب

أزمة العمل الوطني وأزمة المنظمة

بدأ الخلاف بين الحركة الوطنية وسوريا عندما صارت وساطتها مدخلاً لوصاية على الواقع اللبناني. استطاع السوريون أن يحصلوا على طلب حماية المسيحيين والموارنة تحديداً في وجه المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية وقوى الاسلام السياسي. اعتقد السوريون أنهم بذلك قبضوا على قرار الشرعية في لبنان وأنهم بذلك يمتلكون السلطة على لبنان والمقاومة الفلسطينية ويساومون بذلك على دورهم ومصالحهم الاقليمية. أنجزوا اتفاقاً مع الرئيس سليمان فرنجية عرف بالوثيقة الدستورية التي أمنت بعض الشراكة في السلطة مع قوى الاسلام السياسي ولا سيّما رئاسة الحكومة، وكرست الوثيقة طائفية النظام بنصوص دستورية ولم توسع آفاق المشاركة لجهة دور الجيش والمؤسسات الأمنية وتعزيز وتطوير النظام الديمقراطي، ولا طبعاً أية ضمانة لدور المقاومة الفلسطينية. على العكس من ذلك طلب الرئيس حافظ الأسد من ياسر عرفات فك ارتباطه بالحركة الوطنية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية اللبنانية. واسترضى السوريون الاسلام السياسي السني بصلاحيات رئيس الحكومة، والاسلام السياسي الشيعي بضبط النشاط الفلسطيني وتخفيف الضغط عن الجنوب. بل إن السوريين وقعوا في وهم خطير عن استعداد «الجبهة اللبنانية» لدعم مشروع اتحاد كونفدرالي بين لبنان وسوريا، فقدمت الجبهة اقتراحاً للرئيس الأسد بهذا الخصوص وكان طعماً مسموماً. فالاتحاد الكونفدرالي هو اتحاد سياسي بين دولتين مستقلتين ويمكن فكّه في أية لحظة، و«الجبهة اللبنانية» بذلك استخدمت القوة السورية في

وجه القوة الفلسطينية، وقد ظهرت نتيجة هذا التفاهم مع سوريا في عام 1978 عندما انقلبت الجبهة اللبنانية على الوجود السوري وصادمته ومدّت اليد لإسرائيل وشرّعت الاحتلال الاسرائيلي في الشريط الحدودي ودويلة سعد حداد.

وعندما تحفظت الحركة الوطنية وبصورة خاصة كمال جنبلاط على الوثيقة الدستورية اعتبر الرئيس الاسد أن ذلك بثمابة تعطيل للوساطة السورية ومعارضة لدورها ومصالحها. وهو واجه كمال جنبلاط بوثيقة الجبهة اللبنانية التي توافق على الاتحاد الكونفدرالي وقال لجنبلاط، ليسوا هؤلاء الانعزاليين بل أنتم لأنكم لا توافقون على الاتحاد الكونفدرالي.

لكن السوريين لم يحصلوا من الجبهة اللبنانية على طلب التدخل في لبنان وعلى التعاون السياسي الواسع، إلا بعد أن قدموا لها دعماً عسكرياً «لتطهير المنطقة الشرقية من المخيمات الفلسطينية». ففي ظل الوساطة ساعد السوريون مباشرة القوات الكتائبية على إسقاط المخيمات الفلسطينية في المنطقة الشرقية، ولعبوا لعبة مزدوجة لاحتواء الطرفين فكانوا هم وراء قرار إسقاط الدامور وتهجير أهلها لكي يتحكموا باللعبة السياسية والأمنية. وحين حصلوا على ذلك طلبوا إلى الفلسطينيين والمسلمين والحركة الوطنية وقف القتال والرضوخ للتسوية التي حققوها وأشاعوا تضليلاً عن شراكة الحركة الوطنية الفاعلة في الحكومة المقبلة ليتبيّن أن ما قصدوه من ذلك هو بعض المتعاونين معهم دون سواهم. وكان السوريون مع تطور الأزمة قد استحصلوا على دعم عربي ودولي لوقف الحرب وأعطوا وعوداً بتحجيم المقاومة واليسار. ولم يخفوا رغبتهم في إعادة تكوين القيادة السياسية في لبنان على جانبي النزاع، وسعوا إلى استبعاد القيادات التي تملك استقلالية في قرارها السياسي. وقد ترجموا ذلك في خطة ضرب القوى والاعتقالات وفي سلسلة الضغوط والاغتيالات اللاحقة. وحين هددت المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية «اليمين المسيحي» في معاقله في جبل لبنان ولو بشكل محدود، دخل السوريون في المواجهة العسكرية واجتاحوا لبنان وفرضوا انتخاب رئيس للجمهورية تفلّت من قبضتهم في ما بعد، واغتالوا كمال جنبلاط وأنشأوا «جبهة أحزاب قومية» ضد الحركة الوطنية، وعززوا إمساك القرار الشيعي من خلال «حركة أمل» واستفادوا لاحقاً من تغييب الأمام موسى الصدر.

بعد هزيمة الحركة الوطنية في حزيران 1976 واغتيال قائدها في آذار 1977 حصل انفكاك

واسع بين الحركة وجمهورها الأوسع ولا سيّما البيئة الاسلامية التي تفرقت جهات وأطرافاً. وانكفأت الحركة كما المقاومة أمام محاولة إحياء مؤسسات الدولة التي كان للجبهة اللبنانية التأثير الأكبر على صياغتها بالشراكة مع الاسلام السياسي. خلال تلك الفترة حصلت مراجعة إجبارية لدى الحركة الوطنية واليسار ذهبت باتجاه المصالحة مع سوريا بدلاً من العمل على المصالحة الوطنية اللبنانية. وعندما حصلت المتغيّرات الاقليمية بتوقيع الرئيس المصري انور السادات اتفاقية كامب ديفيد المنفردة، وقامت إسرائيل باحتلال 1978 الشريط الحدود الحل الاقليمي، وصادمت القوات الكتائبية الجيش السوري، عادت سوريا إلى صيغة التحالف الثلاثي: الوطني اللبناني والفلسطيني والسوري. لكن الدور الفلسطيني أصبح أسير التعريب الرسمي وكذلك القرار اللبناني. وإلى ذلك شهدت الساحة اللبنانية المزيد من التدخل الخارجي والنزاعات العربية (سوريا العراق، وليبيا ومصر..) واتجهت قوى الاسلام السياسي (السنّة والشيعة والدروز) إلى بناء حسابات سياسية مختلفة وخصوصاً باتجاه تسوية مع «اليمين المسيحي» وبناء منظومات طائفية في الوقت نفسه، وعادت الحركة الوطنية واليسار فيها إلى الطرف الأضعف الذي تلقّى كل الضربات وبخاصة عندما حاول أن يعيد إنتاج سلطته على «المناطق الوطنية».

منذ العام 1976 كان الانفلاش الفلسطيني قد أخذ مداه الواسع في كل المناطق اللبنانية وتدخل بصورة مباشرة في يومياتها وخصوصاً في الجنوب. وشكلت سلطة الفلسطينيين وتجاوزاتهم مدار شكوى دائمة لدى الجمهور، وعقدت اجتماعات ومصارحات ومطالبات وقدمت مذكرات لم تنفع في معالجة هذا الوضع. فقد تصرفت المنظمات والفصائل على أن الساحة مستباحة لسلطتها ولم تساعد في تنظيم الاوضاع الحياتية والامنية، بل زادتها تعقيداً باستقطاب الجماعات الحزبية اللبنانية الصغيرة وما كانت تضم من هامشيين وانتهازيين. وعبرت إحدى المذكرات التي رفعتها القيادة الوطنية في الجنوب عام 1976 عن جدول الشكاوى على التجاوزات بتفصيل ووضوح. ونشأت أوضاع من التوترات الأمنية بين الجمهور والمقاومة، وكذلك مع الحركة الوطنية، ما دعا المجلس السياسي المركزي لبحث هذه القضايا والوصول إلى توصيات لم ينفذ منها شيء. خلال مرحلة التراجع الكبير

للعمل الوطني لم يتوقف اليسار عن رهن مشروعه «للحركة الوطنية» في الحزب الشيوعي والمنظمة. وفي المنظمة خصوصاً كان محسن ابراهيم يصدر المذكرات ويفتح نقاشات ويستنهض القضية الوطنية دون طائل، لأن ذلك لم يمكن ممكناً في ظل الاختلالات التي حصلت. وبدلاً من ادراك هذه الحقيقة وبناء «سياسة حزبية مستقلة» وتعزيز العلاقة مع اليسار عموماً وتوحيد صفوفه والذهاب باتجاه الوحدة التنظيمية راهن محسن ابراهيم على إعادة صياغة وحدة الحركة الوطنية حتى عام 1981، يوم انشلت المنظمة وادوارها السياسية والتنظيمية وفرضت اللجنة المركزية مراجعة شاملة في دورة اللجنة التي امتدت تقريباً بين 1978 و1981، أو فشل تجربة المجالس المحلية، والتوترات الأمنية في طرابلس والجنوب وبيروت، ونزف الكوادر من المنظمة وحالات الاحباط العامة. وبالفعل حصلت المراجعة النقدية في وثائق اللجنة المركزية التي ننشر أهم خلاصاتها السياسية والتنظيمية بعد سنتين من النقاش والإعداد للمؤتمر الثاني الذي لم ينعقد. وحين اجتاحت إسرائيل لبنان واجهته المنظمة بما بقي لديها من حيوية ونشاط لكن البنية التنظيمية كانت في حالة من التعطيل والآفاق السياسية في حال من عدم الوضوح، ما أدى إلى «تعطيل العمل الحزبي» وبداية تفكك المنظمة.

(وثيقة)

مذكرة مرفوعة من قبل الأحزاب والقوى التقدمية في منطقة صور إلى فصائل المقاومة الفلسطينية

أيها الأخوة والرفاق الأعزاء.

إنّ لجبهة الأحزاب والقوى التقدمية في صور مفهوماً واضحاً لطبيعة العلاقات القائمة بينها وبين المقاومة الفلسطينية وهو ناتج عن تلاحم عضوي مصيري أساسي يربط بينها، أو قائم على تحالف كلي يشمل كل القضايا بدءاً بالقرارات السياسية الموحدة مروراً بالتنسيق العسكري، ويشمل في النهاية التعاون المخلص لايجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية لا سيما في هذه الظروف العصيبة التي نولجها.

لذا فنحن نتوجه اليكم في مذكرتنا هذه ايماناً منا بضرورة المصارحة الرفاقية والأخوية وذلك لتجنب الاخطاء التي يمكنها أن تعكر صفو العلاقات فيما بيننا، وحتى تكون ممارساتنا أكثر تقبلاً من الجماهير، ونحن واثقون أن خلاصنا من الاخطاء يصون ويقوى ويوطد علاقاتنا مع الجماهير التي هي درعنا الواقي في معركتنا الضارية والطويلة في مواجهة القوى الرجعية والانعزالية والغزو المسلح الهادف لفرض وصايته والمؤيد والمدعوم من قبل الانظمة الرجعية العربية والامبريالية وإسرائيل، وذلك بصورة مفضوحة مهما حاولوا تستيرها، وهدفهم تحجيم المقاومة الفلسطينية واحتواؤها وتقزيم الحركة الوطنية اللبنانية وتركيزها.

نظراً لما تقدم فاننا نرى بوضوح وصفاء بأن أي خلل أو سوء تفاهم بيننا يشكل عقبة غير

مرغوب فيها على الاطلاق، وينبغي تذليلها بسرعة بشتى الوسائل والسبل لئلا تستحيل إلى مرض مع الايام يصعب علاجه والبرء منه. من هنا فان كل تهاون أو استهتار أو تسويف أو مماطلة في ايجاد حلول سريعة وجذرية لكافة المشاكل المطروحة من عسكرية وتموينية وادارية ومسلكية يعطي مردوداً عكسياً من شأنه هدر طاقاتنا وإمكانياتنا وشل فعالياتنا في مسيرتنا النضالية الطويلة الشاقة.

وإننا إذ نركز على أهم النقاط التالية كلنا ثقة وأمل بأن يجري تلافيها بصدق وإخلاص وسرعة فائقة:

(1) قرار الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية بمصادرة السلاح من الصاعقة وتوابعها ثم توزيع ما يصادر منه في صور ومنطقتها على الأحزاب الوطنية المتواجدة. ومن المؤسف والمؤلم أن القرار لحد تاريخه لم ينفذ نظراً للظروف الحاضرة وحاجة الأحزاب الملحة إلى السلاح والذخيرة ما يقتضي تنفيذ القرار بالسرعة القصوى وبدون تردد أو مساومة.

(2) إن النقص في الحاجات التموينية الأساسية وسوء توزيعها وخصوصاً مادة الطحين يهدد أمن البلد ويعرضها لازمات سياسية معقدة واستغلال مغرض من قبل الجماعات الموتورة والحاقدة. وغني عن الذكر أيضاً ما حصل ويحصل من جراء التسابق على استلام البنزين من حوادث مؤسفة أدت إلى مصرع بعض العناصر الوطنية، ومن الواضح أن القضايا التموينية ليست قضايا محض تموينية بل ذات انعكاسات أمنية وسياسية.

(3) إن الحفاظ على دور المرفأ لما يشكله من متنفس ومورد تمويني ومادي لمنطقة الجنوب خصوصاً ولمصلحة المناطق الوطنية في لبنان عموماً يقتضي تنظيم إدارته وضبطه وذلك بإعداده وفرض تشغيل بعض العمال ومنع السرقة وفرض الخوة وتهريب البضائع والأبتزاز، أي منع الفوضى كلياً ونهائياً وإزالة أسبابها واجتناب مسبباتها واجتثاث مسببيها.

إن للقوات المشتركة مسؤوليات جساماً في هذه المرحلة الحساسة ولكننا رغم استنفار

عناصرنا ووضعها تحت تصرف قيادة هذه القوات واجهنا ثغرات مهمة جعلت هذا الجسم عاجزاً عن القيام بواجباته على أكمل وجه ويمكننا حصرها بما يلي:

- عدم وجود السلاح الكافي في متناول العناصر المستعدة والمؤهلة لحمله.
- غياب القيادة الفعلية بمعنى عدم مراقبة العناصر المقاتلة المنتشرة في نقاط معينة وعدم وضعها في جوء المعركة والتثبت من إمكانياتها.
- عدم تأمين حاجاتها الأساسية من طعام وذخيرة وغيره باستمرار علماً بأن ممثل الحركة الوطنية كان بصورة دائمة مهتماً بهذه الامور الضرورية.
- عدم وجود أجهزة اتصال سريعة كالسيارات والهاتف واللاسلكي، كان يشكل عائقاً عملياً وسبباً للتجاوز.

إننا إذ نرى الضرورة الماسة لاستمرار وجود هذه القوات ندعو ونلح في تأمين كامل التجهيزات الأساسية وتأمين كافة الضروريات، حتى تتمكن هذه العناصر من القيام بدورها على أكمل وجه.

(5) إن الأمن هو حاجة أساسية للاستقرار النفسي وللحصول على ثقة المواطنين. انطلاقاً من هذا المفهوم فاننا نشجب عمليات الخطف المتكررة والاعتداء على حريات وكرامات وممتلكات الآخرين دون مبرر.

- تلاحظ الأحزاب أن الكثير من المواطنين اللبنانيين يلاحقون ويحقق معهم بتهم مختلفة بدون مشاركتها الرأي أو استشارتها.
- ندين مصادرة السيارات المدنية وغيرها بدون قرار سياسي ونطالب باعادتها فوراً إلى أصحابها.
- السرقات الليلية، ونرى ضرورة تكثيف جهود الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية لمنعها.
- استعمال السلاح لمصالح شخصية لا تمّت للثورة بصلة.
- الاعتداء بالضرب وعرض العضلات والتهديد لبعض المواطنين الآمنين، لذلك قررت الحركة الوطنية فرز لجان أمنية للسهر على سلامة المواطنين وتأمين حمايتهم.

- ضبط العناصر المسلحة المتواجدة في المدينة لمنع حصول أي استفزاز يعرض المواطن للاهانة.

أيها الأخوة والرفاق الأعزاء:

بعد عرض هذه الثغرات وشرحها ترى الحركة الوطنية في صور ضرورة أخذها بعين الاعتبار ومساعدتكم على حلها لنتمكن جميعنا من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقنا بجو ملائم يضمن المضي في المسيرة إلى الأمام. أن الحركة الوطنية تؤكد ضرورة الالتزام الكلي من جانب المقاومة بهذه النقاط مثار البحث لتبقى العلاقات القائمة على التحالف المبدئي بمنجاة من أي تفاعل يمكن أن ينال منها أو يذبذبها.

هذا وتقبلوا أيها الأخوة والرفاق أخلص المودة وأوفر التمنيات.

الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في صور

صور في 15/ 6/ 1976

- الحزب التقدمي الاشتراكي
- حزب العمل الاشتراكي العربي
- الحزب الشيوعي اللبناني
- منظمة العمل الشيوعي
- الحزب السوري القومي الاجتماعي
- الاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم الناصري)
- حزب البعث العربي الاشتراكي

(وثيقة)

المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية

بيان المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية: الاتفاق مع قيادة المقاومة الفلسطينية على معالجة الوضع في الجنوب

عرض المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في اجتماعه الاسبوعي الدوري نهار الثلاثاء 7/ 2/ 1978 نتائج اللقاء الذي تم بين لجنة الطوارئ المنبثقة من المجلس وقيادة المقاومة الفلسطينية قبل أسبوع، كما عرض الحوادث المخلة بالوضع الأمني وتوصل بنتيجة البحث إلى ما يأتي:

اولاً: انطلقت قيادتا الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية خلال اجتماعهما المشترك المخصص لبحث اوضاع الجنوب من جدول للأولويات قوامه:

1. ضرورة تنظيم المواجهة الوطنية المشتركة للاخطار المحدقة بالجنوب بما يؤمن حماية عروبته ومصيره الوطني في إطار وحدة لبنان.
2. إزالة كل أسباب ومصادر الخلل الامني في اوضاع المنطقة بما يوفر الامن والاستقرار والطمأنينة للمواطنين الجنوبيين.
3. اعادة الوضع الطبيعي إلى الشطر الاكبر من هذه المنطقة التي لا يزال المخطط

الصهيوني، بقواه المباشرة وبادواته المحلية غير المباشرة يفرض عليها حالة استثنائية وخصوصاً في الشريط الحدودي.

وفي هذا المجال تبين بنتيجة التداول بين القيادتين أنّ ثمة اتفاقاً على تشخيص موحد للوضع في الجنوب، جرى من خلاله تعيين كل الظواهر السلبية التي تشكل مصدر شكاوى المواطنين وأساس التجاوزات والمخالفات التي لا بد من الاسراع في وضع حد لها كي لا تتخذ على يد العناصر المعادية والمستغلة أبعاداً سياسية ليست من طبيعتها أصلاً.

ثانياً: توصلت قيادتا الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية إلى اتفاق متكامل على صعيد الوضع في الجنوب يتمحور حول البنود الرئيسية الآتية:

1 – المعالجة الفورية للوضع في صيدا باتجاه إزالة كل أسباب شكاوى المواطنين جذرياً، وتحقيقاً لذلك اجمعت القيادتان على اقفال كل المكاتب التي يمكن أن تستتر بوجودها العناصر التي ترتكب المخالفات والتجاوزات لتسيء إلى الثورة الفلسطينية فضلاً عن اساءتها لأمن المواطنين وسلامتهم وللتماسك الوطني المطلوب في الجبهة الداخلية. كما أجمعت القيادتان على دعوة السلطة بمختلف اجهزتها إلى ممارسة كامل مسؤولياتها في مدينة صيدا على الصعيدين الامني والاداري.

2 – إعادة تنظيم الوجود المسلح على صعيد منطقة الجنوب بكاملها كمدخل لا غنى عنه لضبط الوضع الامني من ناحية ودفع الاخطار عن الجنوب من ناحية ثانية.

وفي هذا المجال أجمعت القيادتان الوطنيتان اللبنانية والفلسطينية ايضاً على إخلاء المدن والقرى والتجمعات السكانية والطرق من المسلحين والدفع بهم إلى حيث تفرض وجودهم الضرورات الامنية الوطنية العليا التي يمليها واجب الدفاع عن الجنوب.

3 – إزالة التدخل الحاصل على صعيد الوضع الاجتماعي في الجنوب، والناتج عن الحالة الاستثنائية التي فرضت على المنطقة بفعل القتال. وهو أمر يستدعي المعالجة باتجاه مواجهة قضايا ومشكلات الوضع في الجنوب على مختلف

الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والادارية في إطار العلاقات والمؤسسات والمسؤوليات اللبنانية رسمياً وشعبياً، مما يفرض على السلطة الاضطلاع بكامل مسؤولياتها في هذه المجالات.

4 – التصدي بحزم لجميع التجاوزات والمخالفات ووضع حد لأسبابها ومواجهة مسببيها بما يمليه الحرص على توطيد الوضع الأمني وتنقيته من مختلف الشوائب.

ثالثاً: لقد قامت الحركة الوطنية بمبادرتها هذه ملتقية مع قيادة المقاومة الفلسطينية في هذا المجال إيماناً منها بضرورة الاضطلاع بمسؤوليتها على صعيد تحقيق اوسع انفراج ضمن الوضع في الجنوب رغم إصرار إسرائيل وبعض القوى الداخلية على تعطيل كل حل أمني جدي لقضية الجنوب.

ومن خلال ذلك كله تتطلع الحركة الوطنية إلى توفير بعض المقدمات اللأزمة لتجديد السعي من اجل حل أمني شامل ومتكامل لقضية الجنوب قوامه إنهاء حال القتال في جميع انحاء الجنوب وعودة السلطة بمؤسساتها واجهزتها وقواها وخدماتها إلى كل مكان من الجنوب، وتطبيق الاتفاقات المعقودة بين السلطة وبين منظمة التحرير الفلسطينية والناظمة للعلاقات اللبنانية الفلسطينية.

وتغتنم الحركة الوطنية هذه المناسبة لتدعو السلطة مجدداً إلى الاضطلاع بمسؤوليتها الأمنية والإدارية كاملة في مدينة صيدا آملة أن يشكل ذلك مدخلاً لاضطلاعها بالمسؤولية عينها في سائر انحاء الجنوب.

رابعاً: لا يسع الحركة الوطنية إلّا أن تسجل استنكارها الشديد في هذا المجال للتحركات التي بدأتها عناصر سياسية معروفة، تلتقي تحت أسماء «جبهات» و«تجمعات» متعددة، باتجاه العرقلة السياسية الموتورة للاتفاق الذي تم بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

وهو أمر يوضح أن بعض العناصر المذكورة لا يهمه من قضية الجنوب والجنوبيين سوى الاتجار بها، ولا يتطلع فعلاً إلى إزالة المخالفات والتجاوزات ومعالجة أسبابها، بقدر ما يهمه الانطلاق منها لطرح مسألة الوجود الفلسطيني على بساط البحث وفق منطق يصب

أساساً في خدمة مخططات التصعيد والتوتير ومحاولة زج العلاقات اللبنانية الفلسطينية في طريق مسدود.

واذ تثق الحركة الوطنية ثقة مطلقة بوعي الجماهير الجنوبية وإحساسها العميق بمسؤوليتها الوطنية، لا تشك لحظة واحدة بأن هذه الجماهير قادرة على التصدي بحزم لتحركات أولئك الذين يعرف الجنوب تاريخهم، ويسجل لهم مسؤوليتهم الكبرى عن تنفيذ سياسة الحرمان والتجاهل والقمع التي عاناها الجنوبيون طويلاً والتي يتذكرونها الآن جيداً.

خامساً: عرض المجلس الحوادث التي تشهدها البلاد منذ مدة والتي تصاعدت خلال اليومين الاخيرين متخذة شكل إلقاء المتفجرات وخطف بعض المواطنين وافتعال الصدامات. واذ يسجل المجلس استنكاره الشديد لهذه الحوادث يرى فيها محاولة مقصودة لتوتير الوضع الأمني وضرب الحد الأدنى من الاستقرار في البلاد. وهو توتير تتحمل مسؤوليته أساساً الجهة التي يشكل التصعيد جوهر مخططها والتي تصر على تعطيل كل إمكانات الحل السياسي للأزمة اللبنانية.

بيروت في 7/ 2/ 1978

المجلس السياسي المركزي

للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية

في لبنان

تماهي اليسار والحركة الوطنية

أنجز الحزب الشيوعي اللبناني مؤتمره الرابع بعد حرب السنتين (1979) وأكد فيه أنه التزم القضية الوطنية والقومية ووقف إلى جانب الثورة الفلسطينية ليس وقفة تضامن بل من أجل عروبة لبنان ودوره في النضال ضد الامبريالية. ورصد فيه التراجعات العربية ومرحلة الهجمة الامبريالية الصهيونية لكنه أصر على أزمة الرأسمالية العالمية وعلى تقديم الاشتراكية السوفياتية وانجازاتها. كما قدم التبرير ذاته للنظام السوري كضحية للمؤامرة الامبريالية الرجعية التي أرادت إشغاله في لبنان وانتقد الممارسة الفلسطينية ودورها في نشر السلبيات في الممارسات مع الجماهير اللبنانية وضعف دورها في دعم الأحزاب الوطنية لمصلحة إنشاء ملاحق وجماعات تابعة لها ومراعاة الاسلام السياسي وحمايته والرهان على التسوية مع اليمين اللبناني ومفاوضته دائماً، وفي الاتجاه نفسه كان تقرير اللجنة المركزية للمنظمة.

لكن الحزب خاض الحرب وهو مؤسسة تاريخية راسخة، بينما كانت المنظمة تتكون أصلاً في فترة الحرب. فإلى جانب تعليق معظم مهمات البناء الحزبي وانخراط المنظمة في مهمات سياسية وإدارية وقتالية تفوق طاقتها لم تلتفت القيادة إلى العمل الحزبي الداخلي.

منذ تشكيل «المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى الوطنية» في صيف 1975 واحتلال محسن ابراهيم موقع الأمين العام التنفيذي للمجلس، حتى أخذ المنظمة كلها إلى المهمات التي يتطلبها العمل السياسي الوطني العام ومؤسسات العمل الوطني المشترك من المكتب العسكري الذي تولاه حكمت العيد، إلى المكتب الاعلامي الذي تولاه جوزف سماحة، وعلى المنوال نفسه سار العمل في الفروع والمناطق. تدريجاً صارت المنظمة

سكريتاريا العمل الوطني وعنصر التحريك فيه ما جعلها تغرق في عمل تلك المؤسسات وادارتها على شيء من وهم المشاركة في السلطة الوطنية التي ظهرت آنذاك.

استنسخ كوادر المنظمة تجربة الامين العام التنفيذي ودوره في المجالس السياسية في المناطق (المحافظات) وتحولت المنظمة إلى فدرالية شخصيات وطنية. فقد تولّى القياديون: عدنان زيباوي، صيدا، محمد فران صور، فؤاد المقدم. النبطية وحسين صلح. بعلبك، وحاتم الخشن. البقاع الغربي، ومحمود الشوباصي. البقاع الأوسط، واحمد الديراني. المتن الجنوبي. وعدنان حلواني. بيروت، وقبله زهير رحال الذي صار مسؤولاً للتعبئة المركزية، ومثل ذلك وعلى خصوصية منطقتي الشمال والجبل لعبت نهلة الشهال هذا الدور في طرابلس وسليمان تقي الدين في الجبل. بينما كان جوزف سماحة يشرف على الاعلام المركزي وحكمت العيد على المكتب العسكري المركزي للحركة الوطنية. ولم يخضع هؤلاء لخطة مركزية بل إلى خطة الحركة الوطنية وأحزابها وغالباً إلى السلطة الفعلية الفلسطينية. بينما اهتم فواز طرابلسي ونصير الاسعد بتنظيم الخارج ثم عاد فواز ليتولى الاعلام المركزي عام 1980 (بيروت المساء). أما مجالات العمل الديمقراطي فقد تقلصت بفعل الحرب إلى أبعد الحدود ولم تعد في أولويات العمل الحزبي (العمال، الفلاحون، الطلاب، المرأة).

لم يكن محسن ابراهيم بالأساس يتمتع بمواصفات القائد التنظيمي الحزبي. فهو نادراً ما شارك في العمل التنظيمي، وقد كان دوره الرئيسي في العمل السياسي العام وفي التعبير عن الموقف السياسي الذي نجح في أدائه. ومع تأسيس المنظمة لم يكن القائد النظري بل هو استند إلى مجموعة «المثقفين الاستراتيجيين» الذين تميزوا بثقافة واسعة مثل وضاح شرارة وفواز طرابلسي واحمد بيضون وسواهم. كان محسن يلتقط الأفكار بسرعة وبذكاء خارق ويعيد صياغتها في شكل محكم ويستخلص الموقف السياسي منها. نجح في إدارة العلاقات السياسية وأظهر كفاءة في التوفيق بين الأطراف وفي إخراج المواقف المشتركة حتى أن جوزف سماحة وصف دور محسن في الحركة الوطنية بعد انهيار وحدتها الفعلية «بالتلفيق السياسي».

كانت حرب السنتين مناسبة لتبرير تعطيل الدعوة إلى المؤتمر الثاني واستكمال تطوير خط المنظمة وخطتها ومؤسساتها.

ورغم أن المؤتمر الأول كان أعقبه نقاش مباشر وعدة انشقاقات افترضت انعقاد والمؤتمر، فإن تقارير اللجنة المركزية وعملياً المكتب السياسي حلت محل المؤتمر في قيادة المنظمة.

بعد الحرب (1975 – 1976) انفتح ملف المنظمة في تكوينها الداخلي وعلاقتها بالحركة الوطنية وبالحزب الشيوعي في ضوء التقارب الاستثنائي الذي حصل بينهما. بدأ الجدل داخل المنظمة والاعداد للمؤتمر الثاني لكن محسن كانت عينه على الموقع ذاته في الحركة الوطنية واعطى جهده الأساسي لذلك. وكانت الأحزاب قد اعترضت على دور محسن في أي تكوين جديد عام 1978، فحاول التضحية بكل مواقع نفوذ المنظمة إلا موقع الامين العام ما أشاع جواً من الحذر لدى المعنيين بالأمر.

كان النقاش يدور حول شروط تكوين حزب سياسي يساري في ضوء التجربة (1968 – 1978) ولعب فوّاز طرابلسي دوراً في بلورة تلك الاسئلة مشدداً على ضرورة العودة إلى العمل الداخلي وليس التماهي مع الحركة الوطنية. لكن فوّاز لم تكن لديه الجرأة لقيادة تيار معارض فعلي توافرت عناصره في المعترضين من المكتب السياسي: نهلة الشهال، جوزف سماحة، زهير رحال وسليمان تقي الدين.

وحاول هؤلاء دفع فوّاز إلى خوض مواجهة مع محسن ففشلوا حيث كان هذا الأخير يملك كل مفاتيح القرار المالي، الاداري، العسكري والاعلامي ولديه مجموعة من الموالين في المكتب السياسي ولو كانوا بلا فاعلية حزبية.

حصلت تسوية تمثلت بإقرار موعد قريب للمؤتمر الثاني وتسمية لجنة تحضيرية له. فقد كان مؤتمر الحزب الشيوعي الرابع يشكل تحدياً للمنظمة. وبدأ النقاش حول وثائق الحزب واستكشاف احتمالات وحدة اليسار. تشكلت اللجنة التحضيرية من: محسن ابراهيم، فوّاز طرابلسي، نهلة الشهال، جوزف سماحة، نصير الاسعد، سليمان تقي الدين، رغم معارضة الآخرين في المكتب السياسي.

وقامت اللجنة التحضيرية بنشاط كثيف عبر مدرسة الكوادر وإحياء الجهد التثقيفي وإنتاج وثائق نقدية وأوراق فكرية وسياسية ظهر بعضها في مجلة «الحرية» قبل أن تتوقف مجدداً بسبب الخلاف مع الجبهة الديمقراطية والتوجه إلى إصدار «بيروت المساء».

وكان في مقدمة المهمات إطلاق الحوار مع الحزب الشيوعي تحت شعار وحدة اليسار، وعقدت ثلاثة اجتماعات في منزل جورج حاوي ضمت كلاً من: جورج حاوي، نديم عبد الصمد، جورج بطل، جوزف بو عقل، كريم مروة، محسن ابراهيم، فوّاز طرابلسي، سليمان تقي الدين. وانفتحت صفحة جديدة في الحوار والتفاعل الفكري حتى توقفت بعد أن رأى محسن صعوبة ايجاد صيغة ملائمة للاندماج.

لكن الاجواء السياسية والأمنية كانت تضغط على العمل اليومي خصوصاً بعد الخلاف السوري العراقي الذي اندلع مجدداً، ثم لاحقاً مع أزمة العلاقات المتوترة بين الفلسطينيين والجمهور في أكثر من منطقة وبداية التوتر بين الحركة الوطنية واليسار تحديداً وحركة «أمل» وحصول صدامات واشتباكات.

في تلك الظروف استقال جوزف سماحة من م.س. ووليد نويهض وجورج ناصيف من ل.م.، ثم سليمان تقي الدين من م.س. لمدة سنة. وعاد في إطار ما قيل إنه خطة لعقد المؤتمر وإطلاق «بيروت المساء». واستغرق الاعداد لإصدار المجلة سنة من النقاشات والمماحكات وعدم وضوح الرؤية والهدف وطريقة العمل والمسؤوليات.

(وثيقة)

أزمة العمل الوطني

أوضاع الحركة الوطنية وإعادة تكوينها

التوجهات الأساسية المطروحة

حول صيغة الجبهة الجديدة الموحدة (النشرة الداخلية)

أولاً: في العنوان السياسي للجبهة الجديدة الموحدة

يجري التداول في ضرورة المحافظة، تحت كل الظروف، على اسم «الحركة الوطنية اللبنانية» بصفته عنوان العمل الجبهوي الوطني سابقاً وحالياً ولاحقاً، ولان لهذا الاسم دلالة سياسية مبدئية تجعل منه الاطار التاريخي المستمر والمتجدد للنضال الوطني الديمقراطي لشعبنا في مختلف مراحله وأطواره. وبهذا المعنى تفترق صيغة «الحركة الوطنية اللبنانية» جوهرياً عن صيغة «الجبهة القومية». فالأولى لها صفة التيار التاريخي بينما تقتصر الثانية على المدلول التنظيمي الذي يجعل منها مجرد تجمع ظرفي لبعض الأطراف العاملة في الساحة الوطنية.

لذا فالمطروح حالياً أن تتشكل الجبهة الجديدة الموحدة تحت اسم «الحركة الوطنية اللبنانية – جبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية والتقدمية» وبحيث يجسد الشطر الأول من الاسم انتماء كل العاملين في الساحة الوطنية إلى تيار واحد هو تيار الحركة الوطنية، بينما يجسد شطره الثاني الاطار التنظيمي المحدد المعبر عن هذا التيار في الظرف الراهن.

ثانياً: في تنظيم الجبهة الجديدة الموحدة

1 - ضرورة إنشاء هيئة عامة لجبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية والتقدمية (يمكن تسميتها المجلس العام) تضم مندوبين عن جميع الأطراف ووفق قاعدة تمثيل تراعي الوزن الاجمالي لكل منها. أي أن المطروح هو الأخذ بلون من التمثيل النسبي يمنع تعطيل هذه الهيئة العامة بفعل المساواة الديمقراطية العدمية الشكلية بين جميع الأطراف، لأنه لا يمكن الاطمئنان، في ظل مثل هذه المساواة الاعتباطية، إلى حسن استخدام الهيئة العامة لصلاحياتها فيصبح الحل الوحيد عندئذ تجريدها من الصلاحية الفعلية وتحويلها إلى مجرد هيئة استشارية. وهكذا نصل من الافراط في الديمقراطية الشكلية إلى الافراط في سد المنافذ من أمام أية مشاركة ديمقراطية من جانب أعضاء الهيئة العامة.

ومن هنا تطرح حالياً المعادلة الآتية: من أجل أن تكون للهيئة العامة صلاحيات فعلية لا بد من أن تتشكل وفق قاعدة تراعي مقتضيات التمثيل النسبي الاجمالي.

2 - ضرورة إنشاء قيادة تنفيذية منبثقة عن الهيئة العامة (يمكن تسميتها اللجنة التنفيذية) تتولى قيادة العمل الجبهوي في مختلف مجالاته بالاستناد إلى التوجهات الأساسية المقرة في الهيئة العامة. ويرتبط حجم هذه القيادة التنفيذية بجملة الاعتبارات المتعلقة بعدد الأطراف الحزبية الواجب تمثيلها فيها، وكذلك بعدد المستقلين المطلوب انضمامهم اليها. مما يعني أنها لن تكون قيادة ضيقة أو مصغرة بل يجب أن تتسع لأكبر عدد ممكن.

3 - ضرورة أن يكون للقيادة التنفيذية رئيس هو في الوقت نفسه رئيس الهيئة العامة، ذلك أن ائتلافاً جبهوياً فضفاضاً وواسعاً من النمط الذي سوف تتشكل على أساسه جبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية والتقدمية يتطلب من أجل حسن إدارته وتأمين التوازن الدقيق اللازم في صفوفه وجود رأس يشكل النقطة الاخيرة التي يمكن أن تلتقي عندها كل الاتجاهات والتوازنات. ومن الواضح أن المضمر خلف التداول في ضرورة أن يكون للجبهة رئيس هو ترشيح رئيس الحزب

التقدمي الاشتراكي لهذا الموقع بصفته الحزب الذي شكل تاريخياً ولايزال يشكل القاسم المشترك بين جميع أحزاب الحركة الوطنية وتنظيماتها وقواها وشخصياتها والذي يمكن أن ينعقد الاجماع حول فكرة إعطائه موقعاً متقدماً.

4 - ضرورة الاخذ بصيغة من توزيع المسؤوليات، في ظل موقع الرئاسة، على سائر أعضاء اللجنة التنفيذية على قاعدة المساواة الشكلية والحقوقية بين مناصبهم. كأن تستحدث أمانات لمتابعة مختلف شؤون العمل في مختلف المجالات يكون مسؤولاً عن كل منها أمين من بين أعضاء اللجنة التنفيذية. فيصبح هناك عدد من الامناء يتحدد بعدد مجالات الاختصاص، وربما يبلغ العدد التقريبي في هذا المجال العشرة. ومن الملاحظ أن هذه الصيغة من توزيع المسؤوليات التي يجري تداولها تتجنب ايجاد منصب أمين عام واحد إلى جانب الرئيس انطلاقاً من ادراك صعوبة وربما استحالة إجماع مختلف الأطراف على الجهة المناسبة لشغل هذا الموقع. اذا لا طرف آخر غير الحزب التقدمي الاشتراكي ممثلاً بوليد جنبلاط يمكن أن يحظى باجماع سائر الأطراف على احتلال موقع متميز متقدم أمام التمايز الفعلي بين الامناء فيتحقق من خلال طبيعة اختصاصاتهم المختلفة.

5 - وفي امتداد المنطق نفسه يجري تداول فكرة الامتناع عن ايجاد منصب نائب رئيس لأنه سيتعذر أيضاً اختيار شخص واحد لهذا الموقع، واذا ما فتح مجال البحث في أكثر من نائب فان العدد قد يصل إلى حدود الثمانية في هذا المجال مما يلغي أصلاً مدلول نيابة الرئاسة. ومن أجل معالجة الحالات التي يغيب فيها الرئيس عن جلسات القيادة التنفيذية أو الهيئة العامة للجبهة يجري تداول اقتراح بأن يدير الجلسة في غيابه أحد الامناء بين أعضاء اللجنة التنفيذية.

6 - وفي مجال تحديد الوجهة العامة للصلاحيات وكيفية توزيعها بين الهيئات والمسؤوليات المختلفة يجري البحث في المبادئ الأساسية الآتية:

- أن تكون الهيئة العامة (المجلس العام) صاحبة صلاحيات التخطيط والتشريع والمراقبة الدورية للقيادة التنفيذية ضمن وتيرة اجتماعات متباعدة.

- أن تكون القيادة التنفيذية (اللجنة التنفيذية) صاحبة القرار التنفيذي في مختلف المجالات بالاستناد إلى التوجهات التخطيطية الأساسية المقرة في الهيئة العامة.
- أن يكون الرئيس هو المرجع الأخير للعمل اليومي وممثل اللجنة التنفيذية بين اجتماعيها وله حق البت والاجتهاد في الصيغة العملية لتنفيذ قراراتها وهو المشرف على العمل في جميع مجالاته.
- أن يضطلع كل أمين بمهمة تطبيق قرارات اللجنة التنفيذية وتوجيهات الرئيس في مجال اختصاصه.

هذه هي التوجهات العامة التي تدور حولها الآن حوارات ثنائية بانتظار أن تتبلور في مشروع محدد يجري طرحه للنقاش والإقرار في اللجنة التنفيذية ومن ثم في المجلس السياسي المركزي.

(وثيقة)

وفد الحركة الوطنية في دمشق ومستقبل العمل الوطني اللبناني

(نشرة داخلية)

الزيارة التي قام بها لدمشق رئيس الحركة الوطنية وليد جنبلاط، وامينها العام التنفيذي محسن ابراهيم، يمكن اعتبار نتائجها محطة متقدمة على طريق بلورة المواجهة الوطنية المشتركة على الساحة اللبنانية. ساد اللقاء مع المسؤولين السوريين تفاهم فعلي حيال الخطة التي باشرت الحركة الوطنية تنفيذها تحت شعار إكساب المناطق الوطنية التماسك والقوة.

ومن هذه الزاوية بالذات كانت وجهات النظر متفقة على أن بناء سلطة القرار الوطني اللبناني في المناطق الوطنية هو الشرط الضروري لقطع الطريق على خيارات مصيرية تحاول «الجبهة اللبنانية» فرضها في إطار معركة انتخابات رئاسة الجمهورية في مطلع هذا الصيف. ومن بين الخيارات هذه استقواء أطراف المشروع الانعزالي بحال التفكك في الساحة الوطنية للانفراد بتقرير مصير الرئاسة الأولى والتحكم بنتائجها، أو الذهاب إلى حدود إعلان بشير الجميل صيغة ما من صيغ الدولة التقسيمية.

ومن هنا كان تثمين الجانبين اللبناني والسوري لما آل إليه الوضع في طرابلس من عودة لاجواء الاستقرار الأمني والسياسي ومن إعادة تأكيد انتماء طرابلس قيادة سياسية وفعاليات وجماهير للموقع الوطني عبر انضوائها الفعلي تحت قيادة العمل الوطني المحدد وانخراط قواها الحية في خطة بناء سلطة القرار الوطني اللبناني ببعده القومي الفلسطيني والسوري وبالاحتضان الشعبي الواسع. وفي السياق نفسه برز توافق على اعتبار صيغة المجالس

المحلية التي أطلقت الحركة الوطنية خطة النشاط لبنائها في عملية ديمقراطية عنصر حسم لانتماء بيروت الوطني وتأكيد ولائها للخط السياسي للحركة الوطنية من جهة وتسليم الجماهير بأطر الاضطلاع بدورها المقرر في المواجهة الدائرة، بوصفها قاعدة تماسك المناطق الوطنية وصمودها.

وعلى صعيد العلاقات بين السلطة اللبنانية وسوريا وفي إطار لقاء الوزيرين بطرس وخدام، يبدو أن السلطة اللبنانية ما زالت تعرض توجهاتها السابقة في مسعى لإجراء حوار سوري كتائبي تحت شعار التمهيد للوفاق. وواضح من ذلك أنها ترمي إلى انتزاع الاعتراف ببشير الجميل ممثلاً للمسيحيين، ورفع العزل عنه لتعامله مع إسرائيل، مقابل أن يسهل الرئيس سركيس تشكيل حكومة فعاليات يتمثل فيها بشير الجميل ويكون رئيسها محسوباً على الصف الوطني، مع استعداد لتسهيل تشكيل هيئة الرقابة على المرافئ والشواطئ والافراج عن قرار لجنة المتابعة العربية في هذا الشأن. وفي هذا الصدد أكدت قيادة الحركة الوطنية عدم جدوى الحديث راهناً عن الحوار والوفاق من دون توازن فعلي في القوى وعلى الارض يضع المعادلة اللبنانية على حقيقتها ويجلو دور القوى السياسية وحجمها الفعلي فيها. كما أن الحركة الوطنية أكدت انه من غير الوارد القبول بأي صيغة حوار تنطلق من الاعتراف ببشير الجميل ممثلاً للمسيحيين، لأن الخوض في مثل هذا الحوار معه يشكل شطباً لموقع المسيحيين الوطنيين والديمقراطيين ودورهم، الأمر الذي يعطي بشير الجميل سلفاً أوراق قوة لا يملكها تتمثل في هذا الاعتراف به ممثلاً للمسيحيين. كما أن الحركة الوطنية تلتزم موقف رفض القسمة المزعومة بين المسيحيين والمسلمين وهي تشترط حضور القيادات والفعاليات السياسية المسيحية الوطنية والديمقراطية في كل صيغة مطروحة.

اما على صعيد لجنة المتابعة العربية فكان التقويم متفقاً على اعتبار أن المحور العربي الرجعي (السعودي الكويتي) في اللجنة، أصبح مشدوداً أكثر فأكثر نحو الاهتمام بأوضاع الخليج في أعقاب الهجوم الايراني وما نتج عنه من تقدم عسكري على الجبهة، مما يضع حدوداً وقيوداً على حركته في إطار لجنة المتابعة وفي استئناف دوره السابق حيال الأزمة اللبنانية. وهو أمر يعطي سوريا المبادرة ويقيها بعض الضغوط التي سبق أن سلطها عليها

أطراف هذا المحور. وفي هذا المجال كرّر وفد الحركة الوطنية تأكيده على أن المقاومة الفلسطينية مستعدة فعلاً لقبول أي قرار في مصلحة الحركة الوطنية فيما يخص تسهيل أعمال لجنة المتابعة بما في ذلك الموافقة على تشكيل لجنة المراقبة على المرافئ والشواطئ.

(وثيقة)

المجالس المحلية في بيروت

سلطة القرار الوطني وخط الجماهير

(مأزق توحيد المناطق الوطنية)

دعت الحركة الوطنية جماهير بيروت إلى بناء المجالس المحلية الشعبية في المدينة. وكالعادة أحدث هذا القرار خضة وفرزاً سياسياً. فكان أن التقى في إطار خطة الحركة الوطنية أكثر من أربعين حزباً وتجمعاً ورابطة ولجنة وهيئة يتمتعون بصفة تمثيلية سياسية وطنية في بيروت، في حين ارتفعت أصوات الاحتجاج من قوى الاسلام السياسي الرجعي، ومن مجموعة عملاء السلطة المنضوين تحت اسماء لجان وتجمعات وهمية. وبالطبع يحتل قرار المجلس المحلي مركز الصدارة في الحملة الاعلامية المسعورة التي يشنها الاعلام الانعزالي كما في التصدير الذي يعطيه الاعلام الرسمي للمعترضين أو بالأحرى للمعادين لكل تنظيم لأوضاع الساحة الوطنية يكسبها المناعة والقوة. إن الحملة السياسية المعادية على انكشاف قواها وهزالها في المنطقة الوطنية تبيّن كم يشكل قرار إنشاء المجالس المحلية قراراً كبير الأهمية في مسار المواجهة التي نخوض. ولكن لا بد أن نسجل على هذا الصعيد ضعف الحملة الدعائية الوطنية شرحاً وتفسيراً ودفاعاً عن هذا القرار على مستوى أدائها الذي لا يعكس فعلاً كل الترحيب الشعبي والالتفاف اللذين أمكن توفيرهما له.

من جهتنا ننظر إلى معركة المجالس المحلية في بيروت بوصفها معركتنا الخاصة. ليس

لأن المجالس المحلية تنبع من اقتراحنا (وقد لعبنا دوراً رئيساً في إجازتها وتبنيها في الحركة الوطنية ومن الحلفاء في المقاومة الفلسطينية والقيادة السورية) فحسب، وليس لأننا نلعب الدور القيادي والموجه لها فقط، بل لان معركة المجالس المحلية هي واحدة من أبرز أشكال ووسائل العمل الهادفة إلى إعادة اللحمة بين قيادة العمل الوطني وجماهيرها، وردم الفجوة السابقة بين الحركة الوطنية كقيادة سياسية وبين الحركة الشعبية كتحالف اجتماعي عريض. وباختصار نحن مع المجالس المحلية لأنها التعبير عن البعد الاجتماعي للحركة الوطنية والجذر الشعبي الاصيل لها ولأنها تبنى أيضاً في بيروت المركز والعاصمة لتترجم وتجسد شعار بناء سلطة القرار الوطني المنتمي إلى خط الجماهير ومصالحها. فهي معركة سياسية في الجوهر. معركة إعادة توكيد انتماء بيروت الشعبية إلى خط العمل الوطني بقيادة الحركة الوطنية، وتوكيد انتماء بيروت إلى خطة المواجهة الوطنية وتطوير هذه المواجهة وترسيخها وتوفير مقوماتها للجماهير.

ومما لا شك فيه أن وقوف وليد جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي إلى جانب هذا النهج وهذه الخطة لتأمين شروط نجاحهما، ساعد بشكل حاسم على التقدم بزخم نحو إطلاق هذه الحملة من النشاط الوطني والشعبي والتنظيمي. كما أن النهج الديمقراطي المنفتح والواعي لمعطيات التكوين الاجتماعي والسياسي لبيروت ولمشكلاتها والذي كنا مبادرين وراعين لخطة التخاطب الديمقراطي معه، شكل أكبر سند لانجاح مثل هذا التوجه وفرضه كتيار وطني وشعبي وتوفير الالتفاف من حوله مجسداً بالأربعين حزباً وهيئة ومؤسسة سياسية وطنية، حيث يلتقي الجميع من الشيوعيين إلى التيار الوطني الاسلامي على صعيد عمل مشترك. واذا كان من الملاحظ غياب رموز الاسلام السياسي البيروتي عن مشاركتنا في هذه الخطة، فان ذلك لا يعني أننا سائرون في خط تضييق جبهة الحلفاء. بل إن طابع معركة المجالس المحلية يشكل مستوى مختلفاً من العمل الوطني عن ذاك الذي يمكن أن نلتقي فيه مع بعض قوى الاسلام السياسي الوطني في بيروت ضمن إطار واحد. إلّا أن هذا اللقاء يمكن أن يحصل لاحقاً بعد أن تثبت الحركة الوطنية مجدداً دورها القيادي في الشارع الوطني البيروتي. وتشكل معركة المجالس خطوة حاسمة على طريق تعرية وعزل

قوى الاسلام السياسي الرجعي المعادي للعمل الوطني ولكل خطة تكسب الشارع الوطني التماسك والقوة. ذلك أن الاسلام السياسي البيروتي صاحب الحضور الآن على مستوى الاعلامي لايزال محكوماً بقيادة رمز الرجعية صائب سلام. لكننا نتوقع لبعض الرموز الوطنية التي تربطها بالحركة الوطنية وبالعمل الوطني صلات فعلية، أن تخرج عن صيغة التسوية والمساومة الراهنة التي تجريها مع صائب سلام لتنحاز مجدداً إلى الخطة الوطنية العائدة مع كل نجاح نحققه على هذا الصعيد ويتضح من خلال ذلك أننا لا نستهدف شطب أي فعالية من فعاليات العمل الوطني.

آخر تطورات الوضع السياسي والامني في الشمال والجنوب

حققت خطة العمل الوطني في طرابلس تقدماً ملحوظاً خلال الفترة الماضية وهي في طريقها إلى تعزيز النتائج الايجابية للمعالجة الوطنية التي تمت بعد الحوادث الاخيرة.

فالمدينة ما زالت على مستوى الأمن العسكري الاستراتيجي في عهدة قوات الردع العربية، كما أن البندقية الوطنية داخلها ما زالت معززة وقوية ومالكة لكل عناصر القرار الوطني لكنها منظمة منضبطة وملتزمة بوظيفتها الفعلية الامنية العسكرية السياسية.

واذا كان ما جرى في طرابلس قد سمح على المستوى الوطني ببعض الالتباس بسبب تصدر الرئيس كرامي واجهة الحياة السياسية من جديد مباشرة بعد الأحداث، وبسبب حرص الحركة الوطنية على مراعاة هذا الموقع الخاص للرئيس كرامي، فان ظهور الحركة الوطنية مجدداً في قيادة العمل الوطني للمدينة قد بدأ فعلاً وهو يتجه الآن نحو تثبيت هذا الدور وربطه بقيادة العمل الوطني المركزي.

في الجنوب

عاد الجنوب يشهد مجدداً سلسلة صدامات عسكرية بين قوى الحركة الوطنية وأمل. ويبدو واضحاً من مسلسل الأحداث أن قرار أمل ما زال في الجنوب قرار المواجهة مع قوى الحركة الوطنية والمقاومة سواء عن طريق قضم المواقع أو اغلاق الغيتوات أو فرض أجواء

من الإرهاب والإرباك على كوادر الحركة الوطنية، أو عن طريق الاحتفاظ بأعلى درجات الاستنفار السياسي والعسكرى ضد الحركة الوطنية والمقاومة. وفي الاسبوع الماضي لجأت حركة أمل إلى تنظيم تحرك شعبي في اقليم التفاح بحجة الاعتراض على الوجود المسلح للمقاومة الذي يمكن أن يستدرج الضربات الإسرائيلية. فكان الجواب الوطني عليها وقفاً لاجتماعات التنسيق واستنفاراً عسكرياً وسياسياً في اتجاه فرض التراجع عليها واعادة البحث في خطة العمل الوطني في الجنوب.

وفي هذا الاسبوع قامت حركة أمل بتنظيم صدام في قرى جنوبية عديدة. وهو صدام أتى بعد انعقاد مؤتمر أمل وما أسفر عنه من نتائج تبدو حركة أمل ومن دون أن نملك معلومات تفصيلية حولها تكريساً للوضع والنهج السابقين فيها.

لذا نجدد التأكيد على المقومات الأساسية للنهج الذي يجب أن تلتزمه أمل وإلا ظل تطبيع العلاقات معها أمراً بعيد المنال:

أولاً: ضرورة اتخاذ موقع حاسم من الجيش ومن دوره الجنوبي في اتجاه رفض أي خطة لادخاله إلى الجنوب، وأي دور يمكن أن يضطلع به خارج التوجه نحو تحرير الشريط الحدودي.

ثانياً: حرية الحركة لتموضع قوات المقاومة الفلسطينية والقوات المشتركة وفق ما تمليه ضرورات المواجهة مع إسرائيل.

ثالثاً: تنظيم الامن الوطني في الجنوب بمشاركة الحركة الوطنية والمقاومة وأمل وبما يضمن حرية النشاط لجميع قوى العمل الوطني وإلغاء كل سياسة الغيتوات والمناطق المقفلة.

ملاحظة: عكست هذه التقارير أزمة العمل الوطني لا سيّما في بيروت والجنوب وطرابلس، وعلاقات الأحزاب والمقاومة بالجماهير الشعبية وكذلك مع القوى التقليدية.

أزمة المنظمة في رؤيتها لنفسها

دورة اللجنة المركزية 1981

والمراجعة السياسية والتنظيمية التي لم تنفذ.

من منتصف تشرين الثاني إلى منتصف كانون الأول 1981، عقدت اللجنة المركزية لمنظمتنا دورة موسعة من عدة اجتماعات، ناقشت خلالها كل أوجه سياستنا وأوضاعنا التنظيمية، بناء على تقرير ومشروع خطة شاملة قدمها المكتب السياسي. وقد حدد م.س. ثلاثة منطلقات أساسية في تقويم الفترة السابقة. أولاً: أشار إلى الافتقاد إلى خطة سياسية تنظيمية مركزية مترابطة ومحددة الأولويات تقود مجمل نواحي عملنا ونضالنا وتشكل مقياس الفاعلية والجدوى ومقياس المحاسبة في آن معاً.

وأكد المكتب السياسي على أن مثل هذه الخطة مفتاحها هو مجمل الأولويات والسياسات التي تحدد دور المنظمة في المرحلة النضالية الراهنة.

لاحظ المكتب السياسي ما لتأخير عملية التحضير للمؤتمر الثاني للمنظمة من أثر في مضاعفة هذه المشكلات، أكان لجهة التأخير في تنفيذ عدد من المهمات التأسيسية للمنظمة أم لجهة تعزيز وحدة المنظمة وابراز شخصيتها المستقلة وزيادة فعالية دورها واستقطابها.

وبناء على هذه المنطلقات، أجرت اللجنة المركزية تقويماً نقدياً شاملاً لتجربتنا السياسية

والتنظيمية والنضالية، في جوّ تميز بمشاركة واسعة من الرفاق أعضاء اللجنة المركزية بمستوى رفيع من المسؤولية الحزبية والروح الرفاقية.

وفي ختام الدورة،

1 - أقرت اللجنة المركزية بياناً سياسياً شاملاً حول الأوضاع العالمية والعربية واللبنانية الراهنة، جرى نشر موجز له في الصحف وهو الآن بين أيدي الرفاق على شكل كراس.

2 - أقرت اللجنة المركزية مشروع الخطة السياسية الحزبية للعام 1982 بعنوان: **«نحو إبراز وتوكيد الشخصية المستقلة للمنظمة، نحو دور طليعي مبادر في الحركة الوطنية»**.

3 - أقرت اللجنة المركزية التوجه في إطار **التحضير للمؤتمر الثاني** للمنظمة الذي يجب أن يبت ويقر الوثائق التأسيسية الرئيسية النظرية والسياسية، إضافة إلى التقارير السياسية والتنظيمية، بكل ما يتطلبه الأمر من تدقيق في المقولات والمفاتيح والمنطلقات النظرية. كما أقرت اللجنة **عناوين وثائق المؤتمر**، وثبتت **اللجنة التحضيرية**، وقررت **ضرورة عقد المؤتمر خلال عام 1982**، وحددت الجهد لإنجاز الوثائق.

الخطة السياسية العامة

أولاً: الدور السياسي الخاص للمنظمة

في تقويمها لدورنا السياسي في الفترة الماضية وعلى الأخص خلال العامين الأخيرين شددت اللجنة المركزية على أن مصدر الخلل الرئيسي في هذا الدور يكمن أصلاً في خلل طرأ على تصورنا لقوانين العمل الجبهوي وممارستنا لها. واذا كانت اللجنة المركزية قد استعرضت الاطوار المختلفة لدورنا في إطار العمل الجبهوي، فهي قد توقفت بنوع خاص أمام فترة ما بعد الحرب. وبتّبيت طورين اثنين. الأول، هو ذلك الطور في العمل الجبهوي الذي تلا استشهاد كمال جنبلاط. وقد تميز ذلك الطور بإسقاط خطنا على خط الحركة

الوطنية. وقد أثبتت التجربة مدى صحة الخط الذي انتهجناه آنذاك والذي سرعان ما أصبح الخط الرسمي للحركة الوطنية، على هدى تقرير ل.م. الصادر في نيسان 1977 الذي **يرفض التفريط بمنطق الحرب التي خضنا**، مثلما **يرفض التنازل عن البرنامج المرحلي**، والدعوة إلى التمسك بالقرار الوطني المستقل للحركة الوطنية وعلى قواها الذاتية (تكتيك الانكفاء).

أما الطور الثاني، الذي يغطي عام 1979 و 1980، والذي حاولنا خلاله التمسّك بالحركة الوطنية حتى عندما **أصابت العمل الجبهوي ضروب من العصبوية والفئوية والانسحاب** شملت الجميع تقريباً، فقد غلبت فيه مجموعة من العوامل السلبية، كان من أبرزها أنّ **المنظمة أخذت تحصد سلبيات أوضاع الحركة الوطنية وتطغى محصلة خط الحركة الوطنية** عليها. **فسادت في المنظمة جملة من الأوهام بصدد العمل الجبهوي** جهدنا في مطاردتها وتصحيحها منذ شباط 1981. وهي تتلخص بالآتي:

1 – ضبط خطنا على محصلة خط الحركة الوطنية والتصور الخاطئ بأنّ عملية الضبط هذه إنما هي شرط لاستمرار لعبنا لدورنا القيادي، في حين أنها، على العكس من ذلك، قد قلصت من هذا الدور القيادي ليس إلّا.

2 – انحسار رقعة طرحنا وهمومنا برقعة طرح وهموم الحركة الوطنية التي كانت لا تزال مشدودة إلى منطق المراهنة على السلطة ومشاريع الحل والتسوية، أو المشدودة إلى المساومات بين أطراف الحركة الوطنية المرتكزة على مثل هذا المنطق.

3 – الخلط بين الموقع السياسي – الإداري الذي نحتله في إطار المجلس السياسي المركزي وبين الدور السياسي – القيادي، حيث طغى الموقع الأول على الثاني.

وفي تصحيحها لتلك التطورات والممارسات، شددت ل.م. على أنّ منطلق المعالجة لا بد وأن يرتكز على إعادة الاعتبار للشخصية المستقلة للمنظمة، ولدورها الشيوعي والقيادي في التحالف الجبهوي، وهو الدور الصراعي الذي يسعى إلى تحقيق الوحدة حول أكثر المصالح والتطلعات جذرية وتقدماً للحركة الشعبية. وهذا يعني:

1 – الانطلاق من أنّ لا مشروع وطنياً آخر غير المشروع الذي تحمله الحركة الوطنية،

ومن أنّ كل بديل لها إنما يسقط حكماً في لون من ألوان التسليم للمشروع الانعزالي – الفاشي. وكذلك الانطلاق من صحة تمسكنا بالحركة الوطنية حتى في أحلك ساعات تفككها.

2 – إعادة الاعتبار لكون الحركة الوطنية هي تجمع لمواقع وانتماءات اجتماعية وفكرية وسياسية متباينة، وأنّ محصلة مواقفها لا تتولد عفوياً، وإنما تتولد عبر الصراع الرامي إلى تحقيق وحدة الموقف والممارسة عند المصالح والتطلعات الأكثر تقدماً وجذرية والصراع من أجل ذلك هو دور الشيوعيين ودور منظمتنا تحديداً، وقد دللت التجربة العملية أنه منذ أن أخذت المنظمة مثل هذا الاتجاه، وباشرت في تنفيذه، انطلاقاً من شباط 1981، أمكن لمثل هذه الممارسة الجريئة أن تساهم في استنهاض أوضاع الحركة الوطنية، وتجديد وحدتها وفعلها، كما أثبتت التجربة أنه يمكن تعريض العمل الجبهوي والعلاقات الجبهوية لامتحانات قاسية دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى انفراطه. من هنا كانت الحاجة والدعوة إلى استعادة قانون العمل الجبهوي الشيوعي القائم على الجمع بين التحالف والصراع.

3 – إنّ شرط ممارسة هذا الدور يقوم على الحفاظ على الاستقلال الايديولوجي والطبقي للمنظمة وإبراز شخصيتها وهويتها المستقلة، دون أن يعني ذلك قطعاً السقوط في أي عمل عصبوي أو سلوك انكفائي انعزالي تجاه العمل الجبهوي. بل على العكس تماماً، فإنّ هذا الاستقلال وتلك الشخصية هما شرط الدور القيادي والوحدة الفعلية للحركة الوطنية.

4 – لما كانت العلاقات الجبهوية هي أولاً علاقات قوى، والتغيير فيها هو تغيير في موازين القوى داخلها، فإنّ تعزيز وزن وقوة الشيوعيين داخل التحالف الجبهوي، والاعتماد على النضال الجماهيري وعلى الوزن الجماهيري للضغط والتأثير على الحركة الوطنية ومواقفها ومقرراتها ومجمل نهجها وسياساتها، يدخل مباشرة في صلب عملية التصحيح المطلوبة للعمل الجبهوي ولدورنا فيه.

1 – العلاقة مع الحزب الشيوعي اللبناني

أ – إعادة إرساء العلاقة مع الحزب الشيوعي على قاعدة الوضوح النظري والسياسي من خلال إبرز الشخصية المستقلة للمنظمة وأبعاد رؤيتها وخطها الشيوعيين، وبالتالي استعادة صيغة التأثير المتبادل والتصحيح المتبادل التي يجب أن تحكم العلاقة.

ب – أهمية خاصة لتوحيد تصوّر الشيوعيين للمرحلة الراهنة ولدور الشيوعيين في الحركة الوطنية – تستفيد من الظروف الذاتية والموضوعية الأكثر ملاءمة من السابق.

ج – **ممارسة العلاقة مع الحزب في إطار هيئة قيادية مشتركة** وعلى قاعدة موضوعية لا تفترض سلفاً التطابق في التصورات والمواقف وأساليب العمل.

2 – العلاقة مع الحزب التقدمي الاشتراكي

أ – تمتين التحالف الشيوعي – الاشتراكي بصفته قاعدة التحالف الوطني الجبهوي، وتمتين التحالف بين المنظمة والحزب الاشتراكي ورئيسه بصفتها الوجه الأبرز لهذا التحالف.

ب – الانطلاق في هذا التحالف من كونه يفترض هو أيضاً علاقة اتفاق وتباين في آن معاً، بعد أن أثبتت التجربة ضرورة وجدوى هذه الصيغة وقدرتنا على التأثير في هذا الاتجاه.

ج – إحياء دورنا الحزبي والشعبي في الجبل، والسعي لإرساء «الإدارة الذاتية» على قاعدة التحالف الشيوعي – الاشتراكي المنفتح أمام أطراف أخرى (القوميين مثلاً) في ظل التسليم بالدور القيادي لجنبلاط وحزبه وموقعه المميز في هذا الاطار.

3 – العلاقة مع الأطراف الأخرى في الحركة الوطنية

– تمتين وتعزيز العلاقات الثنائية معها. مع توجّه خاص نحو حزب العمل الاشتراكي وأطراف «اليسار الجديد» بتجديد العلاقة مع هذه الأطراف على قاعدة النضال ضدّ تكريس تشرذم القوى الماركسية.

4 – العلاقة مع حركة «أمل»

أ – تأكيد صحة النهج الذي اعتمد نجاة حركة «أمل»: نهج الاستيعاب في الاطار الوطني العريض وهو النهج المقرون بالمجابهة اللاجمة لمحاولاتها إقفال المناطق تحت شعار الاستئثار بالتمثيل الشيعي.

1 – بالنسبة للمكتب السياسي

– عدم اضطلاعه بدور القيادة التنفيذية للمنظمة التي يشمل إشرافها المباشر والدائم والمنظم، كل فروع المنظمة وجميع فعاليات العمل الحزبي، وجنوحه إلى الاقتصار في اجتماعاته على المتابعة السياسية للأحداث والتطورات إضافة إلى الشؤون التنظيمية الملحّة.

– الجذر السياسي لهذا العطل في الدور المفترض للمكتب كان يتمثل في الخط السياسي الذي اعتمدته المنظمة (خط الانضباط ضمن حدود المواقف التي تنتجها محصلة التوازنات في الحركة الوطنية في مرحلة انحدار العمل الجبهوي) وهو خط كان بطبيعته أقرب إلى تسجيل المواقف العامة منه إلى تحديد المهمات النضالية المتشعّبة المتكاملة الملموسة، إضافة إلى افتقاد المنظمة خطة حزبية تشمل كل ميادين النضال الوطني الطبقي وتنهض على قاعدة ممارسة المنظمة لدورها المستقل كتنظيم شيوعي ثوري ثم لدورها الجبهوي بصفته دوراً صراعياً يرمي إلى تغليب حضور أكثر المصالح الوطنية والاجتماعية تقدماً.

– وإذا كان الجذر السياسي المشار إليه يبقى السبب الرئيسي والجوهري والأول والأهم لتعطل دور المكتب السياسي كقيادة تنفيذية للمنظمة يشمل اشرافها كل الفروع وجميع المجالات والفعاليات والاختصاصات، فإنّ هناك سبباً إضافياً يتعلق بالآلية التنظيمية التي كانت تحكم علاقة السكرتاريا بالمكتب السياسي وبتقنية التحضير لاجتماعات المكتب السياسي ومتابعة تنفيذ القرارات. لقد جنحت السكرتاريا نحو التحول إلى هيئة منفصلة عن المكتب السياسي تصادر بعض دوره بدلاً من أن تكون هيئة تشكل جزءاً لا يتجزأ من المكتب وتتحدّد

مهمتها في تحضير جدول أعمال اجتماعاته وتزويده بالمعطيات التي تمكنه من اتخاذ القرارات التنظيمية والاختصاصية ذات العلاقة بها. ذلك إضافة إلى أن كون السكرتاريا تشكل، حسب نص النظام الداخلي، القيادة التنفيذية اليومية للمنظمة في الفترة الفاصلة بين اجتماعي المكتب السياسي.

ورافق هذا الجنوح من جانب السكرتاريا نحو مصادرة بعض دور المكتب السياسي، وهو أمر سهله كون المكتب كان تحوّل إلى هيئة متابعة سياسية بالدرجة الاولى رافق هذا الجنوح افتقاد تقنية التحضير لاجتماعات المكتب الحد الأدنى من الوسائل التي تمكن أعضاء المكتب من معرفة بنود جدول أعمال الاجتماع سلفاً ومن الاضطلاع على بعض الهياكل والمواد والتقارير ومحتويات البريد الحزبي في سبيل انضاج آرائهم ومساهماتهم خلال النقاش انطلاقاً من معطيات واضحة.

2 – **بالنسبة للجنة المركزية**

– عدم اضطلاعها بدور القيادة التخطيطية للمنظمة والتي يشمل إشرافها العام والدائم والمنتظم على مجمل الوضع التنظيمي وجميع فعاليات العمل الحزبي، وكل ذلك انطلاقاً من خطة حزبية عامة توضع دورياً وتشكل دورات اللجنة المركزية محطات محاسبة وتحديد لحصيلة ما نفذ وما لم ينفذ من هذه الخطة، من دون أن ننسى بالطبع الدور المفترض للجنة المركزية حسب النظام الداخلي، دور محاسبة المكتب السياسي على أعماله.

– وعلى رغم أنّ اللجنة المركزية هي الهيئة التخطيطية الأعلى وأنّ المكتب السياسي هو الهيئة التنفيذية المنبثقة من اللجنة المركزية والمنتخبة منها، والخاضعة لإشرافها ومحاسبتها نظامياً، إلّا أنّ دور اللجنة المركزية كهيئة تخطيطية لا يستقيم إلاّ على قاعدة اضطلاع المكتب بدوره كقيادة تنفيذية للمنظمة شاملة الإشراف متكاملة الفعاليات. فالمكتب السياسي هو الهيئة التحضيرية لدورات اللجنة المركزية لذا فإنّ أي عطل يصيب دور المكتب السياسي يعكس نفسه فوراً على دور اللجنة المركزية.

وهذا ما حصل بالفعل ولم يقتصر على مجرد افتقاد اللجنة المركزية في دوراتها المتتالية المادة السياسية التنظيمية، المقدمة إليها من المكتب السياسي والتي تمكنها من صوغ خطة حزبية متكاملة ثم من المحاسبة الدورية لتقويم حصيلة ما نفذ من هذه الخطة بل إنّ الأمر وصل إلى حد تقطع دور اللجنة المركزية كهيئة متابعة سياسية وهو ما يجسّده تباعد دوراتها وعدم انعقادها بانتظام كل ثلاثة أشهر.

1 – معالجة الجذر السياسي للخلل في الوضع التنظيمي للقيادة المركزية وهو ما يتمثّل في تقديم هذا المشروع للخطة السياسية الحزبية الشاملة للعام 1982 – 1981 تحت عنوان: نحو إبراز وتوكيد الشخصية المستقلة للمنظمة، نحو دور طليعي مبادر في الحركة الوطنية.

2 – معالجة الخلل في الآلية الحزبية لعمل القيادة المركزية

– الاعتبار لكون المكتب السياسي هو القيادة التنفيذية للمنظمة ولكون السكرتاريا هيئة تابعة له ومندمجة فيه، وإعادة تحديد دورها على أنّه دور التحضير لاجتماعات المكتب السياسي ومتابعة تنفيذ قراراته. وذلك إضافة إلى لعب دور القيادة التنفيذية اليومية للمنظمة بين اجتماعي المكتب السياسي.

ثانياً: الوضع التنظيمي للفروع الحزبية

أ – مصدر الخلل الرئيسي في الوضع التنظيمي للفروع الحزبية

اقتصار عملنا الحزبي في السنوات الأخيرة، طرحاً وممارسة، على تعميم المواقف السياسية التي كانت تسمح بها محصلة التوازنات في الحركة الوطنية وهي مواقف لم تكن ترتب مهمات نضالية حزبية متنوعة متكاملة بل كانت تتجسّد غالباً في حملات آحادية الجانب (سياسية تعبوية عامة أو قتالية). وتعليق عملنا الحزبي في المجال المطلبي – الاجتماعي تعليقاً شبه كامل. وافتقاد المنظمة بالتالي إلى خطة عمل حزبية عامة توحد ممارستها بكل فروعها وأجهزتها وفي مختلف المجالات وبما يستند إلى خط سياسي واضح يعين مهمات نضالية محددة.

ب – نتائج الخلل الرئيسي في الوضع التنظيمي على الفروع الحزبية

1 – **على المستوى العام**

– الاتجاه نحو تحوّل المنظمة من منظمة نضال ثوري سياسي وطني – طبقي متكامل إلى منظمة متابعة سياسية. وهي متابعة كان يكفي للاضطلاع بأعبائها وجود مجموعة كوادر حزبية كفوءة (مسؤول سياسي في كل مجال ومنطقة وقضاء).

– طغيان الهمّ السياسي بما هو متابعة للتطورات والأحداث.

– تحول الممارسة السياسية للمنظمة من عمل نضالي يفعل ضمن قطاعات وفئات جماهيرية وبواسطتها.

– تحول فروع المنظمة إلى وحدات وشلل هامشية بنتيجة الفصل بين السياسة والتنظيم وافتقادها بالتالي عنصر الربط والتوحيد السياسيين.

2 – **على مستوى الهيئات القيادية في الفروع**

– اهتزاز القناعة بالخط السياسي للمنظمة لدى العديد من الرفاق في الهيئات الحزبية.

الشكل الأول: مصادرة أمين سر الهيئة القيادية الوسيطة، النسبية، للقسم الأكبر من دورها.

الشكل الثاني: التفكك النسبي في الهيئة القيادية الوسيطة.

الشكل الثالث: الاضطلاع النسبي للهيئة القيادية الوسيطة بدورها كقيادة تنفيذية جماعية.

المهمة الأولى: إجراء تصحيح في وعي وممارسة الهيئات القيادية الوسيطة لدورها ولصيغة العلاقات فيما بينها.

المهمة الثانية: تحديد ووعي ومعالجة الثغرات والسلبيات والنواقص الموجودة في عمل الهيئات.

5 – **على صعيد صيغة العلاقات التنظيمية الفعلية السائدة**

استمرار صيغ متفاوتة من العلاقات الحلقية الموروثة في فروع المنظمة متكيفة ومتعايشة مع ممارسة شكلية للنظام الداخلي وذلك كتعبير تنظيمي عن حالة

تقوقع فروع المنظمة وعزلتها السياسية (الفصل بين الممارسة السياسية والفروع) وبطالتها النضالية. وهو أمر أدى إلى حصول انقطاع بين العلاقات التنظيمية الفعلية السائدة وبين ما يحدده النظام الداخلي في صوغه العلاقات التنظيمية على قواعد الديمقراطية المركزية من توجهات. لذا أتت ممارسة النظام الداخلي أقرب إلى تطبيق شكلياته وبنوده الاجرائية منها إلى تجسيد مضمونه (المؤتمرات التنظيمية التي عقدت كانت أقرب إلى اجتماعات تنسيقية تداولية بين رفاق من عدة وحدات حزبية منها إلى مؤتمرات موحدة لفروع متماسكة فعلاً على الصعيدين السياسي والتنظيمي).

6 – **على مستوى الوحدة القاعدية**

– تدني وعي الأعضاء للخط السياسي العام للمنظمة وضعف استعدادهم بالتالي للقيام بالمهمات النضالية والقتالية وغلبة الهموم والقضايا الشخصية على مسلكهم.

– اقتصار العمل الحزبي غالباً على متابعة تطورات الوضع السياسي أسبوعياً.

– تفكك الوحدة الحزبية واستشراء شتى الأمراض التنظيمية التي تفرزها عضوياً البيئة الاجتماعية للقاعدة الحزبية: (الفردية، الصراع والتنافس الشخصي، الميوعة التنظيمية).

7 – **على صعيد بناء وتطوير الكادر الحزبي**

– عدم توافر الشرط السياسي – النضالي لبناء وتطوير كوادر حزبية عبر الممارسة النضالية. فمن دون ممارسة ثورية يصعب بناء كوادر حزبية قيادية.

– ضمور الكادر الحزبي الوسيط (نتيجة الترهل النضالي وغلبة الهموم والقضايا الشخصية لدى العديد من الرفاق).

8 – **على صعيد النمو التنظيمي والكسب الحزبي**

– ضمور النمو التنظيمي وضآلة الكسب الحزبي وارتفاع نسبة التساقط في ظل افتقاد الممارسة السياسية الجماهيرية الثورية.

- تدني المقياس السياسي للكسب الحزبي، والجنوح نحو التصرف مثل سائر الأحزاب الوطنية في ظروف الحرب في هذا الخصوص.
- عدم تثقيف الرفاق الجدد ورفاق الخلايا بالخط السياسي للمنظمة وبتقاريرها وهو أمر مؤداه ارتفاع نسبة التساقط.

9 – **في معالجة الوضع التنظيمي للفروع**

- إنّ امتلاك خط سياسي جذري مترجم إلى خطة عمل حزبية راهنة تحدّد المهمات النضالية في كل المجالات والفروع والمناطق، هو المدخل لمعالجة الوضع التنظيمي في الفروع.

اتجاهات المعالجة

1 – تعزيز الوحدة الفكرية والسياسية النضالية للمنظمة بمختلف الأشكال اللازمة لذلك.

2 – تجديد التزام الكادر القيادي في الفروع بالخط السياسي للمنظمة قناعة وممارسة نضالية. وذلك من خلال تنفيذ خطة دؤوبة ومستمرة لاعادة تقديم الخط السياسي للمنظمة في مفاصله الرئيسة وصولاً إلى اقامة مدرسة كادر حزبي دائمة.

3 – ترجمة الخطة العامة للعمل الحزبي إلى خطط عمل حزبية على مستوى الفروع (تقرّ في مؤتمراتها) والانخراط النشط من قِبل كل الهيئات والوحدات الحزبية في ممارسة المهمات النضالية التي تحددها الخطة.

4 – إعادة التثقيف بالخط السياسي للمنظمة وبنظامها الداخلي في كل الوحدات الحزبية.

5 – إشراف المكتب السياسي على بناء الهيئات الحزبية كهيئات جماعية منخرطة في ممارسة المهمات النضالية ومتابعة عمل مجمل الفروع من خلال تشكيل لجنة تنظيمية تعاون الأمين العام والسكرتير التنظيمي في الاضطلاع بهذه المهمة الحيوية.

6 – إعادة الاعتبار في الكسب الحزبي لمقياس الالتزام النضالي والقناعة السياسية.

7 – مكافحة الأمراض والانحرافات التنظيمية في جميع الوحدات والهيئات الحزبية والتي سبقت الإشارة إلى أبرزها.

8 – إعادة الاعتبار إلى نهج المحاسبة التنظيمية الجماعية الصارمة وممارسة النقد والنقد

الذاتي على مستوى القيادة المركزية ومستوى الهيئات الوسطية والوحدات القاعدية الحزبية.

9 – إعادة توزيع المسؤوليات والأدوار والمهمات التنظيمية والنضالية بين الأعضاء.

10 – تنشيط التفاعل بين القيادة المركزية للمنظمة وبين الفروع وتوحيد وعي المنظمة السياسي وممارستها النضالية واتاحة المجال لمراكمة الخبرات المتبادلة وذلك من خلال انتظام صدور النشرة الداخلية التي تعكس تباعاً نتائج وضع هذه الخطة الحزبية المتكاملة موضع التطبيق.

11 – إنشاء لجنة تنظيمية تعاون الأمين العام والسكرتير التنظيمي.

12 – الدعوة لعقد المؤتمرات التنظيمية.

الفصل الخامس

مرحلة التفكك

الاجتياح الإسرائيلي

كان الجميع يترقب الاجتياح الإسرائيلي، لكن تقديرات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية أن الاحتلال لن يتجاوز الليطاني أو صيدا. وعندما حاصرت البوارج ساحل صيدا كان قائد القوات الفلسطينية الحاج اسماعيل يسأل أبا عمار عن الموقف فيقول له: «عزّز جنوباً»، لكن الاجتياح تجاوز بسرعة كل الجنوب ودخل إلى جبل الشوف مع قليل من المقاومة التكتيكية التراجعية للقوات الفلسطينية وللقوات السورية في العيشية من منطقة جزين. وحين وصلت القوات الإسرائيلية إلى الشوف كانت تتجه ايضاً إلى خط خلده باتجاه بيروت، فاتضحت الخطة الاسرئيلية الهادفة إلى تطويق العاصمة وإسقاطها.

كان وليد جنبلاط الموجود في قصر المختارة يعلن عجزه عن المقاومة وينقل معظم كوادره إلى عاليه آملاً أن يحافظ على هذه المنطقة لكي تكون له جغرافية يستطيع أن يفاوض عليها، لكن إسرائيل اجتاحت عاليه نزولاً إلى بعبدا وبيروت وصعوداً على خط الشام.

نزل جنبلاط إلى بيروت برعاية السفارة الاميركية ثم أعلن حل الحركة الوطنية وغادر إلى الأردن. انسحب مقاتلو المقاومة والحركة الوطنية في الجنوب إلى عاليه (الحاج اسماعيل، عدنان الزيباوي، رشيد الزعتري، عصمت القواص (أدى دوراً رئيساً في المقاومة في صيدا واعتقل في أنصار) ومصطفى سعد... تفقد بلال (أحمد جابر) الوضع العسكري في الجبل ووقع في أسر الجيش اللبناني في منطقة الشويفات في طريق عودته، ثم اجتاحت إسرائيل

بيروت بعد معارك ضارية استبسل فيها المدافعون عنها، كما خاض الجيش السوري عدة معارك منها، خلدة، بحمدون، الصفا، ثم القرعون في البقاع الغربي لوقف التقدم الإسرائيلي نحو أبواب دمشق.

اتخذت المنظمة ترتيبات أمنية لقيادتها في بيروت، بينما كانت الفروع في حال من الذهول والفوضى والإحباط والتشرذم. وجرى العمل على إعادة جزء من القوى المقاتلة إلى الجنوب والبعض ذهب باتجاه البقاع. وخلال التوسع الإسرائيلي اعتقلت القوات الكتائبية المواكبة لإسرائيل ولجيش لحد ريمون حداد، مسؤول عاليه في المنظمة، كما اختطف الجيش اللبناني (استخبارات الجيش في عهد أمين الجميل) عضو المكتب السياسي عدنان حلواني من منزله في بيروت ولا يزال مخفياً.

تصدت القوات المشتركة (الفلسطينية اللبنانية) لاجتياح إسرائيل للبنان الذي بدأ في 4 حزيران 1982. وسريعاً ما تكشّف أن الغزو الإسرائيلي يتجاوز أهدافه المعلنة من إبعاد السلاح الفلسطيني إلى خلف خط الليطاني، وأنه يستهدف اقتلاع الوجود الفلسطيني المسلح وإخضاع لبنان لاتفاقية صلح منفرد بالتعاون مع حزب الكتائب اللبنانية وأطراف الجبهة اللبنانية. قدم الاجتياح الدليل على أن الجيش اللبناني ليس في وارد التصدي لهذا العدوان ولهذا الاحتلال.

خاضت القوات المشتركة أشرس المعارك مع القوات الغازية على مداخل بيروت ساحلاً وجبلاً، وشارك لواء من الجيش السوري في مقاومة حصار بيروت. وفي مثلث خلده وعلى طريق المتحف سطّر المقاومون في كل الأطراف الوطنية بطولات استثنائية.

كانت الأحزاب الوطنية على امتداد مراحل الغزو من مطلع حزيران حتى أيلول تناقش سبل المواجهة الراهنة والمستقبلية، ولا سيما في ظل المفاوضات الجارية لاجلاء القوات الفلسطينية عن لبنان. وحين دخلت القوات الاسرائيلية بيروت رغم التعهدّات الدولية المعاكسة لذلك، أطلقت أحزاب الحركة الوطنية «جبهة المقاومة الوطنية» (جمول) في بيان أذاعه جورج حاوي ومحسن ابراهيم في 16 أيلول. في العشرين من أيلول كان المقاومون يهاجمون دورية إسرائيلية قرب حديقة الصنائع (الحزب الشيوعي). ثم يتصدى خالد علوان

(الحزب السوري القومي) لمجموعة إسرائيلية في شارع الحمرا (الويمبي) وتغير مجموعتان بالتزامن، من الحزب الشيوعي والمنظمة، على مجموعة إسرائيلية في كورنيش المزرعة. وتتوإلى الهجمات تباعاً في برج أبي حيدر والمصيطبة وعائشة بكار والرملة البيضاء ومحطة أيوب، ناشرة الهلع والخوف في صفوف القوات الغازية، فشلّت حركتها ومنعتها من عملية تمشيط المدينة واستكمال أعمالها العدوانية. وفي 26 ايلول، أي بعد عشرة ايام من المقاومة، كان الجيش الإسرائيلي يعلن بمكبرات الصوت انسحاب قواته من بيروت داعياً السكان إلى عدم إطلاق النار عليه.

وضعت الفصائل الفلسطينية إمكانياتها في تصرف المقاومة الوطنية. قامت مجموعات الأحزاب بالمبادرة بصورة مستقلة كل وفق ظروفه ومعطياته، وقام تنسيق بين ثلاثة أطراف لبنانية هي الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي وحزب العمل الاشتراكي العربي في العديد من العمليات المؤثرة.

طاردت المقاومة الإسرائيليين في الجبل بعمليات نوعية وأوقعت في صفوفه خسائر مهمة كالتصدي لحافلة جنود في عاليه. وشملت العمليات البقاع والجنوب ولا سيما في صيدا.

شاركت المنظمة في بعض عمليات المقاومة في الجبل، واعتقل العديد من عناصرها (نجيب الحسنية) واعتقل ابراهيم زين الدين (حزب العمل، ع.م.س.) واختفى أثره في معتقل انصار كما انخرطت في معركة الدفاع عن الجبل ضد غزو القوات الكتائبية التي فتحت خطوط تماس حربي في معظم المناطق، وحاصرت الجبل خلال عامي 1982 حتى بدء الانسحاب الاسرائيلي، وفتح معركة تحرير الجبل في 3 أيلول 1983 بدءاً من معركة بحمدون ثم الحي الغربي ثم محيط دير القمر وصولاً إلى ساحل الشوف واقليم الخروب. خلال احتلال إسرائيل للجبل كان عصمت القواص في صيدا يدير عمليات المقاومة، وقد تسلّل غير مرّة عبر الشوف إلى بيروت للتنسيق مع قيادة المنظمة. اعتقلته القوات الاسرائيلية في صيدا وخرج بعمليات تبادل. وفي حرب الجبل (1983) تعرض الشيوعيون للتعديات الطائفية وتراجع حضورهم السياسي والشعبي في كل المنطقة.

وبالتزامن نشأت «المقاومة الاسلامية» بقيادة «حزب الله» الذي تأسس من مكونات جاءت من «حركة أمل» و«أمل الإسلامية» و«حزب الدعوة». وبدأ بعمليات نوعية منذ 11/ 11/ 1982 ومنها ضرب مقر الحاكم العسكري في صور وقوات المارينز الاميركية في بيروت والقوات الفرنسية في المطار. وبرزت العمليات الاستشهادية من المقاومة الإسلامية وأمل بالإضافة طبعاً، الشيوعيين والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث.

وبين الأعوام 1982 و2000 جرى تنفيذ أكثر من 1113 عملية ضد القوات الإسرائيلية وقوات لحد، أوقعت أكثر من ثلاثمئة قتيل في صفوف العدو، واستشهد للمقاومة أكثر من 184 شهيداً، وقدمت المقاومة الوطنية عشرة استشهاديين وإلى المعتقلات حوالى 3000 معتقل. ومنذ عام 1983 شهدت معظم قرى الجنوب تحركات وانتفاضات شعبية ضد الاحتلال وعرفت تلك النشاطات بالمقاومة المدنية الشاملة.

منذ 1985 حتى عام 1990 مالت سوريا إلى تبني «حركة أمل» على حساب «حزب الله» المدعوم من إيران فوقعت صراعات بين الطرفين خصوصاً في الضاحْية الجنوبية والجنوب، حصدت مئات القتلى قبل أن يحصل التفاهم السوري الايراني على الساحة اللبنانية وعلى إطلاق يد «حزب الله» في المقاومة، خلال ذلك وقعت نزاعات مع الشيوعيين في الحزب والمنظمة فقامت كل من «حركة أمل» و«حزب الله» باغتيال ومحاولة اغتيال قادة وكوادر من الطرفين انتهت إلى إحكام قبضة الحزب على الضاحية والجنوب. (حسين مروة، حسن حمدان، خليل نعوس، سهيل طويلة وكوادر آخرون وحاولوا اغتيال زهير رحال (منظمة).

دخل اليسار في أزمة تفاوتت نتائجها بين المنظمة والحزب، كما على المجموعات اليسارية الأخرى الصغيرة. خسر اليسار خلال الحرب الأهلية (1975 – 1977) جزءاً مهماً من بيئته الوطنية عموماً إلا القليل من النفوذ التاريخي للحزب الشيوعي، كما خسر اليسار معظم مؤسساته الديمقراطية بفعل الحرب التي شطرت البلاد، وشملت الممارسات الطائفية بعض وجود اليسار (حرب الجبل 1987) وتقدمت الحركات الطائفية وصعدت الحركات الدينية التي حاصرت اليسار كما حاصرته المتغيرات العربية والدولية، التي أدت إلى تراجع حركة التحرر العربية والحركة التقدمية العالمية، وكانت تحولات الاتحاد السوفياتي ثم انهيار النظام الاشتراكي (1987 – 1990) خاتمة هذه الأزمة.

خرجت منظمة العمل الشيوعي من العمل المقاوم نهائياً عام 1985 واستمر الحزب الشيوعي حتى نهاية 1989 عندما أدت أزمته الداخلية وصراعاته إلى انكفائه النهائي، وبذلك خسرت المقاومة طابعها الوطني الشامل.

انفردت «المقاومة الإسلامية» بقياة «حزب الله» بالعمل المقاوم، وصمدت في مواجهة العدوان الواسع عام 1993 ثم عام 1996 وكرست شرعيتها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال تفاهم نيسان 1996 لوقف اطلاق النار. أدارت سوريا المواجهة السياسية والدبلوماسية، وأكدت على حق المقاومة في تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة دون تجاوز للحدود الدولية مع فلسطين. وبعد اغتيال اسحق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية وانتهاء «عملية السلام» بدأت الحكومة الإسرائيلية تفكر في الانسحاب من الجنوب انسحاباً منفرداً دون أية اتفاقات لأنها كانت تتعرض لضغط الرأي العام الداخلي نتيجة استنزاف المقاومة لجنودها. بعد وقف المفاوضات مع سوريا انسحبت في 25 أيار 2000، وقامت بفك الارتباط بين منطقتي الجنوب والجولان وأسقطت في يد سوريا خطة «وحدة المسارين».

بعد حرب الجبل أعلن وليد جنبلاط إنشاء الادارة المدنية في تشرين 1983 لتنظيم شؤون المنطقة، لكن المنظمة كانت في الجبل قد واجهت حالة من التفكك بعدما اجتاحت الموجة الطائفية الجو السياسي.

استمرت أعمال المقاومة الوطنية في ظل ظروف قاسية وخصوصاً في مناطق نفوذ أمل وحزب الله جنوباً، وسوريا في البقاع، حتى عادت القوات السورية إلى بيروت عام 1987، وقررت إخضاع عمليات المقاومة لادارتها، فواجهت المقاومة بيئة سياسة جنوبية غير ملائمة مع سيطرة حركة «أمل» و«حزب الله» على المنطقة الجنوبية وتجميد المقاومة الفلسطينية نشاطها المسلح، وفقد اليسار الحليف القادر والفاعل.

ونتيجة ظروف نزاعية في طرابلس وخصوصاً بين الحزب الشيوعي وحركة التوحيد الإسلامية تعرض الحزب الشيوعي لحملة تصفية في صراعه مع الجماعة الاسلامية وفتح عام 1984، وفي بيروت أقفلت حركة «أمل» (1975) و«حزب الله» (1982) الضاحية الجنوبية في وجه اليسار.

بين 1982 و1984 كانت معظم العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال تنطلق تحت اسم «جبهة المقاومة الوطنية»، تركّزت العمليات في منطقة الجنوب بعد انسحاب إسرائيل من الجبل 1983 ومن شرقي صيدا 1985. كانت «المقاومة الوطنية» تتلقى مساعدة المنظمات الفلسطينية التي تراجعت بعد خروجها من لبنان، بينما تلقت «المقاومة الإسلامية» الدعم المباشر من «قوات الحرس الثوري الإيراني» الذي جاء إلى البقاع بتسهيل من سوريا وقام بتدريب وتجهيز المقاومة الإسلامية ورعايتها، التي نفذت العمليات العسكرية النوعية الاستثنائية على قوات المارينز الأميركية في بيروت، وفي مطار بيروت ومركز الحاكم العسكري الإسرائيلي في صور. ونشر السوفيات صواريخ متقدمة في البقاع وجبل صنين، وأعادوا تأهيل الجيش السوري، ما ساهم في انسحاب قوات الاطلسي من بيروت.

قامت السلطة السورية بضبط مناطق نفوذها في البقاع بعد وقف إطلاق النار مع الاحتلال الاسرائيلي على حدود البقاع الغربي، لكنها ساهمت بدعم المقاومة في الجنوب ولا سيّما حركة «أمل» و«حزب الله». وقد اتخذت، أي سوريا موقفاً حاسماً من النشاط العسكري لبعض الأحزاب الوطنية التي تربطها علاقات بالفلسطينيين (منظمة فتح بقيادة ياسر عرفات) الذين تعرضوا لشتى أنواع التضييق.

تعرض اليسار (الحزب والمنظمة) على نحو خاص لخطة تطويق سورية منظمة وخصوصاً خلال 1985 – 1987 وحرب المخيمات التي خاضتها «حركة أمل» بدعم من سوريا.

فقد كانت خطة سوريا من أجل وضع اليد مجدداً على لبنان واستعادة المواقع التي أزالها الاجتياح الإسرائيلي تمر من خلال إزالة العوائق أمامها ولا سيّما التي لا تنصاع لهذا المطلب.

وقد جرى افتعال اشتباكات مسلحة بين الحزب الاشتراكي و«حركة المرابطون»، ثم بينه وبين «حركة أمل» انتهت إلى إخراجه من بيروت وإنكفائه إلى الجبل، وجرى خلق مناخات إسلامية بيروتية تدعو القوات السورية للعودة إلى بيروت لوقف «نزاع الميليشيات». 1987

كانت سوريا باستمرار ترغب في السيطرة على لبنان واستخدامه كإحدى أهم أوراق نفوذها الإقليمي. وكان لبنان يوفر لسوريا ثلاثة أهداف في آن واحد: المهابة الدولية، ووسيلة

التأثير في السياسات العربية والدولية، أداة إبقاء خط النزاع مع إسرائيل معلقاً للتفاوض على الجولان وعلى القضية الفلسطينية وعلاقتها بها، وما سمي وحدة المسارين وأخيراً الحديقة الخلفية لنظامها الاقتصادي الذي يتنفس من رئة بيروت دون حاجة منها لتغيير قوانينها وتقاليدها مع اعتماد سياسات ليبرالية فضلاً عن النهب المنظم لجزء مهم من موارد لبنان وضبط حركته الاقتصادية بما يناسبها.

التجربة الفلسطينية في لبنان

قامت استراتيجية الثورة الفلسطينية المعاصرة على تغيير الأوضاع المحيطة بفلسطين كشرط للتحرير. والخلفية الواقعية لهذه النظرية تقول إن إسرائيل احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 قبل أن تستكمل الفصائل الفلسطينية بناء مؤسسات المقاومة في الداخل. ثم تحول الأردن إلى ساحة المواجهة حيث الجمهور الفلسطيني الأكبر في الشتات والحدود الجغرافية الواسعة والتواصل المفتوح نسبياً مع الضفة الغربية. وفي الأردن تبلورت خطة الأرض المحررة التي ينطلق منها العمل الفدائي، وصاغت الفصائل المختلفة رؤيتها، إما انطلاقاً من الفكر القومي الذي استهان بالشخصية القطرية، وإما انطلاقاً من إسقاطات التجربة الفيتنامية عن الشمال والجنوب وهانوي. واستسهلت بعض الفصائل فكرة الاستيلاء على السلطة ورفعت شعار حسم الازدواجية القائمة آنذاك فكانت مجازر أيلول 1970 التي قوضت الوجود الفلسطيني المسلح، ودفعت معظم أجهزة المقاومة نحو لبنان البلد الضعيف من حيث دولته ومؤسساتها ولا سيما المؤسسات الأمنية، ونحو المخيمات التي انتعش فيها العمل السياسي والمسلح.

كان اتفاق القاهرة (1969) يفترض أن يعطي المقاومة طريق عبور لتنفيذ العمليات الفدائية التي هي امتداد لسياسة حرب الاستنزاف التي بدأها جمال عبد الناصر (1968) رافضاً منطق الهزيمة، وداعياً إلى استمرار الصراع وإلى ضرورة حضور الطرف الفلسطيني على مسرح المواجهة. أما منظمة التحرير فقد اشتغلت على خطة السلطة الموازية، فخرجت من المخيمات إلى نشر سلسلة واسعة من المكاتب والمعسكرات والقواعد، وتصرفت على

أساس تضخيم حجمها السياسي واستثماره عربياً ودولياً. في مناخ النهوض الوطني رداً على هزيمة 1967 وانتشار الأفكار الثورية والكفاح المسلح، انخرط العديد من الأحزاب اللبنانية العروبية واليسارية في التعاون مع منظمة التحرير تعويضاً عن غياب الدولة عن الجنوب، وحماية لظاهرة المقاومة. وتمحور العمل السياسي في لبنان حول قضية فلسطين، وقويت الاتجاهات التي راهنت على الثورة الفلسطينية كـ«رافعة تاريخية» لتغيير الأوضاع على المستويين الوطني والاجتماعي.

وهنا بالذات، استشعر اليمين اللبناني تراجعات حركة التحرر الوطني العربية، كما استشعر القلق من ظاهرة الموجة «الثورية» الجديدة فبدأ هو الآخر يستغل ضعف الدولة لبناء ميليشيات مسلحة تحمل أفكاراً قومية لبنانية فاشية ما لبثت أن تحولت إلى مشاريع طائفية في التصدي للأفكار الجديدة العروبية واليسارية.

أمام تعاظم الوجود الفلسطيني المسلح وقع الصدام في أيار 1973 بين الجيش اللبناني ومنظمة التحرير على برنامجين متناقضين، وهم لبناني رسمي بتكرار تجربة الأردن، ووهم فلسطيني بإنشاء سلطة وطنية حاضنة.

أسست هذه المناخات لمسار تفكك الدولة في لبنان وشجعت العقل السياسي الفلسطيني على اعتبار الإمساك بمفاصل «الورقة» اللبنانية عنصر القوة للصراع والتفاوض في آن. وتضافرت هذه الظروف بعد حرب تشرين الأول 1973 وما كان يحضّر من تسويات على استدراج القيادة الفلسطينية الأكثر نفوذاً نحو الرهان على التسويات، وعلى تغليب استراتيجية الدخول في التناقضات العربية، على حساب استراتيجية العمل العسكري الفعال في الداخل والخارج. وفي شكل أو آخر أخذت قيادة منظمة التحرير لبنان «رهينة» لهذا التفاوض. لكن الدور السياسي المتنامي للقضية الفلسطينية والتعاطف الدولي، والإمساك بالساحة اللبنانية، وذلك كله جعل التحالف الأميركي الإسرائيلي يدعم ويغذي المواجهة الأهلية لاستنزاف المقاومة وإغراقها في النزاعات الداخلية.

عندما اندلعت شرارة الحرب اللبنانية في سنة 1975 استجابت الفصائل الفلسطينية لتداعياتها وسعت إلى توطيد نفوذها وانتشارها ورفض الحلول التي تعيد سلطة الدولة اللبنانية وتضبط الانفلاش الفلسطيني.

خرافة الوطن البديل

شكلت الممارسات الفلسطينية تبريراً لدى اليمين اللبناني للقول إن خطة منظمة التحرير هي إقامة «الوطن البديل» في لبنان وفرض التوطين. ولم يكن ليخطر في بال الفلسطينيين مثل هذه الغاية كهدف استراتيجي، لكن ذلك صار من قبيل الحصيلة السياسية أمام استحالة التسوية، وأمام خمود العمل المقاوم في الداخل، والتشبث بسياسة أخذ لبنان رهينة لتسوية بدأت تستحوذ على المشروع الفلسطيني الذي راح يفتش عن حل الدولتين وإقامة السلطة الفلسطينية على أراضي 1967. لكن الشأن الفلسطيني لم يكن إلى جانب المداخلات الدولية، متروكاً للفلسطينيين. فقد تحولت المنظمات إلى جاليات للدول العربية وصراعاتها، وهي التي أغدقت المال على هذا المشروع السياسي وكأنه جزء من شرعية تلك الأنظمة وحضورها. في تلك الفوضى صارت منظمة التحرير جزءاً من النسيج الاجتماعي والسياسي، وفرّخت أحزاباً ومنظمات ومجموعات اعتاشت على المشروع والمال الفلسطيني والعربي والدولي.

دخل اللبنانيون في مأزق الحرب الأهلية المتمادية التي تحولت حرباً عبثية لا أفق لها ولا يمكن لأي طرف أن يحسمها لمصلحته. وجاء الحل العربي في أعقاب التدخل السوري لاستيعاب الفوضى اللبنانية، فقامت إسرائيل باحتلال جنوب الليطاني وفرض وجودها المباشر كعنصر في احتمالات التسوية. كان ذلك إيذاناً بإبعاد المقاومة عن الحدود من جميع الجبهات العربية وتحويلها إلى عنصر أزمة داخلية في لبنان.

وهكذا لم يبق من المقاومة إلا قذائف الكاتيوشا التي تطلقها من خلف الحدود، والرصيد السياسي الذي استخدمته لإبقاء القضية على بساط البحث.

وفي صيف عام 1982 بعد أن أنجزت إسرائيل تطبيق اتفاقية كامب ديفيد والانسحاب من سيناء وإخراج مصر نهائياً من حلبة الصراع، اجتاحت لبنان حتى بيروت لطرد منظمة التحرير وشطبها من المعادلة وإعادة القضية الفلسطينية إلى المربع الأول ما قبل الكفاح المسلح.

القيادة الفلسطينية التي كان لديها نحو عشرين ألف مقاتل، فضلاً عن الأسلحة والإمكانات

الأخرى تعاملت مع الاجتياح الإسرائيلي بشكل تكتيكي مفترضة أن «عملية سلامة الجليل» ستقتصر على أرض الجنوب. فانكفأت من دون قتال جدي فإذا بها تحاصر في بيروت، وتضطر إلى قبول خروجها النهائي من لبنان. وهنا تدخل إسرائيل إلى بيروت، وترتكب مع الميليشيات اليمينية الحليفة واحدة من أكبر مجازر العصر في مخيمي صبرا وشاتيلا.

القطيعة والانفصال

منذ 1982 تكرست الكيانية القطرية واكتملت باستقلال المصير الفلسطيني. ما عاد هناك أساس مادي لارتباط القضية الفلسطينية بالتحرر العربي، وما عاد تحرير فلسطين مهمة عربية تنخرط فيها شعوب المنطقة.

كانت المبالغة الفلسطينية في تحميل دول الجوار أعباء القضية تحت ذريعة البعد القومي خطأً واقعياً وتاريخياً. أما الممارسات السياسية فكانت العنصر التفجيري لجميع النزعات القطرية العربية التي اغتذت على السياسات القبلية السلطوية التي مارستها الثورة بفوقيتها وبنزعتها الالحاقية. وتحول السلاح الفلسطيني في لبنان من مشروع تحرير إلى مشروع سيطرة وتسلّط. وتحولت القضية عن مهمة تطوير بيئتها الشعبية إلى محاولات إخضاعها بالقوة أو بالخدمات، ولم تتوافر للثورة الفلسطينية المعاصرة نظرية ثورية. كانت التجريبية والارتجال والفوضى والمبالغة في الفولكلور السياسي والعلاقات العامة على حساب بناء مقومات الصمود والولاء والالتزام. وعلى الرغم من تضحيات اللبنانيين إلى جانب القضية الفلسطينية، فقد كان خروج المقاتلين عام 1982 مشهداً مأسوياً، ليس لأنه هزيمة عسكرية، بل لأنه أنشأ تضاداً بين عروبة فلسطين وعروبة لبنان في أذهان قطاعات واسعة من الجمهور اللبناني.

لم تكن خسارة الثورة الفلسطينية لموقع لبنان بعد الأردن حدثاً تفصيلياً في تجربة الثورة المعاصرة. فقد انفصلت، بشكل أو بآخر، قيادة المنظمة عن معظم الشعب الفلسطيني في محيط فلسطين، وهجرت إلى عواصم عربية بعيدة كقيادة منفى. ربما كان من نتائج هذا الانقطاع المريع أن سعت القيادة إلى تفعيل عمل الداخل فكانت الانتفاضة الأولى عام

1987. ويمكن، في مكان ما، اختصار التجربة الفلسطينية بعقدين من العمل على فرضية التحرر من البعد العربي، وعقدين من فرضية الاكتفاء الذاتي. هذا التناقض هو إحدى مشكلات هذه التجربة.

الخروج على الأهل والعودة اليهم

مثلت ظاهرة اليسار الجديد أحد تجليات تمرد الشباب على العلاقات التقليدية السياسية والاجتماعية.

كانت الحياة السياسية في لبنان تدور حول زعامات تقليدية احتكرت التمثيل الشعبي في جميع الطوائف. أما الأحزاب السياسية التي طبعت مرحلة الاستقلال (الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية) والتي اخترقت معظم الحياة السياسية، فقد تراجعت لمصلحة زعامات محلية متجددة برزت مع قانون انتخاب 1960، الذي جعل الدائرة الانتخابية القضاء بدلاً من المحافظة، وخلال أحداث 1958 اشتد نفوذ الأحزاب العقائدية التي شاركت في تلك الحوادث على تفاوت في ما بينها وهي الكتائب، الحزب السوري القومي الاجتماعي، الحزب الشيوعي اللبناني، حركة القوميين العرب، البعث، التقدمي الاشتراكي. وانتهى نفوذ أحزاب أخرى كالنداء القومي والطلائع وغيرهما.

ورغم محاولة تحديث الزعامة السياسية عبر الأحزاب: إده (الكتلة الوطنية) شمعون (الوطنيون الأحرار) الجميل (الكتائب) رشيد كرامي (التحرر العربي) صائب سلام (رواد الإصلاح) كامل الأسعد (الاشتراكي الديمقراطي) جنبلاط (التقدمي الاشتراكي) فإن الطابع الشخصي العائلي المناطقي الطائفي ظل هو الأساس في هذا التكوين.

خرج الجيل الجديد على سلطة هذه القوى وعلاقاتها العائلية التقليدية، فذهب باتجاه الأحزاب العلمانية الحديثة، لكن اليسار عاد فحاول أن يتموضع في شكل من أشكال البيئة التقليدية، ما أدى إلى أزمة في وعي هذه النخبة الحديثة.

فعندما قررت منظمة العمل الشيوعي تأييد لائحة كمال جنبلاط والقوى الوطنية الأخرى خلقت مشكلة لدى فرع الجبل الذي نشأ في الصراع مع جنبلاط والحزب الاشتراكي (فواز

طرابلسي: صورة الفتى بالاحمر). وحين أُنشئت الحركة الوطنية وغلب على تكوينها ملمح إسلامي بدأت علاقتها بالتوتر مع البيئة المسيحية، وتفاقمت خلال الحرب الأهلية، كما أن تحالف الحركة الوطنية وتعايشها مع مطالب الطوائف الإسلامية أديا إلى شعور النخبة اليسارية ذات المنبت الإسلامي بالعودة إلى بيت الطاعة الأهلي.

فقد اليسار تمايزه واستقلاله فتوقف عن النمو ثم أخذت تتسرب منه العناصر التي التحقت به إلى البيئات الطائفية، التي جاءت منها. هذه الظاهرة معروفة من خلال التحاق السنّة بالمقاومة الفلسطينية مباشرة، والشيعة بأمل ومن ثم بحزب الله، والدروز بالحزب التقدمي الاشتراكي، والمسيحيين بالأحزاب المسيحية من كتائب وأحرار وكتلة، ومن بعد بالقوات اللبنانية، وفي ظل التصادم والتجاذب داخل المناطق الإسلامية كانت اليسار يعاني أزمة انتماء، فهو يقاتل على جبهتين: اليمين المسيحي واليمين الاسلامي، وبلغ التضييق عليه شديداً في ما كان يسمّى المناطق الوطنية.

عندما تعمق الصراع الطائفي والمذهبي، حصلت تصفيات للوجود اليساري خلال هذه النزاعات، ولا سيّما بعد 1982 واستمرت هذه الظاهرة على مراحل من العبور إلى مواقع سياسية أخرى أكثر فاعلية وتأثيراً.

كان الاجتياح الاسرائيلي عام 1982 بمثابة الاعلان الرسمي لنهاية تجربة العمل الوطني بعدما كان الواقع ضمناً يؤكد نهايتها منذ 1978. أطلق جورج حاوي ومحسن ابراهيم مشروع المقاومة الوطنية من منزل كمال جنبلاط في 16 أيلول 1982، لكن وليد كان قد أعلن حل الحركة الوطنية رسمياً وراح يبحث عن خيار تسووي طوائفي جديد كان قد بدأ مع بشير الجميل عام 1980 لم يكتب له النجاح، وخصوصاً في الحوار مع بشير الجميل، وبإلحاح من الرئيس الياس سركيس ومدير الأمن العام جوني عبده وبواسطة سمير فرنجية. ومن الأردن عاد وليد جنبلاط إلى سوريا واضعاً مصيره في حضنها بعدما رفضت القوات اللبنانية والكتائب أي مشروع تسوية سياسية وأرادت شطب جنبلاط من المعادلة الدرزية.

لم ترحب سوريا بدور لمحسن ابراهيم فانكفأ يصدر البيانات من بيروت فيما ذهب جورج حاوي إلى الانحياز إلى الموقف السوري وقطع الصلة بالفلسطينيين.

حوصرت المنظمة ومحسن اللذان اختارا الاستمرار في نهج الانحياز إلى الجانب الفلسطيني. قرر الحزب الشيوعي اللبناني أن يبحث عن موقع لبناني له، وان يمارس سياسة الاندماج مع المستجد في الوضع السياسي، وهو اشتبك مع ياسر عرفات وجماعة من الاسلاميين في طرابلس عام 1984. بينما التزم محسن ابراهيم خط الموقف الفلسطيني حيث لا موقع لبنانياً خاصاً بالمنظمة.

للحزب الشيوعي إرث تاريخي في جميع الطوائف والمناطق، وله نكهة مسيحية مقبولة رغم تشيعه السياسي في الحرب. أما المنظمة، فليس لها أي موقع جغرافي سياسي طائفي.

وأكثر ما أحبطها عدم شرعية دورها في الشيعة مع تصاعد دور أمل وحزب الله وعدم تبني وليد جنبلاط لأي مشروع خارج مصلحته الطائفية المحصورة.

لم يكن محسن إبراهيم يوماً قريباً من القاعدة الحزبية كما كان جورج حاوي. نادراً ما شارك في تشييع شهيد أو تأبين شهيد. ولم يكن يملك أفكاراً خلّاقة أو مبادرات، بل لديه سلوك صارم في استخلاص توازنات القوى والعمل على أساسها. كانت ظاهرة المنظمة أو هذا اليسار الجديد تقوم على الدور الثقافي المميّز وعلى النضالية العامة والنشاطية الفردية لا على الحبكة التنظيمية والتماسك التنظيمي والالتزام الفكري. كانت مرجعية المنظمة الفكرية «الماركسية» بكل ظلالها وأطيافها وتجاربها. ولم يكن ممنوعاً أن يفكر كوادرها بالتجربة الصينية أو الفيتنامية أو الكوبية أو بأي مرجعية فكرية وسياسية أخرى.

ولم تكتسب المنظمة مصالح اجتماعية راسخة أو تنخرط في مؤسسات (سوى الحركة الوطنية) تثقل عليها التفكير أو تفرض عليها قيوداً، لكن ذلك هو أحد الأسباب الرئيسة التي جعلتها بلا جغرافيا سياسية وبلا موقع شرعي داخل البنية الطوائفية اللبنانية.

لم تنجح المنظمة في تكوين موارد مالية ثابتة لها. وكل ما استطاعت الحصول عليه لم يكن يكفي لإدارتها السياسية والتنظيمية فضلاً عن الحاجات العسكرية والأمنية الباهظة التي فرضتها الحرب. وكانت مالية المنظمة تحت سيطرة الأمين العام، وهي عبارة عن دعم من منظمة التحرير الفلسطينية، بعد توقف الموارد الشحيحة من الحركة الوطنية. كان على كوادر المنظمة الذين تورطوا في التفرغ السياسي، البعض منذ عام 1975، والبعض الآخر منذ

1977 وصاعداً، أن يبحثوا عن مصادر عيش بديلة، وعن استقلالهم المالي لكي يعبروا عن استقلالهم السياسي والفكري.

نجح المثقفون الاعلاميون في إيجاد البدائل بينما عانى الآخرون من القدرة على إيجاد مثل هذه البدائل، وقد جاوز كل منهم سن الأربعين والخمسين. وساهم ذلك في تعطيل النقاش الحر داخل المنظمة ومواجهة السلطة القابضة على الإمكانيات كلها، المال والسلاح ورخصة الصحيفة ومكاتب المنظمة، وكان أي تمرد يعني الخروج دون أية إمكانيات لمتابعة العمل السياسي ما لم يرتبط بطرف خارجي على ندرة المصادر آنذاك.

بالنسبة إلى استقلال أي مشروع سياسي. اتخذت حركة المعارضة في المنظمة شكل الانسحاب التدريجي من المسؤوليات والانكاء خلال السنوات التي أعقبت 1982 إلى أن قرر محسن إبراهيم التخلص من عبء بعض الكوادر المالي فأعطى هؤلاء تعويضات مالية زهيدة، وأنهى حالات التفرغ السياسي وخصوصاً لمن استمر حتى عام 1987، ومعظم هؤلاء لا يمثلون الشرعية التاريخية لقيادة المنظمة أو يقدرون على تشكيل قيادة سياسية، ولو أنهم مناضلون في مجالات مختلفة. وبعد هذا الضمور في دور المنظمة وتسرّب قياداتها لم تعد مسألة الوحدة مع الحزب الشيوعي ذات جدوى، كما لم يكن الحزب قد بدأ مراجعته السياسية الجذرية مع جورج حاوي، وطرحه لمشروع حزب يساري ديمقراطي بملامح ليبرالية؛ لم يعد سهلاً انقاذ تاريخ المنظمة من خلال الانخراط بمشروع كهذا، وفيما بادر جورج حاوي على عادته لطرح مشروع سياسي جديد، انكفأ محسن إبراهيم إلى ما سمّاه المراجعة السياسية ولاذ بالصمت منهياً أي نشاط للمنظمة سوى دوره الشخصي الاجتماعي والاستشاري للقيادة الفلسطينية.

غادر أعضاء المكتب السياسي الذين رافقوا تجربة المنظمة من بداياتها على النحو التالي: محمد كشلي، وضاح شرارة، أحمد بيضون، رفعت النسر، عباس بيضون (1973) سليمان تقي الدين (1982) فواز طرابلسي، نهلة الشهال عبد الفتّاح سوق (1984) حكمت العيد، زهير رحال، محمد إبراهيم (1986) فؤاد المقدم، محمد فران، عدنان الزيباوي، رشيد الزعتري (1988).

عقدت اللجنة المركزية اجتماعاً عام 1986 لمناقشة ما آل اليه وضع المنظمة بعد الاجتياح الاسرائيلي وخروج الفصائل الفلسطينية وتوقف المنظمة عن عمليات المقاومة الوطنية والعزلة والهامشية السياسية التي أعقبت أحداث 6 شباط 1984 وحرب المخيمات 1986.

قدمت مجموعة (حكمت العيد، زهير رحال، محمد إبراهيم) نقداً لاوضاع المنظمة، ولا سيما انفراد وتفرد محسن ابراهيم بسلطة القرار وادارة علاقات سياسية عامة غير واضحة الاهداف والنتائج، وتوقف مسيرة العمل الحزبي وغياب الديمقراطية وتأجيل انعقاد المؤتمر الثاني منذ عام 1971. انتهت النقاشات إلى ادانة مسيرة وأفكار وسلوك هذه المجموعة والطلب اليها تقديم نقد ذاتي. انسحبت المجموعة لتعود اللجنة المركزية فتناقش الازمات والمشكلات نفسها مطلع عام 1990 على أساس مراجعة فكرية شاملة اجراها محسن ابراهيم بدأت بوثيقة كتاب تناول فيها الماركسية نفسها في ضوء انهيار التجربة السوفياتية واستخدم من بين عناصر المراجعة أفكاراً عتيقة ولم يتورع عن استخدام قراءة إسلامية في هذه المراجعة من مثل كتاب محمد باقر الصدر (فلسفتنا واقتصادنا).

تصدى فؤاد المقدم لهذه المراجعة «الفكرية» في مطالعة خطية ولو على نحو استنكاري استفهامي سطحي، لكنه توقف عند مشروع محسن إبراهيم للتخلّي عن مرجعية الماركسية اللينينية واقتراحه إنشاء منظمة يسارية ديمقراطية جديدة، واعادة «تأسيس المنظمة». وأشارت المداخلة إلى النهج التبسيطي لمحسن في التعامل مع ظواهر النزف المستمر في قيادات المنظمة وكوادرها، واطلاق التهم بحق هؤلاء العناصر وتجاهل الأزمة المتجددة بسبب القيادة الفردية (الأمين العام).

وقد استفز أعضاء اللجنة المركزية آنذاك إعلان محسن ابراهيم غياب القيادة التاريخية الشريكة له، واعتبار من تبقّى من كوادر يحتاجون إلى تأهيل لكي يستحقوا الدور القيادي.

وأشارت المداخلة إلى تورط المنظمة في الصراع الطائفي والتبعية للمقاومة الفلسطينية والرضوخ لسياسة تعريب الأزمة من البوابة السورية وغياب الجهد لاستنهاض وتطوير وتوحيد اليسار العربي.

ثم عاد محسن ابراهيم إلى استكمال تلك المراجعة الشاملة بسحب هذا «الكتاب من التداول» واعادة التركيز على الموضوعات السياسية، بين عام 1992 و1993.

وفي اجتماع اللجنة المركزية على دورات عديدة قدم محمد فران مطالعة شاملة حول أزمة المنظمة الفكرية والبرنامجية والسياسية، مركّزاً على مشكلات التنظيم الداخلي وتعطيل الديمقراطية وتفرد القيادة، واصفاً سلوك الأمين العام بالتسلطي، ومستخدماً تعبير قطع رأس كل معارض وتعطيل عمل الهيئات خارج إرادة الأمين العام.

وتصرف الأمين العام كأنه ليس مسؤولاً عن تنظيم حزبي، ورفض مشاركة اللجنة المركزية والمكتب السياسي في حركته السياسية أو حتى في الإشراف على الوضع المالي بحجة عدم كفاءة هذه القيادات.

وأشار محمد فرّان إلى ظاهرة انسحاب فوّاز والتبرير الذي جرى تقديمه باعتباره مثقفاً قرر الانكفاء وعدم متابعة النضال دون أي توضيح لآرائه السياسية والتنظيمية، ولحظ كأن هناك عدائية اتسمت بها تجربة المنظمة بإدانة «المثقفين» رغم أن معظم هؤلاء كانوا مناضلين وتحملوا مسؤوليات نضالية كبيرة. وأشار محمد فران إلى شعور فوّاز بالغبن جرّاء تكتيل محسن ابراهيم لمجموعة حكمت، زهير، محمد وآخرين ضده ومحاولة عزله دائماً. واستنتج محمد فرّان أن فوّاز قد أصابه اليأس من الاصلاح ولم يؤدّ الدور الذي كان يستحقه وهو دور شرعي (الرجل الثاني) فخرج. ثم إن مجموعة حكمت لحقت به أيضاً لأن محسن لم يكن يعترف بشريك له في قيادة المنظمة.

أما المداخلة الثانية المكتوبة فكانت لمحمد حمدان (عضو ل.م.) فكررت الأفكار نفسها تقريباً، لكنها أشارت إلى رفض محسن ابراهيم مشاركة اللجنة المركزية في القرار المالي حيث رأى محسن أن أي بحث في مالية المنظمة هو بمثابة تطاول عليه واساءة إليه لأنه «الأصل والأساس في تأمين موارد المنظمة المالية، ولأن أعضاء ل.م. غير مؤهلين ولا كفوئين لأي بحث مالي جدي! وهو يصر على إبقاء الملف المالي في حوزته ولا يقبل أبداً بفتح هذا الملف».

محطة عام 2000

ظلت «المراجعة الفكرية والسياسية والتنظيمية» مستمرة مع مجموعة تعد بالعشرات، ومحسن ابراهيم يعد بإطلالة فكرية وسياسية جديدة، لكنه توقف منذ نهاية الثمانينيات

عن إعلان المواقف السياسية أو المشاركة في أية نشاطات سياسية. وفي نهاية عام 2000 عقد مؤتمراً سمّاه المؤتمر الثاني للمنظمة، استمر على مدى أربعة أشهر حتى 4/ 2/ 2001 صدرت عنه وثيقة تنظيمية أعادت هيكلة «المنظمة» وفق أوضاعها الجديدة، وعلقت النظام الداخلي وصاغ محسن إبراهيم خلاصة المؤتمر وآراءه في الانكفاء السياسي، وعطب الادارة الحزبية، ومطالبة الأمين العام بالاطلالة والحضور، وجاهزية المنظمة ورأى أن آراء الاعضاء تبسيطية، وهم لا يفهمون الأزمة بعد، وقدم مداخلات انتهت إلى إقرار «الجماعة» بها. وقد حددت تلك المراجعة الأزمة في:

- الهوية الفكرية القائمة على التطرف اليساري والتشديد الأصولي الماركسي في وجه ما كانت تعتبر تحريفية وانتهازية.
- برنامج الالتحاق الكامل بالعروبة الفلسطينية والتحالف مع طائفيات لبنانية مغبونة.
- خيار الانخراط في الحرب الأهلية طريقاً للتغيير.

لكن هذه المراجعة لم تجد لها حاضنة تنظيمية قادرة على افتتاح مسار جديد وخصوصاً بعد ما أصاب المنظمة من اضمحلال في انتشار الرقعة الاجتماعية والنفوذ السياسي، وهي الآن عاجزة عن أن تتصدى لأي عمل سياسي فعلي إذا كانت لا تريد تكرار تجربة «النقد السياسي والفكري والمشاغبة» والاعتراض واقتراح الأفكار على واقع لا تأثير لها فيه. واتخذ المؤتمر قراراً بنشر هذه المراجعة لكن لم يحصل ذلك لاسباب لاتزال غير معلنة. إلا أنها يجب أن تكون مفهومة في السياق نفسه الذي جرى منذ أواخر الثمانينيات.

خاتمة

راودت فكرة تكوين حزب سياسي جديد مجموعة من المثقفين كانوا بشكل أو بآخر أصحاب تجارب سياسية حزبية ولو محدودة في الأحزاب القومية واليسارية، التي كانت صورتها قد بدأت بالشحوب. في لبنان كانت الحياة السياسية تراوح عند حزب مسيحي الهوية، لبناني العقيدة شارك في أحداث 1958 ورعته السياسة الشهابية لكي يصبح أحد أقطاب السلطة منذ انتخاب 1960 هو «حزب الكتائب». وإلى جانبه شكل الرئيس الاسبق كميل شمعون «حزب الوطنيين الأحرار» من عناصر حزبيته التقليدية. وكان حزب «الكتلة الوطنية» قد تأسس في عهد الانتداب بزعامة الرئيس إميل إده، لبناني النزعة وليبرالي التوجه وقد ورثه العميد ريمون إده. إلى ذلك كان البرلمان اللبناني يضم العديد من الشخصيات السياسية المسيحية المستقلة. وفي الجانب الإسلامي كان «حزب النجادة» الاسلاموي بزعامة عدنان الحكم قد تأسس في مقابل حزب الكتائب على فكرة العروبة الوحدوية وتلاشى دوره بعد الاستقلال لمصلحة نفوذ زعامة سنية مثل آل الصلح وسلام وكرامي وشخصيات مستقلة أخرى.

بينما أنشأ بعض قادة الشيعة أحزاباً صورية مثل كامل الأسعد ورشيد بيضون، أنشأ رئيس الحكومة رشيد كرامي حزب التحرير العربي على المنوال نفسه.

أما الزعيم الدرزي كمال جنبلاط فقد أسس عام 1949 «الحزب التقدمي الاشتراكي»

الذي بدأ بفكر إصلاحي لبناني يستلهم أفكار الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية، وتطورت أفكاره ومواقفه منذ العام 1956 باتجاه تبني العروبة والانسجام مع السياسة الناصرية منذ العام 1958، وتعزز موقعه النيابي بعد عام 1960 كقطب درزي أساسي إلى بعض التحالفات التي مدت نفوذه إلى بيروت وصيدا. أما الحزب السوري القومي الاجتماعي (تأسس 1936) فكان حزباً عقائدياً يؤمن بوحدة كيان سورية الطبيعية (الأمة السورية) وينادي بفصل الدين عن الدولة وقد صادف انتشاراً في بيئة الأقليات الطائفية.

قام بمحاولة انقلاب عسكري نهاية عام 1961 وسجنت قيادته وعدد كبير من أعضائه بعد موجات من الحصار السياسي. أما الحزب الشيوعي اللبناني (تأسس 1924) وظل إلى عام 1946 جزءاً من حزب واحد مع قرينه السوري فقد كان قادته اللبنانيون مثل فرج الله الحلو ونقولا الشاوي وفؤاد قازان ومصطفى العريس وأرتين مادويان قد أصبحوا شخصيات وطنية معروفة من خلال نضالهم الطويل في المعارك الوطنية والاجتماعية. لكن هذا الحزب كان قد تحول إلى آلة بيروقراطية منضبطة في حركة سياسية تنسجم مع توجهات الاتحاد السوفياتي وتتبع بانتظام تحالفات لبنانية مع شخصيات مثل رشيد كرامي وكمال جنبلاط، إلى شخصيات ليبرالية، ويمارس دوره من خلال مؤسسات نقابية غلب عليها نفوذ اليمين اللبناني، وشارك في الانتخابات ولم يفلح مرَّة في الحصول على مقعد نيابي.

لم تكن الأحزاب فاعلة كفاية أو جاذبة للاجيال الجديدة، وكان التيار العروبي ممثلاً بزعامات مثل رشيد كرامي وصائب سلام وكمال جنبلاط وصبري حماده، وكان حزب البعث الأكثر انتشاراً يمثل ملحقاً للسلطة في دمشق وبغداد وعانى من النزاعات والانقسامات، وكانت حركة القوميين العرب قد تماهت مع تيار جمال عبد الناصر السياسي وفقدت استقلالها الفكري والسياسي والكثير من حيويتها.

ومنذ أواسط الستينيات كانت الحياة الثقافية اللبنانية الأكثر خصوبة وانفتاحاً في العالم العربي، وكانت بيروت تضم أبرز الجامعات (الأميركية، اليسوعية، اللبنانية، العربية) وأهم موقع للصحافة ودور النشر والمنتديات الفكرية. وكان الجيل الجديد من الشباب قد تلقف الموجات الثقافية والفكرية العالمية على أنواعها وأبرزها الموجة اليسارية وتجسيداتها

المهمة آنذاك مع الثورة الصينية والكوبية والفيتنامية والظاهرة الغيفارية إلى غيرها من تجارب حركات التحرر في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، وكذلك إلى اليسار الأوروبي خصوصاً فرنسا وإيطاليا. وكان من الطبيعي أن يتجه الشباب إلى الأفكار الاشتراكية وأن يرفضوا الواقع اللبناني الذي بدا آنذاك تقليدياً رتيباً إزاء حركة الثورات والانقلابات في العالم العربي (مصر، سوريا، العراق، اليمن الشمالي والجنوبي، ظفار في عمان والجزائر). فاذا كان العالم العربي يخوض المعارك ضد الاستعمار القديم وتتجه الانظار إلى قادة مثل جمال عبد الناصر (مصر) والمهدي بن بركة (المغرب) وبن يلّا (الجزائر) والسلال (اليمن الشمالي وقحطان الشعبي (اليمن الجنوبي) كانت الحركة الطلابية والشعبية اللبنانية، لا سيّما التيارات القومية العروبية واليسارية تتظاهر تضامناً مع القضايا العربية؛ فقد كانت فلسطين قضية حاضرة في وجدان العرب واللبنانيين وأساسية في تفكير الجماعات الحزبية (البعث والسوري القومي وحركة القوميين العرب). فمن الجامعة الأميركية في بيروت انتشرت الأفكار العروبية والقومية، ومن بيئة مدارس المقاصد الاسلامية (السنية) والعاملية (الشيعية) ومن روّاد لبنانيين كثر منهم شخصيات بارزة في جبل لبنان (مسيحيون ودروز) لا سيّما اولئك الذين واكبوا الثورة السورية وشاركوا في الجمعيات العربية السرية ضد العثمانيين ثم ضد الانتدابين الفرنسي والانكليزي. كل هذا المناخ أوجد بيئة للأفكار العروبية واليسارية ولعب أساتذة الثانويات والجامعات دوراً في نشرها. وكان بديهياً أن تلتقي مجموعات من الشباب اللبناني على تأسيس حركة سياسية محورها الأساسي القضية الوطنية والقومية وبعض شجونها وشؤونها المسألة الاجتماعية. ففي لبنان الذي شهد تداعيات الثورة النفطية بعد موجة الانقلابات العسكرية العربية وقيام دولة إسرائيل تغيّرت البنى الاقتصادية والاجتماعية، كما تغيّرت الديمغرافيا اللبنانية. وقد انصبت معظم هذه التحولات في العاصمة بيروت. ازدهرت نشاطات ومرافق ومؤسسات اقتصادية، واتسع العمران، وازداد بشكل ملموس سكان المدينة، ووفدت اليها جماعات من أرياف لبنان طلباً للعلم والعمل والوظيفة والرفاهية والوساطة والتجارة والخدمات والنشاط الاجتماعي والسياسي. ونشأت أحياء جديدة وتكونت أحياء أكثر اختلاطاً بين الجماعات كما اتسعت الضواحي وكثر سكانها.

كان لبنان من أكثر بلدان المنطقة العربية فيه حضور فعّال للطبقة الوسطى. كما أن البرجوازية الصغيرة كانت منتشرة على ما تؤكد الكثير من الدراسات. وكانت أشكال التضامن الاجتماعي قوية في الطوائف والعائلات والطبقات، وأكثر الانقسامات حدة هي في الحزبيات السياسية والغرضيات والانتماءات الجهوية. وكان البرلمان اللبناني الذي توسع بعد أحداث 1958 قد أدخل ممثلي الطبقة الوسطى بقوة إليه من محامين وأطباء ومهندسين ورجال مال وأعمال وحدّ كثيراً من احتكار العائلات التقليدية للتمثيل السياسي.

لكن البرلمان ظل أسير قاعدة تمثيل الجماعات الطائفية والمناطق والزعماء. وهذا الأمر جعل من الصعب تكوين سياسات وطنية شاملة لمصلحة الطبقة الاقتصادية المسيطرة وما تحتاجه من تحديث للسوق اللبناني خارج العاصمة وتطوير الادارة الملائمة، وكذلك من الصعب توحيد الطاقم السياسي الحاكم بما لديه من نزاعات وانقسامات سياسية أو مصلحية.

ولم تستطع الأحزاب الحديثة «القومية واليسارية» أن تدخل البرلمان بثقل يوازي كتلتها الشعبية وتيارها السياسي، مع بعض الاستثناءات لاختراق البرلمان ببعض الرموز الحزبية القليلة على مدى دورات مختلفة.

أما الضغوط الاجتماعية فكانت تظهر وتتبلور في حركات مطلبية دون أن تكون كبيرة التأثير والوزن كما في حركة مزارعي التفاح أو مزارعي التبغ أو عمال الصناعة في معامل البلاستك والميكانيك والمعادن والأغذية، وقضايا مثل الضمان الاجتماعي والصحي ومطالب الاستقرار في العمل وتحسين الأجور.

فالحركة الطالبية المتسعة من بيئات شعبية وريفية تطالب بإزالة بعض الحواجز في التحصيل العلمي، كما في توسيع مؤسسات التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية على وجه خاص. إلى ذلك كانت السوق اللبنانية محدودة جداً في استيعاب اليد العاملة، فكانت البطالة وتزايدت ظاهرة الهجرة. وكانت الحياة الاجتماعية تتأثر كثيراً بأموال المغتربين وبحركة السياحة والخدمات الشديدة الحساسية للاستقرار السياسي. وتضافرت هذه العناصر إلى محدودية الخدمات التي كانت تقدمها الدولة إلى المناطق النائية وإلى الضواحي في العاصمة. شكلت هذه اللوحة مشاعر الحرمان والغبن والاهمال وتخلّي الدولة عن رعاية فئات واسعة من

الشعب. وعلى كل حال، لم تكن الحياة الاجتماعية على نحو يرضي اللبنانيين، بل أن نقد الأوضاع الاقتصادية كان قد درج على ألسنة فعاليات إقتصادية وشخصيات سياسية ودينية. فلقد عرف لبنان حركات احتجاج على علاقات إقطاعية في عكار (شمالي لبنان) وحانين (الجنوب) ما يؤكد وجود بنيات إجتماعية متخلفة وحقوق مهدورة، وتتصدّى الدولة للمطالبين بها بالقمع العنيف، وتلعب أجهزة الأمن وإلى حد أزلام الزعماء دوراً في التصدي لهؤلاء. وكانت علاقات العمل في المؤسسة الحديثة التجارية والصناعية بلا ضمانات ومتخلفة، ويقوم أرباب العمل على إجبار العمال على القبول بشروط مهنية قاسية كتمديد ساعات العمل والطرد التعسفي (الصرف من العمل) أو ممارسة ضغوط لأهداف سياسية، أو سوى ذلك. وقد استخدمت الرأسمالية اللبنانية اليد العاملة الفلسطينية والسورية كعنصر منافس لليد العاملة اللبنانية، وساهم ذلك في الضغط على قدرة العمال من أجل تحسين شروط العمل. وكانت المناطق النائية بدون مدارس رسمية أو مستوصفات أو مستشفيات أو كهرباء أو ماء أو طرقات ما شكل روافد كثيرة لحالات التذمر والشكوى ومادة لكل عمل ونشاط إجتماعي أو سياسي يهدف إلى تحسين أوضاع هذه الفئات وهذه المناطق. ومن هذه المعطيات والظواهر انطلقت الحركة الشعبية اللبنانية وساهمت الحركات العامة بحدود ما كانت متوافرة ولا سيّما الصحافة، في جعل الاحتجاجات مسموعة. وكانت لدى اللبنانيين حساسية فعلية ضد سياسات القمع أو ضد الخلل الفاضح في الحرمان أو الاستغلال أو حجز الطموحات في الترقي الاجتماعي. ففي لبنان تراث قديم للمؤسسات الأهلية الدينية أو المدنية والإرساليات التي تقوم ببعض أوجه الرعاية الاجتماعية. وشكلت الجمعيات الاهلية أحد مظاهر الإسناد السياسي للزعماء أو للطامحين إلى السلطة من أفراد الطبقة الوسطى. وعرف لبنان موجة من النوادي الأدبية والثقافية والأنشطة المسرحية في العاصمة والمناطق ما فتح العيون والأذهان على حاجات وحقوق أوسع، وربما على المنافسة أو الحسد الايجابي. وكان الشباب مستعدين لاستلهام الأفكار والتجارب واستيحاء الأمثلة والمقارنات والمفارقات.

وعلى صخب الحياة الثقافية هذه تعززت الأفكار السياسية وراح الشبان أفراداً وزمراً

ينسجون «اسطورتهم» المؤسسة للحزب الذي يقود إلى السلطة، والسلطة التي تتعهد وتعمل في سبيل بناء دولة حديثة عصرية عادلة، ولديها مهمة وطنية تنهض بها لمصلحة شعبها؛ وكان لبنان يزخر بشخصيات فكرية وثقافية وأدبية وفنية وهي قامات ضربت أمثلة حيّة في طروحاتها وسلوكياتها، فهناك الشخصيات النظيفة الكف التي فضحت الفساد، وهناك الشخصيات الإصلاحية على أكثر من مستوى وفي ميادين مختلفة، وهناك ثقافة حريّة نشرها أدباء وفنانون وصحافيون، وهناك جامعات أطلقت التفكير الحر، ومؤرخون وروائيون وشعراء أثروا في عقول الناشئة، ومنتديات انعقدت على منابرها أهم الحوارات، وهناك الحياة السياسية المنفتحة وسجالاتها الراقية وخطاباتها العقلانية. فلم يكن مجافياً للواقع أن يسعى الشباب إلى «ثورة ديمقراطية» في سبيل تغيير النظام وإلغاء قيوده التمييزية من السياسة إلى الإدارة، أو مواجهة ظاهرات الاحتكار والاستغلال والجشع والفوضى، أو ظاهرات الاقطاع السياسي والتوارث العائلي وسلطان المال وعطالة العصبيات أو أن يطلبوا لأنفسهم دوراً مشاركاً في صناعة مستقبل بلدهم وفي تقرير سياساته وخياراته.

في هذه الأجواء كانت أفكار اليسار والاشتراكية أهم العناصر الجاذبة فتلقفها هذا الجيل واخترقت حصوناً حزبية قائمة أو مؤسسات سياسية ودينية وانتشرت في كل المناطق على اختلاف استعداداتها وبنياتها وظروفها الخاصة. وكانت هناك إلى كل ذلك أهمية استثنائية للتجمعات البشرية في المدرسة والجامعة والعمل والحي وهي التي كسرت جزءاً مهماً من انعزال اللبنانيين في بيئاتهم الريفية السابقة، ونشأ اختلاط إجتماعي وتعارف وتشارك ألغى الكثير من الحواجز النفسية والثقافية.

من هذه المعطيات بدأت حركة اليسار الجديد، رفضاً للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتزمّت الثقافي والتقليد والفساد وكذلك رفضاً لأحزاب أو حركات لم تكن تعكس طموحات هؤلاء الناس، ولا تستطيع استيعاب هويتهم ولا سيّما أولئك الذين يتابعون تحصيلهم العلمي دون أن يكتسبوا بعد مواقع ومصالح إجتماعية، ويواجهون الارتهانات المادية أو يضطرون إلى الخضوع لنفوذ أو تبعية سياسية أو أي شكل من أشكال السلطة. وقد كانت الطائفية في النظام وسياسة الاستزلام و«الواسطة» و«المحسوبية» والخدمات

المتبادلة بين أفراد الطبقة السياسية وجمهورها أحد التحديات الأكثر استفزازاً لمعنى الكفاءة والكرامة والحرية.

وعلى وقع الأوضاع الأقليمية المتوترة التي انفجرت حرباً في 5 حزيران 1967 وفي ظل الصراع الدولي بين الشرق والغرب والتيارات الأديولوجية الكبرى، تلقف الشباب اللبناني أزمات المنطقة وجعلوها عنواناً جديداً في يومياتهم وقضاياهم، وكان انكسار العرب أمام إسرائيل مفجراً لواقع وجداني كبير، وموضع مراجعة للأفكار والطروحات والأحزاب والحركات والأنظمة والقيم والمفاهيم. وما أن أعقب ذلك صعود العمل الفدائي والمقاومة الفلسطينية حتى تهيّأت الظروف لنشاط سياسي مباشر فعال جرف أوسع الجماهير وأخرجها من عزلتها ودفع بها إلى حلبة المشاركة في العمل من أجل الكرامة الوطنية والحقوق العربية وتحديد دور لبنان وتفعيله في هذه المواجهة التي اتخذت طابعاً وجودياً شاملاً وصفها البعض بالأزمة الحضارية. فما كان إذاً على معظم الشباب اللبناني إلاّ أن يكون يسارياً، أي مع التغيير السياسي والاجتماعي، مع الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والمساواة والديمقراطية وضد المنظومات السائدة التي صارت في معظمها يميناً محافظاً أو رجعياً أو هي حالات من الفشل والعجز والركود. ومن اللافت أن الحركة اليسارية الجديدة قد استهوت وجذبت نخبة من أبناء العائلات التقليدية ومن أبناء الأوساط البرجوازية قبل أن تتحول إلى أجسام حزبية انضباطية من جهة وصاحبة مصالح وكذلك عرضة لتحديات من النوع الذي فرضته الحرب الأهلية ولاحقاً الحروب المركبة التي سيطرت على المشهد اللبناني. وربما هو المرجح، لو أن هذه الحركة اليسارية قد عاشت في مناخ سلمي ديمقراطي لأنتجت ظاهرة إستثنائية ونجحت في النمو والتطور وفي تقديم نموذج مهم لمعظم العالم العربي.

ومن حركة أشبه بنادٍ ثقافي مفتوح على كل الآراء والاتجاهات، وعلى جدل خصب، وقد تدرجت إلى «تنظيم» محكوم باعتبارات الفعالية ووحدة القرار والوجهة ويخضع لسلطة تسلسلية تحدّ من الحرية بالضرورة. اكتملت ملامح هذه الحركة واجتازت مرحلتها التأسيسية نحو التماسك الحزبي والهرمية والتراتبية وكل الضوابط المرافقة بين 1967 و1973 تقريباً؛ وبدأ العنف يصدع إلى الداخل اللبناني بين تيارين، محافظ يميني يدافع عن السلطة

والنظام ويقاوم الدور الفلسطيني وآخر ضد السلطة والنظام ويدعم الوجود الفلسطيني ومفاعيله ويدافع عنه في مرحلة متقدمة بالسلاح.

استشعر اليسار نموه الشعبي ودوره السياسي في البيئة الوطنية الحاضنة للقضية الفلسطينية فزادت طموحاته وكبرت وعوده واتسعت آفاقه وزادت قدرته على الحضور في الشارع والاستقطاب والتعبئة والتنظيم.

لكنه ولد عملياً على أبواب هذه التحولات الكبرى في المنطقة، ولم يكن جاهزاً لاستقبال حجم الصراعات وحجم القوى المؤثرة من المحيط الخارجي، كما لم يكن قد تجذّر في البنية الاجتماعية بكل روافدها، ولم يكن يملك خنادق استراتيجية أو جغرافية بشرية وسياسية لدعم حركته إلا في بيئة لبنانية واحدة تقريباً من بيئتين تاريخيتين أخذتا بالانقسام مجدداً وبقوة على مقولة العروبة.

فما كان قد حصله اليسار الجديد في أوائل السبعينيات (1970-1975) من مواقع انتشار ونفوذ كان أقرب إلى الفئات الهامشية والمهمشة من النسيج الإجتماعي التقليدي الذي يضغط من أجل احتوائها والسيطرة عليها وإعادة إدماجها في بنية «النظام». وتعرّضت بعض المواقع الصلبة نسبياً إلى ضغوط عديدة من السلطة السياسية والإقتصادية، ومن الضغوط الأمنية، ومن ثقافة الولاء السابقة الطائفية والعائلية والمناطقية. ولقد ظهر أن شرائح واسعة من الخارجين على هذه الضوابط والقيود قد لجأوا إلى الانتساب إلى شكل من أشكال السلطة، الأحزاب أحدها، لكن الطرف الفلسطيني «الدولتي» المدجج بالإمكانات على اختلافها شكل الملاذ الأوسع والأرحب. نشأت من حول المنظمات الفلسطينية ومالها وسلاحها وبالتالي سلطتها وشرعيتها ومشروعها جماعات كثيرة كما ارتبطت بها فئات شعبية واجتماعية طاولت كل الأوساط بما فيها زعامات تقليدية وقوى إقتصادية وحالفتها تيارات أو مواقع دينية وطائفية، فأطبقت هذه جميعها الطوق من حول حياة حزبية أكثر جدية وأكثر فاعلية.

واجهت حركة اليسار (خصوصاً اليسار الجديد) إغراءات وتحديات. إغراء الانغماس في العمل السياسي ذي الفعالية الدعاوية والضجيج والتقدم إلى واجهة الأحداث والصفوف

وبالتالي إغراء الانخراط في العلاقات التقليدية والمؤسسات كما تقدم نفسها، وتحديات من نوع الحاجة إلى استكمال بنائها الحزبي (الفكري، التنظيمي، مواقع المصالح الشعبية) فمالت إلى الخوض في معارك أكبر بكثير من حجمها وأمكاناتها، من جهة مادياً ومن جهة قياديا. وسرعت من الاستجابة لمهمات جعلت منها جزءاً فاعلاً نسبياً في بعض الاعتبارات (الدعاوية والإعلامية والتواصلية) ولكنه جزء تابع للآلة الضخمة التي سيطرت على الفعل السياسي ثم العسكري والميداني والإداري وخلافه. وفي بوتقة هذه المعارك المتعددة الوجوه والمستويات خسرت الكثير من قدرتها على تطوير نفسها كما خسرت كوادر وخسرت مناخها الداخلي الديمقراطي وذهبت باتجاه العسكرة، وتخلت عن الكثير من أشكال المساءلة والمحاسبة ومن المراجعة السياسية، وتوقفت عملياً عن الانتاج المعرفي وانتاج البرامج وتطوير وسائل العمل والنضال، وإلى ذلك كسب المزيد من الأعضاء في سوق المنافسة.

لا شك في أن بعض نزعات المثقفين (الفردية، النرجسية، التردد، تبادل الأفكار واكتسابها وتغييرها، ومقاومة الانضباط أو الطاعة أو العمل الجماعي) قد أثرت سلباً، وهي التي طبعت المرحلة الأولى من تشكيل النواة الاولى للحركة. ليست وحدها الظاهرة التي أعاقت تكوين الوحدة المتراصة، فليس هناك من التجارب العالمية ما يطعن بكون المثقفين قادوا عمليات التغيير. ولم يكن بديل هؤلاء في التجارب عموماً والتجربة اللبنانية خصوصاً «قيادة عمالية»، بل المسألة كانت في أي اطار يعمل هؤلاء، وبأي استعداد للعمل والالتزام والتضحية والمحاورة وقبول الآخر والرغبة في الانجاز الكبير. فلقد ظلت سمة قيادة حركة اليسار الجديد سمة ثقافية إلى شيء من التجربة النضالية والخبرة السياسية والتنظيمية. لقد كانت الظواهر المصاحبة لتأسيس حركة اليسار تتعلق بالتضخّم الايدولوجي، بنزعة التمايز الثقافي، بالجملة الثورية، وبرغبة الظهور والانتصار العصبوي. وهي أمراض تصاحب كل عمل جماعي، لكن اللافت أن اليسار الجديد ومعه اليسار عموماً لم يتوحد، لم يجمع قواه، لم يعتبر القضية أولوية والبرنامج أساس مشروعه، غلّب التمايزات الفكرية على واقع الانسجام في الموقف والرؤية والعمل، ورغم اقتراب أطروحاته السياسية وأحياناً تطابق هذه

الاطروحات أو توافقها، ظلت أولويته «حزبية» و«عصبوية» وشخصانية ولم يعتبر أن مهمة الاطار السياسي والتنظيم الواحد مهمة أساسية تؤدي إلى إنجاح المشروع.

انتقل اليسار الجديد من حالة المشاغبة والمزايدة ونزعة التمايز ومحاولات التفوق النظري أو العملي أو سوى ذلك إلى حال من الاندراج في «الواقعية السياسية» بضغط الوقائع والاعتبارات السياسية العملانية وأحياناً الحاجات الذاتية. وفي كل حال لم يرسخ تقاليد حمائية ضد الشطط والانحرافات ولم يوفر الاطار الملائم للتصحيح والنمو المؤسّسي الجماعي، ولم تتحول جماعات كهذه إلى «مثقف جماعي» تلغي الفروق التي يمكن اكتسابها من بين الأمور الأساسية؛ بل هو كذلك اتخذ لنفسه مهمات لا توازي تطوره الفعلي الطبيعي وانخرط في الصراع المسلح قبل أن يستعد له، وأخذ منه أسوأ التقاليد والاعتبارات والمعايير كما الحاجات.

لم يكن اليسار الجديد في وارد الانخراط في عمل مسلح لإسقاط النظام أو تغييره. ولم يكن منغلقاً على فكرة التغيير الديمقراطي في بلد لديه مستوى معين من الحريات وحد من المؤسسات الديمقراطية وثقافة الحرية والقانون والتسامح والحوار. انزلق في هذا التيار الذي فرضته ظروف أهمها الانقلاب المسلح الفاشي الذي أفرزته بعض أجنحة النظام في حربها ضد الفلسطينيين، والبنية المسلحة للعمل الفلسطيني وكل أساليبه السلطوية ومشكلاته التكوينية الاجتماعية والثقافية. ولم يدرك اليسار الجديد رغم تحليله الأكثر دقة ووضوحاً للنظام الطائفي وللظاهرة الطائفية، لم يدرك ولم يحتسب لأثر العنف أو لأثر الانقسام الأهلي حول المسألة القومية في طبيعة الصراع.

والأهم من ذلك أعتقد أن المصالح البرجوازية ستلجم أي مشروع حرب أهلية أو قتال طائفي مسلح أو تقسيم البلاد أو التلاعب بوحدتها أو اتخاذ خيارات إستثنائية كالتعاون مع جهات خارجية عربية أولاً وإسرائيل ثانياً.

كما أن اليسار لم يجعل من برنامجه لإلغاء الطائفية مساراً تراكمياً من العمل والنضال والدعاية والتنظيم والتعامل والممارسة بما يؤدي إلى جعل هذا المطلب المفصلي الذي هو أساس المشروع الديمقراطي محل استقطاب كبير. ولم يدرك أن نظرية التحالف مع

الطوائف المحرومة ضد الطوائف صاحبة الامتياز هي نظرية تستدرجه إلى موقع طائفي يلغي موقعه الوطني الشامل ويرتب نتائج سلبية سياسياً وفي الممارسة ويلغي هويته أصلاً.

كانت الأزمة الطائفية قد اندلعت قبل أن يدخل اليسار ساحة المعركة مقترحاً حلّاً بدا بوضوح لمصلحة فريق ضد آخر. ودون اية مبالغة في غير محلها عن دور اليسار ومعه الحركة الوطنية كلها لم يكن اليسار صاحب القرار والسلطة والمرجعية في ذاك النزاع سياسياً وميدانياً، لذلك استتبع لجهات من خارجه واستثمر في مشروع غير مشروعه ووقع ضحية مصالح كبرى في الداخل والخارج، وخسر فكرته الاخلاقية الجاذبة وبالتالي «اسطورته» لاعادة تكوين لبنان على النحو الذي حلم به وطن حرية وديمقراطية وعروبة وتقدمية.

وليس مصادفة أن مراجعة التجربة قد بدأت عشية حرب السنتين (75 – 76) وامتدت حتى 1978 داخل اليسار وفي أجوائه، وكان على هذه المراجعة أن توقف مسار الانحدار بصياغة استراتيجية جديدة للعمل في اتجاه قوى الداخل والخارج. لكن المحرضات على الاستمرار في النهج ذاته كان بعضها يتعلق بالجرأة والمصداقية والاستشراف والقدرة على نقد الذات وبعضها يتعلق بالمهابة الشخصية أو «المصالح الحزبية» التي تكونت على ضحالتها وهشاشتها في مستنقع الحرب الأهلية.

إنزلق اليسار إلى الصراع الأهلي المسلح وشارك المقاومة الفلسطينية في الفوضى التي دبّت في العاصمة بيروت ونشوء خطوط تماس حربية طائفية. كانت المقاومة تملك القدرات العسكرية لتوجيه ضربة موجعة للقوى اليمينية لكنها انضبطت في حدود خطوط وممرات رسمتها المعطيات الاقليمية والدولية فتحولت تلك المواجهات إلى عملية استنزاف طويلة لمقدرات البلاد. انتهت تلك المواجهات إلى «إقرار الوثيقة الدستورية، شباط 1976» بتحقيق شكل من التوازن السياسي في السلطة وبعض الاصلاحات. كان على اليسار أن يعترض سياسياً على هذه «الوثيقة» وان يجنح إلى السلم بعد أن رأى حدود القدرة على الحسم بالسلاح. لكنه وافق كمال جنبلاط على مضض بفتح معركة الجبل مع علمه بخطورة تغيير التوازن السياسي والعسكري خصوصاً مع توغل الدور السوري في الوساطة وموافقة القوى السياسية (التقليدية خصوصاً) على التسوية وعلى الوساطة والضمانة السورية. وإلى

ذلك لم تكن هناك أية ضمانة جدية من الطرف الفلسطيني لإعطاء الحركة الوطنية نصراً عسكرياً يترجم تحسيناً لشروط تلك التسوية. وفوق ذلك كانت الحركة الوطنية تدرك المناخ العربي.. والدولي الذي أعطى السوريين ذاك التفويض لضبط الساحة اللبنانية. اختبرت الحركة الوطنية «حرب الجبل 1967» فشلاً ميدانياً ثم بتدخل عسكري سوري فوقع صدام بين الحركة الوطنية وسوريا. وقد رأت الحركة الوطنية آنذاك أن سوريا قد تم استدراجها إلى هذا الصدام.

لكن نتيجة فشل حرب الجبل واغتيال قائد الحركة الوطنية وانقسامها بين مؤيد ومعارض لسوريا، ثم بالضغوط التي مارسها السوريون لشطب الحركة الوطنية من المعادلة السياسية، كان على اليسار الذي صار مكشوفاً بدون حلفاء جديين وأقوياء أن يقوم بمراجعة لسياسته في النظرة إلى الأزمة وكيفية معالجتها وان يعيد بناء موقعه المستقل بدلاً من يستمر في التماهي مع المصالح الفلسطينية والسورية. وان القبول بسياسة التعريب الرسمي من البوابة السورية والرضوخ عملياً للادارة السورية لما كان يوصف بالمواجهة مع إسرائيل واليمين الفاشي الطائفي، لم يكن يقابله أي اعتراف من الطرفين السوري والفلسطيني بالمصالح الوطنية اللبنانية عموماً ولا بدور الحركة الوطنية وخصوصاً بدور اليسار. فلقد لجأت سوريا ولجأ الفلسطينيون إلى مسايرة ومراعاة واحتواء القوى التقليدية في النظام اللبناني عموماً والمسلمين خصوصاً على حساب دور الحركة الوطنية. وبعد أن كانت «حركة أمل» أحد أطراف المعادلة الوطنية وحليفاً من حلفاء الحركة الوطنية من موقع شعبي عريض اتجهت برعاية سورية إلى منافسة الحركة الوطنية وتطورت إلى الصدام معها أولاً بسبب الفوضى الفلسطينية وتجاوزات الفصائل وعبء المواجهة على الجنوبيين، وهذا أمر فشلت الحركة الوطنية في معالجته، وثانياً لأن الادارة السورية رغبت في بناء مواقع ملحقة بها في وجه نزعتي الاستقلال اللبنانية والفلسطينية. وعندما طرحت مهمة تماسك المناطق الوطنية وضرورة تنظيمها وإدارتها إدارة لبنانية معلنة تخضع للمساءلة والمحاسبة وتلتزم معالجة مشكلات الناس المتفاقمة تصدت لها القوى التقليدية من الاسلام السياسي السني والشيعي وأحبطتها، والحق يُقال إن الحركة الوطنية لم تكن تنظيماً جبهوياً حقيقياً، ولم تكن

موحدة وصاحبة برنامج جامع وكانت في ذاك الوقت في حنين لتجربة «المجلس السياسي المركزي» التي تجاوزتها الأحداث خصوصاً مع غياب القيادة الموحدة والقادرة وافتراق المشاريع الضمنية لدى المكونات التاريخية لتلك الحركة. توسعت وتشعبت النزاعات العربية في لبنان واستتبعت الأحزاب والجماعات والطوائف، وبدأت القوى الطائفية تقترب من مشروع تسوية جديدة لاحت في الآفق فنفضت اليد من «المشروع الوطني الجامع»، وبدأت «الساحة الوطنية» في حال من الانقسام والتشرذم.

وكان الاجتياح الاسرائيلي عام 1982 ليمتحن كل شيء. الموقف الرسمي العربي الذي لم يبادر إلى اتخاذ موقف يلجم احتلال إسرائيل لعاصمة عربية ويطرد الفلسطينيين إلى المنافي. وموقف سوريا انكفأ أمام الاجتياح الاسرائيلي حتى منطقة خلدة ولم يواجه إلّا حين بلغ الاحتلال خط الشام وشارف على الاقتراب من حدود دمشق. أما المقاومة الفلسطينية فهي وقعت في وهم محدودية العملية إلى الليطاني وانكفأت أيضاً ظنّاً أنها تستطيع استيعاب هذه العملية العسكرية. أما الحركة الوطنية واليسار فقد شاركا المقاومة الفلسطينية في عمليات الاعتراض المحدودة ثم واجها في بيروت بعمليات بطولية، وأطلقا المقاومة الوطنية (جمول) في 16 أيلول 1982 من بيروت بعد خروج الفلسطينيين في قرار ذي مغزى بالانتقال إلى مهمة تحرير البلاد من الاحتلال ومن الفاشية المتعاونة معه.

استمر الحزب الشيوعي في المقاومة الوطنية إلى عام 1990 تقريباً والقيام بعمليات مؤثرة بينما توقفت منظمة العمل الشيوعي عام 1985 ولم تكن عملياتها العسكرية بمستوى تلك التي قامت بها الأحزاب الأخرى. وبين 1983 و1985 كانت المنظمة قد دخلت في مرحلة التفكك السياسي والتنظيمي. وساد اقتناع أن التجربة أشرفت على نهايتها وأنه لم يعد هناك أفق للانخراط في مشروع سياسي وتنظيمي على أساس البنية القائمة آنذاك. وبعد مغادرة معظم القيادة التي واكبت التجربة من أولها إلى آخرها، كان محسن إبراهيم لا يزال يُشرف على «مشروع التصفية» دون أي مسعى لتلافيه أو وقفه، وكانت خياراته كما أسر لفواز طرابلسي في عام 1984 أن ينتهي إلى شخصية وطنية يسارية عربية، وان ينشئ مجلة عربية لا أن يقوم بعمل حزبي نضالي، وقد ظهرت قناعات محسن إبراهيم واضحة في آخر مراجعة سياسية كتبها، بأن المنظمة فقدت الهوية والموقع والدور والبنية التنظيمية.

العرب والمسألة السياسية

المراجعة الفكرية التي أجريتها عام 1983

الفكرة الرئيسة التي يدور حولها البحث هي: معالجة لمفهوم السياسة في المجتمع العربي، الفكر والممارسة. محاولة في رؤية المدى الذي بلغه المجتمع العربي في عملية بناء الدولة القومية الحديثة، وارساء مفهوم صحيح، أو تقليد عقلاني للممارسة السياسية.

وانطلاقاً من ادراك واقعة التخلف التاريخي الشامل لهذا المجتمع مقارناً بعناصر قوة خصومه، وبمقاييس العصر التي فرضها تطور الانظمة الاجتماعية، يطرح هذا المجتمع مسألة سياسية هي تأخر هذا المجتمع عن انجاز ثورته السياسية الديمقراطية، عجزه عن بناء الدولة الحديثة والارتقاء إلى مستوى ممارسة السياسة العقلانية العصرية.

يتجلّى ذلك في الفكر السياسي العربي ويمكن بالتالي تناول المعالجة لهذا الفكر. فالممارسة هي في نهاية المطاف تجسيم وتجسيد له. لكن بالرغم من هذا يتعيّن علينا أن نخص الممارسة السياسية بقدر من الاهتمام تمليه الفصامية السائدة بين الوعي والعمل، والفكر والممارسة، الاعلانات والوقائع. فضلاً عن الفروق الصارخة بين الطموح السياسي والمؤسسة السياسية التي تشكل واسطة نقل المشروع السياسي إلى الواقع.

فالوعي الموضوعي يكون أو لا يكون بمقدار سيطرته على الواقع. وفي الممارسة يتميّز الوعي الموضوعي عن الوعي الاديولوجي المزيّف.

اذا كانت السياسة هي واسطة صيرورة الأفكار قوى مادية عبر توحيدها للوعي وبالتالي لطاقات الناس، فإن للسياسة ذلك الحقل الاكثر خصوبة ذاتية في النشاط الاجتماعي، أدواتها

وعدّتها ذات الأهمية الخاصة. لأن علم السياسة في النتيجة لا يكتمل دون فن السياسة، الميدان الفسيح للمواهب الشخصية والخبرات المتراكمة.

إن الافتراض الذي نحاول البرهنة عليه هنا، هو المسؤولية القطعية للقوى السياسية وللبنى السياسية بوجه عام فيما آل اليه وسيؤول واقع العرب الراهن.

لكن مسؤولية القوى السياسية، أو قوى البديل السياسي، ليست منظورة بمعزل عن المعطى الواقعي الموضوعي، سواء أكان التشكيل الاقتصادي الاجتماعي، أو المستوى الثقافي العام والمناخ الفكري المهيمن؛ أو كان هذا الموضوعي هو البنية السياسية السائدة، أي الدولة العربية المعاصرة بما هي سلطة سياسية لها آليتها الخاصة، أو بما هي كيانات اقليمية لا تطابق المعطى الاجتماعي الاقتصادي الثقافي السياسي، وعلاقة ذلك كله بمحيط هذه الكيانات ووطأة الضغوط والجواذب الخارجية الاقليمية أو الدولية، تلك التي تتحرك ضمنها الدول الصغيرة والضعيفة.

غير أن الجواب التبريري الذي يحيل على الواقع الموضوعي أعلاه لاظهار تعقيدات قوانينه وتفاوتها، وبالتالي عدم انكشافها على نحو صريح وواضح، إن هذا التبرير لا يحل من المسؤولية التقصيرية الذاتية سواء أتت عن حسن نية أو عن سوئها.

إن قوى التحرر الوطني السائدة (اقرأ القائدة الآن) والنقيض (اقرأ البديل الجذري) في امتداد أكثر من قرن لم تعجز فقط في تحقيق وعدها، الأخطر من ذلك أنها لا تعد اليوم بإمكان الحضور في دائرة الفعل الحقيقي للتناقضات المصيرية التي تهدّد الأمة كلها.

إن الوضع العربي الآن لا يطرح أزمة نمو لقوى التحرر الوطني، بل يطرح بعرف بعض القوى الجذرية واعترافها «أزمة بديل»[1].

لا شك في أن متغيّرات العصر تدعو للتأمل من جديد في آثار تشابك وتلاحم أجزاء العالم ومشكلاته وقضاياه. انه عصر الامبراطوريات النووية ونظرية المدى الحيوي الضمنية

(1) عنوان الفصل الخامس لتقرير المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني، ص 159 ط 1، 1979.

لأمنها سواء في سياسة التعايش السلمي أو الحرب الباردة، أو بالحروب التي تنفّذ بالواسطة. كذلك فإن الاقتصاد العالمي تدوّل بادغام قوتي الدولة ورأس المال، وبإنشاء امبراطوريات الأسواق الاقليمية والسوق الدولي الواحد.

كما لا شك أن العالم الثالث بعد أفول الاستعمار القديم وذبول بريق حركات الاستقلال الوطني السياسي ودلالة ذلك في ما آلت اليه حركة عدم الانحياز وسواها من التكتلات السياسية الثالثة، يعيش اليوم أشبه ما يكون بطور نضال نقابي يطال العالم الصناعي ككل، لولا ارهاصات مشاريع هنا وهناك تغالب الاستقطاب الدولي الحاد لتبعث دوراً سياسياً خاصاً لها على الصعيد الدولي.

نعترف بذلك كله وبسواه من حقائق العصر التي تحتاج اليوم إلى وعي نظري علمي شامل يعطي رؤية صحيحة للتناقضات على المستوى الدولي يمكن معها معرفة ما يحيط ويؤثر بحركة التحرر الوطني في بلادنا.

لكن ذلك لا يلغي حقيقة أن «راهنية الثورة»[1] وآنية الفعل السياسي، هي واقع موضوعي ومعطى تاريخي ملازم لمجتمع الامبريالية والتحرر القومي، لمجتمع الرأسمالية والتحويل الاشتراكي، وهي نقطة انطلاق كل مشروع سياسي ثوري بقطع النظر عن التفاوت الذي يظل ماثلاً دون شك بصدد ماهية التغيير المطلوب والممكن.

حقيقة ثانية هي أن العصر يتحرك رغم قيود الواقع الدولي وضمن حدودها، وهو ما أثبتته حركات الشعوب التحريرية في ربع القرن الأخير، ومن ذلك حركة التحرر العربية، والمطلوب معرفته هو قابليات الاوضاع المحلية والاقليمية واستعداداتها للحضور في اللحظات المناسبة لاستقبال المساندة الدولية.

حقيقة ثالثة، أنه كانت للعرب فرص عديدة لانجازات حقيقية حين أمكن لحركة التحرر

(1) «آنية الثورة»، «هي فكرة لينين الأساسية والنقطة الحاسمة التي تربطه بماركس».
- جورج لوكاش في الفكر اللينيني، دار الحقيقة بيروت، ترجمة جورج طرابيشي، ص 16 وعنوان الفصل.

الوطني أن تستولي على السلطة في العديد من الاقطار العربية الرئيسة، لكن هذه الفرص تبدو ضائعة بسبب السياسات الذاتية والخاصة بالقوى العربية نفسها.

من هنا ينجذب النظر إلى مفهوم السياسة العربية وممارستها، ويلح على كشف مواطن الخلل الفادح في وعيها وارادتها وعلى نحو أقل أهدافها.

فالسياسة كعلم وكفن لادارة صراعات المجتمع وضبطها، تبقى متمتعة بميزتها الاصلية كفعل واعٍ ارادي وخلاق. إنها وسيلة صنع الناس لتاريخهم الممكن من ضمن المعطيات التاريخية المتوافرة.

«التاريخ يسيّر العقلاء (حسب تعليق جورج سباين على فكر هيغل) لكنه يجرّ الجهلاء»[1].

لذا كان لينين يعتبر السياسة محاولة للمطابقة بين الحقيقة التاريخية لعصر بكامله، والحقيقة الملموسة الراهنة في الزمن والمكان[2].

الحقيقة التاريخية للعصر الامبريالي هي التحرر القومي والسير قدماً على طريق التقدم الاجتماعي وبناء الاشتراكية. والحقيقة الراهنة هي القيام بالثورة الديمقراطية بأفق تحويلها إلى ثورة اشتراكية.

من وعي الحقيقة التاريخية تلك يمكن للنشاط الانساني أن يدفع عوامل التطور الموضوعي ويؤثر في تسريع وتيرتها. لذلك يؤكد ماركس في مقدمة رأس المال «أنه تستطيع أمة من الأمم بل يجب عليها أن تستمد ارشاداً من تاريخ أمة أخرى (...) فالمجتمع لا يستطيع أن يتخطى بقفزة ولا أن يلغي بقرارات، مراحل تطوره الطبيعي، لكنه يستطيع اختصار مدة حمله وتخفيف آلام وضعه»[3].

لم يكن لينين في السياسة ارادياً حيث كان ماركس حتمياً. ماركس نفسه في نقده المادية السابقة وجد عيبها الرئيسي في تصورها الواقع الموضوعي معطى فقط وليس كفاعلية

---

(1) التاريخ لدى هيغل شأنه شأن إله الرواقيين يقود الرجل العاقل ويجر الاحمق، جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع ص 855، دار المعارف، مصر نيسان 1971.

(2) مستخلص من مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية (لينين). ص 53 54 دار التقدم، موسكو 1970.

(3) كارل ماركس، رأس المال، المقدمة ص 9 ج 1، ترجمة محمد عيتاني، مؤسسة المعارف.

انسانية، كممارسة[1]. وباعادة الاعتبار للفاعلية الانسانية، الوعي والعمل، لم تقف الماركسية عند تفسير العالم بل اكتشفت منطق تغييره وحرّضت على تغييره.

الحرية معرفة الضرورة والسيطرة عليها. الحرية هي الممكن التاريخي، والسياسة هي فن الوصول إلى هذا الممكن.

كانت ماركسية لينين في أحد أبرز وجوهها، في جعلها صيرورة الفلسفة سياسية.

في اللينينية (الماركسية) القرار السياسي هو الذي يغيّر وجهة الاقتصاد. والسلطات السياسية هي المحل المناسب لتلبية المطالب الاقتصادية الجذرية للطبقات[2]، تلك التي تتطلب تغيير علاقات الانتاج والتوزيع. أولوية السياسة هي جذر التفكير اللينيني.

الاقتصاد المقرر في نهاية المطاف، لا يقرّر أكثر من مستوى علاقات الانتاج والتوزيع الممكنة في بنية معيّنة وفي طور تاريخي معين ومعطيات محدّدة، المعطيات التي يتحرك في دائرتها الفعل السياسي وهي حسب لينين في «تطور الرأسمالية في روسيا»: «صلابة نمط الانتاج الجديد المتطور، بنيته الداخلية، طبيعة نمط الانتاج السابق، مستوى التطور التاريخي، والظروف المحيطة».[3].

السياسة تكثيف للاقتصاد لا تعبير مباشر عنه. الافق الممكن للاقتصاد الروسي لا يزال تطوره الرأسمالي. المشروع السياسي تجذير النتائج السياسية والثقافية لهذا التطور باعتبار الرأسمالية المتطورة عتبة الاشتراكية. وقد اكتشف لينين أهمية السلطة كسلاح حاسم في السيطرة على مجرى التطور الموضوعي بالحدود التي تحدث عنها انجلز حيال دور الدولة المعيق أو المسهّل للتطور الاقتصادي والسياسي ولوجهته[4].

---

(1) كارل ماركس، اطروحات حول فويرباخ، (حول الدين، ترجمة زهير الحكيم، دار الطليعة، ط 1، 1974 ص 54).

(2) لينين، ما العمل؟، ص 61، دار التقدم، موسكو 1968.

(3) لينين، تطور الرأسمالية في روسيا، ترجمة فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، ط 1، ص 111.

(4) عالجنا هذا الموضوع في دراستنا التطور اللاراسمالي، فنحيل القارئ إلى مراجعها. مجلة الحرية، 2013 ت 1، 1980.

تصور هكذا مشروع، بتناقضاته، هو الرياضيات العليا، لا العمليات الحسابية البسيطة والجبر العادي. هذا هو التخيّل العلمي والحلم المسند إلى الإمكانات الواقعية.

ان مشكلة «البديل السياسي» المفترضة لوضع عربي منذ أكثر من قرن لم ينجز تحرره القومي وتطوره الديمقراطي، والتي سنبرهن عليها في امتداد هذا النص، هي ما نسميّه «المسألة السياسية» بكل ما يقع تحت هذا العنوان من استطراد إلى مقومات النقيض السياسي للوضع الراهن، أو المشروع السياسي العربي الذي يجيب على مطالب المستقبل العربي.

لكن المشروع السياسي كما سوف يعترض كثيرون، لن يكون إلّا من مادة الواقع نفسه، تلك التي انتجت ما انتجت حتى الآن؟ فالمشروع السياسي فعلاً، هو نمو لتناقضات الواقع نفسها.. فما العمل؟

يراد من هذا التشديد البدهي القاء ظلال من الشك حول معنى وإمكانية نقد البنى السياسية العربية السائدة «والبديل المفترض» من غير الخلوص، في نهاية المطاف، لنقل الإشكال السياسي وتبعاته إلى الوضع العربي بشكل عام وضمناً إلى المعطى الاقتصادي الاجتماعي الثقافي السياسي والديني القائم حيناً، وإلى السرطان الامبريالي حيناً آخر.

وفي الحالين، إما نظرية عرقية عنصرية تحت أزياء شتى تكتفي باطلاق الحسرات والزفرات على وضع «العرب»، وهو ما يسود الوعي الشعبي حالياً، وإما إلى رد المشكلة برمتها إلى الخصم والعدو، أي إلى الخارجي دائماً وحتى الصديق.

هذه الاعتراضات على وجاهتها وأهميتها في تظهيرها الصعوبات الموضوعية دائماً، انما تتجاهل أنها لم تحدد لنا بعد فعلاً، وعلى نحو موضوعي أو مطابق للواقع حسب تعبير البعض، ما هي الصعوبات الموضوعية؟!

ذلك أن المعرفة الموضوعية بتلك الصعوبات هي اجتياز نصف الطريق نحو السيطرة عليها.

نحن نختلف إذن اختلافاً كبيراً حيال تحديد تلك العقبات الموضوعية.

هل هي الشق الدولي للتحرر القومي بوجهيه الشراسة والتسلطة الامبريالي والقوة التي لا تقهر لهذا الخصم. أهي تلكؤ الحليف الاشتراكي. أهي عامل التجزئة كأثم أصيل. أهي

الاديولوجيا الدينية الغيبية بوجه عام، وبوجه خاص قابليات الدين الاسلامي للتغيير وعدم قابلياته. أهي الطريق الخاص للشرق المسلم في التطور. أهي بنية ما قبل الرأسمالية، أو البنية الانتقالية أو الكولونيالية. أهي البرجوازية الصغيرة. أهي المؤسسات السياسية وعجزها عن بلورة وعي ثوري حقيقي وعجز قيادتها الشخصي، أهي مشكلة المثقفين العرب تكويناً ووعياً واستعداداً نضالياً. أهي عوامل الخارج أم عوامل الداخل. أهي الداخل الموضوعي أم الداخل الذاتي؟؟ اسئلة كثيرة تطرح عن معنى الموضوعي والذاتي الذي يجري غالباً التعسف في استخدام الفصل بين وجهيه المتلازمين، ذلك أن علاقة جدلية تحكمه.

وفي مجمل الاحوال نختلف مع كل نظرة تتجاهل استقلالية السياسة النسبية ومنطقها المستقل. فالماركسية اكتشفت في البروليتاريا القوة المادية لتغيير المجتمع الرأسمالي رغم كونها قوة مستلبة معطلة الأبعاد الانسانية وفيها تتجسّد كل شرور المجتمع الرأسمالي.

«وبالبشر الذي شوهتهم الرأسمالية» قاد لينين الثورة الروسية وبنى المجتمع السوفياتي(1). وبقوى أشد تخلّفاً بالمنظور التاريخي قامت الثورة الصينية والفيتنامية والكوبية. قامت هذه الثورات في مجتمعات فلاحية شبه اقطاعية شبه مستعمرة أو مستعمرة. فقيرة. مفتّتة. والفلاحون كما هو معروف لم تجد لهم الماركسية تصنيفاً طبقياً ثابتاً. طبقة متحركة، يلتبس موقعها في الانتاج، تتفاوت على نحو كبير مراتبها. تدنٍ ثقافي رهيب. تفتت اجتماعي. عدم مراكمة نضالات موحدة. عدم القدرة على تكوين مشروع سياسي موحد. طبقة انتقالية ليس لها نمط انتاج خاص بها. طبقة انتقالية بين النظام الاقطاعي والرأسمالي الخ. هؤلاء كانوا مادة ثورات العصر التي أنجزت على الأقل بناء الدولة العصرية ووحدة واستقلال الدولة القومية وسارت خطوات جبارة في مضمار التقدم الاجتماعي.

إذن في كل الاحوال كانت القيادة السياسية التي تعطي القوى المادية البشرية تلك شكل ومضمون فعلها التاريخي.

في ضوء هذه الحقيقة يجب التشديد على دور المستوى السياسي، دور القيادة، الفرد

---

(1) استخدم لينين هذا التعبير غير مرّة ومنها: مرض اليسارية الطفولي، ص 45 موسكو، 1970.

والجماعة، الفكر والممارسة، المؤسسة والايدولوجيا، في تحديد المشكلة التاريخية التي رافقت المشروع العربي.

في الغالب، يذهب النظر الفكري العربي أبعد مما يجب في تتبع تاريخية المشكلة المطروحة. البعض يربط بينها وبين «النظام الآسيوي للانتاج» والطريق الشرقي للتطور. والبعض الآخر يجد لها جذراً دينياً ويقيم بينها وبين الدين الاسلامي تلازماً لا انقطاع فيه.

الاتجاه الاول يبحث عن علم تاريخي جديد لكشف قانونيات تطور الانظمة الاجتماعية والسياسية في المنطقة، وفي جميع المحاولات يفسّر التطور التاريخي لها على نحو ينسف إمكان استخدام المفاهيم المكتسبة من المادية التاريخية والعلوم الاجتماعية بشكل عام، لكنه في النتيجة لا يعطي جواباً ينقلنا من الحاضر إلى المستقبل.

أما الاتجاه الثاني فهو يدعو من أجل علمنة السياسة العربية إلى إصلاح ديني أو ثورة في الدين أو ثورة عليه، لكي يصبح الدين وهنا الاسلامي مع التشديد، أكثر قابلية لحقائق العصر السياسية والاجتماعية والعقلية أو لكي يتحرر العقل من قيود الدين. وفي هذا الموقف استمرار لتيار ليبرالي من عصر النهضة العربية له جذور فكرية في تاريخ الصراعات الاسلامية الاجتماعية والسياسية. ويتميّز ضمن التيار نفسه دعاة الثورة على التراث القومي التقليدي بتجاوزه على طريقة عصر الانوار أيضاً من حيث ضرورة مثول كل شيء أمام محكمة العقل. والعقل هنا هو عقل العصر الجماعي الذي يتفاوت في أحكامه بتفاوت المرحلة التاريخية والاتجاهات الايدولوجية ضمنها. ويتجلّى هذا أكثر ما يتجلّى في ممارسة أشكال «النقد للفكر الديني»[1]. بشكل مباشر أو عبر تشريح العقل العربي من خلال ثقالاته «الخرافية»[2]، أو في أشكال من التجرؤ النقدي على التابو في السيكولوجيا الشعبية «الدين والجنس»[3].

(1) اشارة لكتاب صادق جلال العظيم: نقد الفكر الديني، دار الطليعة، بيروت، ط 1 1969.

(2) اشارة لكتاب د. ابراهيم بدران ود. سلوى الخماش: العقلية العربية (1) الخرافة، دار الحقيقة، بيروت، ط 1، 1974.

(3) اشارة لكتاب بو علي ياسين: الثالوث المحرم (الدين والجنس والصراع الطبقي)، دار الطليعة، بيروت 1973.

ويخص البعض الفكر السياسي العربي بالنقد انطلاقاً من تعرية جذوره الدينية الغيبية اللاعقلانية، باعتبار أنّ الشخصية العربية محكومة في قعرها بمخزون ثقافي وايديولوجي ديني متحكم بسلوكها وردود فعلها[1].

هذه التيارات الوضعية والعقلانية الراهنة ليست جديدة على الفكر العربي منذ عصر النهضة في كل حال.

ومع تقديرنا لكل جهد فكري تقدمي، علماني، عقلاني، عصراني، حداثي، كما هو متداول، لا نزال نجد أن الحلقة المفقودة هي التي تصل مقاصد الفكر التقدمي العربي على اختلاف نزعاته بالجمهور، أي صيرورته قوة مادية سياسية فاعلة. فالسؤال التاريخي باقٍ يلح عن الكيفية التي يتم بها التحام النظر بالعمل والفكر بالقوى الشعبية والنخبة بالعامة، لكي يجري تمثّل الفكر وتجسيمه وتفعيله. ويبقى السؤال الاصلي عن كيفية بلوغ النخبة دورها في تعميم الفكرة والتوحيد من حولها وصيرورتها قائدة. وبالتالي ينطرح السؤال عن معنى الحديث عن مشروع ثورة ثقافية ومدى اسبقيتها لطموح التغيير السياسي؟ وإلى أي مدى يمكن الحديث عن دقة التشخيص الشائع حول تثاقل العامل الديني على الزمن العربي إلى حد تعطيله فعل التغيير على الفكر والواقع العربيين؟.

كيف لنا إذن أن نتجاوز المهمة الدعاوية التحريضية العقلانية التبشيرية التي ما انفكت تتكرر في تاريخنا دون أن تحفر لها مجرى عميقاً في وعينا وسيكولوجيتنا، رغم ما في التراث القومي الذي نملك من عقلانية وعقلانيين في كل زمان ومكان. فلماذا يتصخّر هذا الفكر العربي وهذا الواقع العربي من ترسّبات الكلس التاريخي للفكر الديني؟

إن المشكل يبدو في ضرورة قطع المسافة بين النخبة والشعب وتوفير الفرصة لاختبار

(1) صادق جلال العظم، نقد الفكر الديني، ص 6 من مقدمة ط 4، 1977. «الفكر الديني يسيطر إلى حد بعيد على الحياة العقلية والشعورية للانسان العربي». و «الخرافية» ص (8) أو لدى د. نديم البيطار (من النكسبة إلى الثورة، دار الطليعة بيروت 1968/ «الفكر العربي تقليدي، عقائدي، تبشيري، جمودي» ص 14 و27 و153) ويقول: أدرك الثوريون في الغرب أن الثورة تعني تحرير المجتمع من الدين. ولكن الفكر العربي الثوري لا يزال يتجاهل هذا الواقع تجاهلاً تاماً، ص 158 و161.

الناس فضيلة العقلانية بالتجربة الملموسة، وإلا تعايشت الاديولوجيات الغيبي منها والعقلاني تعايش الإنس والجن والخير والشر في رؤوس حامليها.

لا تتقوض اديولوجيا ما إلّا بنمو نقيضها. ولا ينمو النقيض الاديولوجي إلّا بصيرورته لغة للحياة. نتحدث هنا عن وعي شعبي سائد لا عن نظم فكرية لجماعات محدودة مغلقة وافراد. فلا بد من أن يساهم الناس في تغيير وقائع الحياة كي يعوا ويتأكدوا من دورهم المقرر فيها. ذلك فارق حاسم بين سياسة استدراج البشر لصنع تاريخهم وبين سياسة التبشير في ضرورة وعي آخر لصناعة التاريخ البشري، والتاريخ الطبيعي.

والحقيقة التي يجب تسجيلها هي أن الناس في هذا الشرق الاسلامي يصنعون كل يوم تاريخهم خلافاً لكل ادعاء آخر عن استكانتهم، والمهم هو الكيفية التي تتم بها هذه الافعال، تلك هي المسألة.

ان الواقع الاجتماعي يتحرك باستمرار، والمهم هل يمكن أن نعلّم حركته شيئاً ما كما قال لينين: هل يمكن أن نعلّم الثورة شيئاً ما؟ هل يمكن أن نجعل الصراع أكثر تقدمية وأكثر عقلانية؟.

إن حركة التحرر الوطني مشتعلة منذ أكثر من نصف قرن عرفت خلاله جميع أشكال الصراع وألوانه. الصراع المسلح، الحروب الاهلية، حروب الانظمة وحروب التحرير وحروب القبائل والطوائف.

لم يكن العامل الديني قيدها الوحيد وحاجز طموحها. كان أحياناً حافزاً وكان أحياناً أخرى عائقاً. كان العنصر الديني مؤثراً في تراثها ولم يكن العنصر الوحيد ولا كان جميع بنيتها السياسية.

في تاريخ حركة التحرر الوطني العربية كما يؤكد مكسيم رودنسون في «الماركسية والعالم الاسلامي»[1]، حصلت معايشة وتصالح بين الاسلام والقيم والنظم والأفكار والمعارف الاوروبية الحديثة.

---

(1) مكسيم رودنسون، الماركسية والعالم الاسلامي، ص 134 و156.

لقد حصلت استعارات متبادلة للأفكار. لكن التعايش والتساكن لايزال قائماً دون أن يخلي أحد الفريقين موقعه للآخر لا سيّما في الفكر والممارسة السياسيين.

استخدم الاسلام في حركة التحرر العربية عنصر دفاع عن الهوية والذات والوجود في سبيل الاستقلال الوطني. واستخدم الاسلام بعد الاستقلال الوطني عنصراً اديولوجياً ايجابياً في تبرير بناء دولة متصالحة مع الاسلام المطعم بالأفكار الغربية.

لكن رغم كل ذلك «ليست القاعدة أنّ القائد الوطني قد تحوّل إلى قائد ديني»، أو إلى رئيس مؤسسة ذات تماسك اديولوجي مبني على ضرب من السنّة الدينية. رغم ظاهرات اديولوجية كالاشتراكية العربية والاسلامية. وبرغم بروز التيارات السياسية الدينية «الاسلامية» فإنه لم ترتبط الحياة السياسية بشرعية دينية؛ فالبرامج التي سادت العالم العربي والمتحرر هي برامج الاستقلال الوطني ومشاريع التقدم والثورة الاجتماعية والديمقراطية.

استخدم القادة والمناضلون الوطنيون، بمن فيهم الشيوعيون، مثالات العالم الاسلامي للتأثير على المخزون العاطفي الشعبي وتحريضه، ونجحوا في أن يدخلوا إلى الاديولوجيا الاسلامية مفاهم عصرية جديدة أصبحت جزءاً مكوناً للوعي الشعبي. لقد قبل الاسلام مفهوم الامة العربية، وقبل مفهوم الديمقراطية والاشتراكية والحرية والمساواة أو تمثلها في تفسيره الشورى والعدل. وكان الاسلام نقطة تقاطع للدفاع عن نفسه ومجتمعه فحضّ على التحرير الوطني والاستقلال والتقدم الاجتماعي بلغة ممزوجة بمصطلحات الفكر الغربي الحديث. وقبل الاسلام واقعياً أشكالاً من علمنة البنى السياسية والفصل بين الزمني الدنيوي والديني وقبل فكرة الاشتراكية، وحاول أن يدرجها في صلب عقيدته وشخصنها في بعض ممارسات قادته ووجد لها الأشباه والنظائر في تاريخه وسلوك أئمته.

لا نريد تجاهل أهمية المشكل الديني السياسي، بل نريد أن نجد موقعه الفعلي من أزمة حركة التحرر الوطني بحيث لا تحتجب عنا التوازنات الفعلية القائمة بين قوى حركة التحرر التقليدية والتقدمية. ومن أجل أن نقترب من تحديد الاسباب التي تعطي اليوم للتيار الديني زخماً سياسياً متنامياً في زمن النكوص العربي والاحباط المتوالي لحركته الوطنية والديمقراطية.

لن نغفل إذن علاقة الديني بالسياسي. لكن يذهب بعض الفكر إلى القول في نقده للسياسة العربية إلى «ان السياسة تقليد وافد وغريب على المجتمعات العربية؛ فالسياسة لم تمارس في الوطن العربي منفصلة عن المطلقات على نحو ما هو عليه الحال لد ميكيافيللي رائدها الاول»[1]. ويذهب آخر إلى ربط تطورها بتقليد حضاري عرقي أو جغرافي أو ديني أو لغوي فتبدو من أصل يوناني تتطور في مناخ غربي اوروبي مسيحي، فينسب للمسيحية قابلية خصوصاً للعلمنة والعقلانية، تلك المسيحية التي نبتت أصلاً في منبت شرقي وصف دائماً بأنه «موطن الكلمة»[2] لا الفعل!!

ثم هناك من يربط بين التراث الاسلامي والسياسة على نحو لا تاريخي فيقول بأن «السياسة العربية الاسلامية وارثة لتقليدها التاريخي حيث كانت باستمرار مرتبطة بالدين الاسلامي. وفي الاسلام واجبات وتكاليف تقع على الجماعة والفرد لا يقابلها حقوق خاصة بالفرد». ويرى في الركود السياسي سمة من سمات الفكر الاسلامي الذي كان يتجلّى في تحصين الشريعة الدائم للدولة واقامته عازلاً بينها وبين التجديد. كأنما ذلك منطق مغاير لعلاقة الكنيسة بالسياسة. ويجعل هذا الاتجاه من نموذج معين فكري تاريخي نمطاً طبيعياً لا تاريخياً ملازماً للفكر الاسلامي في مختلف مراحله وعصوره، فاذا بهذا الاتجاه يبرز الرأي المحافظ القائل «الأمام الجائر خير من الفتنة»، وكأنه القاعدة الكلية الثابتة المقبولة من الناس على نحو مؤكد، وقد حكمت تاريخ الاسلام ولازمت تطوره[3].

لكن الحقيقة هي أن التاريخ الاسلامي حافل بالصراعات العاتية الدموية إلى حد ندر مثيله كما ندرت الحيوية الفكرية التي رافقته. «كانت الحركات المتواصلة في الاسلام

(1) ياسين الحافظ، الآثار الكاملة، ج 2 فصل 9، ص 237 و239 و221، دار الطليعة، بيروت ط 1.

(2) «الشرق موطن الكلمة» مطلع الفصل الاول من كتاب جاك بيرك، العرب من الأمس إلى الغد، ترجمة د. علي سعد. دار الكتاب اللبناني. ص 14.

(3) ياسين الحافظ، الهزيمة والايديولوجيا المهزومة، ص 237 و310/ انظر ايضاً أدونيس في الثابت والمتحول 1، الاصول، ودار العودة بيروت ط 1، 1974 ص 36، 43، 44، 45، 74، 75، 79. في تفنيد «الفكر العربي».

ذات جذر اقتصادي اجتماعي، واحياناً قومي كما لاحظ برنارد لويس؛ وأيّاً كان اختلاف أسبابها وظروفها وتركيب جماعاتها فانها اشتركت في التعبير عن نفسها بلغة دينية. فكان الجور وتنازع المصالح يخلق انقسامات في الاسلام تكون مذاهبه دينية وأدواته فرقاً، رجاله مبشرين، وزعيمه المسيح المخلص (المهدي) أو وليّه. في حين كانت الارثوذكسية (السنية) تعني القبول بالنظام القائم وكانت الهرطقة أو الردة ؟نقده ورفضه. وكانت كل حركة تجد في الدين ليس قناعها بل التعبير الضروري والعضوي لآمالها وآلامها»[1].

فالسياسة هاجس تلك الحركات وباعثها ومطلبها، والسلطة هي الهدف النهائي لها. تلك كانت السياسة وإن كانت لغتها اللفظ الديني والفقه والشريعة وان لم تحمل مصطلحات التطور الغربي والمسيحي نفسها.

حيث يتحدث انجلز عن العصور الوسطى يؤكد أنها في كل مكان ألحقت باللاهوت جميع أشكال الاديولوجيا الأخرى، من فلسفة وسياسة وحقوق وجعلت منها أقساماً تابعة لها. فلزم على كل حركة اجتماعية وسياسية أن تتخذ شكلاً لا هوتياً. فحتى يمكن إحداث عاصفة قوية بين الجماهير كان ينبغي أن تقدم لها مصالحها الخاصة متلبسّة بالدين، غذائها الروحي الوحيد[2].

غير أن الفارق بين الحركة السياسية الدينية في الغرب المسيحي والشرق المسلم، بحسب رأي ماركس وانجلز انما يكمن في أن الأولى كانت تؤدي إلى تغيير في النظام الاقتصادي، في حين كانت الثانية تحافظ على النظام القديم كما هو. هذه الملاحظة وسواها من الملاحظات الماركسية حول الشرق والتي تقع تحت عنوان «نمط الانتاج الآسيوي» تبقى دون الحسم النظري النهائي لتاريخ لم يكن معروفاً على نحو معمق، كما لم تعط فيه أصلاً أحكام نهائية.[3]

(1) برنارد لويس، أصول الاسماعيلية والفاطمية والقرمطية، دار الحداثة، ط 1، 1980 ص 25، انظر هامش لدى جورج لابيكا، السياسة والدين عند ابن خلدون، دار الفارابي، 1980 ص 148.

(2) انجلس، لودفيغ فويرباخ، ص 37، دار التقدم موسكو، 1970/ مختارات.

(3) ف.ن. نيكيفوروف، الشرق والتاريخ العالمي، دار الفارابي بيروت 1980 ص 150. فضلًا عن كتابات ماركس حول نمط الانتاج ما قبل الرأسمالي وملاحظات حول الاسلوب الآسيوي للانتاج.

فمهما يكن من أمر تطور الانظمة الاجتماعية الشرقية أو الاسلامية أو العربية الخاصة فانها تطورت وانتقلت كتشكيلات اقتصادية اجتماعية وكنظم سياسية من حال إلى حال مختلف غير مرّة وإن تميّز هذا التحول ببطء أو تميّز بخصوصيات أو كانت له ملامح بنية اجتماعية اقتصادية متميّزة.

إنّ قراءة أكثر تاريخية وموضوعية لتطور الدولة (السياسة) في التاريخ الاسلامي العربي توضح أن تلك الدولة كانت على حد تعبير عبدالله العروي في «مفهوم الدولة» «نتيجة لتعايش وتساكن السلطة (كمفهوم زمني كواقع، والخلافة (كمفهوم ديني) أو (الأمامة الشرعية) كطوبى» [1]. إن علاقة سياسة – دين لم تكن متطابقة. كانت الخلافة بمثابة الدولة المثالية التي رسمها أفلاطون في «جمهوريته» ومدينته الفاضلة، مقابل الدولة الواقعية التي اعتبرها هو نفسه الافضل بمقدار اقترابها من هذا المثال دون مطابقتها له. كما يرى جورج سابين في «تطور الفكر السياسي»[2].

إن الاديولوجيا الاسلامية التي سادت لغة التعبير السياسي في العصور الوسطى كانت مسكونة بالسياسة وبالهم السياسي. ومهما يكن من أمر المطلقات التي تضمنها الفكر الديني فلم تكن لتلغي النسبي والعملي كما لم يلغ المبدأ المنفعة، ولم يلغ الاخلاقي الضرورات التي أباحت المحظورات[3].

إن مكسيم رودنسون في كتابيه «الاسلام والرأسمالية» و«الماركسية والعالم الاسلامي» يبيّن بدراسة تفصيلية بالنصوص والفتاوى، بالممارسة الاجتماعية وتطور الانظمة والقوانين طواعية الاسلام لاحتياجات التطور الاجتماعي، وطواعيته السياسية والفكرية وقدرته كاديولوجيا على التكيّف[4].

---

(1) عبدالله العروي، مفهوم الدولة، دار الفارابي بيروت. ط 1، ص 120 و122.

(2) جورج سابين، تطور الفكر السياسي، دار المعارف بمصر، ج1 ص 57.

(3) انظر: في السياسة الاسلامية، هادي العلوي، دار الطليعة ط 1، 1974 ص 18 (النفعية) و(التجسّس) ص (23 و25) والاغتيال (26) (والرشوة ص 28) (مرونة في الموقف الاخلاقي ربما اقترنت في بعض الاحيان بتقديم السياسة على الاخلاق) ص 31.

(4) مكسيم رودنسون، الماركسية والعالم الاسلامي، ترجمة كميل داغر دار الحقيقة ط 1، 1974 و «الاسلام والرأسمالية» دار الطليعة، ترجمة نزيه الحكيم، ط 1، 1968.

أما دراسة هادي العلوي «في السياسة الاسلامية» فتعطي أمثلة على نمو الفكر والممارسة السياسية في الاسلام. وتؤكد خط الاستقلال الذي سارت عليه السياسة حيال الشرع، وتوطد ذاك الاستقلال حتى «لاحظ أحد مؤرخي القرن العاشر الهجري جنوح السلاطين والامراء إلى تسمية أفعالهم الخارجة عن الشرع سياسة»[1].

ولعل كتاب الشيخ علي عبد الرازق «حول الاسلام وأصول الحكم» الذائع الصيت كان إحدى المحاولات الجريئة في الفصل بين الدعوة الدينية وصيرورتها حقائق مدنية دنيوية، مؤكداً أن «الاغراض الدنيوية قد جعل الله الناس أحراراً في تدبيرها»[2]. وفي هذا الاتجاه كان تيار الاصلاح الديني والمدني يتوج نهوضاً وتجديداً في المجتمع الاسلامي له رموزه المعروفة كالافغاني ومحمد عبده وغيرهما الكثير.

لقد كان فكر النهضة السياسي يتمحور حول هذه المسألة في اتجاهيه، اتجاه استيعاب الفكر السياسي الحديث في لغة إسلامية، واتجاه فصل المسائل السياسية عن الدين فصلاً كاملاً يحرّرها من كل تقليد.

لكن اتجاهاً كهذا كان ابن خلدون سبّاقاً إلى إرساء أسسه كما لاحظ جورج لابيكا في كتابه «السياسة والدين عند ابن خلدون».

ففي قراءة منصفة للفكر السياسي الاسلامي بشخص العلّامة ابن خلدون «كعالم سياسي» يرى جورج لابيكا عند ابن خلدون «ان الدولة نتاج الفكر الانساني وليس الفطرة، فالملك قرار انساني لا هداية آلهية».. ويبيّن أبن خلدون استحالة الثيوقراطية استحالة جذرية حين يؤكد أن مملكة الله ليست من هذا العالم. ذلك أن العدل المحض انما هو في الخلافة الشرعية وهي «قليلة اللبث» كما كان يحصل في التاريخ الاسلامي. ثم حين يقول أن السياسة الدينية ليست سوى حالة خاصة من حالات السياسة عامة. «أفلا تظهر الدول التي لا دين لها مكارم الاخلاق نفسها التي للدول المتدينة؟!» ألا يقيم العقل الحكم الفاضل نفسه الذي

---

(1) هادي العلوي، في السياسة الاسلامية، دار الطليعة، بيروت ط 1، 1974 ص 59.

(2) الاسلام وأصول الحكم، علي عبد الرازق مع دراسة محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1972 ص 166.

يقيمه الدين؟ إلى أن يقول: «ليست الشريعة الالهية هي التي تؤسس الأمامة، انما حاجة الناس إلى التعاون هي الوازع»[1].

وهكذا نجد لدى ابن خلدون فكراً سياسياً يعقل الدين كظاهرة تاريخية اجتماعية ويعقل الدولة كنتيجة تاريخية زمنية قادرة على الاستقلال عن الدين.

لا يعدو ما قيل حد الاشارات السريعة للوصول إلى أن التاريخ الاسلامي العربي لم يكن تاريخ دولة دينية بالمعنى القائل أن الاسلام دين ودولة، في حين أن تاريخ اوروبا المسيحية يخالف جذرياً ذلك في قبوله الفصل بين المسيحية والدولة، بين الدين والسياسة فكراً وممارسة.

لقد لاحظ جورج قرم في «تعدد الاديان وأنظمة الحكم» أن «سيرورة علمنة السلطة ظاهرة قريبة العهد، عجّلت بها الثورة الفرنسية واستغرقت زمناً حتى لقيت قبولاً لدى جميع الناس»[2].

ولاحظ ادمون رباط في تقديمه الكتاب المذكور «ان الانفصال بين الكنائس والدولة لم يقيض له أن يرى النور إلّا حيثما وجدت هيئات دينية نظامية غير قابلة للاندماج بالدولة القومية، وهو ما لا نصادفه في الدولة الاسلامية حيث لا كنيسة ولا كهانة في الاسلام»[3].

اذن أين تكمن المشكلة في علمنة السياسة العربية. ما هي حقيقة المشكلة، أهي فعلاً في الدولة الدينية، أم في الحركات السياسية ذات المضمون الديني، أم في الحركات السياسية المشدودة إلى الاديولوجيا الدينية؟ أم أن المشكلة، هي من طبيعة أخرى؟.

ما نقصده من الحديث عن «مسألة سياسية عربية» هو محاولة تحديد المدى الذي بلغه المجتمع العربي في تطوره نحو تشكيل «المجتمع المدني» حيث تحقق السياسة بموازاته استقلالها في بنية الدولة الحديثة.

---

(1) جورج لابيكا، السياسة والدين عند ابن خلدون، دار الفارابي 1980 ص 99 و133 134 و138 و141 و142.

(2) جورج قرم، تعدد الاديان وانظمة الحكم، دار النهار، بيروت ط 1979 ص 25.

(3) م.ن.، مقدمة ادمون رباط، ص 13.

إلى أي مدى إذن حقق المجتمع العربي ثورته السياسية كأعظم الانجازات التي رافقت الثورة البرجوازية في الغرب؟

ادت الثورة البرجوازية في الغرب إلى منح الانسان حقوقه كمواطن خارج تحديات المجتمع القديم. وعلى أساس من هذا الانجاز كانت السياسة العقلانية وكانت الديمقراطية السياسية التي يفتقد اليها مجتمعنا العربي.

يقول ماركس في «الاديولوجيا الالمانية»[1]. إن عبارة «المجتمع المدني» برزت في القرن الثامن عشر حيث كانت علاقات الملكية قد تخلصت من المجتمع الجماعي القديم والوسيطي. والمجتمع المدني بوصفه كذلك لا يتطور إلّا مع البرجوازية حيث يتشكل الافراد كطبقات حسب موقعهم في الانتاج، وفي الوقت نفسه يتحولون إلى مواطنين أفراد تجمعهم رابطة الدولة القومية.

من قبل، كانت عناصر المجتمع القديم الوسيطي هي نفسها عناصر الدولة: الملكية. الأسرة. أسلوب العمل، الطائفية، المهنة، المرتبة. كانت الدولة (السلطة السياسية) مرتبطة مباشرة بحق الملكية وبالمراتب الاجتماعية وبجملة الحقوق المكتسبة ذات الطابع الجماعي العائدة للأسرة والطائفة والمهنة. تنحل في المجتمع الحديث هذه التحديدات لمصلحة استقلال نسبي تحققه السياسة وسلطة الدولة[2]. هذا الاستقلال النسبي للدولة وللسياسة عن الموقع الاجتماعي المباشر، هو انعكاس للاستقلال النسبي الذي يقوم بين الملكية والحقوق الفردية والعامة.

بانحلال المجتمع القديم، المجتمع الاقطاعي، يعاد تشكل المجتمع على الاستقطاب الطبقي. تتحدد الطبقات الاجتماعية على أساس موقع الأفراد في الانتاج وتوزيع الثروة. تصبح المواطنية هي التعبير عن مصالحهم الفردية وتدبيراً وهمياً لمصالحهم الجماعية المشتركة على المستوى السياسي.

---

(1) ماركس، الاديولوجيا الالمانية، ترجمة فؤاد ايوب، دمشق 1976 ص 45.

(2) ماركس، المسألة اليهودية، ص 46 و50.

لكن المؤسسات السياسية لا تقوم ولا تستمر إلّا بتأديتها لوظائفها الاجتماعية، وفي طليعة وظائف الدولة ديمومة المجتمع نفسه وضبط صراعاته، ديمومة نمط الانتاج السائد والعلاقات الاجتماعية والقانونية والايديولوجية الموافقة له، كما ديمومة الكيان الاجتماعي السياسي، حدود الدولة نفسها.

ارتبط مفهوم الدولة القومية في الماركسية بالسوق القومي البرجوازي وبنظام طبقات المجتمع البرجوازي[1]. ومن المؤكد أن تاريخ صعود البرجوازية إلى السلطة قد ترافق مع استقرار الدولة القومية ككيان سياسي.

ذلك أنه تعين على البرجوازية في عملية توسيعها للسوق القومي أن تشيد الدولة القومية؛ ويصف ماركس مشاريع ربط الرأسمالية لجميع أجزاء المجتمع بمركزها ومد سيطرتها على جميع نواحيه عبر مشروعات الدولة الاقتصادية كسكك الحديد، بأنه توسيع للبنية الفوقية للرأسمالية الذي عجّل في التفكيك الاجتماعي والسياسي للمجتمع القديم واعادة ربطه على قاعدة التطور النهائي للانتاج الرأسمالي.

لا يستبعد هذا التطور الاقتصادي دور السياسة، ووجهها الأبرز العنف، من دائرة تحقيق مشروع الدولة القومية. فالعنف كامتداد للسياسة عامل مهم في تسريع وتوجيه التطور الاقتصادي، وفي تطور الانتاج وفي ولادة مجتمع جديد من رحم مجتمع قديم، وفي استقرار عمليات الانتاج الموسعة (الرأسمال الثابت) في حدود الدولة القومية.

رافق التطور الاجتماعي الاقتصادي هذا تطور لمفهوم السياسة والدولة، ووسع الحاجة إلى الجهاز البيروقراطي كضابط ومنظم للعمليات الانتاجية الاجتماعية على مستوى الدولة القومية.

انطلقت الماركسية من النتائج المعرفية العلمية والواقعية لتطوير المجتمع الرأسمالي نحو قراءة تاريخ ما قبل الرأسمالية. لكن الماركسية شدّدت باستمرار على استدراك عملي أساسي.

---

(1) انظر: جون كاوتسكي، التحولات السياسية في البلدان المتخلّفة، دار الحقيقة 1980 ص 45. وكذلك هوراس دايفيس، القومية والاشتراكية، دار الحقيقة 1972، ص 104. ورودنسون وآخرون: حول الامة والماركسية... دار الحقيقة، 1971 الخ.

إنّ حقائق المجتمع الرأسمالي لم يكن ممكناً معرفتها إلّا بتطور هذا المجتمع، وهي لم تكتمل أصلاً واقعياً إلّا مع تطوره. وهي إذ تضيء بعض قوانين تطور المجتمعات إلّا أنها تتميز في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي والاجتماعي. فحين تتحدث الماركسية عن صراع الطبقات في المجتمع الرأسمالي تصفه كأكمل أشكال الصراع الطبقي وأصفاها وأكثرها استقلالاً عن العلاقات العاطفية والأبوية والتوسطات الايديولوجية بشكل عام. وحين تتحدث عن الدولة الحديثة، تتحدث عن مسار تاريخي طويل أدى إلى انفصال الدائرة السياسية عن المجتمع المدني[1]. إذن الماركسية نفسها تؤكد أن للصراع الطبقي في المجتمعات وما قبل الرأسمالية الصناعية شكله الخاص وعوامل شراكة مؤثرة فيه وصفت بأنها «الضغوط غير الاقتصادية» وعلاقات سلطوية ذات تأثير ايديولوجي فاعل. كما أن سلطة الدولة في المجتمع ما قبل الرأسالي تبدو أكثر التصاقاً بدور القوى الاجتماعي على نحو مباشر تبدو كامتداد لسلطة موقعهم كملاك أو كمراتب اجتماعية.

لذلك كانت الماركسية تشدّد على أن لكل مجتمع ديالكتيكه الخاص. ألم نقل إنه مع البرجوازية جرى تبسيط الصراع الطبقي ومعها أصبح المجتمع المدني، البنية التحتية الاقتصادية، العنصر المقرر في التاريخ، في حين أصبحت الدولة، البنية الفوقية، العنصر الثانوي؟![2].

من هنا قامت علمانية البنى السياسية في الغرب على أساس تطور اجتماعي يتطلب إزالة جميع الوسائط التي تعيق تلبية المصالح الاقتصادية. كان ضغط المصالح الاقتصادية بمقدار ما يتوسع يعمّم مفهوم المنفعة. إنّ مفهوم المنفعة هذا مفهوم شامل تتأسس عليه جملة قيم وتحديات. في ظل سياسة مفهوم المنفعة يبدأ الانفصال بين الدنيوي والديني، الانفصال الفعلي العملي، وتستحدث الايديولوجيا الجديدة التي تنتشر في ميادين الاخلاق والسياسة، ويصبح التمييز ضرورياً وحتى مقبولاً لدى رجال الدين أنفسهم بين العالمين الدنيوي والسماوي.

---

(1) انظر بهذا الصدد، ماركس ونقده للسياسة، توزيل لوبوريني باليبار، دار التنوير، ترجمة جوزيف عبدالله، ط 1981 ص 16 – 17.

(2) أنجلس، لودفيخ فويرباخ، ص 59

ففي المسار العام للأديان، كما يتجلّى في تطورها التاريخي، تبدأ الأمور بثورة على الارض لتغيير الانظمة القائمة باسم مطالب السماء، ثم ما تلبث تدريجاً أن تتصالح مع الانظمة الدنيوية لكي تعد بحل سماوي للمشكلة الانسانية. لذلك كان الدين يلعب دوراً مزدوجاً كاحتجاج على ما هو قائم ومقاومته، وكعزاء بعالم موعود غير العالم الأرضي.

على كل حال إن تخلّي الدين عن مركزه السياسي المباشر بعد صراع رهيب لم يكن ممكناً إلّا بعد أن فرضت المصالح الاقتصادية تعبيرها على البنى السياسية للدولة الحديثة.

إذن ما طبيعة أصول أضطرار السياسة العربية للاستعانة المباشرة بالدين. وبأي معنى لا تزال الدولة العربية ناقصة لكي تحتاج إلى أن تعطي لنفسها صفة دينية حتى تتمكن من أن تقوم بدورها الخاص؟

لقد مضت عقود من الزمن على نشأة الحركة القومية العربية، انطلاقاً من حركات الاستقلال عن الدولة العثمانية. وفي هذا المدى التاريخي الطويل، تعاقبت قوى سياسية عديدة على قيادة حركة التحرر القومي وأتت الواحدة منها على أنقاض الأخرى باسم المستقبل العربي وتجديد المشروع القومي العربي. ولا يزال العرب إلى اليوم أمام العناوين العامة والمطالب الأساسية نفسها: التحرر الوطني والاستقلال والوحدة والتقدم الاجتماعي والديمقراطي. وترتدي هذه العناوين أشكالاً أخرى غير صيغتها السياسية حين يجري الحديث عن المعاصرة والحداثة وتجاوز التخلف، عن العقلانية والحضارة وما إلى ذلك. ونجد أنفسنا اليوم حيال انتكاس خطير لهذا البرنامج العربي القديم وانخفاض لسقف المطالب العربية على المستوى الواقعي يطيح بالمشروع القومي العربي من أساسه.

كان المشروع القومي حاضراً كبند أساسي وأول في البرامج السياسية لنصف القرن الأخير. أما اليوم وبفعل الوقائع العنيدة التي آل اليها الوضع، وفي مناخ «الاستنقاع الاقليمي» على حد تعبير ياسين الحافظ، نقف بازاء انحلال مريع للرابطة القومية على المستويين الرسمي السياسي والشعبي. وأمام تصدع خطير لوحدة الاقطار العربية الداخلية، وتقهقر مدوٍ لبناها السياسية السائدة إلى حضيض المشاريع الفئوية العصبوية ما قبل الوطنية.

كان النهوض الوطني منذ مطلع الخمسينيات ولا شك، والصراع القومي مع الاستعمار

والصهيونية والرجعية، يعصم الوحدة الوطنية لتلك الاقطار التي تكوّنت في امتداد السيطرة الاستعمارية المباشرة عشية انفكاك تلك الأقطار كلّ على حدة وعلى جميع المستويات.

إنّ مثل هذا الاحتمال كان أصلاً في أساس الخطة اللينينية لحركات شعوب الشرق التحريرية، وكان في أساس المفهوم اللينيني لإمكان تطور لارأسمالي تقوده سلطة سوفياتية في بلدان الشرق. وبالمضمون اللينيني كانت حركات التحرر الوطني الديمقراطية تبدع تجربتها الخاصة ولغتها، وفي حين أخفقت ايّما إخفاق تلك الحركات التي استخدمت لغة «التطور اللارأسمالي» وفقاً للتفسير السوفياتي الرسمي والمصالح السوفياتية المباشرة المشروعة، وغير المشروعة، في انعكاساتها على حركات التحرر الوطني[1].

لهذا يبقى الرهان الأساسي على تجديد المشروع السياسي العربي منطلقاً من نقطة الدائرة نفسها: البديل السياسي. ومن حول هذا الهدف الراهن والتاريخي يمكن الحديث عن مهام عاجلة للحضور في الميدان الفكري والايديولوجي كمطلب ملح وكأحد شروط بناء النقيض السياسي. لكن طرح شعار «الثورة الثقافية» يحمل دلالات تفيض عن المهمة المطروحة فعلاً في الحضور المهيمن على الميدان الثقافي في امتداد المعركة المتعددة الجبهات باتجاه السلطة السياسية.

فليس عن طريق تضخيم المهمات يمكن حل المشكلات الفعلية. وليس من موقع المعارضة يمكن تقديم الاجوبة الايجابية. إنّ السلطة السياسية هي السلاح الأمضى في تقديم الاجوبة الأكثر تقدماً وجذرية. إن «إقتصادوية ثقافية» اذا جازت الاستعارة تسود وعي مثقفينا العرب وهي وجه من وجوه أزمة السياسة العربية.

فمن دون أي مبالغة، ومن دون إساءة لفهم الدور المطلوب ثقافياً، ومن دون أي تقليل من أهمية المعركة الثقافية، بل ومع التشديد المطلوب عليها، لكن يجب أن لا ننسى أن الثورة السياسية هي مفتاح الثورات كلها وتمهيدها الضروري، والسلطة السياسية هي فاتحة التحويل الاجتماعي والثورة الثقافية.

(1) سليمان تقي الدين، التطور اللارأسمالي في النظرية والتطبيق، مجلة الحرية، 13 ت1 و 20 ت1، 1980.

إن مفهوم الهيمنة الذي طرحه غرامشي يلخص أهداف مستويات الصراع الثلاثة: الاقتصادي، والسياسي والاديولوجي. حسبما يشدد انجلز.

فللصراع الاقتصادي هدف يتعدى الدفاع عن مستوى المعيشة إلى هدف تربوي ومعنوي. للصراع السياسي هدف يتعدى العلاقات بين الطبقات إلى العلاقة بالدولة. وللصراع الاديولوجي هدف يتعدى تحصين الجماعة إلى هدف تعميم وعي شامل للحياة والمجتمع. وعبر الصراع على الجبهات الثلاث تتسع دائرة نفوذ الجماعة وتنمو هيمنتها على عصب المجتمع المدني ليخترق نفوذها الدائرة السياسية وفي اللحظة المناسبة من التوازن: الدولة.

يهدف الصراع أصلاً إلى بناء نواة السلطة الجديدة. وبهذا المعنى تكون صورتها. وبمقدار ما تكون النواة صحيحة معافاة بمقدار ما تبشر بمستقبلها وتلهم وتوحي بقوة المثال.

إن بناء مثل هذه النواة اليوم لا يزال مطلباً عربياً بامتياز.

إن العرب اليوم يتطلعون في كل مكان إلى قوة قومية تعطي الأمة مكانها في عالمنا المعاصر. فالعرب لايزالوا أمام مشكلات الثورة الديمقراطية وفي قلبها منذ نصف قرن. فإحياء المشروع القومي التقدمي العلماني الديمقراطي حتماً في الشكل والمضمون هو وحده الكفيل بالتطلع نحو المستقبل بشيء من الرجاء.

لا يستبعد هذا التصور الصراع مع قوى تشكل جزءاً أساسياً من طموحه. على العكس من ذلك يخاطب قوى موجودة حيّة. وعبر نقده لها يرتجي أن يبعث فيها الارادة الحاسمة على نقد الذات، وعلى مقاومة الجنوح المزمن لديها للاستكانة.

وفي كل حال إن الفشل الذاتي، الإخفاق الشخصي، وليس الخيبة الشخصية، كثيراً ما يقود إلى وعي أكثر موضوعية للذات وللواقع. ففي شقاء السياسة تبدو «راحة العقل» طموحاً غير مشروع.

إن اول ما يتبادر إلى الذهن، ضرورة تعريض المسلمات الاولى للعمل السياسي والوطني للنقد والتقويم خصوصاً بعد تجربة لبنان في كل غنى نضاله كساحة قومية، ومع كل الفرص الضائعة على ارضه، ومع كل الفخر بدروسه وإمكاناته ومناضليه. ففي لبنان يمكن أن تختصر الدروس وإن كان لبنان لا يحتمل وحده العبء.

وفي ضوء ذلك فإنّ ما ينبغي إعادة الاعتبار إليه هو النظر الفعلي إلى المسألة التنظيمية، كأداة ووسيلة للفعل السياسي، بوصفها مسألة سياسية في الجوهر. وبقطع النظر عن التصورات المبسطة، وبتجاوز لكل فهم سطحي يحيلها إلى صيغة فنية تقنية، نشير إلى استحالة تصور مشروع سياسي قومي مهما صفت نيّاته وصدقت رؤاه من غير وعد حقيقي مؤمل في حضور مؤثر في الصراع القومي. فالصراع السياسي هو صراع قوى مادية في نهاية المطاف، والعبرة في الواقع لا في النبرة.

إنّ طرح المسألة السياسية بهذه الحدّة لا يعني محاولة لرؤية الأمور من خارج التجربة والمعاناة. فالمسافة كثيراً ما تكون مفتعلة بين التأمل العقلي والدعوة السياسية. فلكل دعوة سياسية قعر اديولوجي وتقليدي مسلكي وجهاز من المفاهيم يجب أن يستحضر إلى دائرة الضوء حتى لا تتداعى الممارسة وتتناسل الخطة من الخطة بمعزل عن الأسس والمنطلقات الصحيحة.

ومن المسلم به أن الموقع والموقف السياسي الملتزم لم تعد تختزله براءات بطاركة الكنيسة الجدد في الفكر التقدمي. إن الممارسة وحدها هي التي تعطي المشروعية وإن كره «الورثة الشرعيون» لامتياز أسبقية الولادة والانتماء.

إن خيار «الاستقلال» خيار موقت حتماً ونسبي حكماً. لأن للرؤية السياسة، أية رؤية سياسية، نسبها وعلاقات قربى واتصال، في تكوين القوة والمؤسسة. لكل رؤية سياسية مصبّها مهما ادعت استقلالها عن أوعية الاستيعاب الخاصة، ومزاعم الاستقلال المطلق هي انتساب خجول لتيار وقوة.

إنّ تجسيم الرؤية السياسية في اتحاد طوعي للبشر هو الذي يعطيها قيمتها وعقلانيتها، وهو مبتغى قوة العقل ومكره ودهائه.

فالسياسة طريقها القوة والسلطة، القوة في إدارة الصراع وتدبيره وضبطه والسيطرة عليه.

إنّ بناء القوة للبديل السياسي تمهيداً للسلطة يفترض نقاط ارتكاز أساسية تجعل ممكناً توقع ملاءمة الوسائل للأهداف.

يفترض المشروع السياسي العربي وعياً تاريخياً صحيحاً، وعياً استراتيجياً بلغة السياسة،

يمسك بخناق البنية الاجتماعية والسياسية ليستخلص قانون وجهة تطورها الموضوعي الممكن والفعلي.

ويفترض إتقان فن استخلاص معادلات القوى للامساك باللحظة الراهنة والفعل فيها تكتيكياً. ويفترض تأهيل القوة المنظمة القادرة على التدخل المباشر في التناقضات لتغذيتها والسيطرة عليها. والقدرة على قيادة الاندفاع السياسي الشعبي وتوجيهه في اللحظات التاريخية النادرة للانفجارات الشعبية.

فلا يكفي اكتساب القدرة على التحريض على الثورة، بل يجب اكتساب القدرة على توجيهها.

لامتلاك هذه الشروط، مطلوب نظرية لا مشروعاً تجريبياً، مطلوب قيادة ومؤسسة.

الدولة العربية الحديثة

الدولة العربية الحديثة وليدة حركة الاستقلال القومي عن الامبراطورية العثمانية. نمت تلك الحركة وتبلورت في تزامن مع اندفاع المشروع الامبريالي للسيطرة على المنطقة وتجزئتها.

لم يتوسل المشروع الامبريالي عامل القوة العسكرية وحده ليرسم خريطة التجزئة. لقد ارتكز على عوامل التفكيك الداخلية، غذّاها ونماها. توسل مشكلة الأقليات الأقوامية والطائفية والوهن الاجتماعي والسياسي والتباين الثقافي والديني لتلك الامبراطورية. استخدمت السياسة الامبريالية عوامل التفتيت الداخلية، لكنها لم تقم منها كيانات تطابق «الخصوصيات» الفئوية التي لعبت على أوتارها ورعتها.

على العكس من ذلك قامت السياسة الامبريالية برسم خريطة المنطقة على نحو من كيانات ذات وظائف متباينة متفاوتة، لكن متكاملة في دور ترسيخ مجمل مقدمات السيطرة الامبريالية. كانت الوظيفة العامة لتلك الكيانات أن تحرس التجزئة كشرط ضروري لاستمرار المصالح الأمبريالية، فمنها ما قام على التحصين خلف خصوصيات مذهبية وطائفية ومنها ما قام بوظيفة حارس بئر النفط، ومنها ما قام على دور الميناء ومنها ما قام على استعمار

استيطاني الخ... لكن قطعاً ليس جميع الكيانات حديثة العهد ومفتعلة. فلبعضها تاريخ قديم يمنحها ضرباً من التماسك الداخلي النسبي والاستقلال الفعلي رغم التغيير الذي طال جميع حدود الاقطار الحديثة. ولعل مصر في علاقتها بالسودان من النموذج الأخير.

قامت بين الدول الحديثة مشكلات حدود ليست من النوع الجغرافي. فلقد استمر لون من اللسان الاجتماعي السياسي يخترق حدود الدول المتجاورة ليضيف إلى مشكلة الانفصال مشكلة اتصال بين هذه الكيانات.

وضمن الدور نفسه وجدت مجتمعات مغلقة أقوامية وطوائفية ودينية متشبثّة بمدى جغرافي يغلب عليه الطابع الطرفي، ويشكل عنصراً نابذاً في الاندماج المجتمعي، بل عنصر انفصال حدودي.

لم تساعد تلك العناصر على بناء سياسات تقارب، فتحولت إلى عوامل نزاع وتدخل غالباً ما استغلت في السياسات الاقليمية والدولية. وفي بعض الدول ظهرت مجموعات مصلحية مهنية مناطقية طائفية لعبت أدواراً مؤثرة في السياسات الداخلية. فقد لعبت برجوازية حلب والمنطقة الشمالية من سوريا والعائلات التقليدية أدواراً خاصة في السياسة السورية كما لاحظ باتريك سيل في «الصراع على سوريا»[1].

وبالفعل يستحيل فهم مجريات السياسة العربية في نصف القرن الاخير بمعزل عن هذه العوامل واندراجها في الخريطة السياسية. فالتجزئة كأثم أصلي استندت إلى عناصر تخلخل المجتمعات الوطنية، وتحصنت بفعل بنيتها السياسية التي ظلّت دون مستوى الدولة الوطنية الحديثة.

أثّرت تلك العناصر تأثيراً بالغاً موضوعياً على إمكانات رسم سياسات عقلانية وطنية. فالقوى السياسية المتشكلة على قاعدة مصالح ما قبل وطنية ظلت تمارس جواذبها وضغوطها لتعطيل صيرورة الدولة في موقع الاحتكار الفعلي للصعيد السياسي على أساس

(1) لعبت البرجوازية في حلب والمنطقة الشمالية في سوريا والعائلات التقليدية دوراً خاصاً في السياسة السورية – (باتريك سيل، الصراع على سوريا ص50)، ولعبت الطوائف والعائلات أدواراً مماثلة. انظر من الكتاب نفسه، ص: 49 و 53 و57، دار الأنوار، بيروت ص 1968.

من دينامية وشمول تمثيلها للمصالح الاجتماعية الأكثر وزناً واقتراباً من مصالح الأمة كلّها.

كان ميكيافيللي يدرك أنه لا يمكن للدولة أن تستقر وتقوى بمجرد احتكار السلطة العامة والقوة بوجه المجتمع. فكان على الدولة أن تحدث ذلك التوحيد الاديولوجي القائم على ضرب من العقيدة القومية التي تشكل لحمة أساسية للجيش القومي الذي يحفظ وحدة الدولة ومناعتها بدلاً من الجيوش المرتزقة مهما كان تدريبها واعدادها وعدتها. وكان بالتالي يدرك أن نقيض الدولة يبدأ عندما تتلاقى مصالح اجتماعية مع رابط ثقافي يطمح للتأثير في الحياة العامة فيوحدها ويميزها عن غيرها من المصالح والثقافات.

فكان يقول «إن الفرنسيين لا يعرفون الكثير من موضوع الدولة وإلا لما سمحوا للكنيسة أن تقوى»[1].

صحيح أنه لا يوجد في التاريخي العربي الاسلامي «كنيسة» تلعب دور القيادة الفكرية والسياسية الموحدة وتتأسس على عصبية اجتماعية ذات فعالية اقتصادية مالكة لشبكة واسعة من المرافق العامة الحيوية التربوية والرعائية الاجتماعية.

لكن في التاريخ العربي الاسلامي نموذج من العصبيات السياسية الدينية الطائفية والعشائرية المؤسسة على لون من المصالح المادية والتواريخ الفئوية والثقافات والتراثات الحصرية مما هو أكثر استعصاء على التسليم بفئويته وخصوصياته للدولة بالقياس «للكنيسة» بحصر المعنى.

من هنا تكتسب قضية العلمنة السياسية للمجتمع العربي طابعها الخاص.

أي استقلال الدولة عن الوسائط الدينية في علاقتها بالمواطن والمجتمع. واستقلال الدولة عن الارتكاز على المصالح الاجتماعية الفئوية ما قبل الطبقية من طائفية وعشائرية، أي قدرتها على إيجاد مصالح وطنية عامة مجرّدة عن المجتمعات المغلقة ذات الصفة السياسية المباشرة.

في الواقع لم تقم الدولة الدينية الملتزمة بالنص الديني على إطلاقه في أي زمان ومكان.

(1) ميكيافيللي – الأمير: بالانكليزية، ص44.
MACHIAVELLI، The prince –penguin p. 44. 1971.

فالمطلقات الدينية التي وعدت بتحقيقها تلك الاديان لم تتحقق قطّ. لذا عاشت المطلقات الدينية على وعد من التحقق الدنيوي والأخروي واستمرت مبادئ ملهمة ومحرّضة واخترقت الزمان والمكان انطلاقاً من هذا التجريد الذي قدمت نفسها به. ولقد منحت تلك الأديان فرصة زمنية كافية لكي تقيم نظامها تمتد حوالى الفي سنة ولا تزال تعد وعدها الأصلي.

لكننا شهدنا في التاريخ، ولا شك، تجربة الدولة المساندة للدين، والدين المساند للدولة في كل مكان.

كانت الدولة المسماة إسلامية عبارة عن حكم سلطاني مطلق يحافظ لأسباب سياسية محضة على قواعد الشرع مع التكييف العملي المناسب. «ولم تكن تلك الدولة بأي حال تعبيراً عن طوبى الخلافة» كما يقول عبدالله العروي في «مفهوم الدولة»[1]. فالخلافة في الفكر الاسلامي هي الطوبى والمثل الاعلى المتخيّل. أما ما يسمّى الدولة الاسلامية فهو في الواقع حالة «تساكن بين السلطنة كموقع والخلافة أو الإمامة الشرعية كطوبى، تساكناً بين عنصرين يتجاذبان كل واحد مستقل عن الآخر مخالف له وفي الوقت نفسه يمثل شرط وجوده»[2].

إن دولة الخلافة الواقعية في التاريخ الاسلامي لم ترتكز قطعاً على المؤمنين، ولا كان الولاء الشرعي هو وجهها الأوحد. فلقد كانت ترتكز دائماً على «القوة الرهيبة» «والغلبة» التي كانت عماد الخلافة على حد تعبير علي عبد الرازق في «الخلافة واصول الحكم»[3].

يستعيد علي عبد الرازق في حكمه هذا منحى أسسه ابن خلدون[4] في تطور التاريخ السياسي الاسلامي. فابن خلدون حسب دراسة جورج لابيكا «السياسة والدين» يبيّن وجود ديالكتيك دعوة عصبية. الاولى ضرورية لتحريك دينامية الثانية، لكن الثانية يمكن لها أن

(1) عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ص122.

(2) م.ن.، ص156.

(3) علي عبد الرازق، الخلافة واصول الحكم، تحقيق محمد عمارة، ص129.

(4) يستشهد علي عبد الرازق بابن خلدون «وما الملك إلاّ التغلب والحكم بالقهر»، ص129.

تقوم بذاتها، فالسياسة الدينية تتحول تدريجاً إلى ملك زمني مرتكز على العصبيات، والتاريخ الاسلامي حافل بشواهده على السلاطين الذين تقاسموا الدولة وحافظوا على رمز الخلافة ولكن من دون حول ولا قوة. كما قامت في هذا التاريخ خلافات عديدة في زمن واحد كما هو معروف.

إذن ما الدولة الاسلامية إلّا تلك التي اتخذت من الاسلام سنداً لها، موحدة في رمز الخلافة السلطتين الزمنية والدينية فيتلازم الولاء بالاكراه شأن جميع الدول والسلطات. لكن التطور التاريخي للدولة الاسلامية كان يدفع أكثر فأكثر خطا من التطور نحو الفصل بين مضمون السلطتين. ومع اكتساب الصراع السياسي لغة دينية نشأت حركات اعتبرت الخلافة كما جرت ممارستها لوناً من ألوان الملك وربطت بين تطبيق الشريعة وبين عودة الأمام الهادي المنتظر.

على أي حال أدى الصراع بين الجماعات والفرق والمذاهب إلى نشوء طوائف اشتد تمايزها وانغلاقها بفعل الاضطهاد وبفعل اكتسابها خصائص اجتماعية وثقافية. ومع الزمن كانت هذه الجماعات ترفض أن تتنازل عن عناصر استقلاليتها للدولة المخالفة لها، وكانت الدولة الدينية ترفض الاعتراف بحقوق متساوية معها ولها.

ما إن تضم دولة ما عدّة عقائد دينية متساوية في الحقوق، حتى لا يغدو في وسعها أن تكون دولة دينية من دون أن تمس العقائد الدينية الخاصة، من دون أن تكون كنيسة تدين كل مؤمن بعقيدة أخرى بالهرطقة، من دون أن تربط كل رغيف خبز بالايمان، من دون أن تجعل من المعتقد الرابط بين الافراد ووجودهم كمواطنين (....) فما العمل؟

يقول العقلاني إنّ المطلوب هو أن نضرب صفحاً عن الفروق بين العقائد لنجعل من روح الدين العام روح الدولة. أن نفصل الدين على هذا النحو عن معتقداته ومؤسساته يؤول إلى تأكيد أن الروح الكونية للحقوق يجب أن تسود في الدولة بغض النظر عن القوانين المحدّدة والمؤسسات الوضعية للحقوق. وعند ذلك يقول الفلاسفة: ليس الروح الكونية للدين يجب أن تسود بل روح البشرية.[1].

(1) ماركس – انجلز، حول الدين، دار الطليعة، ط1، 1974 ص 29 – 30.

هذه الروح البشرية الزمنية العقلانية حتى يصبح مطلوباً لها أن تسود، يعني أن قوى مادية ولدت ونمت إلى الحد الذي باتت تطرح معه إمكان بناء مجتمع جديد قادر على احلال وسائط جديدة بين المواطنين وبينهم وبين الدولة. فالتاريخ لا يطرح على البشر إلّا المهام التي يمكن حلها.

في الدولة الاسلامية يشير رودنسون في «الاسلام والرأسمالية» و«الماركسية والعالم الاسلامي» (التقليد الثقافي والتحديث)، ويشير عبدالله العروي في «مفهوم الدولة» إلى التكيف الذي حقّقه الاسلام مع حاجات التطور الجديد لا سيّما في «دولة التنظيمات» العثمانية منتصف القرن الماضي على قاعدة مفهوم «المنفعة العمومية» الذي كان التطور الاجتماعي والسياسي يفرضه، فأمكن تجاوز التقليد الثقافي الديني كقيد مطلق على التحديث السياسي. ولقد أكد فكر النهضة العربية السياسي هذا التوجه، وقامت الدولة العربية الحديثة على أساس الرابطة القومية اللادينية وعلى حساب الرابطة الاسلامية. وفي تاريخ الدولة العربية الحديثة، وفي الاقطار التي حققت استقلالها الوطني في امتداد نصف القرن الأخير شهدنا توسيعاً فعلياً لدائرة فعل الدولة السياسية وتقليصاً متزايداً لظل الدولة الدينية. فهل يمكن الحديث عن دولة دينية في مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن والسودان وليبيا ولبنان؟. الخ. حتى لو أن بعض الدساتير قد نصت على أن دين رئيس الدولة هو الاسلام. ولو نصت بعض الدساتير على اعتبار الدين الاسلامي أحد مصادر القانون؟.

أيّ نوع من الدولة هي الدولة العربية الحديثة وأي علمنة للسياسة فيها؟.

قامت الدولة العربية الحديثة على أساس من تخطي الرابطة الدينية الاسلامية مع الاتراك. لكنها قامت على لون من البنى السياسية ما قبل القومية.

كانت نزعة الاستقلال عن الدولة العثمانية التجسيد العملي لانحلال الرابطة السياسية الدينية لمصلحة مشروع قومي عربي. لكن مشروع الاستقلال القومي العربي لم يتم إلّا سلبياً بالانفكاك عن سلطة الدولة العثمانية لتحل مكانه سلطة الانتدابات الاجنبية والتقسيمات الكيانية المعروفة.

لا شك في قوة الاحتلال الاجنبي العسكري، الفرنسي والانكليزي، والانضاج

الاستعماري المسبق لهذا الاحتلال ولتلك التقسيمات كان العامل المباشر في قيام دولة التجزئة في المنطقة. لكن الحدث الاستعماري لم يكن بلا خلفيات موضوعية داخلية. تلك «القابلية للاستعمار» على حد تعبير مالك بن نبي.[1]

يذهب اتجاه في الفكر السياسي المعاصر للجدال في هذا الرأي، ويقول إنّ هذه «القابلية للاستعمار» ما هي إلّا نتاج تاريخي للفعل «الاستعماري» نفسه الذي مهّد لسيطرته المباشرة عبر خلخلة بنى الدولة الاسلامية عن طريق تأثيره الاقتصادي وفكره السياسي والثقافي، وعن طريق الجولات العسكرية الاولى مع الدولة العثمانية في الميدان الاوروبي بإذكائه النزاع القومي والديني.

إن أبرز ما في ادعاءات هذا التيار القول بأن سياسة تغريب الدولة العثمانية عن طريق تأثير النخب الفكرية والسياسية فيها، وعن طريق تحريض الجماعات الطائفية والقومية هو الذي مزّق النسيج التوحيدي لتلك الدولة وشوّه السياق الموضوعي لتطورها الخاص كنظام اجتماعي سياسي إسلامي.

لكن شيوع وذيوع ذاك الفكر القومي العلماني، أو الفكر التغريبي، أو حتى الفكر الطوائفي المتمايز عن الاسلام، لم يكن ليحصل ويكتسب ثقله ووزنه وفاعليته إلّا لأنه كان يخاطب قوى اجتماعية فعلية.

إنّ حفاوة المجتمع الاسلامي في استقبال وتقبل، أو الركون أو الرضوخ، للفكر التغريبي، كانت الاصل الذي انبنت عليه تلك السياسات وترتبت تلك النتائج.

لقد كانت عوامل وحدة وانقسام المجتمع الاسلامي كامنة فيه لحظة تحديه لأوروبا ومحاولاته اخضاعها وإملاء الشروط عليها، كما في لحظة تحدي اوروبا له وانقلاب الدور التاريخي، بين ظهور «المسألة الشرقية» مطلع القرن السابع عشر، وبروز مصطلح «الغرب» منتصف القرن الثامن عشر وأواخره.

إنّ الفكر الشوفيني العربي يرفض القبول بأية محاكمات للعرب وللإسلام إلّا بمنظار اشعاعهما الاول. وبالتالي يعزو مظاهر الانحطاط جميعها إلى الاجنبي، الكامن أبداً تحت

(1) مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، ط3، 1969 ص 41.

العباءة، المتسلّل الدخيل. قد نذهب في السجال مع هذا الفكر للسؤال عن الاسباب التي أتاحت لهذا «الاجنبي» و«الدخيل» أن يلعب مثل هذا الدور. لكننا لسنا بصدد الانجذاب لهموم أخرى وميادين مقارنات حضارية عنصرية لقابليات الشعوب في مضمار التقدم لا تأخذ بنظر الاعتبار مجمل الشروط الطبيعية والتاريخية والاجتماعية لظهور تلك الحضارات وانحلالها وللتفاعلات في ما بينها. ولا يفوتنا أن ننوه بالتطور الموسع للحضارة كخط بياني يجعلنا اليوم أكثر شعوراً بالانكسار حيال الحضارة الاوروبية مما كانت عليه اوروبا نفسها حيالنا في العصور الوسطى؛ فإنّ ذلك يعود إلى المسار الدائم نحو التكور البشري والعالمية الذي بلغ في هذا العصر أعلى وأوسع درجاته.

لن نذهب في الاستطراد بعيداً. سوف يتعين علينا معالجة فترة الانتقال التي عاشتها آخر الامبراطوريات الاسلامية في طريق زوالها وما آل اليه الوضع بعدها.

كانت الدولة العثمانية المتشكلة من حول نخبة عسكرية حربية فتية وفاعلة، دولة مركزية من حيث الشكل، عمادها الجيش والبيروقراطية، واقتصادها التجارة والنهب والقرصنة، غلافاً شفافاً لتجزئة تقوم على نظام من الاقطاع العسكري يتحصن ويترسخ وراء تخلف المواصلات، وتفتت السوق، وتعدد مراكز الحكم، وعدم تجانس في التكوين الاجتماعي والسياسي والقومي والطائفي والديني.

عزّز هذا الواقع التفاوت الاجتماعي لتطورها وحفزه في قنوات اقليمية وطائفية وقومية، وسمح لحيز وافر من الاستقلال السياسي لكي يتسع باستمرار ويتحول إلى مشاريع انفصالية.

إنّ ركيزة هذه التفاوتات شبكة من متعهدي الضرائب تنامى دور العصبيات المحلية فيها، وسلطات كاسحة للامراء والاقطاع، واستقلال ذاتي جوهري للملل التي قاربت في بعض الاحيان أن توافق الجماعات الإثنية، وتحصنت في غالب الاحيان في مناطق جبلية منعزلة.

«كان المجتمع العثماني أشبه بهيئات اقليمية تربطها الأنساب وتمتد جذورها في آلاف المراكز المنعزلة، ومعظمها في القرى والوحدات يحظى باكتفاء ذاتي ديني اجتماعي اقتصادي سياسي». كما يقول هيرشلاغ[1].

(1) هيرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، ص 15 – 16، دار الحقيقة، بيروت.

قامت سياسة الاتراك على استيفاء الخراج والموازنة القلقة بين الاتباع والترخيص باستثمار الارض والتسلط على القيمة الزائدة للتجار المحليين والانتقام السياسي بتدمير قوى الانتاج بالهدم والاحراق، واعطاء امتيازات وبراءات للاجانب والتخلّي التدريجي عن ميدان التجارة والسيطرة على البحار والممرات الدولية، إلى اسلوب استنزاف القوى المنتجة المحلية لا سيّما مع تزايد حاجات سوق الاستهلاك وتوسعها؛ وقد بدأ الاجانب عبر الجاليات المحلية والاقليات القومية السيطرة على الاقتصاد الحديث. لقد احتكر العنصر التركي الجيش والبيروقراطية وأقصى فعاليات الشعوب الأخرى لا سيّما الكثرة العربية عن المشاركة في سلطة الدولة فتضاعفت عوامل النبذ القومي.

فقد تصدع المجتمع العثماني منذ مطلع القرن التاسع عشر، ولعبت الضغوط الاوروبية بداية على المسرح الاوروبي من الدولة لتتقدم إلى آسيا وافريقيا مع حملة نابوليون بونابرت.

منذ اقتحام جيش نابوليون للشرق مع بدايات القرن التاسع عشر واحتلاله مصر وبلاد الشام تضاعف الهجوم الاوروبي الغربي على الاسد العثماني العجوز محرضاً عوامل نابذة للوحدة في الجيش العثماني وبدأت المسألة الشرقية تطرح نفسها بشكل معاكس.

كانت دوافع المسألة الشرقية حتى القرن الثامن عشر تكمن في الصاعقة العثمانية التي أشاعت الرعب في اوروبا كلها، وغرست قوة الاسلام السياسية في جسم اوروبا نفسها مع تهديد الاتراك للقسطنطينية. لكن المسألة الشرقية منذ مطلع القرن التاسع عشر باتت تعني بالنسبة إلى الدولة العثمانية على حد تعبير المنشور السلطاني الداعي للجهاد الديني في وجه غزوة نابوليون «تهديد قوة الاسلام والقضاء عليه وامحاء قواعده ورسومه واقتسام دياره واملاكه»[1].

جدّد الهجوم الغربي قسمة الثنائية (الغرب والشرق، المسيحية والاسلام) واستنفر عناصر الدفاع الذاتي عن الهوية والخصوصية، وتناسلت الحركات السياسية الدينية الاسلامية في امتداد ارجاء الدولة العثمانية جواباً شبه وحيد على هذا التحدي حتى منتصف القرن التاسع

(1) المنشور السلطاني، وثيقة رقم 10 ص 271 ج 1 / نادر العطار: تاريخ سوريا الحديث.

عشر. (الوهابية، السنوسية، المهدية، البهائية، الادريسية، الطرق الصوفية، مشروع محمد علي). لكن التحصين الايديولوجي الجديد واللحمة الدينية التي استنفرت جاءت تعبر عن مصالح قوى متباينة فزادت عوامل التمايز داخل المجتمع العثماني ووضعت فواصل فكرية وسياسية بين المسلمين انفسهم المدعوين للنهوض في وجه الخطر الجماعي الداهم.

عشية انتقال مشروع السيطرة الاجنبية المباشرة على الدولة العثمانية، كان المجتمع العثماني قد أسس في رحم نظامه إدارات سلطوية شبه مدنية من بيروقراطية مركبة من ملاك الارض الجدد والتجار المحليين ومن فئات اجتماعية حديثة الانتماء للموقع السلطوي المادي والمعنوي بارتقائها الاجتماعي من خلال ارتباطها بالاقتصاد الغربي الحديث.

كانت تلك الفئات التي لعبت أدواراً من خلال السلطات المحلية غير منسجمة في تكوينها الاجتماعي والسياسي والثقافي ولا في صلاتها الخارجية.

شكلت تلك الجماعات الركيزة الداخلية للمشاريع الانفصالية المنسقة مع المشروع الاستعماري، بعد أن كانت سياسة التتريك تحجز مشاركتها وتحول دون بلوغها موقع التعبير الفعلي عن مصالحها وطموحاتها.

اذا كانت بوادر معارضة هذه الجماعات للدولة العثمانية قد تركزت على رفض السيطرة العثمانية فإنها لم تكن موحدة في رؤيتها وتصورها للمشروع السياسي المستقل والبديل. ورغم محاولات النخبة المثقفة بلورة مشروع دولة قومية علمانية موحدة، فإنها، أي تلك النخبة الفكرية لم تكن في موقع الامساك الفعلي بمقاليد الامور السياسية. فظلت سلطة القرار في أبدي مفاتيح سياسية تقليدية مشدودة إلى تمثيل مصالح جماعات طائفية وعشائرية ومناطق اقليمية ومصالح اقتصادية فئوية مباشرة[1].

وإذا كانت القوة السياسية المطلوب منها أن تلعب الدور التوحيدي غير موحدة أصلاً إلّا على شعار التخلص من الحكم العثماني فان حركة التمرد والتحرر تلك تحولت إلى مشاريع

(1) أنظر مقدمتنا لكتاب محاكمة الحركة العربية في لبنان من خلال كتاب ايضاحات، دار الرائد العربي، 1982، ومقالتنا عن فكر الأميرشكيب ارسلان السياسي - مجلة الكاتب العربي، العدد الثالث، تموز 1982.

سياسية مجزأة جرى امتصاصها من قبل التكوينات الاجتماعية والسياسية والطائفية والقومية والثقافية في جسم المجتمع العربي وجذبها إلى قعره في تكوينه التعددي المذكور.

نجحت القوى الاجتماعية والسياسية الأشد تمايزاً داخل المجتمع العثماني في بلورة آليات دولة وكيانات سياسية محصنة، سابقة على الحركة العربية تاريخياً. بينما فشلت التيارات الاسلامية في تكوين دولة موحدة لم تكن تملك من مقوماتها إلّا رباطها الايديولوجي المتكسر على تكوين تعددي طوائفي إسلامي. وكان ضغط القوى الاستعمارية يسير وجهة منعه من التبلور في تيار موحد.

انحسر زخم تيار العروبة السياسي التوحيدي على مختلف المستويات أثناء فترة الانتدابات على المنطقة، لمصلحة بروز تيارات الوطنية الاقليمية تحت تفسير الواقعية السياسية، وجرى التكيف مع المشروع التجزيئي على مستوى الحركة السياسية والشعبية واكتسبت الكيانات الجديدة حداً من المشروعية والاستقرار الواقعي وبدأ تاريخ فعلي لكيانات التجزئة يتكامل[1].

اذا كانت الحدود السياسية للتجزئة قد أدت إلى تكوين أسواق داخلية وشبكات اقتصادية أمّنت لوناً من الوحدة الاقتصادية الداخلية الخاصة. قطرياً، النابذة للاندماج القومي، فان تلك الحدود نفسها تهتزّ اليوم أمام انحسار المد الوحدوي لتتكسّر أمام استقطاب سياسي متناقض ظاهراً، داخلي وخارجي. في الداخل انكفاء نحو مشاريع سياسية فئوية ما قبل وطنية منفتحة على مشاريع سياسية خارجية وتشكل امتداداً لها.

جاءت صيرورة التطور الرأسمالي للكيانات الحديثة لتتوضع على كسور هذه المجتمعات محافظة على التفاوتات والتباينات الاصلية ومغذية لها. فالمجتمع العربي في معظمه مجتمع أرياف وزراعة وأشكال انتاج حرفية وعائلية، ولا تزال المدن العربية مراكز إدارية وخدماتية أكثر منها مراكز صناعة وانتاج، ولا يزال المجتمع العربي طبقياً متوسعاً في الوسط ومحدوداً في الأطراف.

(1) د. إميل توما، ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، دار ابن رشد، ط 2، 1978 ص 17 و 18 و 20.

فالتطور الرأسمالي التابع المحدود الآفاق لم ينتج ذاك الدور التقويضي الانشائي لمجتمعات العالم الثالث على نحو ما كان يتوقع، وعلى نحو ما توهم الفكر الليبرالي والماركسي معاً[1].

ومع هذا التطور الرأسمالي العالمي غير المتكافئ في اطار وحدة السوق استحال التماثل بين المركز والأطراف، واستحال طريق النمو الاقتصادي الحر من غير الخروج من تحت سقف التبعية ومن دائرة قوانين التطور الرأسمالي أصلاً. لذلك لا تزال صحيحة الاستنتاجات القائلة بانه في عصر الامبريالية لا استقلال وطنياً فعلياً من دون تغيير النظام الاجتماعي، وأنه لا بد من ترابط العمليتين الثوريتين الوطنية الديمقراطية والاشتراكية.

إنّ استمرار تخلف البنية الاقتصادية الاجتماعية الذي تسببت في استقراره حركة التحرر الوطني العربية عبر عدم القطع مع التطور الرأسمالي والسوق الامبريالي كان بدون شك الزيت الذي أضاء شعلة بناها السياسة كما تتجلى اليوم في قصورها عن انجاز مهمات الاندماج الوطني والتطلع الفعلي للوحدة القومية، وبالتالي قصور برنامجها عن السير الفعلي في طريق التقدم الاجتماعي وتوفير مقوماته.

الحركة القومية المعاصرة

اذا كانت قيادة الكتلة الوطنية التقليدية التي خاضت معركة الاستقلال السياسي تنتمي إلى فئات اجتماعية محافظة من ملاك الارض والتجار الوطنيين وورثة الادارة العثمانية المحليين من العائلات الادارية والدينية وزعماء الحرف والعشائر والطوائف واصحاب المهن الحرة والمثقفين بشكل عام، فقوى المشروع القومي المعاصر الذي حاول استكمال ذاك الطور الاستقلالي لم تكن من منبت مغاير جذرياً، كما لم تكن أكثر بكثير انسجاماً وتماسكاً في رؤيتها للمسألتين القومية والديمقراطية.

(1) ملاحظات ماركس عن النتائج المحتملة للسيطرة البريطانية في الهند حول الدور التقويضي لنظام الهند والإنشائي الرأسمالي له يستعيدها ز.ل. ليفن في: الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسورية ومصر، دار ابن خلدون، ترجمة بشير السباعي 1978، ص 10 و 11.

نشأت النواة الاولى للحركة القومية المعاصرة في أوساط المثقفين عموماً وخصوصاً قطاع الطلاب والمدرسين. تلك كانت تجربة البعث في سوريا والعراق[1]. لكن هذه النواة لم تكن إلّا صاحبة دعوة هيّأت البيانات الاولى للانقلابات العسكرية، أو صاغت المشاريع السياسية القومية وبثّت أفكارها وألهبت المشاعر من حولها ومهّدت لها الأجواء الشعبية.

لكن تنفيذ تلك الخطة القومية الغامضة كان قد أسند عملياً لنخبة من ضباط الجيش التي تراوح عددها في كل من مصر وسوريا والعراق ما بين مائتين وثلاثمائة ضابط[2]، تلك النخبة كانت ولا شك تملك حداً كبيراً من الشعور الوطني المقهور والغاضب، سيّما وأنها عانت وطأة السياسة الاستعمارية والتمييز الاجتماعي والذل الوطني مضاعفاً من خلال تجربتها في الجيش الذي بني تحت إشراف الادارات الاستعمارية[3]. وتمتعت في مجرى اكتسابها التقني والمهني وانفتاحها على التدريب الغربي وعياً حديثاً نسبياً.

وهي في كل حال متمتعة بثقافة متوسطة قبل انضمامها أصلاً إلى الكليات الحربية. وقد بلورت وعيها الاجتماعي سياسة استبعادها عن الكليات الحربية في مرحلة الانتداب خصوصاً في مصر وسياسة ابتعاد العائلات الاريستقراطية عن المؤسسة العسكرية في سوريا والعراق.

لم تكن هذه النخب تملك اديولوجيا عصرية شاملة ومتماسكة. كان مفهوم الأمة الملتبس بين العروبة والاسلامية هو الركيزة الأساسية لتنظيمها الاديولوجي والسياسي[4]، والذي يجب تحريره من الوصايات الغربية عنه وتوحيده في وجه عوامل التجزئة الداخلية. لذا رأت هذه الجماعات في الصراع الطبقي، الشر الأكبر الذي يمزق وحدة الأمة المفترض أن تحققها هو من طبيعة الاشياء، فحلقت فوق الصراع الطبقي باسم تذويب الفروق بين

(1) د. مصطفى دندشلي، البعث، 1979، ص 36 سوريا و 245 العراق.

(2) جان لاكوتور، عبد الناصر، ص 099، دار النهار 1971.

انظر أيضاً مجيد الخدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة، ط1، 1974 ص 31.

(3) باتريك سيل، الصراع على سوريا، ص 60.

(4) محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر، دار الطليعة، ط1، 1971، ص 128 – 129 .

الطبقات. طبعاً كانت المعركة الوطنية الموحدة لقوى الأمة الأساسية، وكان البرنامج الاقتصادي الذي يحاول تحرير البلد من التبعية يبدو وكأنه في مصلحة الأمة جمعاء باستثناء بعض الخونة. فبدأ وكأنه يمكن فعلاً «تأميم الصراع الطبقي» كما وصف هيكل سياسة عبد الناصر[1].

لم يكن البعث حتى عام 1958 يملك مرتكزات سياسية واضحة للوحدة ولطريقة القيام بها وتحقيقها[2]. ولم تصبح العروبة استراتيجية للناصرية إلاّ لدى مواجهة الاخطار المشتركة وانكشاف ترابط المعركة مع الاستعمار والصهيونية[3]. وبدأت العروبة الناصرية تتحرر تدريجاً من الاسلامية، أما الاشتراكية فقد استخدمت لأول مرة في برنامج عبد الناصر عام 1955. كما لم يكن واضحاً المضمون الاقتصادي في فكر حزب البعث ولا واضحة نزعته الاشتراكية الانسانية أصلاً[4]. لكنه وقف بجانب البرجوازية الوطنية في صراعها مع الاستعمار. وإلى عام 1961 حتى وقف عبد الناصر في موقف النقد الذاتي يعلن خطأه الناجم عن الثقة الزائدة في النفس برفض التعامل مع الامبريالية لكن مع المصالحة للرجعية في الداخل. فقال آنذاك «كنا نوجّه ضرباتنا للأحلاف والقواعد في حين كان العدو يختبئ في القصور وداخل خزائن أصحاب الملايين»[5].

أما الحركات القومية الشعبوية ذات التقاليد التنظيمية القوية «كالقوميين العرب» و«القوميين السوريين» فلم يكتب لها النجاح في الوصول إلى السلطة بعد أن صادرت التيارات السلطوية الأخرى «البعث والناصرية» شعاراتها وبرامجها. ولقد تم تحجيم دور هذه الجماعات السياسي إثر وصول النخب القومية إلى السلطة من طريق الانقلابات العسكرية. وعلى المستوى الشعبي لم تكن هذه التيارات قادرة على أن تقدم خياراً شعبياً

(1) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار، ط1، 1972 ص 14.

(2) د. مصطفى دندشلي، البعث، ص 139.

(3) جان لاكوتور، عبد الناصر، ص128.

(4) د. مصطفى دندشلي، البعث، ص108–110.

(5) جان لاكوتور، عبد الناصر، ص 137.

آخر، فالتحق القوميون العرب بالناصرية وتصدى القوميون السوريون لها من موقع العداء ففرضت عليهم العزلة.

أفلتت أداة القوة سريعاً من أيدي المثقفين الأوائل الذين رسموا المشروع القومي لتستقر بين أيدي أصحاب القرار الوحيدين الممسكين بناصية الجيش والسلطة عموماً والذين استمروا على تقليدهم المهني في قيادتهم للدولة وآلية عملها. وتدريجاً افتقدت جماعات الضباط الاحرار تماسكها ووحدتها كمنظمة سياسية قائدة ليحل محلها تدريجاً تراتب السلطة الجديدة.

أما الجيش فلم يحدث فيه تغيير يذكر. فلقد اعتبر عبد الناصر الجيش بمثابة «العصا التي كان الحكم الملكي يقمع بها الشعب»، فيكفي أن يتم الاستيلاء عليها لتغيير دورها الاجتماعي والسياسي[1].

عندما تولى البعث الحكم في العراق تعطلت اجتماعات الضباط الاحرار الذين لم يكن يوحدهم أصلاً سوى اتفاقهم على الدعوة للوحدة القومية[2].

وكانت إدارة هؤلاء للسلطة تتميز بنقص في الكفاءة ليس فقط على مستوى الاعداد الفكري والاديولوجي والتجربة السياسية، بل كانوا صغار السن إجمالاً وذوي تعليم متدنٍ[3].

أما في مصر فقد كان يدير شؤون البلاد كلها نحو من خمسماية ضابط كانوا يسيطرون على كل شيء من أجهزة الدولة إلى المصارف ولجان الاصلاح والنقابات، وفيما بعد مراكز الادارة في القطاع العام. وكان أن أُعطوا امتيازات لقاء ذلك حتى أصبح الانتساب لسلك الضابط مصدراً للارتقاء الاجتماعي الأكيد[4]. ولقد رفض هؤلاء وقاوموا الدعوة إلى عودة الجيش إلى الثكنات وتسليم السلطة تدريجاً لهيئات سياسية وديمقراطية وشخصيات وطنية. فساد تراتب سلطوي إداري عطل المشاركة الديمقراطية، ومارس العسكريون حساسيتهم

---

(1) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص46.

(2) مجيد الخدوري، العراق الجمهوري، ص31.

(3) م.ن.، ص 271.

(4) جان لاكوتور، عبد الناصر، ص100 و107.

المهنية ضد المثقفين فأبعدوهم عن المشاركة ونشأ انقطاع كبير بين سلطة القرار ومتطلبات بناء دولة حديثة. فحاول عبد الناصر في مراحل معينة أن يستعين بكادرات من الشيوعيين لعبوا ادواراً ايجابية في الكثير من مرافق الدولة لكن ذلك لم يؤد إلى رسم سياسة تقوم على بناء التنظيم الشعبي الموحد اديولوجياً وسياسياً والمتماسك تنظيمياً والكفوء علمياً وإدارياً[1].

لم تكن الحركة القومية المعاصرة إذن جسماً حيّاً معافى فاعلاً يتأسس على حركة شعبية ذات تقاليد نضالية صاهرة لقواها. كانت مؤسستها أشبه بجسم أفعى طويل لا عمود فقرياً له.

فالتنظيم القومي المعاصر كان يتألف من بضع مئات من الشبان قبل أن يتولى الجيش باسمهم وبالنيابة عنهم السلطة[2]. وفجأة افتقد هؤلاء الشبان السيطرة على أفكارهم واحلامهم التي أطلقوها وقامت بينهم وبين النخبة الحاكمة العسكرية بنوع خاص مسافات وحواجز. حين ترامى ظل السلطة على المجتمع أغرقت النخبة المؤسسة وسط حشد من المتهافتين على المنافع والملتحقين الجدد الذين شكلوا المؤسسة السياسية القومية المعارضة ذات الامتداد الجماهيري. لقد أعيد بناء المؤسسة الحزبية بوصفها حزب السلطة. فقد كان عدد الضباط الاحرار في مصر عشية 23 تموز (يوليو) مايتين وخمسين ضابطاً، وكانت أول منظمة سياسية لهم هي هيئة التحرير التي بلغ عدد المنتسبين اليها حوالى مليونين. وعام 1964 بلغ عدد المنتسبين إلى الاتحاد الاشتراكي العربي وهو حزب السلطة الجديد ستة ملايين في الوقت الذي كان يقول فيه أحد قادة الثورة والحزب إنّ المطلوب عشرين الفاً من المناضلين[3].

كان الحزب الجديد قاعدة شعبية مقربة من السلطة لكنه لم يكن يلعب دوراً في الرقابة الشعبية وفي نقل التعبير عن مصالح الجماهير إلى أروقة السلطة نفسها التي امتدت يدها إلى المؤسسات الديمقراطية من نقابية وسواها لتصادر آخر المواقع التي يمكن أن تنشأ عنها معارضة سياسية دون أن تنقض ضرورة الدولة.

---

(1) جان لاكوتور، عبد الناصر، ص150.

(2) مصطفى دندشلي، البعث، ص48.

(3) جان لاكوتور، عبد الناصر، ص160.

وفي زمن قصير لم تحتفظ النخبة الحاكمة نفسها من تراثها السابق إلّا ببعض الرموز المؤسسين اذا وجدوا في جهازها المدني والعسكري، فأطاحت بأدوار ومواقع المشاركين الآخرين حتى انبياء الدعوة وأصحاب الرسالة الأصلية. كانت هذه تجربة البعث في سوريا والعراق في الحزب واللجان العسكرية للضباط الاحرار ومجالس قيادة الثورة، وكانت هذه تجربة عبد الناصر في مصر وبن بلّا في الجزائر وتجربة اليمن الجنوبي مع بعض الفوارق.

مع الحركة القومية المعاصرة إذن لم تبن المؤسسة السياسية الشعبية النقيض للدولة العربية الحديثة كما أفرزها المشروع الاستعماري، أو كما استظهرها العمل الوطني في مرحلة الاستقلال عن الدولة العثمانية.

لقد كانت الحركة القومية نخبة من المثقفين صاحبة فكر قومي رومنسي شعبوي عبّرت عن طموحات الشعب آنذاك لكنها لم تبن الإدارة السياسية والتنظيمية التي يقارب تكوينها تمثيل أوسع فئات الشعب، وتعبر عن همومه ومشكلاته وتقوده إلى الانخراط في خطة بناء دولته ومستقبله. لقد لعبت هذه النواة دورها بديلاً عن الشعب واستعارت لنفسها قوة غريبة عن نضاله. ولقد استعجلت الوصول إلى السلطة وامتلاك قوة القرار الوطني فسلكت الطريق الانقلابي من داخل مؤسسات الدولة القائمة، ومن موقعها السلطوي بنت حزب السلطة الجديدة.

مما لا شك فيه أنها بذلك عبّرت عن حاجة موضوعية للتغيير أمام انكشاف الدور الاستعماري وعجز وتواطؤ القوى التقليدية الحاكمة آنذاك. وبدا واضحاً أنّ المجتمع العربي لم يفرز مؤسسة أكثر جاهزية من الجيش يمكن من حولها الاحتفاظ بالكيانات القائمة وتعبر عن طموحات الشعب الوطني وترد على التحديات الجديدة.

لعب الجيش دوره الرئيس كعماد لسلطة الدولة وكضمانة للأمن الاجتماعي والسياسي في توفيره استقرار التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية وحماية الكيان السياسي للدولة. كان دور الجيش توحيدياً وطنياً حافظ على استمرار مجتمعات لا تتمتع أكثريتها باندماج وطني على جميع الصعد. لكن الجيش الذي يلخص دور الدولة ومؤسساتها السياسية ويؤدي دوراً حاسماً في وحدة المجتمع والكيان ينزع إلى تعطيل حيوية المجتمع وصراعاته ويستعير

النظرة الفاشية لعلاقة (دولة – مجتمع – فرد) ويؤكد بالتالي على دور الدولة الاستثنائي والقوة[1].

ليس هذا المنحى استثنائياً في التاريخ، فغالباً ما كانت القاعدة في أن يلعب العنف السياسي (القوة) دور القابلة القانونية لتحقيق ولادة التراكمات الآيلة إلى بناء دولة الأمة.

لكن العنف السياسي المنظّم يمكن أن يعطي نتائج متباينة تبعاً لمضمونه الاجتماعي والسياسي وللأهداف التي يسعى لتحقيقها.

من البديهي أن الدولة لا تقوم أصلاً إلّا على احتكار السلطة العامة والقوة. ولا تقوم إلّا على فرض انحلال فعلي على كل مجتمع سابق عليها يمكن له أن يشكل سلطة في وجهها. ولا تقوم الدولة إلّا على إكراه هذه المجتمعات للتخلّي عما من شأنه أن يقاسم سلطة الدولة سلطانها. لكنها لا تقوم أيضاً إلّا على تنازل طوعي يطاول العديد من عناصر وحدة المجتمعات السابقة عليها يفرضه التطور الاجتماعي نفسه.

في الغرب آل التطور الاقتصادي والتقني والحاجة إلى توسيع الأسواق وضرورة تنظيم النقل وبناء القوة العسكرية والتنظيم المالي الاداري الضخم للمحاسبة القومية وتوسيع الجهاز البيروقراطي تعبيراً عن تكامل المؤسسات، الخ... آل إلى التسليم لسلطة الدولة تدريجاً بعناصر أساسية لتنظيم البقاء الاجتماعي. وعلى قاعدة من ذلك تطور دور الدولة وتشعبت وظائفها واقتضت مؤسسات سياسية ونهجاً عقلانياً كان مرتبطاً بتوطد مفهوم المنفعة العامة وضروراته. فكانت الوظائف الاجتماعية الجديدة تعزز البنية السياسية والمؤسسات السياسية وتوسع من مفهوم السياسة وممارسته. كان التطور الرأسمالي العاصف ببروز المفاهيم السياسية وتوطيدها في اتجاه صيرورة الدولة أكثر قدرة على ادعاء تمثيل ورعاية مصالح الأمة جمعاء.

أما الدولة العربية الحديثة فكانت التبعية الاقتصادية قد أمعنت في تشويه بنيتها وأعاقت تقدمها، كما ساهمت في تحجيم بنيتها السياسية التقليدية.

(1) انور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، دار ابن خلدون، ص43 وصاعداً كما في الفصل الخاص عن دور الجيش المصري حتى ص 97 و99.

وكان أن شهد تاريخ المنطقة العربية فيما شهد الإجهاض المتكرر لتجارب العمل الوطنية الناضجة قطرياً إلى حد ما لكن العاجزة عن كسر حواجز التجزئة. لقد كانت التجزئة السقف الذي لم يقدر العمل الوطني على اختراقه لأنه لم يكن قد هيّأ نقيضه عندما بنى مؤسساته السياسية القومية على قوى إقليمية، خطأً سياسياً ومصالح اجتماعية واعداداً ذاتياً.

قصور اديولوجي:

كان القصور الاديولوجي للقوى القومية التي امتلكت سلطة القرار الوطني قاتلاً. فالنخبة التي مثلت وقادت المشروع الوطني وقادته كانت تنتمي إلى فئات وسطية يتكوّن وعيها ويتبلور مشروعها السياسي وسط ضغوط اجتماعية وسياسية متباينة. فالفئات الوسطية تلك، قيادة ومادة لحركة التحرر الوطني، لا ينطبق عليها التحديد الطبقي البسيط في توقع اختياراتها الاقتصادية والسياسية. وحسب ماركس هي فئة انتقالية بين طبقتين وعهدين ذات نزعات متناقضة في مقاومة نتائج التطور الرأسمالي والرغبة في تقويض النظام الاقطاعي القديم؛ ومن موقعها الوسيط تغالب قوانين التطور الموضوعي في محاولتها بناء نظام اجتماعي ودولة أقرب إلى تصوراتها هي ودورها الاجتماعي. ومن روحها التوفيقية والانتقائية تنبثق نزعتها السياسية إلى التحليق فوق الصراعات الاجتماعية وتجاهلها ومجانية الحسم في الخيارات التي يتطلبها العالم المحكوم بالاستقطابات الحادة والمصالح والمنافع. أما ادوار النخب الفكرية والسياسية فإنها تختلف باختلاف تجارب حركات التحرر والظروف والشروط المحيطة بكل تجربة، ومنها المؤثرات الفكرية والسياسية التي يلعبها بدون شك الفكر التقدمي ومؤسساته وقواه.

وفي الحديث عن اكتساب النخبة وعياً اديولوجياً معاصراً يمكن أن نحدد تيارين رئيسيين على هذا الصعيد لمعرفة مدى تأثيرهما على وعي النخبة العربية ومشروعها، وهما الليبرالية والماركسية.

مما لا شك فيه أنّ التيار الليبرالي في الفكر السياسي العربي قديم العهد.

لقد تعرف الفكر العربي إلى هذا التيار منذ بدايات القرن الماضي كجواب على مجمل

التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أتى في ركاب التوسع الرأسمالي، وتعرف إلى هذا الفكر بمؤثرات النقل الاوروبي عبر الاحتكاك مع الشرق. إنّ فكر النهضة العربية في مجمله هو فكر ليبرالي، من تيار الاصلاح الديني إلى تيار الديمقراطية السياسية مروراً بدعاة التصنيع والتقنية إلى أفكار القومية العلمانية وحتى الأفكار الاشتراكية الطوباوية الانسانية.

كان فكر النهضة يخاطب قوى اجتماعية فعلية استطاعت أن تحقق مشروع الاستقلال القومي عن الدولة العثمانية متجاوزة الرابطة الدينية وان تحقق الاستقلال السياسي الثاني عن الانتدابات وان تبني انظمة سياسية منسوخة عن النماذج الاوروبية وان تختار انظمة اجتماعية واقتصادية وثقافية وبرامج وقوانين الخ تغاير تلك التي كانت قائمة من قبل.

لكن في المحصلة العامة لنتائج ودور هذا الفكر الليبرالي لا تزال الدولة العربية الحديثة تعاني مشكلة التأخير التاريخي، مشكلة التبعية، مشكلة استكمال مهام التحرر القومي في صعده المختلفة: الاستقلال الفعلي والتحرير القومي والوحدة، والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

إنّ الفكر الليبرالي الذي ساد حركة التحرر الوطني العربية لم يكن أصلاً فكراً متسقاً، كان فكراً توفيقياً انتقائياً. لكن أزمة هذا الفكر لا تنبع من ذاتيته أصلاً بل تنبع من عدم اتساق الفئات الاجتماعية التي خاطبها وحاول أن يحقق من خلالها ولأجلها نظاماً اجتماعياً رأسمالياً وطنياً. فاذا كان هذا الفكر حاول أن لا يقطع الصلة العضوية بين النظام الاجتماعي الوطني والنظام الامبريالي، فهو لا يستطيع إذن أن يحل أشكال التوازن بالغلبة القائم في اطار النظام الرأسمالي العالمي لمصلحة سيطرة المركز على الأطراف.

ولا تستطيع الليبرالية في العالم الثالث أن تكون جذرية بأهدافها حتى النهاية، فهي من جهة مصطدمة بالحاجز الامبريالي الذي يحول دون تماثلها معه، وهي من جهة ثانية عاجزة عن اختيار طريق يقطع مع المصالح الامبريالية دونما انحياز لمصلحة خيار اقتصادي اجتماعي سياسي جذري يشدها إلى المعسكر الآخر. ولقد حاولت الليبرالية الوطنية أن تنهج طريق الاستقلال ولكن الطريق الثالث هذا كان حلماً يفتقد إلى الواقعية انطلاقاً من ظروف التخلف التاريخي الشامل الذي تعانيه الانظمة الوطنية التي حاولت بصدق أن تبنيه.

لذلك كانت البرجوازية الوطنية بمختلف شرائحها ليست مضطرة إلى المسايرة في الخارج فقط، بل وفي الداخل مع مواقع نفوذ الامبريالية ومسارب هذا النفوذ. ولقد انعكس ذلك في انتقائية فكرها السياسي وترددها في الحسم بين الخيارات وتصالحها في نهاية المطاف مع الشروط التي توفر لها الاستقرار السياسي والاجتماعي بديلاً لخيار الصراع مع قوى الداخل والخارج.

كانت القيادة السياسية لحركة التحرر الوطني صاحبة البرنامج البرجوازي الديمقراطي تلجأ لضبط الصراعات إلى استخدام جملة من التوازنات الاجتماعية المتقابلة وإلى ضخ اديولوجية توفر مثل هذه الشروط فتشوه المضمون التقدمي لبرنامجها.

ففي عصر الامبريالية فقد الفكر الليبرالي مصداقيته حيال العالم الثالث وبالتالي فعله الجذري في الوقت الذي لم يفقد بريقه كمصدر قوة للمجتمعات التي انبثق عنها وتمارس تحديها للعالم الثالث وتمارس أشكالاً من السيطرة والتغلب. فرؤية مثقف العالم الثالث لهذا الفكر الليبرالي هي رؤية مزدوجة، من رغبة في التماثل والاكتساب، ومن عجز عن التماثل عبر الطريق الرأسمالي الديمقراطي.

لذلك كان العالم الثالث يبحث عن طريق ثالث وعن ذاتية خاصة تستعير مثال الانجازات البرجوازية وتستخدم في سبيلها قوى شعبية يتطلب تنظيمها لوناً من الوان الفكر الشعبوي المنفتح على خيارات غير رأسمالية وبالتالي على برامج تلعب الدولة كممثل للأزمة دوراً بارزاً في تحقيقها.

يصف جون كاوتسكي في كتابه «التحولات السياسية في البلدان المتخلّفة» الطريقة المعقدة لدور النخبة ولبرنامجها. فهي تحمل قيم مجتمع صناعي متقدم ضد قيم مجتمع تقليدي لكنها تبدو منعزلة ما لم تمارس دورها القيادي لإحداث تغيير يتناسب مع حاجاتها وقيمها. وحدها تلك النخب تستطيع تصور نظام جديد تقوده بدافع سياسي وبمزيج من القناعة والحاجة إلى التصنيع. هذه الحاجة وتلك القناعة تصطدمان بالاستعمار الذي يشكل عقبة رئيسية أمام التحديث والوصول إلى السلطة ومركز القرار كسلاح في فرض البرنامج وتوظيف الطاقات. وتصطدم تلك النخبة بعامل موضوعي آخر هو دون شك ضعف القوى الاجتماعية الموكل اليها مثل هذا الدور.

فالرأسمالية الوطنية ضعيفة أو غائبة والثروة محدودة وغالباً ما يحتكرها الاريستقراطيون ذوو الموقع المزدوج التقليدي السياسي والتجاري الحديث.

في مثل هذه الظروف يتركز النظر على الدولة كمصدر وحيد محتمل لرأس المال.

يلعب المثقفون دوراً رئيساً في قيادة الحركات القومية بما يوفره دورهم في المجتمع التقليدي من تأثير سياسي مباشر وقدرة على التأثير وتقديم الجهد وغالباً ما يختصر الجيش، المؤسسة الاكثر تماسكاً، دور المثقفين في اعداد المنظمات السياسية التي تواجه عقبات كبيرة في ظروف التخلف وقلة اهتمام السكان بالسياسة وبالنشاطات العامة لا سيّما الفئات الاجتماعية الواسعة من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة بشكل عام[1].

يبدو البرنامج السياسي والنظام الاديولوجي للنخب الوطنية هذه مبسطاً تتقاطع فيه مصالح الوطن والمجتمع كله باستثناء حفنة من الناس تشكل رمز التبعية والنفوذ الاستعماري وقوته الداخلية. ويحقق البرنامج الوطني هذا وظيفته في توحيد الشعب من أجل انجاز المهام الوطنية الاولية الملحة:

الاستقلال الوطني والتطوير الاقتصادي، لكن بغياب اديولوجيا شاملة متماسكة عصرية عقلانية قادرة على استيعاب برنامج بناء دولة حديثة قوية تستمد قوتها من مشاركة فعالة مضاعفة من الشعب نفسه يلعب الصراع الاجتماعي غير الموجه دوراً سلبياً فعلاً في إحداث انقسامات جدية في الجبهة الوطنية، تلك الجبهة التي يؤدي وصولها إلى السلطة تغييراً في مواقع قواها الاجتماعية وفي ادوار قيادتها أفراداً وجماعات.

وبغياب الايديولوجية العقلانية ذات الدور الحاسم في إحداث اللحمة للكتل الشعبية غير الموحدة أصلاً بحكم مواقعها الاجتماعية الاصلية، تسود تجريبية تعطل انبثاق التيار السياسي الجماهيري المنظّم القادر على فرض مصالحه وتصوراته. ويلعب القائد الزعيم دوراً مقرراً كعنصر توحيد وكمحور وكرمز لوحدة القوى الشعبية في كثير من الاحيان.[2].

---

(1) جون كاوتسكي، التحولات السياسية في البلدان المتخلّفة، دار الحقيقة، 1980 ص 69–70 و25–28 و37.

(2) ياسين الحافظ، في الفكر السياسي(2)، دار دمشق 1963، قسم 5، ص44–76.تحت عنوان السمات السلبية للثورة الناصرية.

وبغياب الرؤية الموحدة تغيب المقاييس الموحدة التي يمكن محاكمة النهج السياسي على أساسها فيتعطل دور المؤسسة السياسية اذا وجدت. فتصبح منفعلة غير فاعلة تابعة ملحقة بقرار القيادة التي تجنح أكثر فأكثر لكي تشكل لحمة المؤسسة ومحورها وتضيق تدريجاً إلى حد الزعيم الفرد.

تتشخصن السياسية نفسها ويستهلك الصراع على السلطة بين الاشخاص والرموز والجماعات قوى كبيرة وطاقات. ويصبح الجهاز السياسي في الوقت نفسه غير معبر عن حاجات موضوعية تتطلبها المهام، بل مجرد ضرورة لديمومة المؤسسة بصرف النظر عن دورها.

عندها تنشأ البيروقراطية بوصفها الزائدة الطفيلية التي تمتص، دون حاجة، دم العمل الاجتماعي، وتصبح قوة اجتماعية ضرورية لاسناد سلطة الدولة، وتغيب العقلانية السياسية في أبسط دلالاتها لجهة توفير أكبر قدر من الجهد والوقت الذي يساوي العمل إحدى أهم قيم المجتمع المعاصر، وتغيب الخطة والاستباق الفعلي للنتائج ولجدوى القرار السياسي، وتسقط السياسة في التقليد الذي يحيلها إلى فن الكذب والخداع والمصالح المباشرة الفئوية الضيقة حتى الذاتية. وبالتالي تصبح السياسة بحاجة إلى الاستنجاد بكل فكر غير واقعي، غير موضوعي، غير علمي.

العقلانية وحدها تستطيع أن تحرر السياسة من ثقل المفاهيم القيمية المعيارية المسبقة الممزوجة بمطلقات الفكر الديني الغيبي لتعطيها مضمونها العملي. العقلانية بهذا المعنى لا تطرد الاخلاق من مملكتها كما يوحي بعض الفكر السياسي، بل تنتج أخلاقها الخاصة المعبرة عن مضمون المصالح الاجتماعية التي تمثلها. عندها يتصالح الحق والقوة التي تحميه، القيمة والجدوى، المنفعة والضرورات. وفيها يرتبط الفعل التاريخي بالزمن كوجه ملازم لنموه وصيرورته فيخرج الفكر السياسي من التعلق باللحظة الراهنة ويتحرر من رد الفعل والدهشة والانبهار والانفعال، ويصبح الحدث التاريخي، غير منقطع عن سياقه التاريخي عن عمره وعن زمنه. وبهذا وحده يمكن أن يتحرر من عقلية تطلب الاجوبة والحلول السحرية السريعة الغيبية للمعضلات والمشكلات. فالفعل الانساني هو فعل

تاريخي بطبيعته بعكس الفعل الإلهي أو المنسوب إلى الإله فلا زمان له ولا حدود تاريخية. لذلك يقال بحق إنّ السياسة بما هي تعبير عن فعل انساني هي دوماً تتضمن شيئاً من الالحاد لأنها معرفة زمنية بالمعنيين الدنيوي والتاريخي وفعل انساني يتعارض مع المطلقات المثالية وليس لاسباب أخلاقية مطلقاً كما يزعم من يقول إنّ السياسة فن الكذب.

تشترط العقلانية في السياسة الرؤية التاريخية التي تنظر إلى التطور التاريخي، وصيرورة ونمواً للماضي في الحاضر والمستقبل. وهي بهذا نقيض النكوص التراثي السائد الذي لايزال يستعير للمستقبل اشعار الماضي. فالعودة للتاريخ، للانغماد فيه، سلوك ملازم للعجز عن فهم الحاضر وامتلاكه معرفياً والسيطرة على قوانين حركته.

الرؤية التاريخية ليست منفصلة عن الرؤية الكونية، فالذات القومية لا يمكن عزلها عن الآخر، أي عن عالم دخل مع الرأسمالية طور عالميته الاوسع فاستحالت رؤيته من داخل مجتمعات مغلقة أو يتوهم انغلاقها عليه.

لقد أنتجت الامة العربية عبر تاريخها المعاصر مجموعة من القادة الوطنيين الذين لا بد من الاعتراف بجوانب العظمة في اشخاصهم وادوارهم دون إغفال لعناصر الضعف في تجربتهم ودورهم القيادي. مجموعة رموز تغطي الساحات العربية كلها، ورغم التباين في التجارب الذي يجب عدم إغفاله، يبقى العنصر الطاغي التشابه في النهج العام.

لقد كان هؤلاء القادة «أنبياء غير مسلحين» (والتعبير لميكيافيللي) فخذل مشروعهم العام بالقياس للاهداف التي وعدوا بتحقيقها. انبياء غير مسلحين بالرؤية العصرية المتماسكة الشاملة مختلف اوجه فعالياتهم وغير مسلحين بالمؤسسة، نواة الدولة ونقيضها، التي تعطي لفعلهم الرسوخ والثبات والديمومة أي المشروع الذي لا ينقطع بغياب القائد الفرد.

لقد كانوا زعماء أقرب إلى المعنى التقليدي للكلمة مما كانوا قادة لأنهم شخصنوا مفهوم القيادة بتجاربهم. فالقيادة لا تكون إلّا إدارة قادرة على زج اوسع الطاقات واشراكها في التخطيط والتنفيذ واستخلاص الدروس وتحمّل المسؤولية وتقويم السياسة.

«كانوا طوباويين لا بسبب الهدف الذي يضعونه نصب أعينهم وانما بسبب عجزهم عن

ادراك الخطوات اللأزمة لتحقيقه، هذه الخطوات التي تكمن في ماهية الهدف بالذات»[1].

إنّ صناعة ثورة في العالم الثالث تحقق الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي تفترض اول ما تفترض مشاركة حقيقية شاملة من الناس في تقرير مصيرهم وصنع هذا المصير. وهي لذلك تفترض تأهيلاً للناس انفسهم لممارسة حقهم في المشاركة السياسية. وإنه ليستحيل هذا التأهيل فعلاً مع القبول بالمنطق القائل إنّ الديمقراطية لا يمكن ممارستها في ظل التخلف، وإنّ الزعيم الوطني المالك لسلطة القرار يجب أن يحتفظ لنفسه وحده بالقرار خشية أن يعيق الجهل دوره التاريخي. ومع الاسف كان هذا المنطق يعم اوساطاً تقدمية واسعة في تجربة حركة التحرر العربية[2].

لسنا بمعرض حكم أخلاقي على «الدكتاتورية الفردية»، فلها بلا شك مضمونها السلبي والايجابي النابع من البرنامج الذي تنفذه والمصالح التي تحميها والاهداف التي تتوخاها. لكن هذا الحكم يبقى نسبياً واستثنائياً ولفترة زمنية محدودة، هي اللحظات الاستثنائية والانتقالية من عمر الثورات.

من هذا المنظور يمكن مقارنة تجارب مصر وفيتنام والصين.

يقول التنظير الوطني في مصر والوطن العربي عموماً إنّ عبقرياً واحداً، وطنياً مخلصاً يقود، خير من مئة رجل عادي. على العكس يؤكد مثل فيتنامي قديم يعتبره هوشي منه ويعتبره جياب قاعدة ذهبية وهو أن مئة رجل غبي خير من عبقري واحد. أما ماو فيؤكد أن النوعية موجودة في الكمية وأن عشرات الكوادر لا يمكن أن توجد إلّا من بين مئات المناضلين.

إنّه لفارق نوعي أكيد في النتائج بين قيادة وطنية مخلصة تعمل لمصلحة الناس وقيادة وطنية تحت الناس وتقودهم لأن يمسكوا مصالحهم بأيديهم، هكذا يلخص «لاكوتور» تجربة الناصرية: «للشعب لا بواسطة الشعب. هكذا كان شعار الناصرية الدائم»[3].

---

(1) ملاحظات منهجية حول مسألة التنظيم: جورج لوكاش، في تنظيم الثورة، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة ط2، 1969 ص 22.

(2) اوليانوفيسكي، الاشتراكية والبلدان المتحررة، ص114-115ويبرر مركزة السلطة وتعزيزها في حركات التحرر بسبب انعدام المقدمات الموضوعية لتقاليد الحياة السياسية وحيث الديمقراطية غير عملية !!

(3) جان لاكوتور، مرجع سابق، ص 147.

من هنا نشأت أشكالات العلاقة بين الهدف والوسيلة، بين الفكرة والممارسة، بين المشروع السياسي والاداة النضالية التنظيمية، وهي أشكالات العفوية في العمل السياسي العربي، العفوية اللانظرية سمة من سمات هذا الفكر وترجماته التنظيمية.

لقد جرت معاناة هذه الأشكالات لدى القادة الزعماء الوطنيين، لكن في لحظات متأخرة من تجاربهم السياسية، ووسط زحمة المهام المتراكمة والمتشابكة والمتعددة، كان الخيار الدائم تأجيل البت بها. كانت المطالعة الدائمة التي أجابوا بها على هذه الأشكالات التشديد على اولوية المهام السياسية النضالية اليومية. وبكلمة، عادوا يؤكدون صدق نيّاتهم وأهمية الاهداف التي يعملون لأجلها. ذلك يعني نقصاً في وعي المشكلة وطبيعتها وابعادها وخطورتها. إنّ فصل الاهداف عن الوسائل هو المشكل الاصلي، هو جوهر القضية المطروحة. اذ لا مهام تحل من دون نظرية في العمل. لقد كان ماو يؤكد أن علاقة جدلية تقوم بين الممارسة العملية والوعي النظري. فالممارسة العملية تراكم نفسها على شكل وعي تاريخي موضوعي، يجري تجريده كوعي نظري عام، وهذا يعود ليرشد الممارسة. لكن الممارسة العملية ليست التجريبية، وإن كانت التجربة أساسها. الممارسة العملية هي خبرة متراكمة لأجيال أو هي خبرة جماعية تمكننا أن نعرف أصول وقواعد التعاطي مع المهام دونما حاجة إلى جهد كبير ووقت كبير. إنها اختصار للزمن والعمل.

القيادة هي إذن من تملك التجربة والنظرية المجردة. القيادة هي تجربة وخبرة ووعي ثقافي منقول عن تجارب الآخرين. أما التقليد فيأتي في امتداد التجربة ويقوم على الثقة بالتجربة. الاخلاص وحده لا يكفي لأنه ميزة كل مناضل. أما القيادة فصفة تطلق على أصحاب الادوار الموسعة التي يتم تنسيقها عبر المؤسسة، وفيها تتراكم الخبرات وتعمم المعارف والتجارب ويستمر النهج وتستمر القيادة. وعبرها يمكن تعويض الخصائص المميزة البارزة للقيادة الفردية. أما في الزعامة فالجماهير متروكة لحدسها التاريخي وعفويتها ولعوامل التقليد.

لكن الزعيم القائد الوطني يلح على ضرورة بناء المناضل الوطني، يلح على ضرورة بناء الانسان، لا شك في ذلك. يلح على دور النخبة، يكشف قصورها وتقصيرها. لكنه في حقيقة الامر لا يقدم حلاً عندما ينزع إلى احتكار القيادة وشخصنتها. إنّ الجواب على سؤال كيف

نبني «النخبة» القائدة والانسان الواعي والفاعل بأوسع طاقته هو الجواب الاصلي والمدخل الفعلي لكل مشروع تغيير جذري؛ تلك ميزة أصلية في المشروع اللينيني وفي تجربة ماو وفي التجربة الفيتنامية.

إنّ أشكالية العلاقة بين الزعيم القائد وسائر المناضلين تنتقل إلى الملاكات الوسيطة نفسها في علاقتها بالمناضلين في القاعدة.

المناضل يشكو تخلّف العنصر البشري لكي يبرّر صعوبة التصدي لمسألة إعادة تربية الانسان ولاستبعاد التصدي لهذه المهمة. يكرر اختصار تجربة القائد الاعلى. لا يعيد فحص مسلماته السياسية ولا يتوقف ليتأمل خطة عمله وشروط تلك الخطة وانسجامها مع المشروع السياسي الوطني الذي يعمل لاجله. يستبعد هو الآخر مشاركة الناس والإصغاء لتجاربهم.

وفي الوقت ذاته يشكو تبعيته لمركز القرار الفردي الاعلى وتعطل مساهمته وعدم قدرته على مواكبة سلوك القائد الذي يتميّز دوره بسرعة المناورة والتكتيكات المتقلبة التي يصعب تفسيرها في سياق عام واحد.

اما المثقف فهو الاشد معاناة بين جمهرة المناضلين. فهو صاحب رؤية مسبقة، صاحب مقاييس. فيعيش المفارقات مضاعفة. مفارقة الوعي للواقع، الحلم للحقيقة، اليومي والمستقبلي، المعرفة والقدرة، الوعي والممارسة، الكلمة والعمل. ويعاني مشكلة علاقة السياسة بالثقافة وتبعية الثانية للأولى.

إذن ينطرح السؤال عن مدى إمكانية إعطاء النخبة دوراً فاعلاً مؤثراً قيادياً تربوياً في مجرى بناء النقيض لواقع تخلف البنى السياسية وبمادة الواقع البشرية ذاتها التي يخلقها التخلف؟.

في تجربة حركة التحرر الوطني العربية سلك المثقفون التقدميون طريقين، الاولى هي الانتساب للقوة الوطنية في محاولة التأثير عليها باتجاه اكسابها مضامين تقدمية وجذرية وإضفاء عقلانية على خطتها ومشروعها، والثانية هي الذهاب في خط تأسيس نوى لقوة سياسية ومشاريع تركز الجهد الاصلي فيها على عملية بناء الانسان المناضل الوعي المتميّز.

في التجربتين كلتيهما كان الاخفاق هو النتيجة. في التجربة الاولى كانت الخيارات فردية لا ينتظمها جهد جماعي أو تيار سياسي، وفي الثانية لم تستطع تلك المجموعات أن تحتفظ

بنقطة توازن ضرورية بين التحصين الذاتي حيال الواقع وبين المشاركة العملية في تغييره عبر الانخراط في الصراع كما يفرض نفسه.

التزام نظرية

الدعوة إلى التزام نظرية عصرية شاملة عقلانية جواباً على مشكلة حركات التحرر الوطني وعلى المسألة السياسية العربية بالذات، تحتاج إلى اثبات. فعلى افتراض توافر مثل هذه النظرية كما هي الحال في الماركسية، يطرح علينا السؤال حول فاعلية مثل هذا الالتزام الاديولوجي التنظيمي في ظل تجربة تاريخية طويلة نسبياً للحركة الشيوعية العربية لم تعط ثمارها المرجوة؟!

الجواب الاول المؤقت، والذي لا يلغي ضرورة البحث في الاصل عن مدى ملاءمة الماركسية كنظرية للتغيير، سوف يتناول العناصر الأساسية للماركسية العربية بالتشخيص.

نظرة سريعة على تاريخ الماركسية في العالم العربي تبيّن أنه لم يكن لدى الأحزاب الماركسية تلك اجابات جدية على القضايا العربية الأساسية: التحرر القومي والوحدة والتقدم الاجتماعي والديمقراطي. ونحن بهذا الاستنتاج المسبق نتبنى نقد تلك الأحزاب الذاتي واعترافاتها. بجردة بسيطة وسريعة يمكن تلخيص العناوين العامة لخط وخطة وبرنامج الماركسية العربية ومن ذلك نرى ما يلي:

الشيوعيون المصريون تخلوا عن استقلالهم الاديولوجي والسياسي والتنظيمي في مطلع الستينيات. استنفد برنامج عبد الناصر برنامجهم إلى حد القبول بالاندماج في الاتحاد الاشتراكي العربي دون اغفال لدور السوفيات الخاص في قرار الشيوعيين المصريين. وكان يمكن لمثل هذه التجربة أن تعطي مضموناً ايجابياً جداً لو أنّ عبد الناصر أعطى للاتحاد الاشتراكي دوراً فعلياً في القيادة السياسية ولكانت الفائدة من استخدام الكوادر التقدمية أعمق تأثيراً على التحولات السياسية والاجتماعية في مصر.

الشيوعيون الجزائريون أساؤا تقدير المسألة الوطنية. فعشية اندلاع المقاومة الوطنية في الجزائر كان برنامج الحزب الشيوعي يطرح كل مهام التحويل الديمقراطي دون أن

يضع مطلب الاستقلال الوطني في مقدمة جدول الاعمال. كان الرهان لا يزال يفصل بين المسألتين الوطنية والديمقراطية ولا يقيم أي تمييز بين المصالح الوطنية والتضامن مع القوى التقدمية في الغرب الاستعماري.

الشيوعيون السوريون اللبنانيون[1] ارتكبوا خطأ فادحاً حيال المسألة القومية في مناسبات عديدة ومتتالية. استئخار مطلب الاستقلال الوطني كبند اول بسبب الرهان على التغيير في النظام الاستعماري نفسه. والموقف من الكيان الصهيوني إثر تقسيم فلسطين، وقد كان لتبعية موقفهم للمركز السوفياتي الدور الأبرز في هذا الموقف لأن لهم أطروحات ومواقف جيدة وواضحة قبل قرار التقسيم من الكيان الصهيوني. طبعاً ساعد على اتخاذ هذا الموقف قعر اديولوجي ينظر باعجاب شديد للغرب الرأسمالي ولأثره الايجابي المفترض في الشرق. موقفهم السلبي من ثورة عبد الناصر ثم من الوحدة المصرية السورية الذي كان تبريره الاصلي يكمن في الحفاظ على الذات التنظيمية والاستقلال العصبوي والمصالح الحزبية لا الموقف السياسي المبدئي، وقد جرى تغليف ذلك بتبرير خاطئ لتقييم دور عبد الناصر وللوحدة، ولعبت ايضاً تأثيرات مصالح السياسة السوفياتية دورها في هذا المجال. تنظير الشيوعيين المعروف اواسط الثلاثينيات واواخرها للكيانات العربية المستحدثة، الحديث عن الامة السورية والامة اللبنانية، ثم قسمة الحزب الموحد إلى حزبين لبناني وسوريا جواباً على تباين المهام النضالية اليومية وهو ما كان يخفي أصلاً خطأً اقليمياً قطرياً عميقاً وسوء فهم للمسألة القومية أعمق، وصولاً إلى موقفهم من انبعاث حركة التحرر الوطني الفلسطيني والطور الجديد من أزمة حركة التحرر الوطني العربية عام 1967. واستمرارهم قبول التفسير السوفياتي للنظرية الموجهة في حركات التحرر، أعني مفهوم «التطور اللارأسمالي» منذ اواخر الخمسينيات وحتى أواخر السبعينيات.

العراقيون، أخطأوا في تقدير المسألة القومية، الموضوع الفلسطيني والوحدة مع سوريا ومصر. واستمروا في علاقة تناحر مع القوى القومية إلى لحظة التحالف غير المبدئي مع هذه

---

(1) حول الحزبين الشيوعيين اللبناني والسوري: انظر س.أيوب، الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، دار الحرية بيروت، ص 85 و 94، وكتابي إنعام الجندي وخلدون ساطع الحصري.

القوى المشروط بشل دورهم وقبولهم سياسة مواجهة الاقلية القومية الكردية ثمناً لذلك.

والجميع أخطأ كما في تقدير تلك الأحزاب من اعترافات في رسم سياساته التحالفية وفي تقديره لدور القوى القومية وفي نظرته للانظمة الوطنية وللعلاقة المطلوبة معها ثم في الجواب على مسألة الاقليات التي كان الموقف منها دائماً موقفاً تكتيكياً.

هذه الوقائع لا نجد من الضروري التفصيل فيها لأنها معروفة ومعترف بها من أصحاب العلاقة، وهي كعناوين عامة موضوع نقد ذاتي للحركة الشيوعية العربية مدون ومكرس في وثائقها العلنية والمنشورة. وكل ما أردناه من وراء تسجيلها كعناوين القول بأن أخطاء من مستوى هذه العناوين كافية لتبيان أن لا جواب ماركسياً فعلياً، على مشكلات حركة التحرر الوطني العربية.

كان من نتائج هذا التاريخ إعادة التأسيس المتأخرة للحزب الشيوعي المصري مع تشرذم وانفصال الحزبين السوري واللبناني والانشقاقات المتتالية في الحزبين السوري والعراقي والتقهقر المتمادي في المغرب العربي، والتأسيس المتأخر للحزب الفلسطيني والدور المعروف للحزب الاردني والتصحيح الحاصل في الحزب اللبناني.

ونتج عن ذلك ظاهرات اليسار الجديد والمنظمات الماركسية اللينينية التي لاتزال تؤكد استقلالها في مختلف الساحات والتحولات الحاصلة لدى قوى قومية باتجاه الماركسية، وقد قاد أحد فروعها التحويل الثوري في اليمن الجنوبي واستمرت الفروع الأخرى خارج اطار الحركة الشيوعية الرسمية.

وهناك جانب آخر من المسألة يضيئه تقرير المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني عام 1968[1]. وهو المناخ الحزبي الداخلي وطبيعة المؤسسة وعلاقاتها التي سمحت في مثل هذا النهج السياسي وحالت دون تجاوزه. ففي تقرير الحزب اللبناني عام 1968 الذي أحدث انعطافاً هاماً آنذاك في مسيرة الحزب، نجد ربطاً جدلياً بين المشكلات السياسة والاديولوجية وتجلياتها في السياسة التنظيمية وبنية الحزب وآلية عمله. لقد كشف هذا التقرير الدور الذاتي الكابح والمعطل لانتاج ماركسية عربية.

---

(1) نضال الحزب الشيوعي من خلال وثائقه، ج1، الفصل 3، ص 174 – 184.

فتعطيل دور المؤسسة الحزبية كأداة انتاج للخط السياسي، وعياً وخطة وعلاقة بالجماهير كان في أساس حالة الاستنقاع الطويل الذي عاناه الحزب مما ألغى دوره القيادي الوطني والديمقراطي.

في تقديرنا إنّ تقرير الحزب الشيوعي اللبناني يمكن أن يصلح نموذجاً لوضع عام ساد الحياة الداخلية للحركة الشيوعية العربية مع بعض الفروق والاستثناءات وإنّ كان النقد الذاتي المسجل يحتمل الكثير من الإغناء ويحتمل التدقيق في الاستنتاجات. لكن ما قصدنا اليه مرة أخرى الانطلاق مما هو متعارف عليه لدى الشيوعيين العرب انفسهم.

مما يسجله الحزب الشيوعي اللبناني على الصعيد التنظيمي يتبين أنه لم يكن هناك مؤسسة سياسية حزبية مبنية أو قيد البناء تواجه معضلات حركة التحرر الوطني وتملك النوابض الأساسية التي تمنحها الدور الطليعي والقيادي في التعاطي معها.

لا انتاج لوعي عربي ماركسي مستقل. لا التزام لخطة عمل واضحة الاهداف محددة الاولويات والوسائل. لا تحصين اديولوجي في وجهيه الاكاديمي والتحليلي النقدي والانتاج النظري. لا حياة داخلية صحيحة مبنية فعلاً على أساس الالتزام بجوهر الخطة اللينينية في التنظيم، أي المركزية الديمقراطية كنظام للعلاقات الداخلية وكضمانة لدور الحزب وبما هي ضابط فعال لا كابح للحيوية والاخصاب، بل هناك قيادة فردية متسلطة معززة لعبادة الشخصية معزولة عن الجماهير والحزب بتعطيلها المتمادي لدور الهيئات القيادية وللإسهام الجدي من جمهرة الاعضاء في تقويم التجربة العامة والخاصة، إلى قمع منظم يستخدم الهيبة والنفوذ الشخصي والتزوير الاديولوجي على خواء فكري مزمن والتزام مطلق بالتوجيه السوفياتي، كما ويسلط سيف التجربة السوفياتية وسياستها مع كل التشويه حداً فاصلاً في الانتماء إلى الماركسية وليس فقط كأحد شروط هذا الانتماء، إلى عفوية لا حدود لها في معالجة الامور السياسية بروح الظرفية المتذبذبة بين المغامرة والاقتصادية... الخ.

بهكذا خلاصات يرد بعضها نصاً في التقرير المذكور، ويرد مثيلها في كتابات لاصحاب تجارب في الحركة الشيوعية العربية ويرد بضعها الآخر استنتاجاً لعناوين النقد الذاتي

المذكور على نصف قرن من تاريخ الحركة الشيوعية العربية، يصعب، بعد ذلك كله، الحديث عن ماركسية عربية.

لا يعني ذلك اطلاقاً شطب صفحات النضال المضيئة للشيوعيين العرب وادوارهم الوطنية والتقدمية في مختلف الميادين واسهامهم في نشر الفكر الماركسي في اوساط عشرات الآلاف من المناضلين، بل يعني أن الماركسية لم تصبح مع الشيوعيين العرب عقل حركة التحرر الوطني العربية وقلبها واداتها القوية ومستقبلها الواعد. بل إنّ الادهى من ذلك أنها اليوم لم تعد في إمكان الحضور في الموقع الفعّال المطلوب للدفاع عن مكاسب تلك الحركة والتأثير على مسارها وتطوير إمكاناتها.

مع الشيوعيين العرب حتى الآن لا يوجد جواب فعلي ماركسي على المسألة السياسية العربية على نحو ما قصدنا اليه في العرض السابق. ليس هناك دليل خاص إذن على أنّ النظرية الماركسية نفسها غير قادرة على أنّ تكون جواباً.

وإن كان العكس ايضاً يحتاج إلى إثبات الاقل أهمية في أنتاجه أن يكون جواباً نظرياً، فليس هناك من صيرورة عربية للماركسية من دون أن تدمج الحقائق العامة والقوانين العامة والخاصة لتطور حركة الثورة العربية في المستوى النظري والسياسي والمؤساتي والعملي.

غير أن الماركسية لم تكن في تاريخها فلسفة كلامية، فلا يمكن اغفال فعلها التغييري الذي طال تجارب كبيرة وغنية. فهل كان لنجاحها في مكان وزمان محدّدين طابع الخصوصية؟. وهل يمكن الحديث عن قانون عام يمكن أن يجيب على اوضاع حركة التحرر العربية؟!

جواب ماركسي مقارن

1 – قادت الماركسية ثورات القرن العشرين الثلاث: الروسية والصينية والفيتنامية. كيف استطاعت ذلك وماذا قدمت من ادوات لمعرفة الواقع وتغييره لقادتها؟!

قد يجيب البعض إن الماركسية كاديولوجيا شاملة ومتماسكة قد استخدمت في تعبئة وتحريض فقراء تلك البلدان على أساس طبقي وقومي.

إنها حجة باهتة جداً. فماركسية لينين وماو وهوشي منه لا تقوم على مثل هذا التحريض،

وإن وجد التحريض الطبقي في الماركسية الجاهزة فليس فيها تحريض قومي. والماركسية حين يمكن اختزالها إلى مجموعة شعارات تعبوية يمكن الاستغناء عن الالتزام بها، هذا الالتزام الذي رتب ويرتب المزيد من المصاعب لمعتنقيها في البلدان المتخلّفة. ثم اذا كانت الماركسية ذات وظيفة تعبوية لكان عليها أن تنتصر اولاً في الوطن العربي، خصوصاً وأن الشيوعيين العرب لم يكن ينقصهم التحريض والدعاية أبداً، فقد أفرطوا في تحريضهم الطبقي المبسط وفي دعوتهم الخاصة لوطن الاشتراكية ومثال النظام الاشتراكي.

يجمع الدراسون للينين على القول بأن أهم معاركه كانت تلك التي خاضها مع رفاق الدرب في حزبه، ومع الاتجاهات الماركسية عامة[1]. بينما يعلن ماوتسي تونغ أن أمرّ الصراعات وأصعبها بالنسبة إليه كانت تلك التي واجهها في الحزب[2]. وفي تراث الثورة الفيتنامية نجد مثل هذا التقليد. ليس هذا الأمر عرضياً. من دون بناء حزب الثورة القائد، والمؤسسة السياسية، النقيض الفعلي للبنية السياسية السائدة عبثاً، يمكن التفكير بانجاز ثورة جذرية من طراز تجارب روسيا والصين والفيتنام؛ الحزب هو الاداة الرئيسة للثورة.

والحزب القائد للثورة هو طليعة منتخبة من طراز خاص. منظمة ثوريين عميقة الجذور والتأثير في صفوف الشعب بصرف النظر عن عددها. هكذا يقول لينين وهكذا يؤكد ماو: ليس العدد هو الأمر الحاسم، المهم هو التعبير الصحيح سياسياً عن المصالح العامة للشعب. حزب كهذا لا يبنى بقرار وتخطيط فقط. إنه صيرورة نضالية تاريخية تبدأ من المهمة الدعاوية الاولى والتميّز الاديولوجي وتمر بالتحريض ومراكمة الخبرات والتجارب والتقاليد النضالية والتنظيم لتصل إلى اتقان فن الانتفاضة.

مشروع كهذا يتطلب ارساء التصور السياسي على قاعدة وعي موضوعي للواقع وتناقضاته

(1) القواعد اللينينية لحياة الحزب الداخلية، مجموعة كتاب سوفيات، دار الفارابي، 1973، ص 81 – 82. وواضح كيف يغلب على تراث لينين الطابع السجالي ومعروفة كثيراً كتاباته التنظيمية.

(2) هان سوين، اليوم الأول في العالم (ماوتسي تونغ والثورة الصينية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 12، (عندما سأل إدغار سنو الرئيس ماو عما بدا له أقسى وأمر ما مر به في حياته أجاب (إنه الصراع داخل الحزب). سنة 1937، مقابلة مع مؤلف الكتاب.

واتجاهاته وتطوره الفعلي وإمكاناته، وحضور يومي دؤوب في قلب الحياة السياسية، لكن يتمتع بالقدرة على التحديد الدقيق لنضج الإمكانات السياسية من دون أن يفاجأ بأي من التطورات، بل كي يصبح الاكثر قدرة على التنبؤ بها.

اتحاد طوعي لكنه متماسك ويعمل كجيش نظامي، انضباطي، ولكنه يضج بحياة صاخبة من السجالات والصراعات. حزب الفقراء والكادحين الذين يسلبهم العمل المنتج كل إمكانية ليكون العمل متعة وتطويراً انسانياً للذات، بل يجعلهم العمل محدودي الأبعاد والآفاق مشوهي الطاقة، مستلبي الارادة.

حزب بالمواصفات الطليعية وعياً واستعداداً نضالياً كيف يمكن بناؤه من المادة البشرية التي تعيش حالة تخلّف شديد؟ كيف ينتج التخلف نقيضه والتأخر التاريخي القوة السياسية القادرة على تغييره؟. هذا هو السؤال الاصلي الذي نريد طرحه ومحاولة الاجابة عليه.

حين كان لينين يصف التخلّف الروسي من منظار اوروبا الصناعية المتقدمة كان يصفه بالآسيوية التي نشكو منها بحدة. كانت ثقافة وعلاقات القرون الوسطى السائدة في روسيا هي التي تجعل لينين يتطلع إلى تطور اقتصادي في روسيا يحقق ما حققه الغرب الاوروبي المتقدم لكي تصبح الاشتراكية ممكنة كهدف لنضال البروليتاريا والشعب الروسي[1].

لكن لينين بالعين العلمية الماركسية رأى في روسيا الماضي القريب لمجتمع الرأسمالية المتطورة، واكتشف ثقل العوامل السياسية والثقافية الكابحة لتطور رأسمالي موجود في روسيا فعلاً لكنه ضعيف. واكتشف بالتالي أن الثورة الديمقراطية، الثورة السياسية التي وطدت سلطة البرجوازية على كل صعيد لم يعد ممكناً لها أن تتم في روسيا بقرار من البرجوازية نفسها التي تخون قضيتها الديمقراطية لأنها تخشى أن يؤدي الزلزال السياسي إلى نتائج غير مضمونة على مصيرها. فمصالحها مؤمنة بأقل قدر ممكن من الخسائر في ظل القيصرية. بينما قد تؤدي الثورة إلى زيادة وزن الجماهير ودورها التاريخي مما قد يدفع بالامور أبعد من البقاء عند نقطة تأمين نظام ديمقراطي برجوازي.

(1) لينين، الاعمال الكاملة، م9 ص 49 وص 18 و 164./ وجميعها تقع في كتاب (خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية).

إذن إنّ «مصائر الرأسمالية في روسيا»[1] أن تتطور ولكن بالطريق غير الثوري، بتوسيع نمط الانتاج الرأسمالي ومعه الاستغلال الرأسمالي مع أقل قدر من النتائج على البنية السياسية والثقافية، ومع أسوأ شروط ممكنة للنضال. ولطالما أن خط التطور الموضوعي يسير هذه الوجهة فالتعجيل بانضاج شروطه السياسية والثقافية هو السبيل لاختصار الزمن. انه دفع بالوجهة نفسها للتطور الاجتماعي والتاريخي التقدمي واستباق لنتائجه السياسية. اليس ماركس هو القائل في مقدمة رأس المال إنه تستطيع أمة بل يجب عليها أن تستمد ارشاداً من تاريخ أمة أخرى... فالمجتمع لا يستطيع أن يتخطى بقفزة ولا أن يلغي بقرارات مراحل تطوره الطبيعي، ولكنه يستطيع اختصار مدّة حمله وتخفيف آلام وضعه؟!»[2].

لم يكن لينين صاحب تأويل ارادي للماركسية كما يزعم البعض قطّ.

كان يعرف أن وعي الجماعات البشرية وإرادتها بالذات مشروطة بمجرى الامور الواقعية وبالشروط الاجتماعية. لكنه لم يكن جبرياً اقتصادياً، فكان يلح على ضرورة الاستعداد الذاتي للاستجابة للظروف الموضوعية.

قاومت اللينينية تيار الحتمية الاقتصادي الذي كان يراهن على افلاس البرجوازية من ذاتها دون تدخل سياسي واعٍ لإسقاطها. وضد هذا التيار الذي كان يعتبر الانتفاضة المسلحة ضرباً من المغامرة يدل على عدم نضج الظروف الموضوعية للتغيير. كتب لينين: «إنهم يسيرون بحمية ولكنهم يسيئون القيادة، فيحقّرون المفهوم المادي عن التاريخ، لأنهم يتجاهلون الدور الفعال القيادي الموجه الذي يمكن ويجب أن تضطلع به في التاريخ الأحزاب التي أدركت ظروف الانقلاب المادية وسارت على رأس الطبقات الطليعية»[3].

وعلى النقيض من تيار الحتمية الاقتصادية الذي يهمل الدور المستقل الذي تضطلع به الجماهير والأحزاب، كان التيار الانقلابي لا يلتفت إلى الظروف الموضوعية ويدّعي أن نخبة على درجة عالية من الوعي والتنظيم تستطيع أن تستولي على السلطة وتحتفظ بها لانها ممثلة للجماهير ومنفذة لمصالحها.

(1) لينين، من هم أصدقاء الشعب، ص 193. الطبعة العربية.

(2) ماركس، مقدمة رأس المال، ص9 ج 1، ترجمة عيتاني.

(3) لينين، خطتا الإشتراكية الديمقراطية، ص 40، المختارات العربية.

لم ينفِ لينين إمكانية أن يقوم حزب صغير بالثورة ويسير بها إلى نهاية مظفرة لكنه ينبغي أن يعرف كيف يجتذب الجماهير إلى جانبه[1].

وفوق هذا وذاك كان أبرز ما شدد عليه لينين من قوانين الثورة تلك ضرورة استخدام الدولة كسلاح فعال يمكن بواسطته تعجيل التطور الاجتماعي. وقد كان لمفهوم الدولة الأثر الحاسم في تفكيره وممارسته. فبدون القرار السياسي السليم، وبدون السلطة السياسية يتعذر القيام بالثورة السياسية والاجتماعية[2].

ولأن لينين كان يعرف الواقع الروسي جيداً، هذا الواقع المتخلف مقارنة بانجازات الثورة البرجوازية في الغرب، كان يمارس نقده للمجتمع الروسي باسم أفضل القيم البرجوازية والنظم البرجوازية الديمقراطية تلك التي تبني عتبة الاشتراكية وتمهد لها[3].

من خلال قراءة الواقع الروسي ماركسياً، أمكن للينين أن يعرف قوانين التطور التاريخي الخاص بروسيا وان يعي طبيعة وآفاق هذا التطور وإمكاناته الفعلية عبر الكشف العلمي على تناحرات هذا المجتمع الاصلية، وبالتالي القدرة على تحديد شكل التأثير عليها. وكان الشرط الثاني لمثل هذا التدخل وجود قوة سياسية منظمة من طراز جديد هي الحزب اللينيني.

هذا الحزب هو بالدرجة الاولى طليعة نضالية واعية يشكل تحديثها، عصرنتها، عقلنتها، وتشبعها بروح الانضباط والحس الطبقي والوعي التاريخي التعويضي الذي يمكنها من أن تتخلص من عيوب تكوينها الاجتماعي لتستطيع أن تؤدي رسالتها التاريخية.

إنها النخبة التي تُعاد تربيتها نضالياً وثقافياً في اطار مدرسة جماعية يصبح فيها كل حزبي مثقفاً. والمثقفون موحّدي الرؤية والارادة.

هذه الكتلة الشعبية في اطار المؤسسة الحزبية تمتص، عبر النضال، المعرفة النظرية من خلال ارتباطها بتجربتها الخاصة، من المثقفين لتجعل منها اغنى.

إذن استطاع لينين أن يجيب على مشكلة التأخر التاريخي، أن يحل مشكلة إصلاح

(1) دفاعاً عن تكتيك الأممية الشيوعية (المؤتمر الثالث) 1921.

(2) لينين، موضوعات نيسان، ص 46. كراس بالعربية.

(3) لينين، المؤلفات، م 45، ص 381 عام 1922 ومقال عن الضريبة العينية.

المصلح، تربية الثوري، انتاج المجتمع المتخلف نقيضه. لم يكن ذلك ممكناً بدون النظرية التاريخية الماركسية والدور الخاص للمثقفين كواسطة لنقل هذا الوعي التاريخي إلى الكتلة الشعبية المطلوب أن تصبح مادته وقوة فعله. راهنية الثورة، والمرحلة الديمقراطية، والتحالفات الطبقية، والحزب الفاعل المتلاحم فكرياً وسياسياً، هذه بعض الاجوبة التي وجدها لينين في الماركسية كفكر تاريخي وليس في بيان ماركسي خاص جاهز أو مشروع على يد الماركسيين الاوائل حتى أعمقهم معرفة نظرية، بليخانوف.

2 – بعد اغتناء الماركسية باللينينية نظرية وتجربة، كانت الثورة الصينية تؤكد مرّة أخرى فعالية الماركسية كأداة معرفة وعمل، وفي واقع جديد له خصوصياته ضمن الاطار التاريخي العام.

يعتبر ماو الماركسية اللينينية كأعظم سلاح أعطي للثورة الصينية. كيف كان هذا السلاح عوناً حاسماً لانجاز التحرر الوطني والوحدة والتقدم الاجتماعي؟.

إن نقطة الانطلاق عند ماو هي إدماج الحقيقة العامة للماركسية اللينينية بالواقع الصيني. «اطلاق السهم نحو الهدف»[1].

يقرأ ماو الواقع الاجتماعي الصيني في ضوء الماركسية: التكون الطبقي، اتجاهات التطور الاجتماعي، القوى الطبقية، تناقضاتها. يخلص إلى تحديد معسكري أعداء التغيير واصدقائه في ضوء الاهداف العامة[2]. من ذلك يأتي إلى تحديد طبيعة الثورة[3] بوصفها ثورة وطنية ديمقراطية تمهّد للتحول إلى الاشتراكية. ضمانة التحويل الاشتراكي تكمن في طبيعة القيادة السياسية والطبقية للمرحلة الديمقراطية ومدى جذريتها وفي القوى التي ستهيمن على العملية الثورية وتمسك بمقاليد السلطة.

---

(1) ماوتسي تونغ، المؤلفات المختارة، المجلد الثالث: 1970 _ فلنصحح دراستنا ص 27. / انظر أيضاً فكر ماوتسي تونغ، دراسات عربية، السنة السابعة العدد 12 ص 30.

(2) ماوتسي تونغ، المؤلفات المختارة، المجلد الأول، بكين 1968، تحليل طبقات المجتمع الصيني – ص 15.

(3) ماوتسي تونغ، الثورة الصينية والمجتمع الصيني، م2 ص 419 وصاعداً: من طبيعة المجتمع الصيني إلى مهمات الثورة وقواها المحركة إلى طبيعة الثورة ومستقبلها...

من تحديد الخاص السياسي بالصين ينتقل إلى تحديد شعارات الثورة وبرنامجها وادواتها، كل ذلك بدءاً من الحقيقة العامة للعصر: راهنية الثورة.

هذا المفهوم الذي يشكل حقيقة العصر بكامله، كيف يمكن جعله حقيقة صينية خصوصاً.

يحدد ماو أدوار الفئات الاجتماعية في النضال الوطني الثوري ويجد في الجبهة الوطنية المتحدة، برنامجاً وتنظيماً، القاسم المشترك بينها.

الجبهة الوطنية المتحدة واسلوبها الرئيسي الكفاح المسلح. السياسة الجبهوية لتوسيع رقعة الحلفاء وجذبهم للنضال وتطوير دورهم ومحاصرة القوى الرجعية وعزلها. انها سياسة مقاتلة عشرة اشخاص لمئة من خلال مقاتلة عشرة اشخاص لشخص واحد كما جرى تطبيقها في العلم العسكري[1].

الكفاح المسلح العنف والثوري لمواجهة العنف الرجعي. الشكل الرئيسي لنضال الجبهة المتحدة ولا سيّما في ظل الغزو العسكري.

لقد فهم ماو بحق أهمية الدولة واداتها الرئيسة السلطة العامة. إنه دور الجيش في عملية التغيير السياسي ومن ثم استخدام السلطة قطباً للتحويل الاقتصادي الاجتماعي الثقافي.

من دون جيش قوي يستحيل كسب السلطة والحفاظ عليها وتوحيد الصين المشتتة بين قوى الاقطاع والامراء. تلك كانت تجربة أمراء الصين الاذكياء[2].

---

(1) ماوتسي تونغ، حول تكتيك مناهضة الإمبريالية اليابانية، المؤلفات المختارة – المجلد الأول – بكين 1968 ص 242 و 248 وقضايا الإستراتيجية في الحرب الثورة الصينية ص 345 (إن استراتيجيتنا هي أن كل واحد منا ضد عشرة. أما تكتيكنا فهو أن كل عشرة منا ضد واحد، ومسؤليتنا في القيادة ص 399 ومسألة مستقبل الثورة ص 422.

(2) ماوتسي تونغ، المؤلفات المختارة، المجلد الثاني، 1969 بكين – قضايا الحرب والاستراتيجية – ص 310 (كان جميع أمراء الحرب منذ ثورة 1911 يحرصون على جيوشهم كحرصهم على حياتهم ويولون أهمية كبرى للمبدأ القائل (من يملك الجيش يملك السلطة). ثم ص 311 (من فوهة البندقية تنبع السلطة السياسية) إلى أن يقول ويعتبر الجيش حسب النظرية الماركسية حول الدولة العنصر الرئيسي في سلطة الدولة، فكل من يريد الاستيلاء على سلطة الدولة والمحافظة عليها لا بد له أن يكون لديه جيش قوي) ص 311.

= اعتمدنا بالإضافة إلى مؤلفات ماو:

في سبيل ذلك لا بد من حزب ثوري قائد. الحزب المستقل كتيار اديولوجي وسياسي يعبر عن القوى الطليعية الاكثر جذرية. إنه النخبة المستقلة عن المجتمع القديم العاملة في سبيل بناء مجتمع جديد، تلتزم برنامجاً جذرياً بحكم موقعها الطبقي وموقفها ووعيها النابع من التزامها. وهذا ما سوف يعمق مضمون القيادة ويساهم في تطوير دور القوى الأخرى وجذبها للنضال الاكثر تقدماً.

لبناء مثل هذه القيادة الجماهيرية لا بد من نظرية، هي الوعي الموضوعي الذي يأتي من التقاء الفكر التاريخي الماركسي بالواقع الصيني لكي يصبح عقله. صيرورة الماركسية الصينية هي مقدمة لصيرورة الماركسية خطاً جماهيرياً قادراً على اطلاق إمكانات الجماهير وتوجيهها نحو الهدف: الثورة الصينية.

من أجل ذلك كانت أشقى مهمات ماو ومعاركه تلك التي خاضها في الحزب لكي يتوحد ويرتقي وعياً وارادة وفعالية، ولكي يكون المؤسسة السياسية النقيض للبنية السياسية القائمة في الصين. ولعل تراث ماو النظري ذا الاهداف العملية المباشرة من أغنى التجارب على هذا الصعيد.

3 - تنهج الثورة الفيتنامية النهج ذاته. يصبح مفهوم الثورة الديمقراطية أيسر وضوحاً. إنه القانون الموجه والمركزي لثورات العالم الثالث «الآسيوية». لا يخفي هو شي منه إعجابه بالثورة البرجوازية في الغرب، ولديه كل الطموح «للتعلم من الفرنسيين»، مع الكره الشديد للبقاء في «الوحول الصينية»[1]. لكنه يريد مقاومة الوجه الآخر للعصر البرجوازي،

= 1 - جان دوبية، تاريخ الثورة الثقافية البروليتارية، دار الطليعة، 1971 ترجمة طلال الحسيني.
2 - البرتو مورافيا، ثورة ماو الثقافية، دار الآداب، 1968 ترجمة وحيد النقاش.
3 - انريكا كولوتي بيشل، الثورة المتواصلة، دار الحقيقة، 1971، ترجمة فؤاد مرقص ونبيل مهايني.
4 - هان سوين، اليوم الأول في العالم، المؤسسة العربية، 1979 ترجمة هلال سعد.

(1) في كتابه (فيتنام، سوسيولوجيا الحرب) يذكر بول موس بأن هوشي منه قال مرة: (من الأفضل أن نتسخ قليلا بوحل الفرنسيين من أن نأكل طوال حياتنا وحل الصينيين) نقلا عن جان لاكوتور: هوشي منه (الذي يضيء) ترجمة عبد الحفيظ بربير، الشركة اللبنانية للكتاب، 1970 ص 111. انظر أيضاً ص 114 - 115 من كتاب لاكوتور وطموح هوشي منه لقيام علاقة متينة مع الفرنسيين شرط الحصول على الحقوق الفيتنامية.

الوجه الاستعماري البشع. يتشبع بهذه النظرية ويقود حركة تحرر وطني يلحّ فيها على المسائل الأساسية للثورة الديمقراطية بوصفها لحاقاً بالعصر وتمهيداً للانتقال إلى المجتمع الاشتراكي الاكثر انسانية[1].

من أجل وحدة القوة الوطنية في النضال لأجل الفيتنام يحل الحزب غير مرّة ويعطيه صيغة جبهوية جديدة تلائم وحدة القوى الوطنية. الحزب عند هو شي منه أداة نضالية لا هدفاً بذاته[2]. يستنهض الشعب كله. «الثورة الفيتنامية هي ثورة الامة ضد الامبريالية، وثورة الشعب ضد الملّاكين الكبار والمتمولين». هذه هي التناقضات كما يلخصها الجنرال جياب[3].

إنها ثورة وطنية ديمقراطية شعبية بحسب مفهوم هوشي منه وجياب. في هذه الثورة «قوة الشعب تواجه قوة الامبريالية»[4]. هذه المعادلة التي تبدو للبعض غير واقعية أصبحت حقيقية أكيدة ملموسة. قوة الشعب تكمن في وطنيته، تلك الوطنية التي تمكنه أن يتحمل أعباء انضباط حديدي قاسٍ وتضحيات وتسخير كل شيء في سبيل الهدف الوطني. عندها يمكن التغلب على عناصر تفوق الغرب الاستعماري. «انقاذ الوطن أولاً». أوقف جياب الكفاح المسلح في المرحلة الاولى ليستكمل الاعداد السياسي للشعب[5].

(1) لاكوتور، هوشي منه، ص 36 - 37: (وكانت الوطنية لا الشيوعية هي التي دفعتني إلى التعلّق بلينين ومبادئه).

(2) جان لاكوتور، هوشي منه، ص 21: أن الذين يريدون تحرير البلاد، يجب عليهم أن يؤلفوا حزباً قوياً في البداية).

(3) ويلفريد بورشيت، كيف انتصر الفيتكونغ، دار إبن خلدون، 1972 - نقلًا عن جياب (حرب الشعب، جيش الشعب) ص 198.

(4) الجنرال جياب، من الذي سينتصر في فيتنام، دار الطليعه، 1971 ص 52 - 53 يقول: (إن فننا العسكري يحمل طبيعة تستهدف: هزيمة القوة المادية بالقوة المعنوية، هزيمة ما هو قوي بما هو ضعيف، هزيمة ما هو عصري بما هو بدائي، هزيمة الجيوش العصرية للامبرياليين المعتدين بواسطة وطنية الشعب وبالتصميم على انجاز ثورة جذرية عميقة).
- انظر كيف انتصر الفيتكونغ ص 200.

(5) ويلفريد بورشيت، كيف انتصر الفيتكونغ، ص 205. انظر الدراسة القيمة لياسين الحافظ عن التجربة الفيتنامية مقارنة بالتجربة العربية - دار الطليعة - بيروت (1) 1979 ط 2. =

وحين أجبر الاستعمار فيتنام على الانقسام كانت الخلاصة التي استخلصها هوشي منه أن الشعب الفيتنامي هو شعب واحد، تلك حقيقة لن تزول وما حصل دليل على أن الشعب الفيتنامي لم يكن قلباً واحداً ويداً واحدة في المعركة. يصبح دور الحزب الرئيسي أن يذكي في الشعب روح الوطنية الوحدة. وان يترجم هذه الوطنية في وحدة نضالية، وان يعبر عن ارادته تلك في حركة سياسية موحدة تشكل صورة لمستقبل الوطن. خلق البديل السياسي للقيادة التي كانت مسؤولة تاريخياً عن فشل الشعب الفيتنامي في صد الغزو الاستعماري.

تحديث البنية السياسية للطليعة، تربيتها، اكسابها التقاليد النضالية والوطنية والديمقراطية، بالدعاية والتحريض والتعليم والتعلم من التجربة وضرب المثل.

مرة أخرى تبرز تجربة جديدة أمكن معها للتخلف الاجتماعي الاقتصادي أن يفرز عبر الوعي السياسي للطليعة، للنخبة، المالكة لفكر عصري، لوعي عقلاني تاريخي، أن ينتج نقيضه على يد قيادة ثورية استطاعت أن تعوض هذا التخلف بالتحديث الايديولوجي، وعلى قاعدة معرفة التطلب التاريخي المحدد لقيادة المرحلة الديمقراطية واكتساب التراث الانساني العظيم للثورة البرجوازية، ومعرفة مكمن قوتها والتمسك بعناصر القوة تلك واستخدامها في خدمة العمل الثوري.

4 - كان تحديث النبخة المتخلّفة مدخلاً لتحديث المجتمع اكتسابه تقاليد المجتمع المتقدم، عبر إعطاء الانسان فيه مواصفات تفوق مواصفات انسان المجتمع البرجوازي. تقوم النخبة هذه بدور القائد وتبني القوة السياسية التي تستطيع أن تتولى السلطة لتستخدمها سلاحاً في تطوير البنية الاقتصادية الاجتماعية وترشيدها لمصلحة الشعب.

لكن هل ينطبق هذا التشديد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الايديولوجيا العصرية العقلانية الشاملة الموحدة والموجهة على التجربة الكوبية.

وربما على تجارب أخرى مشابهة. هل ذلك هو الاستثناء أم هو البديل الممكن؟.

= -انظر ايضاً، جياب، حربنا الشعبية انتصرت، دار الطليعة.
- فيتنام شعباً ونضالاً، صبري أبو المجد، دار الكاتب العربي، مصر 1969.
- هوشي منه، مختارات، دار الطليعة، ط 2 1968.
- هوشي منه، مختارات جديدة، دار الطليعة، ط 1 1978.

ان الحفنة من الرجال الذين قادوا الثورة الكوبية لم يكونوا يتوهمون أنهم سيقلبون نظام الحكم وحدهم. كان هدف هؤلاء تحريك القوة القادرة على قلب نظام الحكم، أرادوا أن يعطوا المثال على إمكانية التجرؤ على مواجهة السلطة الدكتاتورية وارادوا أن يعلنوا «ان واجب كل ثوري هو القيام بالثورة»[1]. راهنية الثورة هي المحتوى الاصلي للفعل التاريخي الذي أطلقوه.

والقيام بالثورة على حد تعبير تشي غيفارا «يتطلب تفسير الواقع التاريخي بدقة، واذا استخدمنا بشكل مناسب جملة القوى التي تتدخل في هذا الواقع نكون بذلك قد وجدنا نظرية الثورة وكأننا نطبق قوانين ماركس»[2].

لم يكن كاسترو وغيفارا ورفاقهما شيوعيين. لكنهم كانوا على اطلاع على الماركسية بشكل محدود، وعلى النظريات التاريخية والاقتصادية والسياسية. وكانوا بشكل حاسم كما يقول كاسترو «يستلهمون المبدأ الديمقراطي»[3].

استلهام المبدأ الديمقراطي لم يكن يعني لكاسترو مسألة شكلية. إنه حسب تفسير كاسترو الاعتماد على الجماهير وطاقاتها ومبادراتها والرهان على تطوير فعلها التاريخي ومشاركتها في تقرير مصيرها. كانت الجماهير إذن الهدف الذي تتوجه اليه الدعاية الثورية ومبادرة القيادة الكوبية. بهذا المعنى كان للثورة الكوبية نظريتها الثورية التاريخية، وكانت لها قيادتها الثورية الواعية بأهمية اعداد القوة الثورية في مجرى النضال عبر «الجيش الثوري».

طبعاً لا بد من الاشارة هنا إلى واقع وجود الحزب الشيوعي الكوبي كمؤسسة راسخة لعبت دوراً جدياً في نشر الأفكار الماركسية والثورية وفي تأهيل قوة حقيقية واكبت الثورة الكوبية ولعبت دورها في اسناد عملية بناء السلطة التقدمية وتوفير الكادر التقدمي لها. وهنا كان الفارق بين عبد الناصر وكاسترو[4]. عبد الناصر تعاطى مع أخطاء الشيوعيين بقسوة

(1) ج. ج ناتييز، فيدل كاسترو، دمشق 1970 – ص 18.
(2) م.ن.، ص 57. نقلًا عن جيفارا.
(3) م.ن.، ص 41 – 42.
(4) م.ن.، تقويم كاسترو لدور الحزب الشيوعي. ص 1.
=

ووجه إليهم ضربات قوية. وفي مرحلة لاحقة استفاد من بعض كوادرهم كعناصر في إدارته. كاسترو خاض معركة تصحيح العلاقة مع الشيوعيين وقام ببناء حزب جديد استوعب كل الإمكانات التقدمية، واطلق دور الشيوعيين واعتمد عليهم في بناء الدولة الجديدة.

يقول لينين، ليس المهم أن نقوم بالثورة، فعواملها غالباً ما تكون ناضجة. الاهم أن نستطيع أن نعلم الثورة درساً ما. بهذا المعنى يصبح تحويل الثورة العفوية إلى ثورة مدبرة، منظمة، هو سمة من سمات التجربة الكوبية، لكن من دون هذه الشروط التاريخية الخاصة، ومن دون الدور التاريخي الخاص لكاسترو ورفاقه كان يصعب أن تتعلم الثورة الدرس الرئيسي.

ليس من أحد يستطيع استبعاد إمكان قيام ثورة من دون مؤسسة سياسية ذات اديولوجية متماسكة، من دون حزب موحد فكرياً وسياسياً. لكنه الاستثناء الذي يثبت القاعدة نفسها. كان مطلوباً للثورة الكوبية قيادة من طراز كاسترو للقيام بالتحويل السياسي المطلوب في مجرى الثورة العفوية.

خاتمة

حاولنا أن نمهد من خلال هذه المساهمة لمعالجة أكثر تفصيلاً للعناوين العديدة التي تضمنتها بما يحيط بتجربة العرب السياسية، تجربة حركة التحرر الوطني على مستويين: مستوى القوى السياسية ومفهوم السياسة وممارستها، ومستوى الدولة. واذا كانت الخلاصة الأساسية هي تلك التي تؤكد ضرورة التزام نظرية عقلانية فإن صيرورة هذا الالتزام عقل حركة التحرر العربية مسألة لا يمكن تبسيطها واختزالها إلى مستوى «دعوة» جديدة. إنّ هذا الالتزام هو سجال مستمر وسيستمر على جميع المستويات من أجل إعادة تأهيل الطليعة العربية الموحدة والقائدة أو المرشحة للقيادة فعلاً لمعركة استكمال مهام المرحلة الديمقراطية المرتبطة بأفق بناء مجتمع اشتراكي أكثر انسانية.

= أنظر ايضاً: فيدل كاسترو: سيبرنثي التاريخ، دار الأنوار، ترجمة فؤاد ايوب. وسافيريو تيتنو: تاريخ الثورة الكوبية: دار الحقيقة، ط 1، 1971.

سليمان تقي الدين

المؤلفات

1. التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، مقدمات الحرب الأهلية، دار ابن خلدون، بيروت، 1977.
2. العرب والمسألة السياسية. دار الكاتب بيروت، 1984.
3. المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون، بيروت 1985.
4. تحولات المجتمع والسياسة، أفكار عن عالم جديد، دار الحداثة، بيروت، 1992.
5. القضاء في لبنان، دار الجديد، بيروت، 1996.
6. القضاء اللبناني، بناء السلطة وتطوير المؤسسات.
المركز اللبناني للدراسات السياسية، بيروت، 1997.
7. سيرة الأديب سعيد تقي الدين، مؤسسة التراث الدرزي، بيروت، 2004.
8. أشكاليات الديمقراطية في العالم العربي، الأسكوا بيروت، 2004
9. المقدمة في أصول المحاكمات الجزائية، معهد حقوق الانسان، نقابة المحامين في بيروت، 2002.
10. المشروع اللبناني الصعب، دار الفارابي، بيروت، 2009.
11. العرب في مخاض التغيير، دار الفارابي، بيروت، 2012.

دراسات

1. الملامح الأساسية للاقطاعية الشرقية، مجلة الطريق، عدد 6 3، بيروت، 1979.
2. الدين والتنظيم القضائي، الجامعة اليسوعية، بيروت، 2004 .

3. المحاكم الاستثنائية ودورها في لبنان، مجلة أبعاد، مركز الدراسات السياسية اللبنانية، بيروت 1996
4. القضاء النظامي والقضاء غير النظامي في لبنان، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005.
5. استقلال المحاماة، نقابة المحامين، بيروت، مجلة العدل، 2006.
6. الطعون الانتخابية أمام المجلس الدستوري، المركز اللبناني للدراسات السياسية، بيروت، 1996.
7. الجغرافية الانتخابية، مؤسسة السلم الأهلي الدائم، بيروت.
8. واقع آفاق السلطة القضائية في لبنان، مجلس النواب اللبناني، بيروت، الموقع الإلكتروني لحقوق الانسان.
9. محامون للألفية الثالثة، نقابة المحامين، بيروت.
10. الاصلاح في القضاء، تنقية صورة العدالة، دار النهار، بيروت، في «خيارات للبنان»، 2004.
11. الدليل الانتخابي، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، بيروت، 1996.
12. تاريخ بعقلين، دار النهار، بيروت، 2009.
13. مرصد الديمقراطية اللبنانية في القضاء، مؤسسة جوزف مغيزل، بيروت، 2000.
14. المجتمع المدني، المواطنة والطائفية، مؤسسة جيل، بيروت، 2003.
15. الرئاسة اللبنانية، الجامعة الانطونية، بيروت، 2008.
16. تجديد العروبة، مؤتمر الفكر القومي، دمشق، 2007.
17. العلاقات اللبنانية السورية، دمشق، 2009.
18. العروبة والمستقبل، دمشق، 2010.
19. المواطنة ومشكلة الطائفية، المركز اللبناني للدراسات السياسية اللبنانية، بيروت، 2004.
20. التحديات التي تواجه السلطة القضائية المستقلة في لبنان، المركز اللبناني للدراسات السياسية، بيروت، كتاب «عشر سنوات على الطائف» 2000.

تحقيق وثائق

1. سجل الاحكام المذهبية، القاضي الشيخ سليمان تقي الدين، دار اشارات، بيروت، 2000.
2. دراسات في تاريخ الشوف بالوثائق، دار اشارات، بيروت، 1999.
3. الأسر في جبل الشوف، دار اشارات، بيروت، 1999.

4. محاكمة الحركة العربية في لبنان، كتاب ايضاحات عن الديوان العرفي في عاليه، دار الرائد اللبناني، بيروت، 1982.

مقدمات كتب

1. الامير مجيد إرسلان، عاطف أبو عماد، مؤسسة التراث الدرزي، بيروت، 2009.
2. الشيخ زين الدين عبد الغفار تقي الدين، كتاب النقط والدوائر، دار اشارات، بيروت، 1999.
3. سليمان بو عز الدين، مؤسسة التراث الدرزي، بيروت، 2004.
4. التحولات الاقتصادية والاجتماعية في جبل لبنان، نائل أبو شقرا، دار اشارات، بيروت، 1999.
5. مقالات في التوحيد، دار اشارات، بيروت، 2000.

محاضرات في كتب

1. الثقافة الوطنية على خط المواجهة، اتحاد الكتاب اللبنانيين، بيروت، دار الطليعة، 1979.
2. صفحات من تاريخ جبل عامل، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بيروت، 1979.
3. عامان على المقاومة في لبنان، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بيروت، 1984.
4. إشكاليات السلام في لبنان، جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية، بيروت، 1978.
5. كتابة تاريخ لبنان إلى أين؟ جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية، بيروت، 1990.
6. بناء الجمهورية الثانية، النادي الثقافي العربي، بيروت، 1991.
7. مؤتمر الحوار الوطني، جدول أعمال 2000 ،1996، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 1996.
8. تقرير الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، بيروت، دار الجديد، 1997.
9. لبنان: خمسون سنة على الاستقلال، الحركة الثقافية انطلياس. 1997.
10. مؤرخون إعلام من لبنان، سليمان بوعز الدين، دار النضال، بيروت، 1997.
11. مشكلة الديمقراطية في العالم العربي، كتاب السفير، بيروت، 2000.

تأليف مشترك

1. أشكاليات الديمقراطية، والتنمية في العالم العربي، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

ملحق

وثائق ومستندات

ياجماهير شعبنا الابي

ياجماهير شعبنا الابي !

كان العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت الرامي الى تفجير الاوضاع اللبنانية الداخلية ، حافزا للمزيد من تآمر القوى الرجعية اللبنانية .

ان هذه القوى ، بطبيعة ارتباطها بمخطط الاستعمار العالمي وعلى رأسه الولايات المتحدة الاميركية ، لم تكتف برفض كل المطالب الجماهيرية من تجنيد الزامي وتسليح وتحصين قرى الحدود ، واطلاق حرية العمل الفدائي الفلسطيني ، بل اخذت تطرح بشكل وقح وسافر مؤامرات التحييد والتدويل والبوليس الدولي .

ولم تقف القوى الرجعية عند هذا الحد ، بل عمدت الى محبب حقيقة عجز النظام ، التي باتت مكشوفة امام اعين اللبنانيين ، هذا النظام الذي يرمي الى ضرب الحركة الوطنية واحزابها والقضاء على المنظمات الفدائية قضاء تاما تنفيذا لمخططات الاستعمار والصهيونية .

وفي نطاق هذا النشاط التآمري توالت التصريحات التي توجها بيان ريمون اده الاخير ، الذي دعا فيه صراحة الى تجريد لبنان من ابة قدرة دفاعية واعتبر خطر الاطماع الاسرائيلية في الخارج موازيا لخطر الوطنيين والتقدميين في الداخل وقد قام الحلف الثلاثي مؤخرا بمحاولة لاثارة الفتن ودفع البلاد الى شفير الاقتتال الطائفي ، المبرر لتدخل الجيوش الاجنبية واخراج لبنان عمليا من المعركة العربية مع اسرائيل .

وفي نطاق هذا النشاط ابضا ، تمضي السلطات اللبنانية ، بتصميم واصرار ، في مخطط تصفية العمل الفدائي : فمن محاصرة القرى التي تمد الفدائيين بالمؤن ، الى اعتقال انصار الفدائيين والمتعاونين معهم ، الى اعتقال الفدائيين انفسهم وتعذيبهم ومحاولات ابعاد بعض العناصر الفلسطينية التقدمية كالكاتب العربي المعروف الاستاذ ناجي علوش .

ياجماهير شعبنا العظيم !

ان الرجعية اللبنانية لم تكن في حاجة الى مضاعفة نشاطها التآمري لو لم يقف اللبنانيون وقفة رجل واحد [...]ياسة الميوعة والتخاذل ازاء التهديدات والاعتداءات الاسرائيلية . لقد ارادت اسرائيل ان « تؤدب »شعب لبنان وان تبث الرعب في قلبه ، الا ان النتيجة كانت مخالفة لما ارادته هي وحلفاؤها المستعمرون .

لقد انتفض طلبة لبنان باسره في اضراب بطولي شامل عبر اصدق تعبير عن الروح الوطنية الصادقة وشارك عمال لبنان في المؤتمر العمالي العام اخوانهم الطلبة في التعبير عن ارادة النضال ضد الاستعمار والصهيونية .

والاقتصاص من كل متخاذل . وانتشرت في طول البلاد وعرضها حركات احتجاج تندد بعجز النظام وبافلاس الطبقة الحاكمة وتدعو الى بناء لبنان الجديد ، لبنان الوطن ،لبنان المحارب من ركام الثامن والعشرين من كانون الاول . وكان في طليعة الشعارات التي التف حولها اللبنانيون مطلب دعم العمل الفدائي الفلسطيني ممثلا بطليعته فتح ورفع كافة الضغوط والحواجز التى بدات تقام في وجهه في الآونة الاخيرة .

وبدلا من ان يستكين شعب لبنان لسياسة التخاذل والاستسلام وجدت الرجعية اللبنانية نفسها محاصرة في عجزها وانهزاميتها من قبل الجماهير الثائرة الغاضبة . ولهذا فقد سارعت الى استنفار كل قواها وطاقاتها ورفعت من استعدادها للدرجة القصوى من اجل الانقضاض على الانتفاضة الشعبية وسحق ارادة القتال والنضال عند اللبنانيين

يا ابناء لبنان :

ان النشاط المحموم الذي تبدله الرجعية اللبنانية يضع وطننا الحبيب امام مفترق طرق حاسم . فاما التمسك بسيادة الوطن وكرامته ازاء اعتداءات اسرائيل وتهديدات المستعمرين ، واما الرضوخ للرجعيين وسلوك سياسة التخاذل والاستسلام لارادة العدو .

ان اختيار السيادة الوطنية يعني ان نناضل نضالا مستمرا لاسكات الاصوات الانهزامية والمتخاذلة والقضاء على روحية المساومة والتواطؤ مع العدو .

ان اختيار السيادة الوطنية والكرامة يقتضي منا ان نكون مهيئين تهيئة كاملة لتحويل لبنان الى مجتمع محارب، والى صد المؤامرات الخائنة الموجهة ضد لبنان والفدائيين.

ان الاستقلال الذي انتزعناه منذ ربع قرن بات اليوم معرضا للاخطار ، فلنهب جميعا في جبهة وطنية واحدة متراصة للدفاع عنه ضد الاعداء والخونة .

يا جماهير شعبنا المكافح :

- الرجعية تريد ان تستسلم امام العدو الاسرائيلي، فلنناضل من اجل توفير كافة وسائل الحماية الذاتية .
- الرجعية تطالب علنا بالتحييد والتدويل فلنعمل من اجل ان يتحمل لبنان كل من مسؤوليات المشاركة الفعلية في معركة المصير العربي الواحد .
- الرجعية تحاول ابهامك بان العمل الفدائي هو مصدر الخطر على لبنان ، في حين ان التحام الجماهير العربية في لبنان مع العمل الفدائي هو تعزيز لاستقلال لبنان وحمايته .

ولترتفع عاليا راية الدفاع عن لبنان واستقلاله في وجه دعاة التخاذل والاستسلام .

الحزب التقدمي الاشتراكي
حزب البعث العربي الاشتراكي
اتحاد الشيوعيين اللبنانيين
المستقلون التقدميون

مهرجان شعبي في ذكرى
٢٣ نيسان

تجمع الاحزاب والفئات التقدميه في لبنان
يدعوكم لحضور المهرجان الذى يقام في الساعة السادسة
من مساء يوم السبت ٢٥ نيسان الجارى في قاعة سينما بيروت
كورنيش المزرعه – وذلك بمناسبة الذكرى الأولى
للثالث والعشرين من نيسان ١٩٦٩ .

الخطباء

محمود بيضون
محسن ابراهيم
موسى كلاس
أحمد الحسيني
كلمة الحركه اللبنانيه المسانده لفتح
كلمة اللجنه السياسيه العليا للفلسطينيين

حزب البعث العربي الاشتراكي ، منظمة الاشتراكيين اللبنانيين
اتحاد الشيوعيين اللبنانيين ، لبنان الاشتراكي
الحركه اللبنانيه المسانده لفتح ، المستقلون التقدميون

تجمعات شعبية استنكاراً لجريمة السلطات في الجنوب

- جريمة جديدة ارتكبتها السلطة اول امس حين اغتال زبانيتها الفدائي اللبناني الشهيد **واصف شرارة** وحاولوا قتل عناصر قيادية مسؤولة من حركة المقاومة الفلسطينية في الجنوب .

- الجريمة الجديدة جزء من المخطط الذي تنفذه السلطة في الجنوب لتطويق العمل الفدائي وضرب القوى الشـ[illegible]الملتفة حوله .

- اللجان الشعبية لمساندة العمل الفدائي تدعوكم الى حضور التجمعات الشعبية التي تعقد في الساعة الخامسة من مساء اليوم الخميس :

– امام مكتب الجبهة الديمقراطية في مخيم تل الزعتر .

– امام مكتب الصاعقة في مخيم برج البراجنة .

– في ساحة صبرا

استنكارا لجريمة السلطة وتجديدا للعزم على حماية المقاومة الفلسطينية وتنظيم المساندة الشعبية لها في الجنوب وفي كل مناطق لبنان .

١٩ – ٣ – ١٩٧٠

تجمع الاحزاب والهيئات التقدمية في لبنان

بيـــــان سيـــــاسي
الى جماهير شعبنا في منطقة الشوف - الى العمال والفلاحين
والمثقفين الثوريين

المؤامرة في الاردن لا تختلف الا من حيث الشكل عن غيرها من المؤامرات التي تنفذ ضد الجماهير شعبنا وقواه الوطنية على كل الارض العربية . فتصفية المقاومة في الاردن تشكل المدخل لضرب كافة القوى الوطنية العربية ولا يمكن الفصل بين ما يجري الان في الاردن وما يجري على اتساع الساحة العربية من تراجع وخيانة وطنية . فقد كانت مجزرة ايلول اشارة الانطلاق بعد الموافقة على مشروع روجرز للاحداث التي تتابعت في السودان في العراق . في الخليج . وفي سوريا . . . كانت القوى الوطنية التي ترفض المساومة مع الاستعمار على فلسطين هدف الحملات تصفية متتابعة .

ان النظام الاردني الذي اصر منذ البدء ومنذ عام ١٩٦٧ على تصفية المقاومة بحكم تناقضه معها حيث يرتبط هذا النظام بالامبريالية . وحيث المقاومة توجه رصاصها نحو الامبريالية ممثلة في قاعدتها البشرية اسرائيل . فهذه السلسلة المتلاحقة من حملات التطويق والابادة للمقاومة (٢شباط ٦٨ و٤/١١/٦٨ و١٠/٢/٧٠ و٧/٦/٧٠) حتى ايلول ١٩٧٠ والتي يخطط النظام الان لنيسان يكون الحاسم ضد المقاومة ليتسنى له اتمام صفقة التسوية الثنائية مع اسرائيل في ظل الحماية الاميركية .

ان الطغمة الحاكمة في الاردن ليست وحدها بالمعركة فالدعم الاميركي الاخير الـ ٣٠ مليون دولار هو الدفعة الاولى من ثمن تصفية المقاومة .

يا جماهير شعبنـــــا

ان ما يجري في الاردن كخطوة جادة لفرض الحل الاستسلامي على الجماهير العربية هو الخطوة الاولى على طريق التصفية الكاملة للقضية الوطنية لان ما خسرته الامبريالية في الهند الصينية (فيتنام - لاوس - كمبوديا) تجده في الطبقات الحاكمة العربية وسيلة لتعويض هذه الخسارة .

يا جماهير شعبنا . . . ان طليعة حركة التحرر العربي الممثلة بالمقاومة الفلسطينية تدير اليوم بحد يد الاستعمار ونيران البترول العربي . وان الحل السلمي الذي سيقوم على جثة المقاومة حيث توضع بالنعش الذي اعد لها وهو "الدولة الفلسطينية" . ان هذا الحل هو الاعتراف بالكيان الصهيوني وهو الخضوع للامبريالية التي تسحق شعبنا وتستغل ثرواته المادية والبشرية .

والمقاومة الفلسطينية التي هي خط النار الاول في وجه الاستعمار والصهيونية لن تسحق اذا تلاحمت معها جماهير الشعوب العربية صاحبة المصلحة في الثورة والتحرر في جبهة وطنية عربية شعبية لدحر الامبرياليين والصهاينة والطبقات الرجعية الحاكمة لديها .

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين - لبنان الاشتراكي

عد الى بلادك يا سيسكو !

بيان الاحزاب والهيئـــات الوطنية والتقدمية اللبنانية
بالدعوة الى التظاهر ضد زيارة سيسكو يوم السبت

يا جماهير شعبنا !

تأتي زيارة مبعوث الاستعمـار الاميركي سيسكو خطوة جديدة نحو تصعيد التآمر الاستعماري الصهيوني على المقاومـة الفلسطينية وحركـة التحرر الوطني العربية . ان هـذه الزيارة تشكل مظهرا آخر من مظاهر الاشتراك الامـيركي المبـاشر في العدوان على المنطقة العربية حيث تلعب اسرائيل دور القوة الضاربة بالاستناد الى مسـانـدة الولايـات المتحدة ودعمها المطلق .

ولم يكن من قبيـل الصدفـة ان تأتي هذه الزيارة في اعقاب تصاعد العنف الاسرائيلي ضـد الشعـب العربي بـسلاح طـائرات الفانتـوم الاميركية ، بل ان رسول الاستعمار الاميركي يقوم بمهمتـه في هـذا الوقت بالذات ، وتحت ستار مظهر ديبلوماسي خادع ، في نطاق مساعدة اسرائيل على قطف ثمـار عدوانهـا بتقديم مشاريع تصفوية مشبوهة .

وبالاضافة الى العنف الاسرائيلي الذي كان يهدف الى تمهيد الطريق لتمرير هذه المشاريـع فان تصاعـد التآمر على العمـل الفدائي خـلال الشهور الاخيرة ، وبتخطيط وتشجيع من الدوائر الاميركية ، المتواطئـة مع الرجعية الداخلية في الاردن ولبنان ، كان يشكـل هـو ايضا محـاولات تستهدف تمهيد الطـريق لفـرض المشاريـع الاستسلامية وتصفيـة الثورة الفلسطينية وضرب حركـة الجماهير العربية وقواها التقدمية . واذا كان صمود المقاومة الفلسطينية وتلاحمها مع الجماهـير الشعبيـة والقوى التقدمية في لبنان والاردن استطاع ان يحبط تلك الحلقة مـن مؤامرة التصفية ، فان الاستعمـار الاميركي ماض في تنفيـذ كامـل مخططه التآمري ولم تكـن زيـارة سيسكو الا تتويجا لهذه المحاولات .

ولم تنفـع الاستعمـار الاميركي محاولاته الديماغوجية للظهور عبـر هذه الزيارة بمظهر الوسيـط الساعي الى الحل ، فان الجماهير ادركـت فورا بحسـها الوطني ووعيها المتيقظ وتجربتها الطويلة في الصراع مـع الاستعمار الاميركي اهداف هـذه الزيارة ومراميها الحقيقية . وقـد كانت انتفاضة عمان الرائعـة خـير تعبير عن هذا الوعي وعـن صمـود ارادة الشعب العـربي الفلسطيني وكل الشعوب العربيـة في وجـه المؤامرة الاميركيـة الاسرائيليـة ومنفذيها .

واذ يمضي سيسكو في جولته ، بعد ان طردته عمان ، ليحط رحالـه في بيروت فان الشعب اللبناني الذي اثبت في اكثر من مناسبة التحامه الرائـع مع المقاومـة الفلسطينية وقضايا التحرر العربي وصموده في وجه مؤامرات الرجعية الداخليـة المتواطئة مـع المخطـط الاميركي الاسرائيلي ، سـوف يوجـه لمبعـوث واشنطن لطمة تثبت وحدة النضال الشعبي العربي وتماسكه ضد خطط اميركا وصنيعتها اسرائيل .

يا جماهير شعبنا !

ان الاحزاب والهيئات الوطنيـة والتقدمية واثقة مـن ان الجماهـير الشعبية سوف تحول زيارة سيسكو الى هزيمة جديـدة لتدخـلات الاستعمار الاميركي كما استطاعـت في تشرين ان تحبط المؤامـرة التي جرت محاولة تنفيذها في ظل صك الحماية الاميركية الصادر عن هـذا المبعوث الاميركي الوقح نفسه .

ان الاحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية تدعو جماهير الشعب الى التعبير عن رفضها القاطـع لزيارة سيسكو وعن استنكارها وسخطهـا علـى التدخـلات الامريكية ، وذلك بالمشاركة في التظاهرة الشعبية التي تتحـرك الساعة الخامسة من بعد ظهـر يوم السبت ١٨ نيسان من ساحة المقاصد ـ الحرج .

ان الاحزاب والهيئـات الوطنيـة والتقدمية حريصة كل الحرص على الطابع السـلمي للمظاهرة الذي يقطع الطريق على محـاولات الاستفزاز والتخريب ، وهي واثقـة مـن ان الجماهير سوف تبرهن عن تحليهـا باعلى درجة من الانضباط واليقظـة والانتظام الثوري .

لتكن مظاهرة السبـت لطمـة للاستعمار الاميركي ومبعوثـه والقوى المتواطئة معه ، ولتدوي صيحات الجماهير « عـد الـى بلادك يا سيسكو ، فمشاريعـك سوف تتحطم على صخرة نضال الشعب العربي المتلاحم مـع المقاومة الفلسطينيـة والقـوى التقدمية » .

الاحزاب والهيئات الوطنية
والتقدمية اللبنانيـة

بيروت في ١٧ نيسان ١٩٧٠

تأتي عملية الانتخاب الفرعية في الشوف كغيرها من المعارك الانتخابيـــة التي بدات منــــد الاستقلال ولا تزال تجري حتى الان . وتتميز بشيئين :

ـ كونها تخاض بازلام اقطاب الاقطاع السياسي في ظل توازناته بعد معركة رئاسة الجمهورية

ـ وكونها مقدمة لانتخابات ١٩٧٢ .

ومنذ البداية بدأت المشاورات حول صيغة تفاهم من اجل تجنب خوض معركة غاب عنها عنصر التمويل . وقد رافق هذه المشاورات غزل متبادل من الطرفـين (تصريح جنبلاط الذي يقول ان معركته ضد المكتب الثاني وليست ضـد شمعون ، وتصريحات شمعون عن امكانية التفاهم لتجنب خضة في الشوف) . وقد كانت الدولة ترعى بشخص رئيس الحكومة عملية التفاهم لتحافظ على التوازن بين قطبي الاقطاع السياسي في الشوف . وحتى الان تميـل الامور نحو المعركة بتشدد من الطرف الشمعوني (تصريحات مغبغب) وقرف من الطرف الجنبلاطي (مقال جنبلاط ــ الانباء) . ومـــا ان استتب الأمر على هذا النحو حتى تذكر اقطاب الاقطاع السياسي الشعب ، فبدأت النداءات تطلب الينا المساهمة بالانتخاب وعدم التقاعس عن هذا (الواجب ?) .

اذاً المعركة كانت في اولها ولا تزال بين قصري السعديات والمختارة ومن اجل اعطاء الشرعية المزيفـة للتمثيل النيابي تأتي الدولة وتطلب الينا اختيار من (يمثلنا ??) اي ان نختار من يتاجر بنا حتى الموسم القادم .

ان الممثل الفعلي للجماهير الشعبية هو الذي ينبثق من صلب الطبقة الكادحة . والحرية السياسية للجماهير الشعبية ليست بانتخاب نائب او لائحة بل بالنضال الجماهيري في الاحزاب الديمقراطية وفي المجالس الشعبية والنقابات العمالية واتحادات الفلاحين . هذه الحرية تخيف الدولة (والبكوات) ومن وراءهم لانها الحرية السياسية الحقيقية وما عداها مهازل .

ـ ليست المقاعد النيابية لابناء الشعب بل هي احتكار (البكوات) وابناء الاقطاع السياسي والعائلات (العريقة) !..

ـ التنظيمات النقابية والجماهيرية هي الطريق الوحيد للسلطة الشعبية الحقيقية .

- قاطعوا انتخـــاباتهم لأنها لعبـــة يلعبونها فيما بينهم .
- قاطعوا الانتخابات لانهـــا لا تمثـــل مصالح الجماهير الكادحة .
- قاطعوا الانتخابات لأنهـــا تقوم على انتقاء بين (اخوان) من نفس الطبقة المسيطرة .
- قاطعوا الانتخابات حتى نمنع المتاجرة بارادة الجماهير الشعبية ومصالحها .

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ـــ لبنان الاشتراكي　　**١٩٧٠**

بسم الله الرحمن الرحيم

الى عمـــوم اخواننا ابنـــاء الطاعة

السلام عليكم ورحمـــة الله

لمـــا كانت مشيخة العقل قد افتت بوجوب قيام رجال الدين الاجلاء بواجبهم الوطني بمناسبة الانتخاب الفرعي في الشوف ووجوب الاقدام على الاقتراع **« مستهدفين المصلحة العامة ، بعيدين عن الضغائن والاهـــواء »** .

وبما ان سماحة شيخ العقل ارتأى بان **« النساء لا تواخذ دينا اذا مارسن حقهن الانتخابي »** .

لذلـــك

فنحن نهيب باخواننا ابناء الطاعة ان يقوموا بدورهم بواجبهم هذا مقبلين على الاقتراع نساء ورجالا دون اي حرج او مؤاخذة ، داعين المولى العلي ان يلهمنا جميعاً السبيل السوي في سبيل رفعة وطننا العزيز وعزته .

الهيئـــة الروحية الدرزية

تاريخ ٨ / ١ / ١٩٧١

بيان

في غمرة العدوان الغاشمة الاخيرة التي وقعت في لبنان والتي سقط ضحيتها عدد كبير من الشهداء الفلسطينيين ومن المواطنين اللبنانيين نرى القوى التقدمية والوطنية في منطقة عاليه ان تبدي قلقها واستنكارها الشديدين لما حدث انطلاقاً من اعتزاز بنت جبيل ومروراً بحادث الاعتداء على موكب الفدائيين في ساحة [illegible] والتهديدات والاشتباكات الدامية في محلة الدكوانة وحارة [illegible]. وبناء على ما ان هذه الحوادث تبدو مترابطة كحلقات في سلسلة واحدة، وهي تثير القلق الشديد عند المواطنين الواعين وتدفعهم الى التأكيد بأن هناك اياد اجنبية خفية محركة وجهات داخلية معلومة تريد بهذا البلد شراً وتثير الفتنة على حساب نضال الشعب العربي الفلسطيني الثوري والحركة الوطنية اللبنانية.

ان الثورة الفلسطينية ضربت مثلاً يحتذى بضبط النفس والوعي امام اعتداءات القوى المعادية والتي سقط بسببها ثلاثون شهيداً في اسبوع واحد.

وان رغم جميع المحاولات الخبيثة والاستفزازات الدامية جرفنا واستدراجنا الى تقاتل داخلي يشغلنا عن مهامنا الاساسية لدعم وتطوير حاجات الحركة الثورية ضد اسرائيل والصهيونية والاستعمار العالمي واتباعه المحليين نجد انفسنا اكثر التحاماً وتماسكاً ووعياً لاحباط هذه المؤامرة.

ان القوى الشعبية في كل منطقة عاليه تعلن رفضها المطلق في ان تستخدم ارضنا منطلقاً لتقتيل الشباب الفلسطيني والاعتداء عليه لان هذه القوى الشعبية شريكة في كفاح واحد ضد عدو واحد يعد لشعبنا اللبناني في الجنوب ويتابع نفس مصير الشعب الفلسطيني.

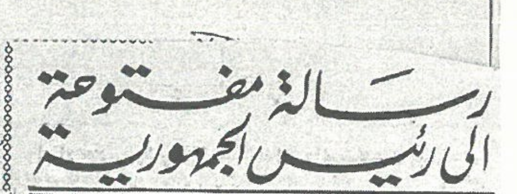
ان القوى الشعبية في منطقة عاليه بما فيها الكتائب بحكم شراكة المصير النضالي اللبناني العربي الواحد تقف مع اخواننا الفلسطينيين في حركتهم المعادية لاسرائيل والصهيونية وحليفها الاستعمار العالمي.

ان الاستنكار الشديد الذي يواجه به المواطنون الحوادث الاخيرة دلت على ان اللبنانيين يعرفون اليوم اعداءهم الحقيقيين ويشيرون باصابعهم الى السفارات الاجنبية الحليفة للصهيونية وحركاتها المشبوهة والى رجال هذه السفارات الذين يحتلون مواقع هامة في نظام الحكم القائم.

ان القوى الوطنية والتقدمية التي ارتفعت الى مستوى مسؤوليتها التاريخية في انقاذ لبنان ورفضت ان تنقاد الى مخططات التخريب والتآمر والفوضى، ان هذه القوى تنبه المتآمرين والرجعيين والطائفيين الى انها قادرة على الرد ولكنها ترفض استعمال سلاح الفتنة تماماً وذلك حفاظاً على وحدة الشعب اللبنانية وتلاحمه مع الثورة الفلسطينية. ان ما جرى كل ذلك في هذه الظروف الدامية التي تتحالف فيها اسرائيل والصهيونية والاستعمار والرجعية للقيام بشتى انواع الاضطهاد تنفيذاً على حركة التحرر الفلسطيني و[illegible] الحركة الشعبية والوطنية اللبنانية.

ان القوى الوطنية والتقدمية في منطقة عاليه ترى ان الحفاظ لقمع المؤامرات وتعرية [illegible] الرأي العام وكشف ما يدبر في الخفاء هو قبل كل شيء واجب المواطنين من الفلاحين والعمال والمثقفين والطلاب والاباء جميع الفئات الشعبية الاخرى وذلك باتخاذ قرار صريح بالتواصل مع المواطنين في قرانا ومزارعنا ومدارسنا ونواديها الثقافية والرياضية وتجمعاتنا الشعبية المختلفة.

ان العدوان الدامية الاخيرة ضد الفدائيين الفلسطينيين قد ذكرتنا بفصل [illegible] تدفع الوطن والبلاد الى حالة الحرب الاهلية وتعطل قوى الشعب التقدمية بكامله واحزابه الوطنية [illegible] صداً منيعاً ضد مآرب الرجعيين والاستعمار.



رسالة مفتوحة الى رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس،

بودنا، في هذا الكتاب الذي نوجهه اليكم، بمناسبة زيارة ناظر الخارجية الاميركية الى لبنان، ان نعبر عن القلق العميق الذي اثارته وتثيره هذه الزيارة في نفوس العديد من اللبنانيين واسباب هذا القلق ـ التي لا بد معروفة لديكم ـ يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

اولا : ان السياسة الاميركية في المنطقة قائمة على دعم اسرائيل وتزويدها بكل الامكانيات والوسائل في سياستها العدوانية التوسعية، ضد مصلحة الامة العربية، بما فيها ضد مصلحة الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني، وان هذه السياسة يؤكدها المسؤولون الاميركيون كل يوم وتحظى بتأييد ودعم الرجعية المحلية.

ثانيا : ان هدف السياسة الاميركية في المرحلة الحالية هو فرض شروط استسلامية على العرب ليست الا لمصلحة اسرائيل.

ثالثا : ان ناظر الخارجية الاميركية يسعى في جولته هذه الى خلق الاجواء والظروف التي من شانها ان تساعد على تنفيذ المخططات الاميركية الاسرائيلية وهذا يتطلب ان تتوفر الظروف التالية : أ ـ تكريس انقسام العرب بوجه العدوان. ب ـ ضرب وتصفية المقاومة الفلسطينية. ج ـ عزل الجمهورية العربية المتحدة وسوريا. د ـ بالتالي بالنسبة للبنان، عزل لبنان عن المعركة العربية الواحدة ضد العدو الواحد.

رابعا : في هذا الاطار يضع روجرز نصب عينيه خلق محور مشبوه يجر لبنان اليه هو محور بيروت ـ عمان ـ الرياض، وربط هذا المحور بحلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقا) بوجه اتحاد الجمهوريات العربية.

خامسا : ان من شان هذا المخطط، في حال البدء بتنفيذه ان يخلف في لبنان أوضاعا ستجر الويلات على شعبه.

لا يمكن، يا فخامة الرئيس، ان ينسى شعبنا، ما اوصلته اليه السياسة الاميركية وارتباط الحكم بها، في سنوات ٥٤ ـ ٥٨. ولسنا نظنكم نسيتم، انتم ايضا، ذلك، لانكم بين من عاناها بقسوة. ولا يفوتنا ان نذكر ان زيارة روجرز هي ثاني زيارة يقوم بها ناظر خارجية اميركي الى لبنان، بعد الزيارة التي قام بها دالس، عام ١٩٥٤. لا يفوتنا كذلك ان نذكر ان الحكم في ذلك الوقت قد اتجه نحو طريق المحاور، وطريق التعاون مع حلف بغداد المشؤوم، ثم مع مبدا ايزنهاور السيء الذكر، ولم ينس احد بعد، في لبنان، ما ادت اليه هذه السياسة المنحرفة العميلة.

اننا، يا فخامة الرئيس اذ نطرح هذه القضايا، يدفعنا حرص شديد، على ان يقطع الطريق، في مطلع عهدكم، على كل محاولة تقوم بها الدوائر الاميركية، ومن ارتبط بها، ترمي الى عزل لبنان عن اشقائه العرب، والى جر لبنان الى خلافات مع اشقائه العرب، وخاصة في مصر وسوريا، ومع اخوانه الفلسطينيين، ليست باي حال لا في مصلحة شعب لبنان واستقلاله وسيادته، ولا في مصلحة القضية الفلسطينية، ولا في مصلحة النضال العربي من اجل طرد المحتلين الصهاينة من الاراضي المحتلة.

ولا يفوتنا يا فخامة الرئيس، ان نذكر، ان الماضي القريب قد شهد محاولات قامت بها بعض القوى من اجل افتعال اصطدام مع المقاومة الفلسطينية، واثارة نزاعات مع الدول العربية الشقيقة، لاهداف لا تمت بصلة لا الى مصلحة لبنان ولا الى مصلحة العرب. وهذا ما ادى الى ان تصطدم هذه المحاولات بارادة شعبنا، وبتضامنه مع المقاومة الفلسطينية، ومع الحركة الثورية العربية مما احبط هذه المحاولات المجرمة، واطاح بالذين قاموا بها، ولم يتراجع شعبنا عن دفع الثمن الغالي لذلك، لان استقلال لبنان عن الاستعمار، وتعاونه مع العرب ودعمه للمقاومة تهون دونها جميع التضحيات.

وفي ختام هذه الرسالة، نود يا فخامة الرئيس ان نؤكد مرة اخرى أن لا حياة للبنان، ولا استقرار لشعبه الا بصيانة الاستقلال، وتعزيز التعاون مع البلدان العربية الشقيقة، وخاصة مصر وسوريا، وبتعزيز العلاقة مع الدول الصديقة للعرب، وخاصة الاتحاد السوفياتي، وبالوقوف بحزم ضد مخططات اعداء شعبنا واصدقاء العدو الاسرائيلي المحتل.

وتفضلوا، ختاما فائق الاحترام.

بيروت في ٣ ـ ٥ ـ ٧١

الحزب التقدمي الاشتراكي
التنظيم الناصري لاتحاد قوى الشعب العامل
حزب البعث العربي الاشتراكي
الحزب الشيوعي اللبناني

الى الجماهير الشعبية والوطنية في الشوف
الى جميع الكادحين والمثقفين الثوريين

جاءت المعركة الانتخابية في ظروف يتزايد فيها انكشاف الدور التضليلي الذي يلعبه البرلمان امام الجماهير. كما تتميز المرحلة الراهنة بالمعارك المطلبية الشعبية والوطنية تخوضها الجماهير ضد مستغليها وحكامها الرجعيين . وبمحاولة تشديد قبضة السلطة القمعية من خلال مشروع تنظيم « الجمعيات والاحزاب الجديد » .

وقد عبرت جماهير الشوف بتأييدها لائحة جنبلاط عن حرصها على الحريات الديمقراطية ووقوفها الى جانب منظماتها الديمقراطية من احزاب وطنية ونقابات واتحادات ومجالس شعبية لان هذه المنظمات تشكل الممثل الفعلي لمصالح الجماهير والمدافع عن قضاياها والبديل لبرلمان البكوات الذي تتستر خلفه الطبقة الرأسمالية الحاكمة .

ان مشاركة الجماهير في المعركة الانتخابية لا يعني انها جددت ثقتها بالبرلمان ولا تتوهم عبر ايصال بعض المرشحين الى تحويله الى ممثل للطبقات الشعبية فالقانون الانتخابي الحالي يمنع اصلا ايصال مرشحي الجماهير الشعبية لانه قانون قائم على الطائفية والعائلية والدوائر الضيقة .

لكن الجماهير عبرت عن وعيها لاهمية اللقاء الواسع مع القوى الديمقراطية المدافعة عن الحريات لمنع تمرير المشروع البوليسي الجديد . لان المشروع يجرد الجماهير من سلاحها في التنظيم النقابي والسياسي من اجل النضال لتحقيق مطالبها . فهو يمنع العمال والفلاحين من انشاء نقابات تدافع عن مصالحهم . وهو يمنع كل حزب يطالب بالغاء الطائفية او تعديل القانون الانتخابي . ويمنع كل حزب له علاقة بتنظيمات عربية كالمقاومة الفلسطينية مثلا . الى غير ذلك من القيود التي تمنع الجماهير من النضال ضد مستغليها ليبرز واضحاً الاستغلال والقمع كوجه لنظام الطبقة المسيطرة .

والجماهير الشعبية في الشوف كما في كل لبنان لها مطالبها ومصالحها تعبر عنها بالتنظيمات الديمقراطية ولا يفرقها طائفة او عائلة او منطقة . فهي مطالبة الآن ان تكمل معركة الحريات ببناء اللجان الديمقراطية وتوسيع نطاق الاستنكار الشعبي لمنع هذا القانون المعادي لمصالح الجماهير .

وعلى جماهير الشوف ان تناضل من اجل :

- تشكيل التعاونيات الزراعية . فالتعاونيات تسهل تصريف الانتاج الزراعي وتستطيع الوقوف بوجه التجار لفرض اسعار تحد من استغلال السماسرة لاتعابها .. والتعاونية تحد من استثمار شركات الاسمدة والادوية وتساعد على استعمال الآلات الزراعية لتخفيض كلفة الانتاج .
- جماهير المزارعين تطالب بشق الطرق الزراعية على نفقة الدولة او عبر المجالس البلدية . كما تطالب بتنظيم اقنية الري .
- الجماهير في الشوف تطالب بتعميم المدارس الابتدائية والتكميلية على قرى الشوف وبعدد من الثانويات الرسمية مع ايجاد الابنية القادرة على استيعاب الطلاب لتفتح امام الجماهير ابواب المعيشة والترقي الاجتماعي .
- الجماهير تطالب بمستشفى حكومي في الشوف وبعدد من المستوصفات المجانيه لتأمين بعض الاجراءات الصحيه الاوليه للحد من الحوادث المؤلمه .
- الجماهير في الشوف تطالب بتأمين مياه الشرب واستصلاح قناة الامير بشير المعرضة للاوساخ والانهيارات والانقطاع . وهي القناة التي لا تزال ملكاً خاصاً يجري استغلالها من قبل صاحب القناة والدولة بحيث يرتفع سعر المياه .
- الجماهير تطالب بتعديل قانون البلديات بحيث تستطيع الاشراف على الشؤون العامة للقرى لتمثل مصالح اوسع الجماهير لا ان تكون اداة للوجاهة .

من اجل هذه المطالب وغيرها على الجماهير ان تناضل الى جانب القوى التقدمية والوطنية . والجماهير تمنح ثقتها للمدافعين عن مصالحها وحين يقفون الى جانب قضاياها وعلى هذا الاساس تستجيب الجماهير الى المعارك السياسية .

★ فلنناضل من اجل الحريات الديمقراطية .
★ فلنناضل من اجل التنظيمات الوطنية الشعبية الديمقراطية .
★ فلنناضل من اجل مصالح الجماهير ...

منظمة العمل الشيوعي — الشوف

٥ ايار — ١٩٧٢

إلى الجماهير الشعبيّة والوطنية في الشوف
إلى جميع الكادحين والمثقفين الثوريّين

بدات المعارك الانتخابية .. بدا التنافس لاحتلال مقاعد البرلمان .. البرلمان الصامت رغم الاحداث التى شكلت انعطافا في قضايا الجماهير الوطنية وتحولا في نضالاتها ومعاركها المطلبية .

الجماهير الشعبية في لبنان اخذت مصالحها تتوحد وتتبلور واخذت نضالاتها اليومية تحتل حجما بارزا في الوضع اللبناني .

— عمال ومستخدمون يناضلون لاجل ابعاد شبح البطالة وسيف الغلاء ..
الفلاحون من عكار الى ميفوق الى حانين يناضلون ضد محاولات اقتلاعهم من ارضهم وتشريدهم من قبل الاقطاع بحماية دبابات السلطة .

— الطلاب يواجهون بالقمع لانهم يطالبون بالعلم للجميع وبثقافة وطنية . مرة واحدة تحرك البرلمان حين مست مصالح اسياده التجار في مرسوم ١٩٤٣ .

هكذا يغيب البرلمان عن قضايا الجماهير ولا يتجدد شبابه الا بالصور — بالزيارات والوعود القديمة الجديدة .

البرلمان اللبناني ليس سلطة تشريعية ولا سلطة رقابة . انه مجمع للطوائف والعائلات العريقة تستعمله الطبقة المسيطرة من اصحاب مصارف وشركات وتجار لتستر خلفه سيطرتها .

النائب امام جمهوره يمثل الطائفة والعائلة والمنطقة . لكن الجماهير لا تنقسم الى طوائف وعائلات ومناطق . انها تنقسم الى طبقات لها مصالحها المتجانسة لا يفرق بينها طائفة ولا عائلة ولا منطقة . هكذا يزيف القانون الانتخابي وعي الجماهير ويكرس انقساماتها المزعومة لتبقى الطبقة المستغلة مسيطرة وتبقى الزعامات والوجاهات السياسية .

ان مصالح الجماهير ومشاكلها لا تحلها الخدمة الفردية التي يقدمها النائب ولا يعبر عنها فعلا في البرلمان بل في التنظيمات الديمقراطية من احزاب وطنية ونقابات واتحادات ومجالس شعبية ..

ان الجماهير حين تشارك في المعارك الانتخابية لا تتوهم ان البرلمان يمكن ان يتحول الى ممثل للطبقات الشعبية . وقانون الانتخاب الحالي لم يوضع في الاصل الا لجعل البرلمان مغلقا في وجه ممثلي الجماهير .

لذلك فالجماهير تناضل من اجل تعديل القانون الانتخابي .

وحين تقترع الجماهير في الشوف تقف ضد الرجعيين والعملاء اعدائها لانهم اعداء الحرية والديمقراطية والوطنية ممثلين بلائحة الحلف الثنائي الطائفي ومرشحي النظام .

ان مصالح الجماهير لا تتحقق الا بامتلاكها سلاح التنظيم والتحرك والمطالبة . لهذا يحاول النظام فرض مشروع الجمعيات والاحزاب الذي يجرد الجماهير من سلاحها محاولا ضرب احزابها الوطنية المعبرة عن مصالحها .

ومصالح الجماهير هي في الوقوف الى جانب المدافعين عن الحريات الديمقراطية لان ذلك يسمح ببناء تنظيماتها الديمقراطية ويعزز نضالاتها الشعبية .

لذلك تقول الجماهير لا للائحة شمعون لانها معادية لمصالح الجماهير معادية للحرية والديمقراطية والوطنية.

وتقول نعم للائحة جنبلاط لانها تقف الى جانب معركة الحريات الديمقراطية أيا كانت حدود هذه المواجهة . هنا تكون المعركة بين طرف رجعي يمثل القمع وطرف ديمقراطي يقف الان الى جانب مصالح الجماهير ..

ورغم ان لائحة جنبلاط غير متجانسة من حيث عناصرها فأن الطابع الغالب عليها هو طابع الديمقراطية . ان جماهير منطقة الشوف لها مطالب شعبية اساسية . لكن المطالب الشعبية لا يحققها البرلمان وليس تحقيقها مرهونا بفوز لائحة معينة . انما يحققها الضغط الشعبي المنظم اساسا فلتبنى الجماهير تنظيماتها الشعبية .

وما دامت مصالح الجماهير تتطلب حماية الحرية والديمقراطية والحفاظ على الاحزاب التقدمية .

وما دامت لائحة جنبلاط تقف الى جانب الحريات الديمقراطية فلتقف الجماهير الى جانب لائحة جنبلاط لانها بذلك تقترع للحريات الديمقراطية ولمنظماتها الشعبية .

— لنقف الى جانب القوى الوطنية والديمقراطية ما دامت مع مصالح الجماهير .

— لنقف الى جانب لائحة جنبلاط ما دامت مع الحريات الديمقراطية .

منظمة العمل الشيوعي — الشوف

بيان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدميـة

حول مجازر الحكم العميل في الاردن ...
xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

يا جماهير شعبنا

تنفيذا لارادة الاستعمار العالمي والصهيونية الفاشية تقوم السلطة الاردنية الفاشية بالهجمات الوحشية المتواصلة على مناطق قوى الثورة الفلسطينية منذ أيلول حتى وقتنا الحاضر مستهدفـــة في ذلك تصفية المقاومة الفلسطينية وضرب ارادة الصمود والقتال لحركة التحرر العربية المعادية لكافة اشكال الاستيطان والاستعمار والاستغلال .

ان ما تقوم به السلطة الرجعية الاردنية الآن من قتل وذبح وتشريد جماعي للقوى الفدائية المناضلة ما هي الا احدى الوسائل الصهيونية للحيلولة دون تطوير وتصعيد العمل الفدائي وخاصة في نطاق الجبهة الشرقية ولمنع امكانية العمل العسكري في دائرتها التي تشكل أكبر الاخطار لا علـى الاحتلال الاسرائيلي فقط وانما على الوجود الصهيوني نفسه .

ومن هنا فان حمامات الدم الجماعية التي ترتكبها القوى المعادية في الاردن بحق ابنـــاء شعبنا الاردني والفلسطيني ليست سوى مذبحة بربرية همجية تصب في طاحونة الامبريالية والصهيونية لفرض الحلول الاستسلامية على امتنا تمهيدا لضرب كافة فصائل حركة التحرر العربية .

وليس مستغربا من السلطة الملكية الرجعية في عمان ان تركز هجماتها على مواقع الفدائيين في الوقت الذي يتصاعد فيه النضال المسلح ضد الاستيطان والاحتلال الاسرائيلي في كافة الارض المحتلة وفي غزة المكافحة بوجه خاص .

ان القوى الوطنية والتقدمية في لبنان اذ تستنكر وتشجب المجازر الوحشية بحق ابنـــاء شعبنا في الاردن وتدين السلطة العميلة تطالب كل الحكومات العربية ان تبادر فورا لاتخـــاذ موقف حازم واجبار الحكم الملكي الاردني السفاح على وقف نزيف الدم العربي الثوري وتعلن القـوى الوطنية والتقدمية تضامنها الكامل مع حركة المقاومة الفلسطينية في وقفتها البطولية الصامدة ضـــد مختلف اشكال الحصار والقمع والتطويق لتؤدي دورها الثوري الفعال ضد العدو الصهيوني واحباط كافة المشاريع الاستعمارية لتصفية القضية الفلسطينية .

الحزب التقدمي الاشتراكي	اتحاد قوى الشعب العامل (التنظيم الناصري)
حزب البعث العربي الاشتراكي	الحزب الشيوعي اللبناني

بيروت في ١٩٧١/٧/١٥

الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تدعو الى تظاهرة شعبية كبرى

شجبا للمجزرة الوحشية ودفاعا عن الحريات الديمقراطية والنقابية

عقد لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان اجتماعا طارئا على أثر المجزرة الوحشية التي ارتكبتها السلطة ضد عمال معامل غندور المضربين من أجل أبسط حقوقهم ومطالبهم ، ولا سيما مطلبي تطبيق زيادة غلاء المعيشة وعدم الصرف الكيفي ، هذه المجزرة التي سقط خلالها ثلاثة شهداء من العمال والمارة وأكثر من ثلاثين جريحا بعضهم في حالة الخطر الشديد ، بالاضافة الى عشرات العمال المعتقلين ... وقد أتخذ لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدميـة المقررات التاليـة :

أولا : شجب هذه المجزرة الوحشية وتحميل السلطة المسؤولية كاملة والمطالبة بمحاكمة مرتكبي المجزرة والمحرضين عليها واطلاق سراح العمال والعاملات الموقوفين فـورا .

ثانيا : ان هذه المجزرة تشكل تصعيدا خطيرا لممارسات السلطة المعادية للحقــوق والحريات الديموقراطية والنقابية يستدعي وقوف كافة القوى الديموقراطية والفئات الشعبية ضده والتصدي لـه بحـزم .

ثالثا : الدعوة الى تظاهرة شعبية كبرى ضد القمع ودفاعا عن الحريات الديمقراطية والنقابية ومن أجل مشاركة الطبقة العاملة اللبنانية في نضالها ضـــد الاستغلال والتسلـط .

تنطلق التظاهرة الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين في ١٣ تشـرين الثاني الجاري من ساحة ١٣ نيسان (الصرح) .

بيروت في ١٩٧٢/١١/١١

لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية
فـي لبـنـان

النادي الثقافي الرياضي
بعقلين .

ان النادي الثقافي الرياضي في بعقلين ايمانا منه بضرورة تضافر كل الجهود المخلصة لانقاذ البلاد من الكارثة التي بدأت تزحف ومظاهرها تشتد وضوحا بعد ان اصرت بعض القوى والاطراف المعروفة على زج البلاد بحروب اهلية واقتتال طائفي وبعد ان باتت هذه النوايا واضحة وبرزت الى حيز التنفيذ باصرار الجهات المعروفة نفسها على تحدي ارادة غالبية الشعب واكثرية طوائفه واستفزازها من خلال فرض حكومة عسكرية لا ثقة للشعب بها خصوصا وانتم تعلمون انها جاءت خارج اطار الدستور والقوانين والنظام والتقاليد البرلمانية وانها جاءت بالتالي لتفرض باسم الامن والاستقرار دكتاتورية لفئة ضيقة جدا .

لذا فان النادي يبادر الى هذه الدعوة هادفا الى الحوار والتشاور والتداول فيما يجب على شبيبة الشوف ومؤسساته النقابية والديمقراطية واحزابه وشخصياته وكل من يطالهم ويؤلمهم ان يحكم هذا البلد بالدكتاتورية الموجهة ضد ٩٠٪ غالبية شعبه وطوائفه واحزابه الوطنية وحرياته وكرامته كل ذلك تنفيذا لمطامع قلة قليلة متحكمة ومستأثرة بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ودليلنا هذا الاستنكار الواسع من قبل كافة الطوائف الاسلامية والاحزاب الوطنية والتقدمية والهيئات والنقابات وكل المؤسسات الديمقراطية والشخصيات الوطنية والمتنورين والوطنيين والشرفاء من كل مناطق وطوائف لبنان .

لذا يتوجب علينا ان نلتقي وان نتعاون مع كل مخلص وشريف وكل من يهمهم ان يبقى لبنان وطنا واحدا وان تبقى للبنان وحدته الوطنية القائمة على العدل والمساواة بين بنيه وكل طوائفه ومن اجل ان تتحطم كل محاولات جر البلاد الى اقتتال طائفي ينذر بالخراب والدمار ويعيد احياء الاحقاد البغيضه .

ان النادي الثقافي الرياضي في بعقلين يرجو مخلصا ان تلبوا دعوته لحضور اللقاء التداولي في امر الاوضاع التي تمر بها البلاد ومن اجل اتخاذ موقف موحد تجاهها .

يعقد الاجتماع في مركز النادي في بعقلين في الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين الواقع في ٢٦-٥-٧٥

وتفضلوا بقبول الاحترام .

الهيئة الادارية .

بيـــان

صادر عن اجتماع النوادي والقوى الوطنية والتقدمية في منطقة الشوف

بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٦ عقدت القوى الوطنية والتقدمية وتجمع الاندية في الشوف اجتماعاً في بعقلين للتداول في الاوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد . وصدر عنها ما يلي :

اولاً : استنكار الحكم العسكري وكل صيغة دكتاتورية عسكرية او مدنية .

ثانياً : شجب المؤامرة التي نفذتها قيادة حزب الكتائب ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

ثالثاً : المطالبة بتعزيز الحريات الديمقراطية وتطويرها .

رابعاً : تبني مطالب الاحزاب والقوى التقدمية من اجـل حكومة تنفذ التوازن الوطني في المؤسسات الوطنية واقرار مشروع التجنس وتعديل قانون الانتخابات ومحـاربة الاحتكار وتأمين العدالة الاجتماعية واحتضان المقاومة الفلسطينية .

خامساً : استنكار اية محاولة لجر البلاد الى الاقتتال الطائفي والتأكيد على وحدة لبنان الوطنية .

سادساً : شجب كافة الاعتداءات الفردية على المناضلين التقدميين الشرفاء .

- تجمع النوادي في الشوف
- الحزب التقدمي الاشتراكي - اقليم الخروب
- منطقية الشوف للحزب الشيوعي اللبناني
- منظمة العمل الشيوعي - الشوف
- الحزب السوري القومي الاجتماعي - الشوف
- لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني - اقليم الخروب
- التنظيم الناصري - الحركة التصحيحية - اقليم الخروب
- منظمة لبنان لحزب البعث - اقليم الخروب
- مجلس الشوف الثقافي
- شخصيات وطنية وتقدمية

بيان صادر عن الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية
في اقليم الخروب

نظراً للاوضاع العصيبة التي تمر بها البلاد حيث تتعرض الحركة الوطنية في لبنان والمقاومة العربية الفلسطينية المناضلة ، لمؤامرات تستهدف ضربها والقضاء عليها على ايدي عصابات الكتائب الطائفية المرتبطة بالاستخبارات الاميركيه والاسرائيليه .

وانسجاماً مع الموقف الوطني الرائع الذي وقفته القوى الوطنيه والتقدميه عبر مؤتمر الاحزاب والشخصيات الوطنيه ، تنادت هذه القوى في اقليم الخروب التي كانت ترقب الاحداث باهتمام كبير والتي هالها تحدي الارادة الوطنيه بفرض حكومة عسكريه مهمتها استكمال المخطط الكتائبي المعروف واجهاض المطالب الوطنيه الواردة في بيان الرئيس رشيد الصلح ، تنادت لعقد مؤتمر شعبي كبير في شحيم بتاريخ ٢٥ - ٥ - ١٩٧٥ تمثلت فيه مختلف الاحزاب والهيئات الشعبية والوطنيه واتخذت القرارات التاليه :

اولاً : شجب كل الصيغ العسكرية والديكتاتورية التي تستهدف ضرب الحركه الوطنيه .

ثانياً : تشكيل حكومة وطنيه تتبنى المطالب التي طرحتها الاحزاب عبر بيان الرئيس رشيد الصلح في مجلس النواب .

ثالثاً : التأكيد على عزل عصابات الكتائب محلياً وعربياً .

رابعاً : تشكيل لجنة متابعة دائمة عن المؤتمر الوطني لقيادة العمل السياسي والاجتماعي في الاقليم .

خامساً : ان هذه اللجنه سوف تعمل بكافة اشكال النضال لتحقيق هذه المقررات وستبقى بحالة انعقاد دائم لترقب الاحداث السياسيه .

والمؤتمر الوطني الشعبي في اقليم الخروب اذ يهيب بكافة القوى الوطنيه والتقدميه للوقوف وقفة رجل واحد للصمود امام كل التحديات الهادفه الى تمزيق وحدتنا الوطنيه والشعبية ، يعاهد كل الوطنيين والشرفاء على الوقوف في خندق واحد مع المقاومه العربيه الفلسطينيه المناضله

لجنة المتابعة المنبثقة عن
المؤتمر الوطني الشعبي الاول في الخروب

شحيم في ٢٦ / ٥ / ١٩٧٥

نـــــداء

الى ابناء منطقة الشياح - الغبيري

أيهـا المواطنون ،

بعد الاحداث التي مرت بها منطقة الشياح الغبيري ، وبقية المناطق اللبنانية نتيجة لمؤامرة فاشستية كتائبية ارادت ان تنفذ برنامجها الانعزالي الرجعي والوصول بلبنـان لمعركة طائفية استعمارية صهيونية تتمكن من خلالها ضرب المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية والتقدمية والشعبية .

ولقد كانت منطقة الشياح الغبيري احـدى المناطق التـي قصدت للمؤامرة منذ ساعاتهـا الاولى ، واثبتت وبقوة موقفهـا البطولي في وجه المتآمرين وساندت بكل امكانياتها الحركة الوطنية والتقدمية والشعبية والمقاومة الفلسطينية التي كان لهـا شرف الدفـاع مع كل القوى الشريفة من ابناء المنطقـة عن الشياح الغبيري وقدمت في هذا السـبيل عددا من الشهداء ومـن مختلف فصائل الحركة الوطنية والفلسطينية .

وتقديرا لهؤلاء الشهداء وتكريما لبطولاتهـم واستشهادهم نهيب بأبناء منطقة الشياح الغبيري المشاركة الفعالة بحضـور المهرجان الخطابي الكبير الذي سيقام يوم الجمعة في ١ آب سنة ١٩٧٥ الساعة ٦،٣٠ مساء في سينما بيروت .

الاحزاب والقوى الوطنية والتقدميـة
في الشياح — الغبيري

بيان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية حول
مجزرة صيدا ومحاولة اغتيال المناضل معروف سعد

لنضرب ونتظاهر

استنكارا للقمع الدموي

عقدت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان اجتماعا طارئا في منزل الاستاذ كمال جنبلاط تداولت خلاله الخطوات التي ينبغي اتخاذها حيال ما تعرض له جمهور من ابناء صيدا هذا اليوم من قمع دموي استهدف كما يبدو اغتيال المناضل الوطني معروف سعد . وفي هذا الصدد تعلن الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ما يلي :

اولا — نتيجة الاتصالات التي اجرتها الاحزاب مع مختلف الاوساط الشعبية والسياسية في صيدا ثبت لها بشكل قاطع ان ما جرى صباح هذا اليوم من مواجهة دموية لتظاهرة سلمية قام بها صيادو الاسماك دفاعا عن مورد رزقهم الوحيد ليس في الواقع سوى مؤامرة مبيتة نفذت حين جرى التصدي للتظاهرة ثم عمد احد عناصر الجيش الى تصويب بندقيته امام جميع من كان في تلك الساحة باتجاه الاستاذ معروف سعد واطلق عليه رصاصة واحدة تظهر النية الجرمية المبيتة . وقد اصيب المناضل الوطني معروف سعد اصابة خطرة .

ثانيا : ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اذ تشجب البيانات الصادرة عن بعض اجهزة السلطة والتي لم تكن امينة في نقل الحقائق تدرك جيدا ان وراء هذا الحادث ايد تخطط لايقاع البلاد في اجواء الفتن ولضرب كل نضال مطلبي وفرض حالة من الارهاب على الحركة الوطنية ، وهي امور ليست بعيدة عن الاهداف الكامنة وراء دعوات التحريض للايقاع بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .

ثالثا : تؤكد الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية وقوفها الحازم الى جانب صيدا وجماهيرها المناضلة في مواجهتها لهذا الارهاب الدموي متبنية المطالب التي اجمعت عليها جميع الاحزاب والقوى والهيئات الصيداوية ، وهي : اتخاذ التدابير الادارية الفورية بحق جميع المسؤولين عن الحادث ، ومحاكمة مدبري ومنفذي الجريمة ، والغاء حالة الطوارىء عن الجنوب ، ووضع حد لاستخدام الجيش في القضايا الداخلية وتنفيذ مطالب صيادي الاسماك .

رابعا : ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تدعو انطلاقا من ذلك كله الى الاضراب العام في جميع المناطق اللبنانية نهار الجمعة في ٢٨ شباط ١٩٧٥ ، كما تدعو الى تنظيم مظاهرة سلمية شعبية في بيروت في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة نفسه انطلاقا من ساحة ٢٣ نيسان ، استنكارا للحادث وتضامنا مع اهالي صيدا ودعما لمطالبهم .

خامسا : ابقاء اجتماعات الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية مفتوحة لمتابعة تطورات الموقف واتخاذ الخطوات المناسبة .

٢٦/٢/٧٥

الى الاضراب الشامل

يوم الخميس

٢٢ـ٥ـ١٩٧٥

يا جماهير شعبنا

تكريما لذكرى شهداء مجزرة عين الرمانة الذين سقطوا برصاص عصابة الكتائب بمناسبة مرور اربعين يوما على استشهادهم ، ومن اجل اظهار السخط الشعبي العارم على التآمر الكتائبي والرجعي المستمر على المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، ودعما للمطالب الوطنية التي تمثل ارادة اوسع الجماهير في :

١ — تحقيق أصلاح سياسي ديمقراطي يؤمن توزيعا صحيح للصلاحيات ، وتعديل ديمقراطي لقانون الانتخاب .
٢ — الالتزام بمساندة نضال الشعب الفلسطيني بكل الاشكال والامكانيات ومهما بلغت التضحيات .
٣ — تعديل قانون تنظيم الجيش واخضاعه للسلطة السياسية واحلال التوازن الوطني في صفوفه .
٤ — اقرار قانون التجنس .
٥ — مكافحة الاحتكار والسير نحو العدالة الاجتماعية بخطى أسرع .

أنتم مدعوون للمشاركة في الاضراب الشعبي السلمي الشامل في بيروت وسائر المدن والمناطق اللبنانية نهار الخميس ٢٢ـ٥ـ١٩٧٥ .

يا جماهير شعبنا

ليكن أضرابكم السلمي افضل تعبير عن تصميمكم على متابعة النضال من اجل فرض تنفيذ المطالب الوطنية كأساس لاي حل سياسي للأزمة الراهنة .

عاشت الحركة الشعبية اللبنانية ووحدة كل القوى الوطنية والتقدمية .

لنناضل من اجل تحقيق المطالب الوطنية

عاش التلاحم مع المقاومة الفلسطينية ضد كل اشكال التآمر .

لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر
الشعبي المنعقد في جمعية خريجي المقاصد

الاحزاب والقوى الوطنية
والتقدمية في لبنان
بيروت في ٢٠ـ٥ـ١٩٧٥

بيان من الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ولجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الشعبي

يا جماهير شعبنا

ان الانتصار الذي حققه الشعب اللبناني في المواجهة الوطنية والديمقراطية الواسعة التي خاضها انطلاقا من مجزرة عين الرمانة على يد عصابات حزب الكتائب والتي توجت باستقالة الحكومة العسكرية اخيرا ، ان هذا الانتصار اتى يثبت بوضوح قاطع انه ليس في قدرة اي فريق يميني طائفي مسلح ان يفرض رأيه ومشاريعه الفاشية على البلاد حتى ولو كان يتلقى العون الكبير من بعض اجهزة الدولة .

ولم يكن لهذا الانتصار ان يتحقق الا على قاعدة تمسك اللبنانيين جميعا بالديمقراطية وبالحريات السياسية التي ناضلت الجماهير طويلا لتكريسها والحفاظ عليها .

لقد رفضت الاكثرية الساحقة من اللبنانيين الانجرار خلف المحاولات المشبوهة الهادفة الى تفكيك وحدة الشعب اللبناني ، واكدت ارادتها في مناهضة اي شكل من اشكال الحكم يتسم بطابع التسلط العسكري او باي لون آخر من الوان الديكتاتورية ، كما اظهرت حرصها الشديد على صون التلاحم بين الشعبين اللبناني والفلسطيني ، هذا التلاحم الذي تحطمت على صخرته محاولة الفتنة الكتائبية فعجزت بالتالي عن بلوغ اهدافها في ضرب وحدة الشعب اللبناني والتلاحم بين فئاته . ومن خلال ذلك كله تأكد تمسك اللبنانيين بارتباطهم المصيري بالوطن العربي وتصميمهم على احباط محاولات الكتائب والقوى الرجعية في فك هذا الارتباط وعزل لبنان عن مجرى المعركة المشتركة مع العدو الصهيوني .

ومما يزيد في اهمية هذا الانتصار الذي تحقق كونه اظهر بوضوح كامل تمسك اللبنانيين بحرياتهم وبالتزامهم الديمقراطي وعزمهم على مقاومة اية خطوة يمكن ان تؤدي الى تعريض البلاد لمغامرات تمس مصيرها الوطني ومقوماتها الديمقراطية وتفتح الباب امام دوامة الانقلابات العسكرية والمغامرات الفاشية .

ولقد لعبت الحركة الوطنية والاحزاب التقدمية دورا كبيرا في اعطاء المعركة زخمها الوطني وطابعها الديمقراطي في وجه المزايدات الطائفية ومحاولات الانحراف بالمعركة لخدمة اغراض لا تمت لمصلحة الحركة الشعبية بصلة . لذا فان الانجاز الذي تحقق باستقالة الحكومة العسكرية تلبية لارادة الجماهير اللبنانية يشكل انتصارا لوحدة الاحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والتقدمية ولخطها المستند الى الجماهير والعامل لتوحيد كل القوى الديمقراطية والحريصة على استقلال وامن البلاد وعلى سلامة المقاومة الفلسطينية وتمتين علاقات لبنان باشقائه العرب . كما انه يشكل تأكيدا لفعالية التضامن العربي ودوره في دعم المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، هذا الدور الذي تجلى في الاهتمام العربي بالاحداث الاخيرة التي وقعت في البلاد وفي الجهود التي بذلها وزير الخارجية السورية والسفراء العرب في هذا المجال .

يا جماهير شعبنا

ان معركتنا لم تنته بعد ، انها تدخل مرحلة جديدة تتطلب المزيد من النضال الواعي والجريء . فالاستفزازات الكتائبية والرجعية ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية اللبنانية سوف تستمر ، لان حزب الكتائب كان وما يزال ينفذ في سلوكه الفاشي تهجما مرتبطا بالسياسة الصهيونية في المنطقة . ان الانتصار الذي تحقق سيكون خير حافز للنجاح في المعركة السياسية من اجل حماية المقاومة الفلسطينية وتحقيق المطالب الوطنية وتعزيز الديمقراطية والاسراع في تشكيل حكومة يرضى عنها الراي العام الوطني على هذا الاساس .

يا جماهير شعبنا ،

اننا ندعوكم لتعليق الاضراب العام ابتداء من صباح الثلاثاء ٢٧ — ٥ — ١٩٧٥ والعمل لاعادة الحياة الطبيعية الى البلاد وازالة المتاريس والحواجز وكل مظاهر السلاح من الشوارع ، مع البقاء على اتم الاستعداد لمواجهة اية مؤامرة او استفزاز ضد المقاومة وضد الحركة الشعبية والقوى الوطنية والتقدمية ، ومع متابعة النضال بكل الوسائل الجماهيرية من اجل تحقيق المطالب الوطنية .

عاش شهداء الشعبين اللبناني والفلسطيني — الذين سقطوا دفاعا عن المقاومة وعن الديمقراطية .

بيروت في ٢٦ — ٥ — ١٩٧٥

لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الشعبي المنعقد في جمعية خريجي المقاصد الاسلامية

الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان .

لبنان

المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في لبنان يدين حزب الكتائب

ويعلن تأييد الشعب اللبناني للمقاومة الفلسطينية

عروبة لبنان تكون بمقدار دعمه للمقاومة الفلسطينية

ترفض ان يوضع الشارع الوطني تحت وصاية احد ، واحداث لبنان غير معزولة عن مخططات اتباع الوفاق الدولي

شجب التحركات الطائفية وإدانة حزب الكتائب الذي ينفذ مخططات الاستعمار والصهيونية

المطالبة بحكومة وطنية لا تمثل فيها الكتائب وبعيدة عن وصاية الأحزاب الفئوية ذات الولاء الاجنبي

اليمين الرجعي واليسار الانتهازي لا يعبران عن مصالح شعبنا وآماله وتطلعاته

في مساء يوم الاثنين ١٩ ايار ١٩٧٥ ، عقد في برج ابي حيدر الاجتماع الاول للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي دعت اليه عدة هيئات شعبية ونقابية وشخصيات وطنية . ولقد حضر المؤتمر حوالي ٤٠٠ من ممثلي الهيئات والشخصيات الوطنية والوفود الشعبية من مختلف المناطق اللبنانية . كما حضره عدد كبير من مندوبي الصحف ومراسلي وكالات الانباء العربية والعالمية . وكان في مقدمة الذين حضروا المؤتمر السيد كمال شاتيلا امين عام التنظيم الناصري ، اتحاد قوى الشعب العامل ، وفضيلة الشيخ محمد يعقوب ممثل سماحة الامام السيد موسى الصدر والمحامي عارف حمود عضو المجلس الاسلامي والمحامي محمود رمضان من حركة المحرومين والاستاذ عباس قاسم امين سر نقابة المعلمين والاستاذ امين سنو رئيس اتحاد العائلات البيروتية والدكتور نجيب قرانوح والنائب نجاح واكيم والدكتور هشام الطويل والدكتور عبد الحليم لاوند والدكتور فوزي زيدان والمحامي يوسف الجمل عضو جمعية متخرجي المقاصد والمحامي قاسم عيلا والمحامي سمير عويني والمحامي عبد الله قمبريس والمهندس سمير طرابلسي والاستاذ وجيه العجوز والمحامي علي الصباح والمحامي عبد الرحمن قمبريس والاستاذ عماد عكاوي مدير مدرسة الرسالة العربية والمحامي هاني قباني والنقابي حسن قاسم والسيد ابراهيم البيسار رئيس اللجنة الشعبية لمكافحة الاحتكار في طرابلس والحاج عبد الوهاب شرف الدين والسيد علي دمج والاستاذ مشهور ياغي .



□ الاخ كمال شاتيلا يستعرض الوضع العالمي والعربي وانعكاساته على الساحة اللبنانية في المؤتمر □

ولقد افتتح المؤتمر المحامي حسن مطر بدعوة الحضور الى الوقوف دقيقة صمت حدادا على ارواح الشهداء الابطال ثم القى كلمة جاء فيها : ان الهدف من اجتماعنا هذا هو الحفاظ على عروبة لبنان والدفاع عن المقاومة الفلسطينية ودعم النضال الشعبي من اجل حماية الوحدة الوطنية لشعبنا وتقدمه الاجتماعي . واستعرض الاحداث التي المت بلبنان فادان مؤامرات حزب الكتائب اللبنانية واستنكر محاولات فرض الوصاية على الشارع الوطني داعيا كافة القوى الوطنية الى التكاتف والتعاضد في وجه مخططات الاعداء . ثم قدم الاخ كمال شاتيلا امين عام التنظيم الناصري الذي عرض آخر تطورات الاوضاع اللبنانية . فقال : لقد اردتم لمؤتمركم هذا ان يكون مؤتمرا لفئات القوى والشخصيات الوطنية الملتزمة بعروبتها وبالتقدم الاجتماعي وبروح الوحدة الوطنية الشعبية

ثم تحدث الاستاذ شاتيلا عن تأثيرات الوضع الدولي على الساحة اللبنانية . فقال : ان اقطاب الوفاق يحاولون كل باسلوبه وكل باتباعه اعادة حالة اللاحرب واللاسلم في المنطقة عبر التسلل الى لبنان النقطة الاضعف في الوطن العربي واثارة التوتر به لالهاء دول المواجهة العربية عن معركتها الاساسية ضد العدو الصهيوني .

واضاف قائلا عن الاحداث الاخيرة التي عصفت بلبنان : اننا لا ننظر اليها فقط من وجهة نظر لبنانية بحتة بل من خلال ما تريده امريكا التي تساند

امين عام التنظيم الناصري يطالب بحكومة تؤمن دعم المقاومة الفلسطينية وحماية الوحدة الوطنية الشعبية وبناء التقدم والعدل الاجتماعي

مقررات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

مساء يوم الاثنين ١٩ ايار ١٩٧٥ عقدت هيئات شعبية ونقابية وطلابية وشخصيات وطنية مؤتمرا وطنيا للقوى الشعبية للتباحث في الاوضاع الراهنة التي يمر بها لبنان وليكون ذلك منطلقا لتحرك شعبي وطني قوي وفعال يعبر عن آمال وتطلعات شعبنا ويتصدى للمؤامرات التي تحاك ضد وطننا وامتنا العربية ·

ولقد اعرب المؤتمر عن القلق الشديد تجاه التحركات المشبوهة التي شهدتها الساحة اللبنانية وبالذات من قبل عصابات الكتائب التي ارتكبت مجزرة عين الرمانة الوحشية ضد المقاومة الفلسطينية ومحاولاتها لتسعير نيران الفتن الطائفية بين ابناء الوطن الواحد حيث وجدوا ان هذه التحركات انما تخدم المخطط الاستعماري الصهيوني الذي عبر عنه ناحوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية الدولية بقوله : ان امن وبقاء اسرائيل مرهون بتقسيم المنطقة العربية الى دويلات طائفية متناحرة · كما اعرب المؤتمر عن استنكاره الشديد من محاولات عملاء الوفاق الدولي لخلق الاجواء الطائفية في لبنان بهدف الهاء قوى المجابهة العربية مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية عن معركتها الاساسية ضد العدو الصهيوني خدمة لمرامي اقطاب الوفاق الساعين لاعادة فرض حالة اللاحرب واللاسلم في المنطقة ·

ولقد شدد المؤتمر على ان تدهور الوضع في لبنان ناجم بالدرجة الاولى عن غياب المشاركة الوطنية الشعبية في رسم سياسة الحكم وارتماء السلطة باحضان اليمين الرجعي واليسار الانتهازي اللذين لا يعبران عن مصالح جماهير شعبنا وآمالهم وتطلعاتهم ·

نتيجة لذلك وايمانا بضرورة العمل لانقاذ لبنان من كافة



□ جانب من الشخصيات الوطنية التي شاركت في المؤتمر الوطني □

المحاولات التي تحاك ضد شعبه ومصيره والتزاما بالسعي لتعزيز عروبته وتدعيم وحدة ابنائه الوطنية وحماية المقاومة الفلسطينية من كافة الاخطار التي تتهددها . فقد قرر المؤتمر ما يلي :

١ ـ شجب التحركات الكتائبية وادانة هذا الحزب الذي يعمل لتنفيذ مخططات تستهدف ضرب المقاومة الفلسطينية وتفجير الازمات الطائفية خدمة للاستعمار العالمي والصهيونية الدولية ·

٢ ـ العمل في مواجهة الازمة السياسية الراهنة التي يمر بها لبنان لقيام حكومة وطنية يستبعد فيها نهائيا حزب الكتائب وتكون في نفس الوقت بعيدة عن الوصاية التي تحاول ان تفرضها بعض الاحزاب الفئوية ذات الولاء الاجنبي لتحقيق مكاسب خاصة على حساب مصالح شعبنا وآماله وتطلعاته ·

٣ ـ العمل لتحقيق اصلاح سياسي في الحكم يؤمن مشاركة شعبية حقيقية في السلطة وذلك عن طريق تعديل قانون الانتخابات بحيث يكون نصف اعضاء المجلس النيابي على الاقل ممثلين عن الطبقات المتوسطة والفقيرة للشعب ·

٤ ـ الالتزام الكامل بحماية عروبة لبنان وارتباطه التاريخي والمصيري بامته العربية وباهداف نضالها وفي مقدمتها النضال ضد العدو الصهيوني المشترك ·

ان ذلك يستدعي بالضرورة دعما مطلقا لمنظمة التحرير



□ دقيقة صمت حدادا على ارواح شهداء الثورة الفلسطينية □

الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والتكامل والتلاحم معها ودعمها بكل السبل باعتبارها رمز ارادة الجماهير المناضلة والمقاتلة ضد الصهيونية ·

ان الثورة الفلسطينية تناضل من اجل قضية قومية عربية وهي بالتالي لا تتدخل بالشؤون الداخلية اللبنانية كما يزعم اعداؤها · ومن هنا فان التصدي لها هو تصدي للنضال القومي لتحرير فلسطين ·

كما ان الالتزام بعروبة لبنان يستلزم تنسيقا كاملا مع دول المجابهة العربيه وفي مقدمتها مصر وسوريا والالتزام بسياسة التضامن العربي مع كافه الاقطار العربية ·

٥ ـ العمل لاحباط كافة المخططات التي تسعى الى جر لبنان الى مهاوي الاقتتال الطائفي والتاكيد على الالتزام بالوحدة الوطنية الشعبية كاساس لبناء لبنان عربي متحرر سياسيا واجتماعيا مما يستلزم الغاء الطائفية السياسية في الدستور والقوانين ·

٦ ـ العمل لتحقيق المساواة الكاملة بين جميع المواطنين اللبنانيين في حق تسلم كافة مناصب الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية ·

٧ ـ اقرار قانون التجنس ووضع حد نهائي لمأساة عشرات الالوف من اللبنانيين المحرومين من الجنسية اللبنانية ·

٨ ـ العمل لتنفيذ سياسة اجتماعية تفرض القضاء على تسلط الاحتكار والاقطاع والاستغلال وتوفر لجماهير شعبنا حقوقها في التعليم والصحة والثقافة والدفاع وصولا الى عدالة اجتماعية حقيقية ·

٩ ـ اعتبار ان المؤتمر مفتوح لمشاركة اية قوة وطنية تلتزم بمطالب شعبنا في تأكيد عروبة لبنان ووحدته الوطنية وتلتزم بتقدمه الاجتماعي . ذلك ان المؤتمر ليس حكرا لفئة او لحزب او لفرد ·

١٠ ـ ان المؤتمر اذ يدين كل محاولة للنيل من مركز رسمي يمثل فئة واسعة من فئات الشعب فانه يدين بشدة اليد التي تطاولت على مركز رئاسة مجلس الوزراء وفي نفس الوقت فانه يعتب على الذي لم يدافع عنه او يحافظ عليه ·

١١ ـ تاليف لجنة متابعة وتكون مهمتها العمل لوضع مقررات المؤتمر موضع التنفيذ ·

● **المحامي امين سنو رئيس اتحاد العائلات البيروتية :** اننا متفقون على دعم المقاومة وحماية الوحدة الوطنية والاهم من ذلك هو متابعة اعمال المؤتمر وملاحقة مطالب الشعب حتى تتحقق ·

● **الشيخ محمد يعقوب :** لقد كان الثائر عمر بن الخطاب اول من رفع الصوت لحماية المسيحيين . فلا صحة لما يقال بأن المسيحيين في خطر فالسيد المسيح فلسطيني في الاصل والاساس . وتحية الى المؤتمر من سماحة الامام موسى الصدر ·

● **الدكتور عبد الحليم لاوند .** مواجهة الكتائب ضرورة وطنية ودعوة الى ابراز الشخصية العربية للبنان بدون وصاية ادعياء اليسار

● **امين سر نقابة المعلمين الاستاذ عباس قاسم :** النظام اللبناني هو المسؤول عن كل الكوارث. اول الطريق تعديل قانون الانتخاب بشكل يسمح بتمثيل القوى على اساس اجتماعي ·

● **الاستاذ عمر درويش :** نرفض الوصاية على ابناء بيروت ونرفض الذين قالوا بأن بيروت وطرابلس ليس فيهما قيادات وطنية ·







□ المحامي امين سنو □ □ الشيخ محمد يعقوب □ □ الدكتور عبد الحليم لاوند □ □ الاستاذ عباس قاسم □ □ الاستاذ عمر درويش □

اسرائيل وتدعمها في المنطقة وما تريده روسيا في المنطقة مع التمييز بين الاصدقاء والاعداء ثم قارن بين الاحداث التي شهدها لبنان في الفترة الاخيرة والتي جاءت في وقت تستعد فيه الامة العربية لجولة اخرى مع اسرائيل وبين احداث ايار ١٩٧٣ التي اخرت المعركة ضد اسرائيل الى تشرين . وقال بان الهدف من تحرك العملاء في ايار ٧٣ ونيسان ٧٥ هو تحريك الحساسيات داخل الوطن العربي من قبل الاستعمار الامريكي وجماعة الوفاق لمنع استكمال معركة التحرير ·

واضاف : لا بد ان ننبه جميعا الى ما يدبر داخل لبنان. واريد ان اذكر ايضا بان رئيس المؤسسة اليهودية العالمية ناحوم غولدمان قد قال : ان ضمان امن اسرائيل لا يكون من خلال الاوراق او من خلال جنيف . ولكنه يتم عن طريق خلق دويلات طائفية عنصرية متناحرة حول اسرائيل ·

وطالب السيد شاتيلا بالترفع فوق الجراحات والخلافات واعلن ان هذا المؤتمر مفتوح لكل القوى الشريفة والوطنية · وقال ان عروبة لبنان تكون بمقدار دعم المقاومة الفلسطينية لان هذا الشعب يابى الا ان يشارك في معارك امته العربية. ويابى الا ان يحول لبنان من قوة متفرجة الى قوة مواجهة مترجمة عروبة لبنان ، تكون من خلال دعم من يقاتل اسرائيل . ومن يقاتل اسرائيل في لبنان ؟ وحدها المقاومة الفلسطينية ·

وتابع قائلا : على القوى الوطنية ان ترد على استفزاز الكتائب وكسره وتحجيمه بعد ان اصبح هذا الحزب ينفذ مخططات امريكا واسرائيل · وقال بان ذلك يتم بتطبيق شعار «ليس كل مسيحي كتائبي» · واننا ازاء الحوادث الاخيرة وازاء ما يدبر للبنان من مكائد ومحاولات تمزيق وقبرصة نرفض ان يوضع الشارع الوطني تحت وصاية احد ·

ثم قال الاستاذ شاتيلا : ان معيار التزامنا في هذا المؤتمر يكون في متابعة المقررات التي سوف تصدر . وكلمة المؤتمرين سوف يكون لها وزنها الوطني والعربي لاننا نحن شباب بيروت . نرفض الوصاية . ونجابه فاشستية الكتائب . نتصدى لاعداء لبنان . ونريد وطنا حرا مستقلا ·

وانتهى الاستاذ شاتيلا الى التاكيد على ان الامة العربية التي ردت عبر تاريخها المجيد كافة الغزوات والمؤامرات لا بد ان تنتصر ·

ثم تلاه الاستاذ عباس قاسم امين سر نقابة المعلمين الذي قال بان المثقفين في لبنان قد آلوا على انفسهم ان يساهموا في تقويم الانحراف في لبنان وركز على ثلاثة قضايا :

١ ـ حماية عروبة لبنان ·

٢ ـ المطالبة بديمقراطية نسبية يتمثل فيها العمال والفلاحين وكافة قوى الشعب ·

٣ ـ ضرورة وضع معادلة جديدة تاخذ بعين الاعتبار المصلحة الحقيقية لهذا المجتمع وقواه الفاعلة ·

وتحدث بعده الدكتور عبد الحليم لاوند الذي هاجم بشدة سياسات الكتائب التي اصبحت اداة تنفيذ مخططات الاستعمار واستنكر محاولة وضع الشارع البيروتي تحت سيطرة انصار سياسات غير عربية ودعا الى تاليف لجنة متابعة تنبثق عن هذا المؤتمر · كما طالب بعدم تمثيل الكتائب في الوزارة المقبلة واستبعاد الوصايات عنها ·

ثم تكلم الاستاذ امين سنو رئيس اتحاد العائلات البيروتية مطالبا بمعالجة القضايا بشكل علمي مدروس · وحدد المطالب بـ :

١ ـ التاكيد من حيث المنطلق على عروبة لبنان ·

٢ ـ تاليف لجنة متابعة تنبثق من المؤتمر وفق برنامج واضح للتحرك ·

٣ ـ تاليف حكومة وطنية ·

٤ ـ تعديل المؤسسات الدستورية في النظام لمصلحة القوى الوطنية ·

ثم تلاه السيد عمر درويش الذي دعا الى انتخاب لجنة متابعة ورفع الحيف والظلم عن الشعب وطالب برفع الوصاية عن الشارع الوطني من قبل اي شخص او حزب كان ·

ثم تحدث فضيلة الشيخ محمد يعقوب ممثل سماحة

المؤتمر الوطني يطالب بمشاركة شعبية حقيقية في السلطة من خلال تمثيل الطبقات الوسطى والفقيرة وباقرار قانون التجنس وتحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين في كافة مناصب الدولة

المؤتمر يدين بشدة اليد التي تطاولت على مركز رئاسة الوزراء وفي نفس الوقت يعتب على الذي لم يدافع عنه أو يحافظ عليه

الامام السيد موسى الصدر : فقال : ان ارادة شعبنا وجماهير وطننا قادرة على كشف الزيف والدجل ووضع الحد لكل فاجعة . ان الجماهير ترفض الوصاية بصيغة جديدة عسلى مقدراتها فالمرحلة تقتضي منا ان يكون الصف مرصوصا والطاقات ملتقية ودعا للتمسك بقول المعلم الخالد جمال عبد الناصر بأن المقاومة الفلسطينية وجدت لتبقى وسوف تبقى وهاجم منع الجنسية عن كثير من اللبنانيين كما شجب الاحتكار بكافة اشكاله . منها احتكارات المياه كالصحة والنعص وطالب بان يكون هنالك التزام لبناني بالعروبة وبالمقاومة الفلسطينية وشجب الدعوات الطائفية والتمحور حول شخص .

ونقل تحيات سماحة الامام موسى الصدر الى المؤتمر وتمنياته للمؤتمرين بالنجاح .

ثم تلاه السيد عدنان بدر ممثلا الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية . فاكد على التزام الحركة الطلابية بالعمل من اجل نهضة لبنان وحماية عروبته وتعزيز تقدمه الاجتماعي كما تحدث عن الظلم الذي تواجهه الحركة الطلابية واستنكر المقولة التي تزعم بانه ليس في بيروت او طرابلس قيادات وطنية واقترح على المؤتمر ان يكون شعاره عروبة لبنان . تقدمه الاجتماعي - حماية المقاومة .

واعلن رفض الحركة الطلابية لتمثيل الكتائب او الانتهازيين في الحكومة المقبلة .

ثم تحدث السيد علي دمج ممثل الوفد الشعبي لاقليم الخروب في الشوف . فاكد على ان جماهير الشوف قومية عربية وهي ليست مستعدة لان تبيع عروبتها لمن ولاءه غير عربي واعلن تأييد جماهير الشوف للمؤتمر .

ثم تحدث المحامي محمود رمضان من حركة المحرومين فاستعرض الاحداث التي شهدها لبنان والمجازر الوحشية التي ارتكبتها عصابات الكتائب واستنكر تصرفات ... الشعارات ومستغلي الموجات واقترح بديلا وطنيا يقوم على

١ - مشاركة شعبية حقيقية في السلطة .

٢ - ابعاد مرتكبي المجازر الكتائبية عن السلطة وابعاد وصاية مستغلي هذه المجازر .

٣ - الاتيان بحكومة تدعم المقاومة الفلسطينية بلا قيد او شرط وتعيد للمواطن حريته الاجتماعية وتلتزم بالدفاع عنه وتكرس الوحدة الوطنية الشعبية .

ثم تكلم الاستاذ ابراهيم البيسار ممثل طرابلس الذي طالب بأن تنسق الحكومة المقبلة مع دول المواجهة وتحسين الحالة الاجتماعية في طرابلس . كما رفض الوصاية على رئاسة الوزارة وتمثيل الكتائب .

ثم تلاه السيد محمود نخال الذي مثل اهالي منطقة برج ابي حيدر فطالب برفع الوصاية عن رئاسة الوزارة والالتزام بعروبة لبنان ومشاركة كل مواطن في كل مؤسسات الدولة الرسمية من مدنية وعسكرية .

وتحدث اخيرا النائب نجاح واكيم فقال : ان هذا المؤتمر يسعى لوضع الامور في نصابها ، وهو ليس موجها ضد اية فئة او اي شخص . كما واعلن بان هذه الآراء المطروحة سوف تنسق وسيرفعها بتكليف من التنظيم الناصري الى رئيس الجمهورية .

واضاف قائلا : ان الامة العربية مقبلة على معركة هائلة ضد اسرائيل . وان اية معركة جانبية ، سوف تجر قوى المواجهة الى مشكلة جانبية . فالاتفاق الذي تم بين الكبار هو ان يكون لبنان مناصفة بينهما : المسيحي حصة امريكا والمسلمين حصة روسيا . ولكن مهمتنا الاساسية التأكيد بأن لبنان بمسلميه ومسيحييه شعب عربي لا ينتمي لغير امته العربية .

ثم تناول الاحداث الطائفية قائلا : ان العملاء يسعون لنشرها في كل الامة العربية بدءا من لبنان واقترح المطالب الآتية :

□ جانب من الشخصيات الوطنية التي شاركت في المؤتمر ويبدو في الصورة من اليمين فضيلة الشيخ محمد يعقوب مندوب سماحة الامام موسى الصدر ، النائب نجاح واكيم ، الدكتور هشام الطويل ، الاستاذ وجيه العجوز ، الدكتور نجيب قرانوح ، الاستاذ ابراهيم البيسار رئيس لجنة مكافحة الاحتكار في طرابلس والحاج عبد الوهاب شرف الدين ، والمحامي محمود رمضان وغيرهم من الشخصيات الوطنية في المحافظات اللبنانية □

١ - ان لا تتمثل في الحكومة المقبلة اية فئة تسعى لتنفيذ رغبة الاجانب في لبنان .

٢ - القضاء على الصيغة الطائفية ورفض تمثيل الرؤساء على اساس طائفي .

وطالب بأن ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب .

٣ - تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الاحتكار .

هذا وقد استنكر النائب واكيم التعرض لمركز رئاسة الحكومة ولاي مركز ديني او رسمي يمثل فئة واسعة من جماهير الشعب . واضاف : لو كنت في جلسة الخميس الماضي لكسرت اليد التي امتدت ضد هذا المركز وان كنت اعتب على الشخص الذي سمح لتلك اليد لان تمتد ضد ذلك المركز .

وبعد ذلك قرأ المحامي حسن مطر مقررات وتوصيات المؤتمر التي صيغت كخلاصة لكافة الآراء والمقترحات التي طرحها المتحدثون فوافق عليها المؤتمرون بالاجماع . ثم انتخب المؤتمر لجنة متابعة تكون مهمتها الاشراف على تنفيذ مقررات المؤتمر والدعوة الى مؤتمرات اخرى كلما دعت الحاجة لذلك .

ومن بين اعضاء لجنة المتابعة : الدكتور نجيب قرانوح - المحامي عارف حمود - السيد عباس قاسم - السيد امين سنو - المحامي يوسف انجمل - الدكتور عبد الحليم زوند - المحامي محمود رمضان - المهندس سمير طرابلسي - المحامي حسن مطر .

هذا وقد تلقى المؤتمر برقيات من دولة الرئيس عبد الله اليافي ودولة الرئيس رشيد كرامي والدكتور محمد كنيعو والمهندس مالك سلام . يتمنون فيها للمؤتمر التوفيق والنجاح .

وقد عقدت لجنة المتابعة فور انتهاء المؤتمر اجتماعا قررت فيه تكليف النائب نجاح واكيم نقل قرارات وتوصيات المؤتمر اثناء الاستشارات النيابية لتأليف الحكومة المقبلة الى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف باعتبارها تمثل الرأي العام الوطني في لبنان ومطالبه التي يناضل لتحقيقها .

... التي باتت وجود ... اتنا .

تشكيل حكومة تلتزم بتنفيذ المطالب الوطنية الخمسة .

٢ - الدعوة لانعقاد جلسة جديدة للمؤتمر الشعبي في الشمال لمجابهة امكانية عودة العسكر من جديد .

وفي زحله ايضا

من جهة اخرى ؛ اصدرت لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الشعبي في زحله والبقاع الغربي بيانا شجبت فيه اللاحتات التي استهدفت القوى الوطنية والتقدمية مؤكدة تصميمها على المواجهة الحازمة لتدابير السلطة واجهزتها القمعية بحق الوطنيين والشرفاء في الوقت الذي تسكت ، لا بل تساعد الفاشيين الكتائب على المجازر والجرائم التي ارتكبتها بحق المواطنين الامينين .

كما اكدت على ضرورة الاسراع في تشكيل حكومة تلتزم بالمطالب الوطنية التي طرحت؛ ودعت جماهير البقاع للاستمرار في اليقظة والحذر الثوريين لمواجهة حلقات التآمر الجديدة التي تنفذها عصابات الكتائب ومن وراءها في السلطة وخارجها ، لانه لا خيار امامها الا بدحر تآمرهم على مصالح جماهير شعبنا والمقاومة الفلسطينية .

حريصون على الوحدة الوطنية والثورة الفلسطينية

في الكرنتينا عقدت لجنة شباب المنطقة مؤتمرا صحفيا في نقابة الصحافة اكدت فيه على ما يلي :

١ - اننا حريصون على الوحدة الوطنية ايمانا منا بعد استحالة تعايش اللبنانيين على كافة طوائفهم ونزعاتهم وانتماءاتهم السياسية في اجواء الاضطراب والفوضى .

٢ - حرصنا على السيادة اللبنانية لا يقابله الا حرصنا على المقاومة الفلسطينية في لبنان العربي ذي الدور المشرف من أجل القضية الفسطينية خاصة والقضية العربية عامة ؛ وهو دور رائد يعتز بلدنا به .

عمال لبنان في الحريات والمقاومة

كما وعقد المجلس التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان جلسة مساء الاربعاء الماضي ، استعرض فيها الاحداث المؤلمة التي مرت بها البلاد وتأثيرها على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة .

واستنكر الاتحاد اعمال القتل والعنف والارهاب الوحشي التي تعرض لها مئات المواطنين الابرياء . كذلك استنكر الاتحاد « محاولات تسعير نار الطائفية البغيضة وتصعيد الوضع باتجاه تفجير حرب اهلية والمجيء بحكومة عسكرية تؤدي الى ضرب الحريات الديمقراطية والقضاء على المكتسبات العمالية وضرب المقاومة الفلسطينية . وتحويل النضال الوطني الى المعارك الجانبية مما لا يستفيد منه الا العدو الصهيوني المتربص على حدودنا ويهدد كياننا وسيادتنا باستمرار » .

التمسك المطلق بقرار عزل الكتائب

في بعلبك اصدرت الاحزاب والقوى التقدمية بيانا اكدت فيه على تمسكها في الامور التالية .

١ - رفض اي شكل من اشكال الحكم العسكري ٢ - التمسك المطلق بقرار عزل الكتائب ٣ - ضرورة تسهيل مهمة الرئيس المكلف وتشكيل حكومة تستجيب للمطالب الوطنية ٤ - الاستعداد الكامل لاحباط كل المؤامرات الهادفة لضرب الحركة الشعبية والمقاومة .

عن الكتائب

حَاول أن تفهَم!

الكتائب لا تفهم فكر المقاومة الفلسطينية .. وهي حائرة « لاننا نحاول ان نفهم فلا يتاح لنا الفهم » .

هذا هو ملخص افتتاحية «العمل» يوم اول امس (الاثنين) .

ومتى !! بعد أن ترك مسلحو الكتائب متاريسهم فصمت اطلاق النار وسكت القناصة عن ملاحقة ارواح البشر . وبعد أن عادت الازمة اللبنانية الى سابق أزمتها كما تقول « العمل » نفسها في عنوانها الرئيسي « جنبلاط يفك عقدة ويربط اخرى » .

الا اذا كانت « العمل » تعتبر جنبلاط « قضية » فلسطينية اكثر منه « قضية » لبنانية كما تعودت أن تقول ! .

وافتتاحية « العمل » الحائرة شبيهة كل الشبه تقريبا بتصريحات الشيخ بيار الجميل عندما كان الرصاص لا يزال سيد الموقف . فقد أعلن لمراسلي الصحافة الاجنبية « اننا نتقاتل ولكننا لا ندري لماذا » .

... فهل هي مسؤولية المقاومة الفلسطينية أن تحاول الكتائب بلسان رئيسها وصحيفتها ان تفهم ولكن دون أن تستطيع ؟

... وهل يمكن لمثل المنطق الذي لجأت اليه « العمل » أن يؤدي الى الفهم ، فضلا عن الفهم الصحيح ؟!

ومجرد امثلة على هذا المنطق :

● المسلمون يشكلون « الجزء الاقل » من الشعب اللبناني بينما يشكل المسيحيون « الجزء الاخر والاكثر اهمية » .

● المقاومة الفلسطينية « تنمي بدلا من ان تحد » من النزاع التقليدي اللبناني و « تسعّره بدلا من أن تخفف من غليانه » .

وهل هذه اقل من دعوة كتائبية للمقاومة للتدخل في الشؤون اللبنانية بينما هي ترفض ذلك وتتحاشاه ؟

● « العائدون من اقبية التعذيب يروون قصصا مدهشة » .

ترى الم يقرأ محرر « العمل » القصص المدهشة الاخرى ، أم أن ما يدهشه فقط هو ما يحاول ان يفهمه فلا يستطيع ؟

● « ماذا جرى لكي تسقط الثورة الفلسطينية في اتون الصراع الديني ؟ » .

ولكن أي صراع هذا ؟ وهل ذلك اعتراف من « العمل » بان الكتائب تريد وتحاول جر الآخرين الى « صراع ديني » بحيث لا تبقى العلاقة مع المقاومة هي القضية بل الاقتتال بين المسلمين والمسيحيين !

● « نسمع عرفات فنخاله احد القديسين » ثم « نقرأ اخبار (وفا) فنتصور نفسك تقرأ ماركس وانغلز ولينين » .

... لم تقل « العمل » ما اذا كانت تريد الفلسطينيين جميعا قديسين .. او تريدهم جميعا ماركس وانغلز ولينين ، وهل نسيت او تناست انها قبل اسطر كانت تدعو المقاومة للتخلص من « اتون الصراع الديني ؟ » .

فهل هم مسلمون متعصبون ام ملاحدة من أهل اليسار المتطرف ؟!

وكيف يستوي ، منطقيا ، ان يتهم المرء بالشيء ونقيضه ..

● « الاعلام » الفلسطيني مسؤول عن تحويل « الفلسطيني الى مترس » . هل يمكن ان يكون ذلك ؟ ولماذا اذن لم يستطع الاعلام الكتائبي ان يحول اللبنانيين الى كتائب ؟

... وهل نسيت « العمل » ان مجزرة مردان مثلا وان مجزرة عين الرمانة تحولان الفلسطيني الى أكثر من مترس ؟

ام ان الكتائب برئيسها وصحيفتها لا تزال تحاول ان تفهم فلا تستطيع ؟..

ومتى تستطيع ، ومتى تفهم ، وهل انهم لا يفهمون لعيب في عقولهم ام لانهم فعلا لا يفهمون ؟!

اذا كانت الاولى فتلك مصيبة ،

واذا كانت الثانية فالمصيبة أعظم !

والله ، على أي حال ، اعلم !

(...)

فلسطين الثورة — ٢٥

الارشمندريت رومانوس جوهر
الاب سمعان بشوات
الاب اغناطيوس اللقيس
الاب نقولا مطر
الحركة الارثوذكسية
نادي بتروميــــــن الاجتماعي
نادي كفرقاهل
نادي دده
نادي فيـــــــع
حركة التوعية الاجتماعية -
نادي ضهر العين
نادي النهضة - انفة
نادي قلحـــــات
اللجنة التأسيسية لحقوق المرأة في الكورة
الاستاذ رنيه غنطوس
السيد فريد عبد الله الشماس
الدكتور هاشم الايوبي
الاستاذ عمر احمد الايوبي
الدكتور عمر الحسن
الاستاذ اقبال ساعا
الدكتور علي شلق
المهندس فضل شلق
الاستاذ وديع عيسى
الدكتور اميل نجم
السيد حنا حبيب عيسى

السيد موسى نصر
الدكتور يعقوب القارى
الاستاذ هشام عبود
الدكتور فوزى حريكي
الدكتور مرسال قاريب
السيد وجيه الفاخورى
السيد امين جرجس عيسى
السيد نديم جواد عدره
المهندس منذر النجار
المحامي غازى الحسن
السيد لي عفيف يزبك
المهندس عبد الغني الايوبي رئيس رابطة الايوبيين
السيد شحاده مينــــا
المهندس راتب خورى
السيد سهيل ارقش
السيد رأفت الايوبي
الاستاذ جورج جحا
السيد جورج الصائغ فيصل
الدكتور عصام عاصي
الدكتور نسيم ضاهر
الصحافي سامي حاوى
النقابي ميشال خزامي
الدكتور رياض مينا
السيد ميلاد عكر
السيد نسيم عوده

- ٢ -

الدكتور الياس زين
الدكتور فيليب بولس
السيد دومنغــو صالح
السيد مخايل جيلاني
المهندس عصام حنين
الاستاذ جورج عبد الله
الاستاذ حميد نعمه
الدكتور رياض ابو رستم
الاستاذ الياس ابو رستم
الدكتور خليل الايوبي
مختار دده السيد علي حسين
المهندس شكرالله الشالوحي
الاستاذ جان موسي
الاستاذ الياس جريج
السيد حنا دايله
السيد خليل الشعار
السيد مترى مترى
الدكتور جمال موسى
المحامي غازى الحسن
الاستاذ مصطفى الايوبي
المحامي نزيه غنطوس
الدكتور نهاد رزوق
المهندس انصوان قصاص

الاب غريغوريوس نصر
السيدة نجلا نسيم نصر عضو المجلس النسائي الاعلى
الدكتور وضاح نصر
الدكتور منير جبدر
المهندس جان عيسى
المحامي فايز الخورى
السيد كمال نادر
الانسة مهى سعاده
المحامي صباح تبرصي
الاستاذ حبيب حبيب
الاستاذ بدر الحاج
السيد ناهض جويد
السيد نبيه الحاج
الاستاذ وسام سليمان
الدكتور حبيب بربر
السيد الياس جبور
الدكتور انطوان الديرى
المحامية جاكلين نبوث
المهندس جورج منصــــور

- ٢ -

- طرحنا معه ان من يمثل الحزب الاشتراكي ان لا يكون درزي لأن الدرزي له بالشوفية.. وافق ثم تمثيل الحركة الوطنية بدون الاخذ انتماء الدولة عربية.. قال عم يحكوا سيف شيلا.. ولكن لنتفق

اتفقنا على انه غير ملزم بذلك.

هناك معوقات يجب توجيهها لجنبلاط

١- لا بد من تسليم سلاحه. محاولة الاطار تمت

ضغط الحركة الوطنية لمشاركة

٢- في عجه وجود بيار لتنفيذ وكذلك سيادي غيره

٣- تأثير [illegible] الاختيار

- عند اختياره لترشيح المفتي على ان هناك محاولة لازالة الطابع الاسلامي من السوق

- النقاش مع السعودية كان عنيفاً. خدام جمع [illegible] واتون

- اثار موضوع صيغة الحوار... تمهيد لمشاركة [illegible]. مناقشة جنبلاط

- نقاش حول الجيش ومستقبله. خدمة العلم عسكري ٢٠ - ٢٤ الف بينهم عدد كبير من الضباط وهذا الجو سوف ينعكس على الضباط كذلك نواب الضباط والاحتياط سيتلف جو

- ٣ -

- طرح جنبلاط التشكيلات بالجيش فطلب منه الدولة اسماء ضباط.

الاجتماع مع الوفد السوري (عبد الحليم - جميل - جورج - حسن - طعمة ميد)

- الموقف كان هجومياً. هناك قضايا بدها توضيح. جنبلاط حساس احيانا موضوع العلاقة اللاحقة مع الفلسطينيين

- الوفد السوري قال: شو مصلحتنا بضرب الفلسطيني عربياً وداخلياً نضرب الفلسطيني ويقول العكس هو المطلوب. ويضيف غير خافية عن تفتيت تمثيل الحركة الوطنية وتعزيز العلاقة مع المقاومة وسوريا

- خدام: ابو عمار نازل يبلغ جنبلاط عدم التنفيذ

- كما يهمنا الوصول لجو من الاطمئنان. مثلا محمد زكريا عيتاني لطلوع مش صحيح. فلا نستطيع تحمل مسؤوليات قضايا غيرها تخفى عنا.

- ثم ناقشنا مبدأ امكانية ان تمثيل وطني وقبول الفريق الآخر. تحذير من تكرار تجربة الـ ٧٢.

- الوفد السوري: يأملوا ان تكون الحكومة مواجهة تركة الخلافات بيننا... مش توازن وطني بل اختلال به لصالح الحركة الوطنية ثم القول في حدود المعقول. المبادئ: مساواة القوى المسلحة بالقوى المسلحة هناك - هنا - الكتائب - الاشتراكي المنظمات الاخرى هناك.. وهنا ماذا تريد

معتدلين مسلمين وعدد معتدلين مسيحيين

- بين المسيحيين تمثيل الحركة الوطنية

-٤-

- اتجاه لعدم ترك الجناح المسلح المسيحي يهيمن ويمثل المسيحية.

- طرحنا موضوع الخلاف بينهم وبيننا وبين جنبلاط حول مواصفات الحركة الوطنية، شتيلا مثلاً يجابهم [illegible] .. هذا يعني بجانب جنبلاط مزيد [illegible] الكتائب

- لقد كان الفرزلي يعتبره جنبلاط وطنياً..

- طرحنا موضوع القواسم المشتركة

- دار حديث حول جنبلاط بشكل ودي

- [illegible] تعزيزات من رأس الارز [illegible] والكتائب .. ناجي جميل

اقترح ارسال ٥ الاف لحفظ الامن..

- [illegible] منطقة جنبلاط باعي [illegible] ما جرى

البداية من طرف المعارضة [illegible] تحت اي طائلة [illegible]

- لن تسمح سوريا بتجدد القتال

- ستستخدم كل قدراتها المادية والمعنوية لمنع المضاعفات

وهذا يعرفه الفريق الآخر

- الجواب: نحن ننطلق ان سوريا لن تقبل بخسارة موقعها في لبنان

- خدام: الخسارة تشمل [illegible] ستجر الى خسارة اكبر.. هذا موقفنا

ونحن متفائلين اذا ركب هذا الوضع سيحصل تغييرات جذرية هناك رؤوس بدها تروح. اجراءات جديدة بعد الاوساط اتصالات تجري.

-٥-

- نحن [illegible] سنجتمع بارده - هذا لصالح جنبلاط - وسنتفق على نائب يمثل من اراده [illegible] لان عن النقابات

- الجميع قال لماذا لا تقارب جنبلاط بالاسماء

- خدام: حاجي اسماء الآن .. هناك الطائف..

- هنا يجري الآن ليس الاسس. هناك معركة الدولة وحديث عن تمديد وتجديد نحن ضد ذلك. سنستعيد [illegible] هذا الاتيان برئيس جديد نظيف.

- جنبلاط يريد اتفاق على اسم الرئيس. ما في عاقل يستطيع الآن ذلك بهذا الوقت. نحن نؤكد اننا لن نقرر في هذه المعركة الا معه. هذه مصلحتنا.

- حديث خدام فيه ايضاً بعده. مثلاً ماذا يكون لجنبلاط اذا جاءت [illegible] وفصلت الاقليم عن الشوف ويعيد وضعه مع وضع بيروت.

- جوابنا: فيكم تبعدوا منه وهو كان [illegible] ولكن انتم [illegible] تخسرون.. يجب عدم التجاوز [illegible]

- الجواب: انه [illegible] زعيما ويغيب [illegible] لسانه

اجتماع ... الأربعاء ٢٨/٢/١٩٧٦

١/٤٢٢

[illegible]

- ٣ -

[illegible]

٧٤٢٢  ٢٠/٦/٧٦

(١)

برقية من الحركة الوطنية الى الملك خالد بن عبد العزيز

جلالة الملك خالد بن عبد العزيز

تحية عربية، واحترام وبعد، نعرض لجلالتكم أن كل تأخير لقدوم القوات العربية وفرق القوات السعودية الى لبنان يعطي للجيش المعتدي السوري فرصة أوسع لمهاجمة وتطويق الشعب الفلسطيني وقصف مخيماته ولتحقيق أهداف الحكم السوري التوسعية في بلدنا وللتنكيل من جانب هذا الحكم الى جانب القوى الانعزالية بالمواطنين الوطنيين والفلسطينيين وكذلك تدمير ثرواتنا الطبيعية والمكتسبة ونقل ما يمكن نقله من هذه الثروة من المعدات والسيارات ومحتويات البيوت وتجهيزات مطارنا ومصانعنا ومعاملنا الى دمشق. وأيضاً لمتابعة حصار الجوع والعطش والظلام على شعبنا

بيـــان الى الجماهير الشعبيه في صيـــدا

يا جماهـــير صيـــدا المناضلة ،

منذ اكثر من خمسة عشر شهراً والجماهير الوطنية في لبنان تخوض معركة رهيبة ضد القوى الانعزالية التي تنفـــذ اخطر المؤامرات واقذرها على حركة المقاومة الفلسطينية ، والحركة الوطنية في لبنان في سبيل تمرير المشاريـــع المشبوهـــة والحلول الاستسلامية ...

ولقد برهن الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني عن فهم واضح لابعاد النضال واستطاع الشعبان بفضل التلاحم العضوي والتضحية الرائعة واستيعاب ابعاد المؤامرة وخطورتها استطاعا ليس فقط افشال المؤامره بل ايضاً تحقيق عدة انتصارات اهمها اثبات هشاشة النظام اللبناني وضعفه وعدم استناده الى اية مرتكزات اساسية غير المرتكزات العشائرية والاحتكارية التي عشنا في ظلها منذ الاستقلال حتى اليوم ..

ولما كان اعداء امتنا العربية ، الامبريالية والصهيونية واعدائها على الساحة العربية والساحة اللبنانية قد قرروا المضي في المؤامرة وعدم التراجع امام المد الجماهيري العظيم الذي فجرته الاحداث الوطنية القائمة في لبنان ، ولما كانت الحركة الوطنية قد قررت المضي بدورها بتحمل مسؤولياتها كاملة وفاء لالاف الشهداء الـــذين سقطوا دفاعـــاً عن عروبـــة لبنان وفي سبيل وطن تسوده العدالة الاجتماعيـــة والحرية ودفاعـــاً عن الثورة الفلسطينية ، ودعماً لها حتى تحقيق النصر وتحرير كامل التراب الفلسطيني وذلك عن طريق افشال ذرائع جديدة عن فراغ امني مزعوم يحمل في طياته تحدياً سافراً لعدم قدرة الحركة الوطنية على تحمل مسؤوليات الحكم في ظل سقوط كامل المؤسسات الدولة الهشة وسقوط القمع البوليسي الذي عاشت في ظله الجماهير الوطنية في السنوات العشر الاخـــيرة .

ولاجل تأكيد هذا كله فقد انتظمت فصائل الحركة الوطنية في صيدا جميعها بما فيها جيش لبنان العربي في جبهة وطنية اخذت على عاتقها القيام بدور (الادارة المحلية) الساهرة على امـن الشعب وتموينه وحياته الطبيعية ، معلنة انها وحدها الجهة التي تنطق بأسم الحركة الوطنية في صيدا وانها الجهة الوحيدة التي تملك اعلان المواقف السياسية والاجتماعية وتطالب الجماهـير بالالتزام بها انطلاقاً من انها تمثل القاعدة العريضة للجماهير الوطنية وهي ستتصدى بحزم لكل من تخوله نفسه ان ينصب ذاتـه وصياً على الجماهير محاولا الحد من الحريات الفردية والعامة .

ولأجل تحقيق خطوات عملية فقد باشرت الجبهة الوطنية منذ أمس توزيع الطحين على الافران وهي جادة في مراقبة انتاجـه وكذلك تعلن عن اسس جديدة لتوزيع الغاز مشددة على الالتزام بتسعيرته الجديدة واخذت على عاتقها ايضـاً امر تسيير الادارات كلهـا ابتداء من اليوم متابعة عملها لتكون في خدمة الشعب بعيداً عن الرشوة والفساد والافساد .

اما على صعيد الامن ونظراً لاهميته فقد عقد اجتماع مساء الاحد ٢٥ / ٤ / ٧٦ في التنظيم الشعبي الناصري حضره :

عن الجبهة الوطنية في صيـــدا	وعن فصائل الثورة الفلسطينية
جيش لبنان العربي	الكفاح المسلح الفلسطيني
التنظيم الشعبي الناصري	حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتـح »
الحزب الشيوعي اللبناني	الصاعقـــة
حزب البعث العربي الاشتراكي	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
حزب العمل الاشتراكي العربي	جبهة التحرير العربية
الحزب السوري القومي الاجتماعي	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «القيادة العامة»
الحزب التقدمي الاشتراكي	جبهة النضال الشعبي
اخوان معروف سعد	الجبهة الديمقراطية
رابطة شباب صيـــدا	
منظمة العمل الشيوعي	

واتفق خلاله على ان الامن حقاً مقدس للجماهير وان الحركه الوطنية والثورة الفلسطينية تؤكدان التزامها العميق بهذا الحق المقدس وبأخلاقية الثورة والثوار . وحيث ان بعض الفئات قد سمحت لنفسها باستغلال الظروف للقيام بالاعمال الشاذة والمشينة والمضرة بمصالـح الجماهـير فقد اكد المجتمعون حرصهم الاكيد والحازم بالتصدي بقوة الى كل من تسول له نفسه العبث بأمن الجمـــاهير او القيام بالأعمال المخلة لجهة السرقات والتعديات على مختلف انواعها .

ان لجنة امنية عليا قد شكلت من ممثلين من جيش لبنان العربي والجبهة الوطنية في صيدا والمقاومة الفلسطينية لوضع الاسس الكفيلة بتحقيق الامن الفعال للجماهير في صيدا وقد بدأت فعلا دوريات مشتركة من درك لبنان العربي والكفاح المسلح الفلسطيني والحركة الوطنية بالعمل مزودة بالصلاحيات الكاملة للقضاء على كل مخالفة مهما كان نوعها .

يا جماهيرنا المناضلة

ان المرحلة الحاضرة هي المحك الاساسي للأخلاق الوطني والمعيار الحقيقي لاخلاقية المواطنين والثوار على حد سواء ، وان درك لبنان العربي الذي رسم لنفسه صورة جديدة يتعامل فيها مع المواطنين على اساس من الاخوة والمسؤولية المشتركة يجب ان يدعم بكل تعاون مخلـــص واكيد من الجميع .

ان الجبهة الوطنية في صيدا التي نسقت خطواتها مع حركة المقاومة الفلسطينية في سبيل القضاء على كل محاولات التخريب المشبوهة تهيب بجميع المواطنين وجميع الثوار التعاون لاجتياز هذه المرحلة الدقيقة عن طريق الانضباط الدقيق تؤكد انها ستستمر بالتصدي لمسؤولياتها حتى تحقق جماهيرنا نصرها الكامل .

الجبهة الوطنية للاحزاب والقوى الوطنية في صيدا

الاحزاب التقدمية: هذه هي الحقائق وهذا هو الحل

مخطط اميركي - عربي - اسرائيلي لضرب المقاومة = محاولة تنفيذ المخطط عبر انتخابات الرئاسة
انزلاق المبادرة السورية نحو فرض الهيمنة = استخدام "الفراغ الامني" للاستعانة بأدوات قمع خارجية
الاسس السليمة للحل: صيانة المقاومة = رفض التدخل الخارجي = معالجة القضية الامنية لبنانيا

اصدرت امس الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان، البيان التالي:

ترى الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية من واجبها وقد بلغت الازمة اللبنانية هذا المنعطف الحاسم ان تضع أمام الراي العام الشعبي من جديد لوحة متكاملة لمجمل الحقائق والوقائع التي تشكل صلب الازمة المذكورة والعوامل الفاعلة فيها سواء في الاطار الداخلي او على الصعيد العربي والدولي:

● ١ – لم تكن الازمة اللبنانية تكتسب هذا الطابع المتفجر والمديد لو ان الصراع الناشب في لبنان كان مجرد صراع داخلي بين قوى رجعية متخلفة ترمي الى تكريس نظام الامتيازات الطائفية شبه الاقطاعي وبين قوى تقدمية طامحة الى التغيير الديمقراطي.

□ ابعاد الصراع

ان ارتباط الصراع الدائر، في تخطيط الذين فجروه واشعلوا ناره قبل اكثر من عام بالقضية الفلسطينية اساسا هو الذي اعطى ويعطي الازمة اللبنانية طابع الازمة الوطنية المصيرية الفاصلة ليس بالنسبة للبنان فحسب بل وبالنسبة للشعب الفلسطيني ومستقبل الصراع العربي الصهيوني ايضا.

□ الهدف الاميركي بلبنان
ضرب الثورة الفلسطينية

● ٢ – بعد ان سارت سياسة الخطوة – خطوة الاميركية اشواطا على طريق التمهيد للحلول الاستسلامية عبر التوجه لاخراج مصر من دائرة الصراع العربي الصهيوني وتعطيل الدور الذي تلعبه البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي خصوصا في دعم النضال العربي التحرري ومعركة العرب القومية مع العدو الصهيوني؛ بعد ذلك اصبح الهدف المباشر المطلوب انجازه في التخطيط الاميركي الصهيوني هو ضرب الثورة الفلسطينية لازالة العقبة الرئيسية المنتصبة في وجه الحلول الاستسلامية.

□ حلقة اميركية جديدة
باسم «الفراغ الامني»

وعلى امتداد اكثر من عام جرت محاولة تحقيق الهدف المذكور في الساحة اللبنانية عبر ادوات القمع الداخلية والقوى الانعزالية المسلحة وعندما فشلت هذه المحاولة بفعل صمود الثورة الفلسطينية وتلاحمها مع الحركة الوطنية اللبنانية لينتج عنها انهيار مؤسسات الدولة وتوطد السيطرة الوطنية على اكثر من ٨٠ ٪ من الارض اللبنانية تضم الاكثرية الساحقة من الشعب اللبناني مسلمين ومسيحيين، اتجهت السياسة الاميركية نحو تسهيل مرور حلقة جديدة من المخطط التآمري ذاته فكان ما نشهده اليوم من محاولات تبذل باسم «الفراغ الامني» للاستعانة بادوات قمع خارجية تحقق الهدف الاصلي بجوانبه المترابطة: ضرب الثورة الفلسطينية وتحجيم الحركة الوطنية اللبنانية وتمكين القوى الانعزالية من استعادة سيطرتها المفقودة على لبنان وصولا الى مصادرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه والقضاء على شخصيته الوطنية المستقلة ضمن مملكة عربية متحدة تشكل جزءا من كونفدرالية اوسع يراد لها ان تضم الاردن وما يجري الحاقه به من الارض الفلسطينية وسوريا كما يراد لها أن تستوعب لبنان عبر اخضاعه بشكل من الاشكال للهيمنة الخارجية بالاستناد الى قبول وتواطؤ القوى الانعزالية اللبنانية في الداخل.

□ اهمية بيان
الحكومة السوفياتية

● ٣ – في مواجهة هذا المخطط الذي نستعمل للدلالة عليه صيغة المخطط الاميركي – العربي – الاسرائيلي تجد الحركة الوطنية اللبنانية نفسها ملتقية الى حد بعيد مع جانب اساسي من الموقف الذي تضمنه بيان الحكومة السوفياتية الصادر حول ازمة الشرق الاوسط قبل اسبوع.

ان اعلان الاتحاد السوفياتي ان ما يحدث في لبنان وحوله هو محاولة لضرب الثورة الفلسطينية وان الخطة الجاري تنفيذها في هذا الاطار تقوم على الاستعانة ببعض الادوات العربية المعروفة وعلى نهج ضرب العرب بالعرب. وان التنكر للفلسطينيين وعدم الاعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم واقامة دولتهم المستقلة هو جوهر ازمة الشرق الاوسط، وان كل الحلول مرفوضة ومستحيلة اذا هي لم تنطلق من تكريس الحقوق القومية للشعب الفلسطيني.

ان اعلان الاتحاد السوفياتي لهذه المواقف جميعا بشكل بادرة تضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني تنظر اليها الحركة الوطنية بعين التقدير وترى فيها لونا من الوان الدعم لنضالها في هذه الفترة الصعبة من تاريخ لبنان والمنطقة العربية.

□ انزلاق المبادرة السورية

● ٤ – لقد تعاملت الحركة الوطنية مع المبادرة السورية بانفتاح لا شك فيه وكانت تعتقد ان اللبنانيين جميعا سيجدون فيها عونا لهم على بلوغ الحل الوطني الديمقراطي الذي يحقق بالفعل المصالح الوطنية الجوهرية لجموع الشعب اللبناني ويصون الثورة الفلسطينية ويحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه. لكن المبادرة السورية انزلقت في طريق افقدها القدرة على لعب دور الوسيط فعلا. ومن خلال الممارسة والمواقف المعلنة في آن معا، ظهر ان ما تنشده هو فرض الهيمنة على لبنان عبر مختلف اشكال التدخل العسكري والسياسي ومن هنا كانت مطالبة الحركة الوطنية بازالة اشكال التدخل المذكور كشرط اولي لا بد من تحقيقه لوقف التورط السوري في لبنان وتصحيح مجرى العلاقات اللبنانية – السورية بما يسمح لسوريا ان تستعيد القدرة على لعب دور الوسيط فعلا.

ذلك ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اذ ترحب باي جهد من اية دولة عربية – او من الدول العربية مجتمعة – يستهدف المساعدة على حل الازمة اللبنانية بعيدا عن اي تورط بارسال قوات عربية او السماح بدخول قوات اجنبية او دولية الى لبنان وبعيدا عن اية محاولة لفرض الهيمنة عليه، وتعتبر سوريا من بين الدول العربية التي تستطيع – اذا ما التزمت نهج الوسيط فعلا – لعب دور ايجابي في مساعدة لبنان على بلوغ الحل الوطني الديمقراطي المنشود.

□ محاولة فرض تنفيذ المخطط
من خلال انتخابات الرئاسة

● ٥ – ولقد كان ممكنا ان تشكل انتخابات الرئاسة بداية صفحة ايجابية جديدة في تاريخ الازمة اللبنانية لولا ما ظهر من سلوك مكشوف لدى القوى الانعزالية يتجه اساسا الى تصعيد القتال واقفال نوافذ الحل السياسي الجدي. ومن تصميم لدى جميع القوى الضالعة في المخطط الاميركي – العربي – الاسرائيلي على تحويل انتخابات الرئاسة الى معركة تستهدف فرض تنفيذ المخطط المذكور.

لذا كان طبيعيا ان ترفض الحركة الوطنية هذه الخاتمة المرسومة للازمة اللبنانية وان تصر على مطالبها في ازالة الضغوط والتدخلات العسكرية والسياسية الخارجية وعلى خوض معركة احباط تلك الضغوط والتدخلات اولا كي يصبح المجال متاحا لحل سياسي يعكس نسبة القوى الداخلية في الصراع على نحو فعلي، وبحيث تكون انتخابات الرئاسة وكذلك مجيء الرئيس الجديد بداية خلاص من الازمة اللبنانية لا عنصرا جديدا من عناصر تعقيدها وتفجرها.

□ اهداف الحركة الوطنية

● ٦ – ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اذ تعتبر معركتها لاحباط المخطط الاميركي – العربي – الاسرائيلي الرامي الى ضرب الثورة الفلسطينية وتحجيم الحركة الوطنية مستمرة تجد من حقها ان تتمسك اليوم – واستمرارا لنهجها الثابت على الدوام – بالحل الوطني الديمقراطي الذي يشكل وحده سبيل الخلاص من الازمة التي يعيشها لبنان والذي يحقق للجماهير التي بذلت بهذه الحرب آلاف الشهداء واعظم التضحيات، الاهداف المتكاملة الآتية:

– صون الثورة الفلسطينية بما يمكنها من مواصلة نضالها المسلح والسياسي لتحرير وطنها، وتكريس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه وبناء دولته الوطنية المستقلة.

– الحفاظ على استقلال لبنان الوطني وعروبته ووحدته ارضا وشعبا.

– اعتبار القضية الامنية قضية محض لبنانية تجري مواجهتها في الاطار الداخلي عبر اعادة بناء المؤسسات اللبنانية وبالتعاون مع المقاومة الفلسطينية ورفض ادخال اي جيش عربي او اجنبي واية قوات دولية الى لبنان تحت ذريعة ملء الفراغ الامني.

– التوجه نحو معالجة جذرية للازمة اللبنانية في عواملها الداخلية تحقق الحد الادنى من التغيير الديمقراطي المطلوب انطلاقا من البرنامج المرحلي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية وخصوصا لجهة اقرار العلمنة والغاء الطائفية السياسية وتصحيح قواعد وقوانين التمثيل الشعبي.

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اذ تطرح هذه الحقائق والوقائع امام الراي العام الشعبي ترى ان كل جهد عربي وكل حوار لبناني وكل تحرك عملي على طريق حل الازمة – بما في ذلك انتخابات الرئاسة – لا ينطلق من اخذ الحقائق والوقائع المذكورة بعين الاعتبار سوف يتحول الى عنصر يزيد الازمة احتداما بدل ان يسهم في حلها وفتح طريق الخلاص امام اللبنانيين.

الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية
بيروت في ٤ ايار ١٩٧٦

المجلس السياسي المركـــــزي
للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية

قرار المجلس السياسي المركـــزي
بتنظيم اوضـــاع الحركة الوطنية في جبـــل لبنـــان

اتخذ المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢/٨/١٩٧٧ القرار التالي حول تنظيم اوضاع الحركة الوطنيـــة في جبـــل لبنان :

ان المجلس السياسي المركزي ، بالاستناد الى تقرير الامين العام التنفيذي حـول الوضع في منطقة الجبل بناء للمشاورات التي اجراها مع لجنة تحضيرية تمثل الاحزاب والقـــوى الوطنية والتقدمية العاملة في المنطقة ، يقرر الاجراءات الآتيـــة من اجل تنظيم اوضاع الحركـــة الوطنية في جبل لبنـــان :

اولا ــ انشاء قيادة مشتركة للحركة الوطنية في جبل لبنان من ممثلي الاحزاب العاملـــــة في هذه المنطقة والمنتمية الى المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدميـــة ومن الشخصيات الوطنية والتقدمية التي يتم الاتفاق بين الاحزاب على ضمها الى القيـــــادة المشتركة بموافقة المجلس السياسي المركـــــزي .

ثانيا ــ تعمل القيادة المشتركة للحركة الوطنية في جبل لبنان تحت اشراف المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنيـــة والتقدمية ، وتتقيد في هذا المجال بالانظمة المرعيـــــة في تشكيل وعمل المجالس السياسية الاقليميـــة .

ثالثا ــ تتحدد مسؤولية القيادة المشتركة باقتراح ووضع الخطط اللازمة للعمل الوطـــــني على صعيد منطقة الجبل ككل وفي الميادين التي لا يمكن ان تتولاها الهيئات المحلية بمفردهـــا وتشمل هذه الميادين تحديدا : خطة الدفاع الوطني عن منطقة الجبل ، خطة تأمين الصمود الاجتماعي للجماهير الوطنية في المنطقة ، خطة التحرك السياسي والتعبئة الشعبية على صعيد منطقة الجبل ككل . فالقيادة المشتركة مسؤولة عن تحديد الاتجاهات والاختيارات الاساسية العامة في الميادين المذكورة ، كما هي مسؤولة عن ملاحقة الاجهزة والجهات المكلفة بالتنفيذ .

رابعا ــ من اجل ان تأخذ الخطط التي تقرها القيادة المشتركة للحركة الوطنية في جبل لبنان طريقها الى التنفيذ تنشئ القيادة الهيئات واللجان الآتيـــة لمعاونتها في عملـــها :

٢/...

القيادة المشتركة للاحزاب
والقوى الوطنية والتقدمية
في جبل لبنان

قرارات القيادة المشتركة للحركة الوطنية
في جبل لبنان

اجتمعت القيادة المشتركة للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في جبل لبنان بتاريخ ٣/٨/١٩٧٧، بناء على موعد مسبق، من اجل الاستماع الى قرارات المجلس المركزي في شأن تنظيم اوضاع الحركة الوطنية في جبل لبنان .

ولقد اطلعت القيادة المشتركة على قرارات المجلس المركزي فلم تسجل أية ملاحظة على القرارات والتوجيهات المذكورة المبلغة اليها من خلال التعميم الصادر عن الامين العام التنفيذي للمجلس المركزي . الرفيق محسن ابراهيم والمؤرخ في ٣/٨/٧٧

وانتقلت القيادة المشتركة الى وضع قرارات المجلس المركزي وتوجيهاته موضع التنفيذ ، فأقرت :

اولا : تشكيل القيادة المشتركة للحركة الوطنية في الجبل من مسؤولي للاحزاب المركز يمين التالية أسماؤهم :

١ ــ الحزب التقدمي الاشتراكي ــ انور الفطايري .
٢ ــ منظمة العمل الشيوعي في لبنان ــ سليمان تقي الدين
٣ ــ الحزب الشيوعي اللبناني ــ محمود ابو شقرا
٤ ــ الحزب السوري القومي الاجتماعي ــ فريد عبد الخالق
٥ ــ المرابطون ــ حركة الناصريين المستقلين ــ فارس حزّام
٦ ــ حزب البعث العربي الاشتراكي ــ رفيق الفقيه
٧ ــ حزب العمل الاشتراكي العربي ــ ابراهيم زين الدين

ثانيا : سمت القيادة المشتركة من بين اعضائها بالاجماع الرفيق انور الفطايري مديرا مسؤولا ، والرفيق سليمان تقي الدين مقررا .

كما وزعت مسؤولية اللجان المنبثقة عنها على النحو التالي :

محضر اجتماع المكتب والهيئة العليا في ٣/٩/١٩٧٦ .

عقد مكتب الهيئة العليا اجتماعا مع ممثلي الجهاز القضائي لدرس المشروع المقدم لانشاء الجسم القضائي في الادارة الشعبية بناء على توصية الهيئة العليا بتاريخ ٣١/٨/١٩٧٦ وبعد المناقشة اقرت الهيكلية الواردة في المشروع خصوصا بعدما ابلغت الهيئة العليا بان الحد الاقصى المقرر للراتب او التعويض الشهري في الادارة المدنية المركزية هو ٦٠٠ ل.ل. شهريا ، وتقرر اعتماد هذا المبلغ كتعويض شهري للقاضي ، على ان يضاف لاحقا مبلغ مقطوع شهري كتعويض انتقال .

كما عقدت الهيئة العليا اجتماعا استثنائيا برئاسة الاستاذ كمال جنبلاط وحضره كل من السادة : المطران حداد ، خالد جنبلاط ، كامل حسان ، موريس نهرا ، سليمان تقي الدين ، رامز ابي صعب ، رفيق الفقيه ، محمود سلوم ، كمال ابو لطيف ، سامي فرح ، حاتم سلمان ، حسين ماجد .

بدأ الاجتماع باستعراض بعض منجزات لجان الادارة وخاصة في مجال التموين والاشغال والصحة ما نوقشت مسائل الامن والمالية واتخذت بنتيجة المناقشات القرارات التالية :

الاشغال .

تقرر تخصيص فصيل من الحزب التقدمي الاشتراكي (القيادة العسكرية) لحراسة التجهيزات العائدة لوزارة الموارد المائية والكهربائية والموجودة في حقل الرماية في التويفات .

تقرر ان تكون اعمال لجنة الاشغال العامة النقطة الرئيسية على جدول اعمال اجتماع الهيئة العليا الذي سيعقد في الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء ٧/٩/١٩٧٦ بحضور رئيس الادارة الشعبية

الامن :

في ضوء بحث الوضع الامني وممارسات جهاز الامن وضرورة تحسين فعاليته ودوره جرى التاكيد على ضرورة التحقيق بوضع جهاز الامن . والقيام بالاستقصاء اللازم حول مسلكية عناصره وكاساس لانتقاء وضم عناصر اليه ، واتباع اسلوب التفتيش والمراقبة الدائمة على العمل ، وتطهير الجهاز من العناصر غير الصالحة والوصول الى تشكيل لجنة الى جانب قائد جهاز الامن تبحث معه وتعاونه في تسيير عمل الجهاز ومهامه .

الاسكان .

جرى التاكيد على ان لجنة الاسكان هي الهيئة الوحيدة المخولة صلاحية البت بامور الاسكان .

المالية :

ــ تقرر وضع رسم على المواد التموينية كمصدر لتمويل الادارة .
ــ متابعة تحصيل المساهمات المالية من التجار في قضاء عاليه .
ــ اقر تحصيل ثلاث ليرات على كل شقة ماهولة كرسم امن وحراسة على ان يجرى التقدم بمشروع تفصيلي بذلك لبحثه واقراره .

[illegible]

[redacted]

مشروع قـــــرار

ان رئيس المجلس السياسي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية
بناء على الاسباب الموجبة المقدمة من رئيس دائرة التحقيق
وبناء على توصيات الهيئة العامة للادارة الشعبية المشاركة •
وبناء على القرارات السابقة الصادرة عن القيادة العليا للحزب التقدمي الاشتراكي والمتعلقة بتنظيم الجهاز القضائي •
بناء على مقتضيات المصلحة العامة •

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى : تشكل محكمة جنايات واستئناف جنح للنظر بالدعاوى الجنائية واستئناف الجنح من القضاة السادة

- الاستاذ عاطف النمار / شفيق ابو الحسن رئيسا
- الاستاذ سليم حداد مستشارا
- الاستاذ بسام الحلبي مستشارا

المادة الثانية : تشكل محكمة جزائية منفردة للنظر في القضايا الجناحية والامور المستعجلة والاعتراضات على قرارات الاسكان من القضاة السادة :

- الاستاذ حسيب ملاعب قاضي منفرد
- الاستاذ بسام الحلبي قاضي منفرد منتدب للشوف وعاليه

المادة الثالثة : تشكل هيئة النيابة من القضاة السادة :

الاستاذ عارف الاعور نائبا عاما
الاستاذ حافظ جابر محام عام
x الاستاذ عبد عبد النور محققا
الاستاذ بشير هلال محققا

المادة الرابعة : يعطى كل من القضاة الواردة اسماؤهم اعلاه تعويضا شهريا قدره الف وخمساية ليرة لبنانية شرط ان لا يكون مستفيدا من اي تعويض اخر •

المادة الخامسة : يشكل قلم المساعدين القضائيين من : رئيس قلم واربعة كتبة يصار الى تعيينهم بموجب قرار يصدر عن النائب ويحدد تعويض رئيس القلم بخمساية ليرة لبنانية والكاتب باربعماية ليرة لبنانية شرط ان لا يكون مستفيدا من اي تعويض اخر •

المادة السادسة : يعطى من لا يستفيد من التعويض المقرر في هذا القرار بدل نقل وانتقال قدره خمساية ليرة لبنانية للقاضي وثلاثماية ليرة لبنانية للمساعدين القضائيين •

المادة السابعة : تشمل صلاحيات المحاكم المنشأة بموجب هذا القرار المناطق التي تتواجد فيها الحركة الوطنية في الجبل •

المادة الثامنة : الغيت وتبقى ملغاة جميع القرارات السابقة الصادرة عن رئاسة الحزب التقدمي الاشتراكي والمتعلقة بالتعيينات القضائية •

المادة التاسعة : يستوفي الجهاز القضائي رسوما عن الدعاوى المقدمة اليه بموجب قرار لاحق يصدر عن النائب العام •

المادة العاشرة : ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعتبر نافذا من تاريخ توقيعـــه •

الادارة الشعبية المشاركـــة
لاقضيـــة عـــاليـــه والشوف والمتن الاعلـــى •

تقـريــر عــن تنظـيم الادارة واعمـالهـــا
فـــي شهـــري تمــوز وآب ١٩٧٦

اولا ـ التنظيـم العـام وتنظيـم اللجـــان

١ ـ الهيئة العليا

- انتقلت الهيئة العليا مع كل اللجان المركزية واجهزتها بعد اصابة مركزها الاول بقذائف جعلته غير صالح للاستعمال الى مقر جديد في ثانوية عاليه الرسمية ـ طريق بخشتيـه •
- تابعت اجتماعاتها كل يوم ثلاثاء من الساعة ١٠ حتى ١٤ •
- زيـد على اعضائها ممثلان عن حزبين ما كانا قبل مشاركين مركزيا همـا :
  + حـزب البعث العربي الاشتراكي (العراقي)
  + منظمة العمل الشيوعي •
- طلب الى اعضائها ان يرجعوا الى الهيئة التي يمثلونها لاجل اختيار رديف ينـوب عنهم عند تغيبهم، لحضور الاجتماعات • وتم خاصة تعيين رديف لثلاث لجان يتغيب رؤساؤهـا بحكم عملهم ،
  + عن لجنة الاقتصاد والتموين : السيد رامز ابي صعب
  + عن لجنة العلاقات العامة : السيد فايز الفقيـــه
  + عن لجنة الاعــــلام : السيد حاتم سلمـــان
- اخذت محاضر الاجتماعات تستنسخ وتوزع على الاعضاء في اول كل اجتماع •

٢ ـ مكتب الهيئـــة

- تقرر ان يكون ~~وحهتا~~ للاستاذ عباس خلف ~~السيد فايز الفقيه~~، يجتمع بالمكتب عند غياب الاصيل •
- بدأ المكتب باجتماعاته الاسبوعية لاعداد جدول اعمال الهيئة واقرار الامور الطارئة او الثانوية، وتقرر اخيرا ان يكون توقيت الاجتماع الاسبوعي يوم السبت من ١١ الى ١٣ •
- تقرر ان يكون السيد حاتم سلمان رديف اللجنة الاعلامية بالوقت ذاته معاونا لامين السر السيد موريس نهرا ويحضر اجتماعات المكتب •

٣ ـ جهاز الموظفين المركزي والمتطوعين

- تعيين شيئا فشيئا بعض المتفرغين المداومين، تابعين للهيئة العليا والمكتب واللجان الاختصاصية المركزيـة في الوظائف التاليـة :
  - موظفان للمالية : محاسب ومدقق بالحسابات
  - كـاتبــة : لمكتب الامين العام التنفيذي والاستعلامات
  - كـاتبــة : لامانة السر واللجان المركزية (عدا المالية)
  - كـاتبـة : للمـاليـة
  - جـابيـة : للهاتـف
  - مداوم : للمكتب الوطني للتموين والتسويق
- كما نظمت كل لجنة دواما لكامل ايام الاسبوع من اعضائها ومن بعض المتطوعين للاحزاب •

/...

المجلس السياسي المركزي

الرئـاسـة

تعميم

الى جميع الاحزاب وفصائل الحركة الوطنية في جبل لبنان.

تكاثرت في الآونة الاخيرة عمليات جباية التبرعات من المواطنين على الطرقات العامة وفي المدن والقرى من قبل عناصر تنتمي الى احزاب الحركة الوطنية وفصائلها تارة او الى جمعيات ومستوصفات وهيئات خيرية تارة اخرى.

لــذلــك

١ ـ تمنع منعاً باتاً جباية التبرعات والاموال من قبل جميع الاحزاب الوطنية تماشياً للابتزاز والاستغلال فجباية الرسوم المقررة يقوم بها موظفون تابعون للجنة المالية المركزية في الادارة الشعبية ويتم بواسطة ايصالات صادرة عن اللجنة المالية وممهورة بخاتمها.

٢ ـ يعمل بهذا التعميم فور نشره.

عاليه في ١٩٧٦/٩/٦

رئيس المجلس السياسي المركزي

كمال جنبلاط

محضر اجتماع الهيئة التنفيذية بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٧٦

عقد الاجتماع برئاسة الاستاذ كمال جنبلاط وحضور الحضرات ... من السادة: ماجد شدمرو، كامل حسان، ... سهرا، فؤاد سلمان، محمود سلوم، حسين ماجد، فريد عدن، سليمان تقي الدين، وليد القايد، سامي فرح، ... ابو مراد، كمال ابو لطيف، وابو فادي، وصالح سلمان.

افتتح قراءة ... الاجتماع ... باستعراض عمل لجنة الاشغال ... اعمال اللجنة ... القضايا ... وقراءة محضر الاجتماع السابق ومناقشة ... تقرر ما يلي:

الاشغـــال:

بعد تعذر استرجاع السيارات الجمهورية ... من مصادرها تقرر ان تستاجر لجنة الاشغال او تشتري السيارات اللازمة لعملها مع الوجهة الفنية.

ـ ان يجري الاتصال من الرائد ... او مع مهندس مختص لاصلاح خطوط الهاتف من بيروت.

ـ الاتصال مع ادارة الهاتف في بيروت لتأمين فنيين للمساهمة في اصلاح خطوط الهاتف في ... المنطقة.

ـ تقرر دفع مبلغ اربعة الاف ليرة الى الموظفين العاملين في اطار الاشغال في الهاتف والمياه والتنظيم المدني والكهرباء وفقاً لتوصية لجنة الاشغال كتعويض او بدل انتقال للموظفين.

ـ كلف مكتب التموين والتسويق بتأمين مادة الزفت حيث تتوفر الامكانية لذلك خاصة من الاردن.

ـ كلفت لجنة الاشغال ان تبحث ما نسب الى السيد فوزي عزام من تبذير عند جلب مادة الزفت من الجنوب.

ـ ارسال كتاب الى ابو عمار حول استيلاء بعض المناصرين المقاومة على قسم كبير من محتويات عنابر وزارة الموارد المائية والكهربائية في الشويفات. ؟

ـ جرى التشديد على اعتماد طريقة العمل بالامانة في مجال اصلاح او شق الطرق من اجل تجنب الروتين الذي يؤخر تنفيذ الاصلاحات، وجعل التدقيق المالي على الفواتير بعد التنفيذ.

ـ الاستفادة من شاحنة في يحمدون لنقل الجرارات تجنباً للاضرار بالطرقات، ومن حفارة موجودة في الشويفات بتصرف منظمة فتح وذلك بمختلف الوسائل الممكنة. ؟

ـ ان تساهم القرى المستفيدة من منجزات لجنة الاشغال في نفقات الاعمال بنسبة ٣٠٪ وتقرر شكل هذه المساهمة اللجنة الشعبية في القرية. ~~...~~

ـ ان يصار الى ايجاد مركز بريد في قبرص يتولى نقل الرسائل من لبنان الى بقية بلدان العالم.

ـ جعل عمل البلديات مرتبطاً بلجنة الاشغال خصوصاً لجهة الكشف على الاشغال والمشاريع الاصلاحية التي تقوم بها.

ـ تقرر ان يقوم الاستاذ خالد جنبلاط بالاتصال بالدوائر المختصة بدفع رواتب الموظفين في المنطقة للاتفاق معها على طريقة تجعل دفع هذه الرواتب مرهونة بقيام هؤلاء الموظفين باعمالهم المعتادة.

جداول تفصيلية ... المقررة ... الهاتف

... بالاتصال

محضر اجتماع الهيئة العليا
بتاريخ ١٤/ ٩/ ١٩٧٦.

عقد الاجتماع برئاسة المطران حداد وحضور كل من السادة:
كامل حسان ـ فؤاد سلمان ـ ملحم تلحوق ـ محمود سلوم ـ سليمان تقي الدين ـ رفيق الفقيه ـ لويس غصن
رامز ابي صعب ـ هشام ناصر الدين ـ فايز الفقيه ـ حسين ماجد ـ سامي فرح ـ بديع ابو مراد ـ حاتم سلمان.

قرئ محضر الاجتماع السابق وصدق عليه كما تم استعراض اهم ما نفذ من مقررات الاجتماع السابق مثل الاتفاق مع الحكومة السورية على نقل البريد بطريق الترانزيت عبر مطار دمشق، وتسلم قائد جهاز امن المتن الاعلى لعمله ووضع برنامج اولي لعمل المدارس وملء المسؤولين الرسميين فيها باللجان الشعبية.

كما اتخذ المجتمعون القرارات التالية:

الاشغال:

- تقرر ان يدفع للتاجر مزراحي صاحب الكابلات الكهربائية المصادرة سابقا تعويضا يتفق معه على قيمته السيدان سامي فرح وعفيف ملاعب وسجل السيد محمود سلوم اعتراضه على هذا القرار لجهة عدم وجوب دفع التعويض عن المصادرات؟
- تقرر تسليف لجنة الاشغال مبلغ عشرة الاف ليرة (١٠٠٠٠) ليرة لبنانية لاعطائها قدرة على تسيير اعمالها بالسرعة المطلوبة.
- كلف الاستاذ سامي فرح متابعة الاهتمام بتنظيم البريد الداخلي وتقديم اقتراح مفصل بحاجات تنظيم هذا البريد.
- تقرر متابعة الاتصال بالسفارة الليبية لتامين مادة الزفت وكلف السيد رفيق الفقيه للتاكد من وجود هذه المادة في طرابلس.

الاسكان:

- تم التاكيد على حق لجنة الاسكان وحدها ان تتخذ كل القرارات المتعلقة بعملها على ان تقدم طلبات القيادات العسكرية المتعلقة بتامين مراكزها لرئيس لجنة الاسكان المركزية فقط. ووضع بذلك قرارا خطي ليوقعه رئيس الادارة الشعبية.
- تقرر صرف مبلغ اربعة وعشرين الف ليرة (٢٤٠٠٠) ل.ل. من الاعتمادات المخصصة للاغاثة، وذلك لشراء مادتي الارز والسكر وتوزيعهما على المحتاجين بالاضافة الى الاعانات الواردة عن طريق مصلحة الانعاش الاجتماعي والصليب الاحمر الدولي.

التموين:

- تقرر ان تقوم لجنة الاقتصاد والتموين باعداد لائحة بالمواد التي يمنع اخراجها من المنطقة، مستعينة في ذلك بلوائح يعدها رؤساء اللجان، لكي يجرى تعميم هذه اللائحة على الحواجز وعلى اللجان الشعبية بالقرى.
- كلفت لجنة التموين ان تعمل بالاتفاق مع القائمقام على وضع تنظيم كامل لمسألة الاحراش وطرق قطع الاشجار واصدار تعميم اعلامي، يمنع قطع الاشجار عشوائيا.

الامن:

- كلف السيد فؤاد سلمان ان يعمل بالتعاون مع السيد خالد جنبلاط على تامين اجتماع مع رئيس الادارة الشعبية لبحث قضايا الامن، ومن بينها مسألة قطع الاحراش عشوائيا، ومناقشة مشروع تقدمه اللجنة الامنية المركزية حول كيفية ربط امن المتن الاعلى بالامن المركزي، ووضع الامن في بحمدون من حيث صلاحياته وارتباطه بالامن المركزي.

محضر اجتماع الهيئة العليا بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٧٦.

عقد الاجتماع برئاسة رئيس الادارة المدنية المشاركة الاستاذ كمال جنبلاط وحضور المطران غريغوار حداد والسادة فؤاد سلمان، كامل حسان، موريس نهرا، ملحم تلحوق، سليمان تقي الدين، لويس غصن، حسين ماجد، سامي فرح، بديع ابو مراد، رفيق الفقيه، محمود سلوم، رامز ابي صعب، هشام ناصر الدين، فايز الفقيه والاخ اصبحي عن المقاومة، عارف الاعور، وحاتم سلمان.

قرئ محضر الاجتماع السابق وصدق عليه، وكان اهم ما نفذ من القرارات بدء توزيع الاغاثة بالمواد الغذائية وبعض الالبسة الشتوية على المحتاجين ومتضرري الاحداث، واعداد وتعميم لائحة بالمواد التي يمنع اخراجها من المنطقة وبدء تقديم طلبات الانتساب للمدارس. ثم نوقش جدول الاعمال واتخذت القرارات والتوصيات التالية:

الاشغال:

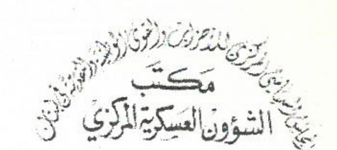
توصية بان يكون التعويض المقرر للتاجر مزراحي بنسبة رمزية وعلى البضاعة التي يتم استعمالها، لعدم تمكن مالية الادارة من تسديد تعويضات مماثلة بشكل دائم.
- توصية باعطاء الاولية بعد اصلاح طريق عرمون، لطريق جسر القاضي ثم طريق رشميا المعوش.
- ايصال قرار الى المعنيين بوجوب عدم تسليم اى كمية من موجودات وزارة الموارد المائية والكهربائية في التوينات الا بقرار من الهيئة العليا.

التموين:

- تقرر انه توضع الميزانية العامة للجنة التموين واحتياجاتها، لتناقش في الاجتماع الذي يعقد في الثانية عشرة من ظهر الخميس ٢٣/ ٩/ ٧٦. مع رئيس الادارة الشعبية المشاركة، وذلك على ضوء الموافقة من قبل رئيس الادارة على تسليف لجنة التموين وموافقة بنك بيروت والبلاد العربية على فتح اعتماد لهذا الغرض على ان يتاكد الاستاذ رامز ابي صعب من ادارة البنك حيال موضوع التسليف والاجابة خلال فترة اسبوع.
- تقرر مراجعة وضبط حسابات البنزين والرسم المفروضة عليه في اجتماع خاص بين اللجنة المالية ولجنة التموين والامين العام التنفيذي، بعدما تبين ان الرسوم المستوفاة لا تتناسب مع كمية البنزين التي استهلكت في المنطقة.
- تقرر ان يتصل مكتب الهيئة العليا بالمجلس السياسي المركزي لبحث اسعار المحروقات وخاصة المازوت وذلك لاهمية تامين المازوت الذي يستهلك الجبل منه كمية ضخمة بسعر معقول يكون بمتناول الاكثرية الساحقة.
- في اطار البحث لقطع الاشجار، اجل البت النهائي لاجتماع الخميس المنوه به اعلاه، وكلفت لجنة قوامها السادة، كامل حسان وحسين ماجد، وفايز الفقيه، ببحث مسالة تضمين مشاع بلدة عين كسور وان يبحثوا العلاقات بين البلدية واللجنة الشعبية باعادة تركيب اللجنة اذا لم تكن ذات صفة تمثيله فعلية، كما كلفت مكتب الهيئة العليا بدراسة الرسالة المقدمة من اللجنة الشعبية في عين كسور واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

المالية:

تمت الموافقة على اقتراحات اللجنة المالية حول شكل التدقيق بالمستندات الثبوتية ومراقبة صرف الاموال (يطلب النص من اللجنة المالية)، على اساس القاعدة التالية: تدقق اللجنة المالية بطريقة صرف الاموال بعد تنفيذ الاعمال ويكون التدقيق الفني بطريقة تنفيذ العمل من مهام رئيس اللجنة المعنية، ويلاحق الامين العام التنفيذي انجاز الاعمال من الناحية الادارية.
- تقرر عقد اجتماع بين اللجنة المالية واللجنة الشعبية في عاليه لاقرار المساهمات المالية المفروضة على التجار نهائيا، وان يجرى بحث التدابير اللازمة بحق الذين يتمنعون عن الدفع.
- تقرر وضع الاموال التي تصل الى مركز الادارة مباشرة في صندوق بلدية عالية ويؤمن عليها السيدان محمود ابو عاصي، امين ـ اللجنة المالية، وعادل شميط، امين صندوق البلدية.



الرفيق / مسؤول القيادة العسكرية الموحدة للحركة الوطنية
في الجبل .

ـ اللجنة العسكرية ـ

تحية وبعد ،

بنتيجة مداولاته حول الوضعين العسكرى والامني في منطقة الجبل .

اتخذ مكتب الشؤون العسكرية المركزى قرارا ، يقضي بالطلب الى القيادة العسكرية الموحدة في الجبل ـ اللجنة العسكرية ـ وضع مشروع تفصيلي لتطوير وضع الحركة الوطنية العسكرى من كافة جوانبه ورفعه للمكتب لاقراره وتلبية مستلزماته على ان يتناول هذا المشروع :

١ ـ الخطة العامة للحركة الوطنية في مواجهة الخطة العسكرية الانعزالية في منطقة الجبل . وذلك على ضوء التقرير العام للمكتب العسكرى الذى زودناكم بنسخة عنه .

٢ ـ اشكال التنسيق الضرورية والممكنة راهنا بين مختلف اطراف الحركة الوطنية بامكانياتها الراهنة وامكانية تطوير هذا التنسيق نحو تشكيلات موحدة ولو محدودة في الفترة الراهنة .

٣ ـ تسمية القطاعات والمحاور في المنطقة والهيئات القيادية لها .

٤ ـ توفير مقر للقيادة وجهاز يؤمن ضرورات عملها حتى في حدوده الراهنة المتواضعة

٥ ـ اى نقاط اخرى ترونها مناسبة. املين انجاز ذلك كله او قسم منه باقرب وقت ممكن .
اضافة الموازنة التقريبية المتوجبة البنود لأي مشروع تتقدمون به .

مع اطيب التمنيات

بيروت ٢٢/١٢/١٩٧٧

امين السر التنفيذى

حكمت العيد

محضر اجتماع القيادة المشتركة للحركة الوطنية
في جبل لبنان .
ـ تاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٧

عقدت القيادة المشتركة للحركة الوطنية في جبل لبنان اجتماعها العادى الدورى بعد انقطاع شهرين بحضور كل من :

سليمان تقي الدين	منظمة العمل الشيوعي
ابراهيم زين الدين	حزب العمل الاشتراكي العربي
فريد عبد الخالق وداود باز	الحزب السورى القومي الاجتماعي
محمود ابو شقرا	الحزب الشيوعي اللبناني
فارس هزّام	المرابطون

وتغيّب عن الاجتماع كل من : انور الفطايرى — الحزب التقدمي الاشتراكي
رفيق الفقيه — حزب البعث العربي الاشتراكي

وعلى جدول اعمالها ما يلي :

١) اقرار نظام عمل القيادة المشتركة
٢) تحديد مركز للقيادة المشتركة
٣) اقرار مساعدات اجتماعية بناء على تقرير مقدم من الحزب الشيوعي
٤) توزيع جريدة الوطن

ـ وخرجت القيادة المشتركة بالقرارات والتوصيات التالية :

اولا : جرى تلاوة اللائحة الداخلية المنظمة لعمل القيادة المشتركة وتمت الموافقة على رفعها للمجلس السياسي المركزى لاقرارها النهائي والسير في عملية تنفيذ ما تبقى عليه من هيئات ومؤسسات ومسؤوليات ـ (النظام المرفق)

ثانيا : : اقرت القيادة المشتركة مبدئيا تأمين مركز لها في منطقة الجبل وفي مدينة عاليه لما لهذا الموضوع من اهمية سياسية في انتظام عمل القيادة المشتركة ولعب دورها النضالي واقرت رفع توصية الى المجلس المركزى بالموافقة على موازنة خاصة بهذا المركز ريثما تنتظم اجتماعات القيادة المشتركة و تتأمن لها الموازنة السنوية الشاملة حول مختلف نشاطاتها :

مشـــروع عمــل المواجهــة فــي الجبــل

اولا / انشئت قيادة عسكرية سياسية في الجبل (المتن ــ عاليه ــ الشوف) من الاحزاب الممثلة في المجلس السياسي المركزي مهمتها :

١ ــ التعبئة السياسية والمعنوية في اطار خطة الحركة الوطنية

٢ ــ تنظيم حماية المناطق الوطنية في مختلف الظروف.

٣ ــ دراسة احتياجات المنطقة الجبلية (العسكرية ــ الصحية ــ الاجتماعية ...)

٤ ــ الاشراف على القيادات الاقليمية في المتن ، عاليه ، الشوف وتنفيذ الخطة العامة .

ثانيا / انشئت قيادة سياسية عسكرية في كل من المتن وعاليه والشوف .

ثالثا / بعد دراستها لمناطق الجبل وتوزعها السكاني وفي ضوء ما يجري في صفوف الانعزاليين من اعادة النشاط بمختلف اوجهه وخاصة التدريب والتسلح وجدت القيادة السياسية والعسكرية ان تعتمد الخطة التاليـــــة :

١ ــ اعتماد صيغة الدفــاع المتحـرك .

٢ ــ وهــذا يعني استنهاض القوى الشعبية الوطنية وتركيز دفاعاتها من القرى وتنظيم عملها وربطهــا بالقيــادة الموحــدة .

٣ ــ تحديد المفاصل والعقد التي يجب السيطرة عليها وهي تقسم الى قسمين :

ــ المفاصل التي لها مغزى سياسي في الظرف الراهن والعمل فيها حاليا امني ــ سياسي ــ تعبوي .

ــ المناطق التي لها صفة عسكرية لاحكام السيطرة على الجبــل .

وقد حددت فعلا هذه المفاصل والعقد ويجري تعيينها بدقة بعد دراسة مستفيضة لمواقع الجبـل بما يؤمن اتصال المناطق ببعضها ببعض وعدم افساح المجال امام الانعزاليين بسد المنافذ او تعطيل عملية الدعم والامـداد والاخـلاء الصحـي .

٢ ــ انشاء قوى نظامية يجرى تجميعها من ابناء المنطقة واعدادها ورسم مهامها وتعيين اهدافهـا مسبقا ، [illegible]

ووجدت القيادة السياسية العسكرية انها بحاجة الى ثـلاث سـرايا فـي المتن سريتان للاهـداف المحـددة وسـرية دعـم ومسـانـدة .

واربـع سرايـا في منطقـة عاليـه ــ واحدة على محور كرشيا حتى القماطية ــ واحدة من القماطية حتى عاريـا وواحـدة للعمل في الداخل وسريـة دعـم ومسـانـدة .

واربـع سرايـا في الشـوف ــ سريـة حمايـة وتأمين وثـلاث سـرايـا دعـم واحتياط للمناطق الوطنيـة .

بيان سياسي صـــادر عـن منظمــة العمـــل الشيوعي

حـــول حادث استشهاد الرفيق غسان فريحه

تعرض الرفيق غسان فريحه عشية يوم الثامن والعشرين من حزيران الى كمين مسلح في رأس المتن اطلق عليه النار بهدف قتله ورفاقه الاثنين . وقد استشهد الرفيق المناضل غسان بينما اصيب رفيق آخر بجروح بالغة .

لقد كان غسان ورفاقه عائدين من دورية استطلاعية في المنطقة الانعزالية المحـــاذية لرأس المتن حيث استوقفه الكمين المسلح واطلق عليه النار رغم ان عناصر الكمين تعرفت الى الشهيد ورفيقيه . ان القتلة انكروا على غسان وطمأنيته الى درجة انه امعاناً منه في اثبات حسن النية ندم لهم السلاح ودعاهم لمرافقته الى مركز المنظمه في رأس المـــتن ليتأكد المجرمون الذين عرفهم غسان وعرفوه من هويته السياسية الوطنية .

ولم تكن هذه العصابة التي باعت نفسها الانعزاليين تستحق شرف حمل السلاح في وجه غسان الذي عرفناه شجاعاً متفانياً بطلاً ، الا انها اغتالته بعد ان رفض ان يحتكم الى السلاح في وجه ابناء بلدته ومخافة ان يعطي للعملاء فرصة التحريض الطائفي .

غير ان القتلة صمموا على اغتيال غسان ومن ورائه التعايش الوطني في رأس المتن ومن ثم الجبل .

ان حوادث سابقة نفذت ومخططات قيد التنفيذ لن تمهل القوى الوطنية اذا هي اهملتها .

ان هذه الحادثة تنذر ببداية سلوك المخطط التآمري على الحركة الوطنية طريق التخريب في انتصاراتها بالامتداد الى مناطق السيطرة الوطنية للنيل من التعايش الوطني والصمود الشعبي .

من هنا ان منظمة العمل الشيوعي التي كانت وما تزال تؤكد قولاً وممارسة على ضرورة واهمية العمل التضامني المشترك بين فصائل الحركة الوطنية تحمل القوى الوطنية واللجنة السياسية العليا للادارة المحلية في الجبل مسؤولية ما سوف ينجم عن التراخي في فرض هيبة السلطة الوطنية .

وبالرغم من تأكيدنا على ان المسؤول الاول والاخير هو نظام الطائفية السياسية ، نظـــام التناحر الطائفي ، وحماته الانعزاليون الا اننا نرى ونلح على ضرورة محاكمة المجرم امام محكمة وطنية تطلق عليه حكم الاعدام وتنفذه كدليل على جديتها في مواجهة مسلسل التخريب الرامي الى تقويض انتصاراتنا . ان هذا القسر الى جانب التعبئة السياسية الوطنية هو الطريق الوحيد لقطع الطريق على المخربين .

اننا لسنا دعاة ثأر عشائري كما ابتنا وفي الحركة الوطنية كنا مع الطليعة من المناضلين الذين قدموا قوافل الشهداء لسحق نظام الطائفية السياسية نظام الحرب الاهلية والتناحر الطائفي . واكدنا اننا لا نرى بديلا لغسان ولرفاق غسان الشهداء من كل القوى الوطنية الا سحق نظام الطائفية السياسية .

انما ينبغي الا يذهب دم الشرفاء والثوار هدراً ... والا نترك للمخربين علينا انتصاراتنا فرصة اخرى .

منظمة العمـــل الشيوعي في لبنان
منطقية جبـل لبنـان

محضر اجتماع الهيئة العليا ٣١/٨/١٩٧٦

عقد الاجتماع برئاسة المطران حداد وحضور السادة ، ملحم تلحوق ، رامز ابي صعب ، رفيق الفقيه ، كامل حسان ، موريس نهرا ، محمود سلوم ، الياس غصن ، سامي فرح ، سليمان تقي الدين ، خالد جنبلاط ، حسين ماجد ، حاتم سلمان ، بديع ابو مراد ،

كما حضره للتشاور ممثلون عن الجهاز القضائي وقائد جهاز الامن ومندوب عن اللجنة الصحية في المتن الاعلى ،

تلي محضر الاجتماع السابق وصدق عليه ثم نوقشت عدة نقاط من جدول الاعمال واتخذت القرارات التالية :

التموين : كلف مندوبو الاحزاب في الهيئة العليا بايضاح ضرورة وضع بعض الرسم على الطحين والبنزين لدى المجلس السياسي المركزي ، خصوصا وان بعض المسؤولين في صيدا عن توزيع الطحين . اعترضوا على رسم القرشين الموضوع على كيلو الطحين في الجبل .

الاشغال :

- تقرر الاتصال بالمجلس السياسي المركزي للاتفاق على الاجراءات المناسبة للاستفادة من المعدات التابعة لوزارة الموارد المائية والكهربائية والموجودة في حقل الرماية بالشويفات ، وللاتفاق على كيفية حراستها والاستفادة مما يلزم لجنة الاشغال في الجبل فيها ، على ان يتم ذلك بالتعاون بين لجنة الاشغال وجهاز الامن والمقاومة الفلسطينية التي لها وجود عسكري حول مكان وجود المعدات .
- تقرر تجميد قرار تحويل رسوم الهاتف لصندوق الادارة ريثما تتمكن ادارة الهاتف في القيام بذلك وباعمال الصيانة الضرورية ، وحيث وعدت بتحقيق ذلك باقرب وقت .
- اخذ المجتمعون علما لتشكيل لجنة بقرار من محافظ جبل لبنان برئاسة الاستاذ بديع ابو مراد قائمقام عاليه ، وعضوية السادة : ريمون حتي رئيس دائرة المحافظة ورؤساء بلديات بشامون الشويفات وكيفون ، السادة ممدوح عيد عثمان حيدر وعبد الهادي سعد ، وذلك لتقبل المساهمات من البلديات في اطار الاشغال العامة والاعمال البلدية الاخرى وعلى اساس التعاون مع لجنة الاشغال للادارة الشعبية .

الاسكان :

- كلف رئيس لجنة الاسكان بالاتصال بمسؤول مكتب البريد في عاليه للاتفاق معه على تنظيم نقل المراسلات بواسطة الصليب الاحمر .
- تقرر تكليف مكتب التصرف بالمصادرات بتقديم مشروع حول كيفية عمله والمهل الضرورية التي يحق له بعدها التصرف بالاغراض المصادرة ، وحول علاقة العدلية وجهاز الامن به .
- تقرر توزيع خمسة وعشرون طنا من مواد الاغاثة في عاليه والمتن الاعلى والاحتفاظ بـ ١٥ طنا للشوف .
- تقرر تكليف مجموعة عناصر ٣ منن كل حزب و ٣ من المقاومة و ٣ من الامن للقيام بالمسح الاسكاني في عاليه وسوق الغرب تحت اشراف لجنة الاسكان .

العدلية :

- تقرر تاجيل البت بالمشروع المقترح من الجهاز القضائي حول تركيب ميزانية الجهاز ، الى اجتماع ينعقد نهار الجمعة ٥ ايلول الساعة العاشرة بين اعضاء مكتب الهيئة العليا ومن يستطيع من اعضائها وبين ممثلي الجهاز القضائي ، على ان يتصل نسخة عن المشروع الى كل عضو في الهيئة قبل تاريخ الاجتماع .

الامن :

- في ضوء البحث في ممارسات جهاز الامن والنجدة المتعلقة بمخالفات يرتكبها افراد منه ، وبعض الملاحظات حول اسس تركيبه وتنظيم عمله وصلاحياته ، تقرر ما يلي :

فهرس المحتويات

هذا الكتاب جزء من مشروع لدراسة تجربة الحرب في لبنان بوصفها حدثاً اجتماعياً شاملاً لا يقتصر على الأحداث السياسية العامة. الأحزاب بفكرها وتكوينها وممارستها الداخلية وجه من وجوه الحرب. لم تكتب تجربة الحرب ولا تجربة الأحزاب اليسارية. هذه المساهمة مزيج من السيرة للفاعلين كما لتطور الأفكار. تمزج التاريخ خصوصاً غير المعلن مع آليات إنتاج العمل السياسي. لن يكتمل هذا المشروع إلا بما سيأتي من سيرة ذاتية كما من سير الأشخاص الآخرين. لكن هذا المشروع يضيء على أزمة الفكر السياسي العربي، واليسار على وجه خاص.

ينضم هذا الكتاب إلى ما سبق من مؤلفات تناولت فيها مقدمات الحرب عبر دراسة «المسألة الطائفية»، وما صفته نقداً للفكر والعمل السياسيين لبنانياً وعربياً خلال عدّة عقود من الممارسة. ولعل نقد التجربة كما ورد تحت عنوان «العرب والمسألة السياسية» لا يزال يحتفظ بأهميته الراهنة.


ISBN 978-9953-71-984-9